جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

التنافس الاستعماري
البريطاني ـ الفرنسي ـ الإيطالي على بلاد الصومال
(١٢٧٩-١٣٣٣هـ /١٨٦٢-١٩١٤م)

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في تاريخ العرب الحديث والمعاصر

بإشـــراف
الأستاذ الدكتور يوسف نعيسة

المشرف المشارك
الأستاذ الدكتور محمد أحمد

إعـــداد

الطالب مهنا المحمد

دمشق
١٤٣٤هـ/٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس البحث

العناوين	الصفحة
– المقدمة	**٤**
الفصل الأول(التمهيدي): دوافع وبدايات التسابق الاستعماري البريطاني – الفرنسي– الإيطالي على بلاد الصومال	
١– الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي لبلاد الصومال	١١
٢– عروبة بلاد الصومال	**١٣**
٣– دوافع الاستعمار البريطاني ـ الفرنسي ـ الإيطالي في بلاد الصومال	**٢٥**
٤– بدايات الاستعمار البريطاني ـ الفرنسي ـ الإيطالي في بلاد الصومال في القرن السادس عشر	**٣٣**
٥– السيادة العثمانية ـ المصرية ـ الزنجبارية على سواحل الصومال المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي	**48**
٦– مؤتمر برلين عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م ودوره في التأسيس لتقسيم القارة الإفريقية بين الدول الاستعمارية	**٦٤**
الفصل الثاني: التنافس البريطاني – الفرنسي على بلاد الصومال (١٢٧٩–١٣٠٦هـ /١٨٦٢– ١٨٨٨م)	
١– السيطرة الفرنسية على أوبوك عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م وتاجورة وجيبوتي وتأسيس الصومال الفرنسي عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	**٦٩**
٢– النشاط البريطاني في ساحل الصومال المطل على البحر الأحمر وخليج عدن في الربع الأخير من القرن التاسع عشر	**٧٩**
٣– إجبار بريطانيا مصر على إخلاء ساحل الصومال المطل على خليج عدن "زيلع ـ بربرة ـ بلهار"، وتأسيس الصومال البريطاني عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	**٨٣**
٤ – التنافس البريطاني ـ الفرنسي على هرر عام ١٣٠٣–١٣٠٦هـ /١٨٨٥ – ١٨٨٨م	**٩٠**
٥– الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي على تقسيم مناطق النفوذ في خليج تاجورة وساحل الصومال في عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م	**٩٥**
الفصل الثالث: التنافس البريطاني – الإيطالي على بلاد الصومال (١٢٨٧–١٣٠٩هـ /١٨٧٠ – ١٨٩١م)	
١– النشاط الإيطالي في ساحل البحر الأحمر الغربي عام ١٢٨٧هـ /١٨٧٠م	**١٠١**
٢ – مشروع مانشيني Mancini الايطالي للسيطرة على مدخل البحر المتوسط في البحر الأحمر	**١٠٧**

عام١٣٠٣هـ/١٨٨٥م	
٣- النشاط الإيطالي في ساحل الصومال الشرقي وبعثة الكابتن انطونيو تشكى Cecchi Antonio عام ١٣٠٣هـ /١٨٨٥م	١١١
٤- الحماية الإيطالية على سلطنتي أوبيا وميجورتين في ساحل الصومال المطل على المحيط الهندي عام ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م	١١٤
٥- الاتفاق البريطاني الإيطالي بشأن ساحل بنادر Benadir في ٣ آب عام ١٨٨٩	١١٩
٦- اتفاقيات ترسيم الحدود بين مناطق النفوذ البريطانية . الإيطالية على ساحل الصومال المطل على المحيط الهندي عام ١٣٠٩هـ/١٨٩١م	١٢٥
٧- عقد امتياز تنازل سلطان زنجبار للحكومة الإيطالية ١٢ آب عام ١٨٩٢	١٢٨
الفصل الرابع : التنافس الإيطالي . الفرنسي على بلاد الصومال (١٢٨٧-١٣٠٣هـ /١٨٧٠- ١٨٨٥م)	
١- تقوية مستعمرة أوبوك AOBOCK عام١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م	١٣٤
٢- بعثة لو ماى le May الفرنسية عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	١٤٣
٣- الموقف البريطاني . العثماني . الإيطالي من احتلال فرنسا تاجورة عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	١٤٥
٤- الموقف الفرنسي . البريطاني . العثماني من احتلال إيطاليا بيلول وعيد ومصوع عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م	١٥٣
٥- معارضة إيطاليا احتلال فرنسا خور أنجار Khor angar عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م	١٥٧
الفصل الخامس: دور الحبشة في التنافس البريطاني- الفرنسي- الإيطالي على بلاد الصومال	
١- أهم العلاقات العربية مع الحبشة	١٦٤
٢- أطماع منليك Menelik ملك الحبشة ١٣٠٦-١٣٣٢هـ/١٨٨٨-١٩١٣م بحدود أوسع لأثيوبيا الحديثة	١٦٩
٣- الصراع الإيطالي . الحبشي في بلاد الصومال ونتائجه	١٧٦
٤- الصراع البريطاني – الفرنسي – الإيطالي . الحبشي في أعالي النيل والصومال الغربي (الأوجادين)	١٨٢
٥- بعثة رينيل رود Rennell Rodd البريطانية إلى الحبشة عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م	١٨٧
٦- اتفاق بريطانيا وفرنسا وإيطاليا مع الحبشة عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م	١٩٤
٧- التعاون البريطاني – الفرنسي – الإيطالي - الحبشي لقمع الثورة الصومالية بقيادة الملا محمد ابن عبد الله ابن حسن عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م	١٩٧
- الخاتمة	٢٠١

- قائمة المصادر والمراجع	**٢٠٥**
- الملاحق	
١- الخرائط الجغرافية:	
١- بلاد الصومال	**٢١٢**
٢- مداخل البحر الأحمر من الشمال والجنوب	**٢١٣**
٣- خليج عدن مبيناً عليه أهم الموانئ والجزر لتوضيح النشاط الفرنسي في الصومال	**٢١٤**
٤- الموقع الفلكي والجغرافي للصومال الفرنسي	**٢١٥**
٥- حدود الصومال الفرنسي في الفترة مابين عامي ١٨٨٨- ١٨٩٧	**٢١٦**
٦- أبرز مدن الصومال الفرنسي	**٢١٧**
٧- حدود الأراضي المتحدة مع الدولة المصرية في منتصف القرن التاسع عشر	**٢١٨**
٨- تقسيم السلطنة الزنجبارية حسب اتفاقيات التقسيم ١٨٨٦-١٨٩٠	**٢١٩**
٩- البروتوكول البريطاني- الإيطالي عام ١٨٩٤	**٢٢٠**
١٠- مستعمرة عصب مبيناً عليها أهم المواقع التي استولى عليها الطليان في ساحل الدناقل	**٢٢١**
١١- مستعمرة الصومال الإيطالي مبيناً عليها الحدود حسب معاهدات التخطيط مع أثيوبيا	**٢٢٢**
١٢- معالم حدود الصومال في اتفاقيات ١٨٩٤-١٨٩٧-١٩٠٨	**٢٢٣**
١٣- المقاطعات الإسلامية المحيطة بالهضبة الحبشية	**٢٢٤**
١٤- أثيوبيا قبل توسعها الاستعماري	**٢٢٥**
١٥- أثيوبيا قبل احتلالها لأوجادين . أقليم إنفدي	**٢٢٦**
١٦- أثيوبيا بعد احتلالها لأوجادين	**٢٢٧**
١٧- دعوى منليك لحدود المملكة الأثيوبية كما جاء في المنشور الدوري إلى دول أوروبا	**٢٢٨**
٤- الصور الطبيعية:	
١- مرسى أوبوك – السمبوك العربي	**٢٢٩**
٢- منظر زيلع – منظر تاجورة	**٢٣٠**
٣- المنشآت الفرنسية في أوبوك	**٢٣١**

- المقدمة:

يعالج هذا البحث قضية من قضايا الوطن العربي التي تهم الباحثين في العصر الحديث، ويمكن القول إن البحث في إطماع الاستعمار بوجه عام ، وفي القارة الإفريقية بوجه خاص، يعد من الموضوعات التي تشد انتباه أغلبية كبيرة في المجتمع الدولي، وفي مقدمة هؤلاء المؤرخين ورجال السياسة والاقتصاد والقانون. وإن معالجة مثل هذه الموضوعات الشيقة تهم كل إنسان حر في أي مجتمع حر. ووقع الاختيار على موضوع يتعلق بتاريخ الاستعمار في منطقة القرن الإفريقي،بعنوان: **التنافس الاستعماري البريطاني ـ الفرنسي ـ الإيطالي على بلاد الصومال (١٢٧٩-١٣٣٣هـ /١٨٦٢-١٩١٤م)** ، أي منذ بدايه التواجد الاستعماري الفرنسي في منطقة أوبوك وحتى قيام الحرب العالمية الأولى. ولم يأت اختياري لهذا الموضوع صدفة، أنما آثرت الدراسة في محيط النظم الاستعمارية التي كبلت القارة الإفريقية زمناً طويلاً وسلبت البلاد والعباد، وكون بلاد الصومال من البلاد العربية والإسلامية الواقعة في القارة الإفريقية ، فقد مرت في تاريخها الحديث والمعاصر بحقب استعمارية متعاقبة، شأنها في ذلك شأن بقية الدول العربية والإفريقية، التي كانت تشكل ساحة صراع ـ ولا تزال ـ وميداناً للتنافس بين القوى الاستعمارية الأوروبية والإفريقية، لذا شهدت "بلاد الصومال" في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والعقد الأول من القرن العشرين تنافساً دولياً وتكالباً استعمارياً، بهدف إخضاعها للنفوذ الاستعماري البريطاني ـ الفرنسي ـ الإيطالي ، لجعل موقعها الإستراتيجي، ومواردها الطبيعية وإمكانياتها الاقتصادية في خدمة المصالح الاستعمارية، وساعدها على ذلك المؤتمرات الدولية التي قررت اقتسام المصالح مثل مؤتمر برلين عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م، الذي نص في إحدى مواده على ضرورة الاحتلال الفعلي لمناطق النفوذ، وإخطار الدول الآخرى بذلك، وبدأ السباق المحموم والتنافس الشديد فيما بين تلك الدول لبسط النفوذ والسيطرة على القارة الإفريقية.

وهذا البحث ليس عرضاً تاريخياً لأحداث جرت في بلاد الصومال خلال فترة زمنية معينة فقط، بل وقفة متأنية وفاحصة لجانب من أهم جوانب أحداث تلك الفترة. فالبحث جاء كمحاولة جادة لإلقاء الضوء على التنافس الاستعماري البريطاني ـ الفرنسي ـ الإيطالي بنظرة شاملة متفحصة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تلك المنطقة أدخلت في دوامة الصراعات الاستعمارية منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر, فأصبحت جزءاً مهماً من لعبة الأمم على مسرح السياسة الدولية, فذلك التنافس لم يكن على القارة الإفريقية فقط، بل على البلاد العربية في قارتي آسيا وإفريقية أيضاً، خصوصاً بعد ضعف السلطنة العثمانية التي كانت تسيطر على الوطن العربي ، وبلاد الصومال جزء مهم منه ، فهي عربية الهوية والانتماء من حيث التاريخ المشترك والتمازج الحضاري والهجرات العربية ، فتعرضت لما تعرض له وطننا العربي من أزمات ومحن.

وقبل بداية التنافس البريطاني ـ الفرنسي ـ الإيطالي على بلاد الصومال، كانت تلك البلاد قد ضمت إلى الدولة المصرية على يد الخديوي إسماعيل١٢٨٠-١٢٩٧هـ/١٨٦٣-١٨٧٩م، وشارك أبناؤها أبناء وادي النيل ووسط إفريقية في حكومة إفريقية تقف متميزة بنفسها عما سواها، لذلك فإن هذا الموضوع يتصل اتصالاً وثيقاً بالتاريخ المصري في فترة شهدت بلوغ النشاط المصري ذروته في أصقاع واسعة من شرق إفريقية ووسطها، وعجز

الحكومة المصرية عن المحافظة على توسعاتها تلك لخضوعها للاحتلال البريطاني عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م وتحكم سلطات الاحتلال بمصائرها. وبعد احتلال مصر أصبحت ممتلكاتها الإفريقية، ومنها بلاد الصومال هدفاً لأطماع تلك الدول الأوروبية الاستعمارية، فقد ترافق نشاط تلك الدول في شمال القارة الإفريقية مع وسطها وشرقها، فسعت إلى:

١- تكوين مستعمرات تسهم في نهضتها الاقتصادية ورفاهية مجتمعاتها على حساب الشعوب الإفريقية المقهورة.

٢- ربط مستعمراتها بعضها مع بعض بهدف تكوين إمبراطوريات استعمارية في القارة الإفريقية.

وتركزت العمليات التوسعية الجديدة في المناطق التي كانت تديرها مصر في سواحل الصومال وهرر والسودان، بعد أن انحسرت عنها تلك الإدارة بالقوة الاستعمارية، فأسرعت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا إلى محاولة اقتطاع أجزاء من بلاد الصومال لتكوين مستعمرات، مما أدى إلى تشابك مصالح الدول الثلاث في منطقة واحدة، تعد من أهم المناطق الاستراتيجية في القارة الإفريقية، فتمكنت بريطانيا من تأسيس مستعمرتها التي عرفت **بالصومال البريطاني** عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م ضمت موانئ زيلع وبربرة وبلهار المطلة على خليج عدن على أنقاض الممتلكات المصرية الإفريقية. وأبلغت بريطانيا الدول الأوروبية ـ تطبيقاً لقرارات مؤتمر برلين ـ بأن ساحل الصومال ابتداء من رأس جيبوتي إلى بندر زيادة، قد وضع تحت حمايتها، وكان ذلك التبليغ إيذاناً وإعلاناً بتأسيس مستعمرتها في الصومال في مواجهة مستعمرتها عدن على الساحل الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية، وبذلك أمسكت بريطانيا بمدخلي البحر الأحمر الشمالي والجنوبي بسيطرتها على مضيق باب المندب، في الوقت الذي كانت تسيطر فيه على مصر وقناة السويس منذ عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م.

وبذلت بريطانيا قصارى جهدها، لكي تبعد أطماع الدول الأوروبية المنافسة لها، وخصوصاً فرنسا عن البحر الأحمر وشرق إفريقية وحوض النيل منذ إخلائه من المصريين، وسيطرة أنصار الثورة المهدية على السودان، وذلك لكي يصبح منطقة نفوذ لها وحدها، فقد كانت فرنسا تراقب بحذر شديد تحركات الأنكليز، ونجحت بتأسيس مستعمرتها في ساحل الصومال المطل على البحر الأحمر وخليج عدن، فاستولت على ميناء أوبوك عام ١٢٧٩هـ /١٨٦٢م، وعلى تاجورة وجيبوتي، وأسست **الصومال الفرنسي** عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م، ومن ثم تجاورت مناطق النفوذ لكل من بريطانيا وفرنسا في بلاد الصومال، فعقدت بينهما اتفاقية عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م أنهت حالة التوتر بينهما باعترافهما بالحدود القائمة بين مستعمرتيهما في بلاد الصومال.

بينما حذت إيطاليا حذو بريطانيا وفرنسا بعد تحقيق وحدتها عام ١٢٦٩هـ/١٨٧٠م ، وسعت هي أيضاً للحصول على موطئ قدم لها في شرق إفريقية، فسارعت لاحتلال عصب ومصوع، وشكلت **مستعمرة عصب أو أريتريا** عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م، وبعد ذلك توجهت للسيطرة على ساحل الصومال المطل على المحيط الهندي عام ١٣٠٧هـ /١٨٨٩م، تنفيذاً لمشروعها الاستعماري مانشيني، ونجحت في مسعاها، وأطلقت عليه اسم **الصومال الإيطالي**، وتم نجاح النشاط الإيطالي في المستعمرتين بالتنسيق والتعاون مع الأنكليز الذين بذلوا قصارى جهدهم، لمحاصرة الفرنسيين في مستعمرتهم، لمنعهم من الاتصال المباشر بحوض النيل الأعلى، فشجعوا الطليان نكاية بفرنسا

على تأسيس مناطق نفوذ على ساحل البحر الأحمر الغربي، فأصبحت ممتلكات الطليان على ذلك الساحل تمتد من رأس قصار "جنوب سواكن" إلى حدود الصومال الفرنسي الشمالية، وعلى ساحل الصومال المطل على المحيط الهندي من رأس غوردافوي إلى ممتلكات سلطنة زنجبار الشمالية، مما زاد من حدة التنافس الاستعماري بين الدول الثلاث في الشرق الإفريقي. وهنا لابد من التوقف لدراسة وشرح ذلك التنافس الذي كادت أزماته أن تؤدي في بعض الأحيان إلى صدام عسكري بين تلك الدول الاستعمارية، لكون كل منها كانت ترغب فيما كانت ترغب به الآخرى. أما الحبشةلم يفتها أن تأخذ حصتها من الغنيمة الصومالية، وهي الدولة الإفريقية الجارة لبلاد الصومال، فتعاونت مع الدول الاستعمارية بريطانيا ـ فرنسا ـ إيطاليا تارة، ونافستها تارة آخرى للسيطرة على أجزاء من بلاد الصومال، وفعلاً نجحت بالاستيلاء على هرر وإقليم الأوجادين.

وجاء هذا البحث لتسليط الضوء على أوضاع بلاد الصومال قبل بداية التنافس الاستعماري البريطاني ـ الفرنسي ـ الإيطالي عليه، مع الأشارة إلى دوافع وبدايات ذلك التنافس ، والتركيز على أهم القوى الأوروبية التي شاركت فيه. وإبرز البحث المعاهدات والاتفاقيات التي وقعتها تلك الدول سواء مع بعضها البعض، أو مع القوى المحلية الصومالية، أو مع القوى الإفريقية الطامعة بالسيطرة على بلاد الصومال مثل الحبشة، التي كانت لها آثارها السلبية الكبيرة على مشاكل الحدود في منطقة القرن الإفريقي. بينما أورد في الخاتمة البحث النتائج التي ترتبت على ذلك التنافس، وأثر ذلك على المشكلات التي تعانيها المنطقة في الوقت الحاضر خاصة مشكلات الحدود، وتوزع القبائل داخل وحدات سياسية لا تتفق مع التقسيمات الطبيعية والبشرية. حيث وضع الاستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية، ولغيرها من البلاد المستعمرة حدوداً سياسية مصطنعة، مزقت أوصال شعوب والجماعات القومية المتماثلة في مصالحها أو أهدافها والمتجانسة في أصولها العنصرية وفي ثقافتها، ويمثل القرن الإفريقي صورة حية وواضحة للسياسة الاستعمارية الأوروبية في تلك المنطقة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وليس من السهل دراسة بلاد الصومال التي كانت تتوزعها الأيدي الاستعمارية، وتتقاسمها الدول الأوروبية المختلفة، فكل قسم منها وقع في حوزة دولة عملت فيه بأساليبها الخاصة، وبدت حرة التصرف في استثماره بهدف استغلال سكانه وإرهابهم، وخلقت حدود سياسية جديدة متداخلةعندما أعطيت أقساماً آخرى منه إلى دول أفريقية مجاورة مثل إثيوبيا وكينيا، مما زاد الوضع تعقيداً والاختلاف تبايناً. وطال أمد السيطرة الاستعمارية في بلاد الصومال حتى زاد على ثلاثة أرباع القرن، واستمر في بعض الأجزاء حتى نهاية القرن العشرين تقريباً، ومازالت هناك بعض الأجزاء محتلة.

واعترض البحث صعوبات كثيرة أثناء الدراسة أهمها: قلة المصادر والمراجع العربية التي تناولت الموضوع، ماعدا بعض المراجع التي تناولت بالبحث والدراسة بعض الجوانب من البحث. وتكمن الصعوبة في أن المراجع العربية ـ على قلتها ـ يكرر بعضها بعضاً، لاعتماد مؤلفيها على من سبقهم من المؤرخين، ومن ثم لم يقدم أي جديد. وللحصول على الوثائق الأصلية التي يحتاجها البحث، لابد من التنقل بين مجموعة من الدول للاطلاع على ما

لديها من وثائق، وهذا غير متوافر لعدم توافر الإمكانات المادية التي تسمح بذلك، ولعدم وجود التفرغ العلمي للطلاب الذين يدرسون وهم مرتبطون بأعمال آخرى، فما كان لي بد من الاستعانة ببعض الزملاء الموفدين، للحصول على ما يمكن الحصول عليه من مادة علمية، إضافة إلى ما حصلت عليه من المكتبات في سورية.

ركزت **إشكالية البحث** على معالجة:

١- التنافس الاستعماري البريطاني ـ الفرنسي ـ الإيطالي على بلاد الصومال "دوافعه ـ أحداثه ـ نتائجه"، حيث أصبحت تلك البلاد محور الصراعات الدولية والإقليمية "الحبشة" في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين.

٢- توضيح التآمر البريطاني ـ الفرنسي ـ الإيطالي مع الحبشة للسيطرة على بلاد الصومال.

بينما تأتي **أهمية البحث من الآتي:**

١- توضيح أهمية بلاد الصومال الاستراتيجية لوقوعها على طرق التجارة العالمية بين أوروبا غرباً والسواحل الإفريقية الآسيوية شرقاً التي ازدادت أهميتها بعد افتتاح قناة السويس عام ١٢٦٨هـ/١٨٦٩م، فبدأت تلك البلاد تستعيد مكانتها المهمة كطريق رئيس للتجارة العالمية بين الشرق والغرب عبر البحر المتوسط والبحر الأحمر ومضيق باب المندب، والتي كانت قد نضبت وتلاشت إثر اكتشاف رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن الخامس عشر، وتضاعفت أهمية بلاد الصومال نظراً لتقدم وسائل النقل وقيام الثورة الصناعية.

فمن المعلوم أن الدول الاستعمارية جاءت من وراء البحار والمحيطات بموجات متلاحقة، متدافعة فيما بينهم للكشف والاستعمار لسلب الثروات على شواطئ القارة الإفريقية لأنفسهم، وخنق تجارة العرب الدولية، واستبعاد الشعوب العربية وغيرها، يحدوهم الطمع بالكسب المادي من جهة، وحقدهم العنصري والديني الذي ظهر جلياً في تعاملهم مع السكان على السواحل الصومالية من جهة آخرى. لذا سيسعى البحث ـ بعون الله ـ لسد ثغرة في تاريخ بلاد الصومال، وكشف مغاليق الجانب المظلم من تاريخها في هذا المجال، وسيجيب على العديد من التساؤلات التي مازالت قائمة.

٢- تنبع أهمية البحث من خلال تصورنا للتحديات الفكرية والحضارية التي واجهت الإسلام والعروبة في فترة السيطرة الأوروبية على بلاد الصومال، فالدراسات الأوروبية وحتى الكثير من الدراسات الإفريقية الحديثة والمعاصرة والمتأثرة بالمنهج الاستعماري الغربي، قد كرست مفاهيمها وتصوراتها ومناهجها لتشويه تاريخ العرب في القارة الإفريقية عموماً وبلاد الصومال خصوصاً ، وحشدت الكثير من الافتراءات والشبهات لتخلق نوعاً من الجفوة والتباعد بين العرب والأفارقة، فسعى البحث لرصد الإسهامات التي قامت بها الهجرات العربية في نقل المؤثرات الحضارية إلى شرقي إفريقية عامة وبلاد الصومال خاصة ، والتي أسهمت بدورها في ترقية وإثراء شتى نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كل هذه الظروف سترصد في البحث بقدر ما تسعفنا المصادر والمراجع، ولقد سبقنا باحثون عرب إلى دراسة بعض الجوانب من تاريخ بلاد الصومال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في حقب تاريخية

مختلفة. كما حاول آخرون أيضاً دراسة جانب من جوانب حياتها في العصور الحديثة والمعاصرة. إلا أن أبحاثاً لم تقم بما نسعى إليه الآن، وذلك بدراسة تاريخ بلاد الصومال بتأكيد عروبته وارتباطه بالوطن العربي، وتكالب الدول الاستعمارية عليه كجزء مهم منه، بهدف رسم صورة متكاملة لتاريخ ووضع بلاد الصومال خلال فترة البحث.

وحدد موضوع البحث في بلاد الصومال الممتدة جغرافياً من اريترية المطلة على البحر الأحمر في الشمال حتى الأجزاء الشمالية من سلطنة زنجبار المطلة على المحيط الهندي، وحتى الحبشة في الداخل الإفريقي. وحدد من الناحية الزمنية ببداية التواجد الاستعماري الفرنسي تحديداً في بلاد الصومال منطقة أوبوك عام ١٢٧٩هـ /١٨٦٢م حتى بداية الحرب العالمية الأولى ١٣٣٣هـ/١٩١٤م، التي كان أحد أسباب قيامها حالة التنافس الاستعماري الأوروبي الشديد على امتلاك المستعمرات في العالم. فمثلاً تم تقسيم ثاني قارات العالم مساحة في حقبة قصيرة لا تكاد تتجاوز الثلاثين عاماً، وكان مجرد السرعة في التهام الفريسة كافياً، لأن يثير حزازات خطيرة بين الدول المشتركة فيه. واكفهر جو السياسة الأوروبية بالفعل، وأنذر بهبوب العاصفة أكثر من مرة قبل الحرب العالمية الأولى، بسبب التناحر للحصول على المزيد من الأراضي الإفريقية، إلا أن روح المسالمة والاعتدال أملت على الساسة الأوروبيين حلولاً دبلوماسية تقوم في أغلبيتها على المساومة، وأمكن التغلب بها على الأزمات الناشبه آنذاك، غير أن ذلك ترك على السياسة الأوروبية آثاراً من الحقدلم تمحها الحلول المرتجلة، والتي كانت إحدى العوامل التي زلزلت كيان السلام الأوروبي، وأدت إلى اندلا ع الحرب العالمية الأولى عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م.

اعتمد البحث **منهجاً علمياً** يعتمد على ربط النتائج بالأسباب أملاً بالوصول إلى الحقيقة التاريخية، كما وقعت في الماضي، وتفسيرها تفسيراً منطقياً بحيث نصل إلى رسم صورة أقرب ما تكون لصورة بلاد الصومال في أثناء فترة البحث من خلال الدراسة التحليلية للمصادر والمراجع التي تم الحصول عليها، ومقارنتها بطريقة نقدية مع بعضها البعض للوصول إلى الحقيقة التاريخية.

قسم البحث إلى مقدمة، وخمسة فصول، فبدء الفصل الأول "التمهيدي" بالتعرف على الأهمية الاستراتيجية لبلاد الصومال ، وبدايات ودوافع الاستعمار البريطاني ـ الفرنسي ـ الإيطالي فيه، وتطرق هذا الفصل للحديث عن السيادة العثمانية – المصرية – الزنجبارية على بلاد الصومال. أما الفصول التي تلته فقد عالجت أحداث التنافس فيما بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والحبشة على بلاد الصومال، وخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل البحث إليها. وذيل البحث بقائمة المصادر والمراجع التي تم الرجوع إليها، كما أضيفت للرسالة عدداً من الملاحق مثل بعض الخرائط الجغرافية والصور الطبيعية لتوضيح انتشار النفوذ الاستعماري البريطاني ـ الفرنسي ـ الإيطالي في بلاد الصومال خلال فترة البحث.

وبعد، فإني أزجي خالص الشكر والعرفان بالجميل إلى أستاذي الفاضل الدكتور يوسف نعيسة أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة دمشق الذي أشرف على هذه الرسالة، والذي أخذ بيدي في مسالكها المتشعبة، ومنذ البداية، لم يبخل علي بإرشاداته وتوجيهاته، ففتح أمامي مغاليق ما استعصى من هذا البحث، فله مني المحبة والتقدير وجزاه الله عني كل خير. أما لجنة الحكم: الدكتورة سمر بهلوان والدكتور عقيل نمير والدكتور حسام النايف

والدكتور حكمات العبد الرحمن فلهم خالص الشكر والتقدير لما بذلوه من جهد في قراءة الرسالة لتقييمها. ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لأساتذة قسم التاريخ في جامعتي دمشق وحلب الأساتذة الأفاضل الذين لم يبخلوا علي بالعطاء من غزير علمهم رغم ضيق وقتهم.

وأود بهذه المناسبة أن أقدم عاطر ثنائي للقائمين على مكتبتي كلية الآداب في جامعتي دمشق وحلب، ومكتبة الأسد في دمشق، والمكتبة الوطنية في حلب للمساعدة التي قدموها لي. وأشكر القائم بأعمال سفارة جمهورية الصومال بدمشق الأستاذ بشير إبراهيم حاجي عثمان، والأشقاء من أبناء الصومال القاطنين في وطنهم الثاني سوريا لما قدموه. ولا يمكن أن أنسى توجيه الشكر العميق للزملاء الموفدين لمساعدتهم العلمية القيمة التي أثرت البحث.

هذا ـ وفقني الله وإياكم ـ ماكتبته من سطور، أرجو أن أكون غير مقصر فيما اخترت من صنعته، وأردت من كتابته، فإن وقع على الحال الذي أردتم، وبالمنزلة التي أملتم، فهذا كله بتوفيق من الله عز وجل، وحسن تأييده، وإن وقع بخلافها، فيعلم الله أني ما قصرت بالاجتهاد ، والله أعلم.

نعتذر عما طغى به القلم أو زل به الفكر، على أنه قد قيل في المثل السائر: ليس الفاضل من لا يغلط بل الفاضل من يعترف بغلطه.

وإن تجـــد عيبـــاً فســـد الخلـــلا جـــل مـــن لا عيـــب فيـــه وعـــلا

والله ولي التوفيق

الفصل الأول (التمهيدي)
دوافع وبدايات التسابق الاستعماري
البريطاني ـ الفرنسي ـ الإيطالي على بلاد الصومال

١- الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي لبلاد الصومال .

٢- عروبة بلاد الصومال.

٣- دوافع الاستعمار البريطاني – الفرنسي- الإيطالي في بلاد الصومال.

٤- بدايات الاستعمار البريطاني – الفرنسي- الإيطالي في بلاد الصومال في القرن السادس عشر.

٥ – السيادة العثمانية – المصرية- الزنجبارية على سواحل الصومال المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي.

٦- مؤتمر برلين عام ١٣٠٢ هـ/١٨٨٤م ودوره في التأسيس لتقسيم القارة الإفريقية بين الدول الاستعمارية.

١– الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي لبلاد الصومال :

تقع بلاد الصومال في منطقة القرن الإفريقي التي تتوسط الساحل الشرقي للقارة الإفريقية، يحدها من الشمال السودان، وتشرف من الشرق على البحر الأحمر، ومضيق باب المندب وخليج عدن والمحيط الهندي، ومن الغرب الحبشة وكينيا [١]. وتظهر على خريطة القارة الإفريقية كجزء مهم من القرن الإفريقي متخذة شكل شبه جزيرة مثلثة الشكل في شرق إفريقية رأسه عند نقطة غوردافوي[٢]، ويمكن تحديدها بخط يمتد من خليج تاجورة متجهاً نحو الشرق بمحاذاة الساحل الجنوبي لخليج عدن إلى رأس غوردافوي، ويسير بموازاة ساحل المحيط الهندي حتى نهر تانا في شرق كينيا، ثم يتجه نحو الشمال ماراً بالمجاري العليا لنهري جوبا وشبيلي وبمرتفعات هرر[٣]. وكان المستكشفون الأوروبيون في القرون الأخيرة يسمون بلاد الصومال قرن إفريقية الشرقي ومازالت تعرف بهذه الاسم إلى اليوم[٤].

وما يهم في هذا المجال، هو إلقاء الضوء على تحركات الدول الاستعمارية بريطانيا ـ فرنسا ـ إيطاليا باتجاه بلاد الصومال باعتباره الأكثر قرباً لمدخل البحر الأحمر، ومضيق باب المندب من الجهة الجنوبية الغربية، والمطلة على المحيط الهندي لمسافات طويلة[٥]. فقد برزت **الأهمية الإستراتيجية لبلاد الصومال** في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما افتتحت قناة السويس للملاحة البحرية عام ١٢٦٨هـ /١٨٦٩م ، فزادت أهمية البحر الأحمر والمناطق المطلة عليه، ومنها بلاد الصومال بالنسبة للدول الاستعمارية الأوروبية [٦]، فالرحلة إلى الشرق عبر البحر المتوسط وقناة السويس ثم البحر الأحمر، أصبحت قصيرة جداً واقتصادية، إذا ما قورنت بطريق رأس الرجاء الصالح الطويل. ومما زاد في أهمية بلاد الصومال انفتاح سواحله الطويلة على البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، والمطلة على أهم طرق التجارة الدولية قديماً وحديثاً، مما جعلها تتحكم بالطرق العالمية للتجارة الدولية عن طريق باب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس ثم البحر المتوسط ومضيق جبل طارق، وكذلك مضيق موزمبيق ورأس

١()– مراد، عدنان: المجتمعات الإفريقية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٥، ص٨٥.

(٢)– صوار، أحمد: الصومال الكبير، مطبوعات الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩، ص٣.

٣()– انظر بلاد الصومال على الخريطة في الملحق رقم (١).

(٤)– عبد الحليم، عبد المنعم: صوماليا، مكتبة الشرق الفجالة، القاهرة، د.ت، ص١٧–١٨.

(٥) – تمتلك بلاد الصومال أطول ساحل في القارة الإفريقية.حسين، عبد الرزاق: المسح اللغوي في الصومال، جامعة قطر، الدوحة ،١٩٩١، ص٩.

(٦)– أعطى البحر الأحمر لبلاد الصومال أهمية إستراتيجية وسياسية واقتصادية منذ القديم لميزته كوسيلة ربط بين الساحل الآسيوي والساحل الإفريقي، والربط بين المحيط الهندي جنوباً والبحر المتوسط شمالاً، ولكونه أقصر الطرق للملاحة العالمية بين القارات .حافظ، صلاح الدين: صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد٤٩ ، ١٩٨٢ ، ص٨٤.

الرجاء الصالح ثم المحيط الأطلنطي[١]. وأصبح البحر الأحمر بمدخله الشمالي عند قناة السويس في مصر، ومدخله الجنوبي عند باب المندب بشاطئيه اليمني والصومالي[٢]، محور صراع بين الدول الاستعمارية الكبرى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فالكل يتسابق لفرض نفوذه عليه للاستئثار بمزاياه الجغرافية والإستراتيجية دون غيره، ولتأخذ كل منها نصيبها من هذا الصيد الثمين[٣]. فقد كان للتنافس بين الدولتين الاستعماريتين: بريطانيا وفرنسا أثره على إعادة استخدام وازدهار البحر الأحمر بعد افتتاح قناة السويس، فقد كانت كل منهما تحاول بسط نفوذها، وتقطع طرق تجارة الآخرى، والاستيلاء على ممرات ومعابر هذه التجارة [٤].مما جعل بريطانيا تشعر بالخطر على مصالحها من فرنسا، وتدرك أن البحر الأحمر هو طريقها الطبيعي إلى مصالحها في الهند[٥]. فسارعت لاحتلال عدن القريبة من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر عام ١٢٥٥ هـ/ ١٨٣٩م، وتطورت عدن وغدت مدينة مهمة ذات تجارة حرة واسعة، ومركزاً للتخطيط والتوسع الاستعماري البريطاني في الجنوب العربي من ناحية، وبلاد الصومال من ناحية آخرى. مما دفع بريطانيا إلى تأكيد سيطرتها المستمرة على البحر الأحمر والمحيط الهندي، وخصوصاً عند مدخل الخليج العربي "مضيق هرمز"، وعند مدخل البحر الأحمر الجنوبي"مضيق باب المندب"في عدن وجزيرة بريم[٦] اللتين تعتبران المفاتيح الجنوبية للبحر الأحمر ، فأرسلت قوات من الهند إلى القصير لتشترك مع القوات الآخرى الآتية من البحر المتوسط لطرد الجيش الفرنسي من مصر عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م. ويدل هذا دلالة واضحة على تعاون كل من السلطات البريطانية في الهند شرقاً وحكومة لندن غرباً في محاولة لمنع الغير من الإقامة على الطريق الذي يربط بين الشرق والغرب عبر مصر والبحر الأحمر وبلاد الصومال، وسيظل هذا عاملاً فعالاً في تسيير السياسة البريطانية على مدى قرن ونصف القرن تأميناً لمصالحها في الشرق الأقصى، واحتكاراً وتحكماً في طرق التجارة العالمية، وفي كل من يعيشون على طول هذا الطريق[٧]، لأهميته على صعيد المواصلات البحرية، ولأهميته بالنسبة لتزويد الدول الاستعمارية بالمواد الخام التي أصبحت من أهم الشروط الأساسية لبقاء

---

(١)- أبو بكر، محمد عثمان: المثلث العفري في القرن الإفريقي عبر العصور التاريخية، المكتب المصري، القاهرة،١٩٩٦، ص٥٤-٥٥.

(٢)– انظر مداخل البحر الأحمر من الشمال والجنوب على الخريطة في الملحق رقم (٢).

(٣)- الجمل:دراسات في تاريخ شرق أفريقيا، مرجع سابق، ص٥٤.

(٤)- حافظ: مرجع سابق، ص٨٨-٨٩.

(٥)- يونس، محمد عبد المنعم: الصومال، دار النهضة العربية،ط١، القاهرة،١٩٦٢، ص٣٥.

(٦)- جزيرة بريم: تتميز بموقع استثنائي في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر في مضيق باب المندب، وتقسمه إلى ممرين مائيين غير متساوي الحجم، أحدهما يبلغ عرضه ٢٨٠٠م، وهو الذي يفصلها عن الجزيرة العربية، لذلك تتبع السفن البحرية هذا القسم من مدخل المضيق.خضعت للسيطرة البريطانية عام١٨٥٧ . *Rivoyre, De. Denis: Les Frascais AObock, Paris, 1887, p. 25*.انظر موقع جزيرة بريم على الخريطة في الملحق رقم (٢).

(٧)- يحيى، جلال: البحر الأحمر والاستعمار، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٣، ص٢٣.

اقتصاديات البلدان الصناعية مزدهرة، ويمكن القول بأن من يسيطر على البحر الأحمر يستطيع أن يفرض شروطه على القوى العالمية التي لا يمكنها أن تستغني عن المرور فيه[١]، مما زاد من أهمية بلاد الصومال في التاريخ الحديث بالنسبة للقوى الدولية، ليس لكونها مطلة على أهم ممر مائي لحركة الملاحة التجارية فحسب، بل لكونها شاهداً حياً على حركة مرور السفن الحربية والتجارية الغربية من مواقع انتشارها في أقاصي البحار وأعماقها. وبحكم موقعه المتوسط في العالم، وباعتباره من أهم نقاط التحكم الإستراتيجي في خنق الملاحة المدنية والعسكرية في البحر الأحمر. وعلى ذلك كله فإن أهميته تتعاظم يوماً بعد يوم بالنسبة لمنطقتنا العربية سياسياً واقتصادياً وأمنياً واستراتيجياً في الوقت الحاضر مثلما كان الحال في الماضي. وأثبتت تجارب الماضي وحقائق الحاضر، بأن البحر الأحمر لم يكن بمنأى عن الصراع الإقليمي والدولي، وسيظل مصدراً محتملاً لأي صراع من شأنه أن يدخل دوله في مواجهات عسكرية، فانعكس كل ذلك على الدول المطلة عليه. فمثلاً بلاد الصومال كانت في التاريخ الحديث والمعاصر نقطة التقاء للتنافس فيما بين الدول الاستعمارية الساعية لتحقيق مصالحها، مما جعلها تعيش حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني سابقاً، ومازالت تعيشه إلى اليوم[٢].

٢- عروبة بلاد الصومال:

يمكن الحديث عن عروبة بلاد الصومال وانتماءها للبلاد العربية من خلال التاريخ المشترك والهجرات العربية والتمازج الحضاري ووشائج القرابة، وتفاصيل ذلك فيما يلي:

أ- التاريخ المشترك: منحت بلاد الصومال مكاناً بارزاً بين بلدان شرق إفريقيا سواء بالنظر إلى موقعها الجغرافي أو إلى ماضيها التاريخي، فمن الثابت تاريخياً أنه كان للشعب الصومالي علاقات تجارية وحضارية مزدهرة مع أقدم الحضارات التي عرفتها شعوب البلاد العربية، مثل المصرية والبابلية والآشورية والفينيقية والرومانية واليونانية والهندية [٣]. فقد أقامت بلاد الصومال منذ الزمن القديم علاقات متميزة مع دولة طيبة المصرية الفرعونية، فقد جرى تبادل زيارات . بصورة رحلات . وأهم هذه الرحلات، كانت في عهد الملكة حتشبسوت إلى بلاد البونت في

---

(١)- البحر الأحمر: يتميز بين بحار العالم بموقعه الفريد، وهو عبارة عن حوض شريطي الشكل يفصل بين شبه الجزيرة العربية وشرق إفريقيا. وقد كان منذ أقدم عصور التاريخ شرياناً حيوياً مهماً للمواصلات بين قارات العالم القديم، لعب في العصر الحديث دوراً واضحاً في اتجاهات الدول الاستعمارية الكبرى وسياستها. وإذا كانت البرتغال قد بدأت أولى تلك المحاولات، فإن بريطانيا وفرنسا وإيطاليا بدأت هي الآخرى تتجه لتدعيم نفوذها في البحر الأحمر الذي دبت فيه الحياة بقوة من جديد كشريان ملاحي مهم. الجمل، شوقي . عبد الرازق، عبد الله: دراسات في تاريخ شرق أفريقيا، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، د.ت، ص٥٤.

(٢)- قرجاج، أدريس: إطلالة على القرن الإفريقي قضاياه-صراعاته-إشكالياته، مكتبة الأوزاعي، دمشق، ط١، ٢٠١١، ص١٠٥- ١٦٥.

(٣)- طوح، يوسف: نضال الصومال الغربي وأطماع أثيوبيا التوسعية عبر التاريخ، مركز الصومال للطباعة، مقديشو، ط١، ٢٠٠٠، ص١٢.

عهد الأسرة الثامنة عشرة من الدولة الحديثة. وكانت تلك الاتصالات تجارية وحضارية لما بينهما من وحدة الجنس والثقافة والمدنية[١]، ومما ساعد على نشوء وقيام تلك العلاقات وجود كل من الصومال ومصر على طريق البحر الأحمر الملاحي التجاري، وتحكمهما بمدخليه الشمالي والجنوبي[٢]. وبذلك ارتبطت بلاد الصومال بشعوب حوض النيل ووادية والقرن الإفريقي تاريخاً وحضارةً وانتماءً وثقافات ومصالح ابتداء من مصر ثم السودان وإريتريا والحبشة ، فعرفت بلاد الصومال ببلاد البونت لدى المصريين القدماء[٣] الذين كانوا يتعاملون معها بالتجارة[٤]. فقد نجح المصري القديم في الوصول إلى بلاد الصومال خلال القرن الخامس عشر ق.م[٥]. وأخذت السفن المصرية تجوب البحر الأحمر وخليج عدن في طريقها إليها، ولم يكن البخور واللبان والمر هي السلع الوحيدة التي شملتها المبادلات المصرية مع أهل الصومال، فقد تعددت هذه السلع وكثرت على مر الزمن، فأصبح المصريون يستوردون من الصومال العاج والأبنوس وجلد الحيوان والفهود الحية مقابل ما كانوا يعطون سكانه من الأسلحة والثياب والحلي [٦].

ولم تقتصر العلاقات الصومالية على مصر، بل قامت علاقات صومالية وطيدة أيضاً مع **شبه الجزيرة العربية،** فالعلاقات التي تربط الصومال بشبه جزيرة العرب كانت قوية، بحيث تجاوزت الروابط التجارية إلى روابط عرقية وثقافية من خلال توافد قوافل الهجرات من جنوب شبه الجزيرة العربية، ومن منطقة الخليج العربي عبر باب المندب وزيلع وبربرة والسواحل الصومالية الآخرى إلى المناطق الداخلية حيث استقرت فيها مكونة جزءاً من شعبها [٧]. وكان للموقع الجغرافي أثر كبير في جعل بلاد الصومال أحد الأبواب الرئيسة التي وصلت القارة الإفريقية بالينبوع الأول للعروبة وأهلها، إذ تقترب هذه البلاد من بلاد اليمن مهد الحضارة العربية العريقة، وقامت بينهما علاقات وثيقة أثرتها المنفعة المتبادلة وخدمة الحضارة الإنسانية. فاشتهرت بلاد اليمن برواج متاجرها ونشاط أهلها في نقل متاجر البلاد القريبة منها والبعيدة ، بحيث صارت تتحكم في الميزان التجاري العالمي في العصور القديمة ، فوصل تجار عرب اليمن قبل الإسلام إلى بلاد الصومال يحملون منتجاته ، مقابل مايعطونه للسكان المحليين من صادرات

---

(١)- من الأدلة على الصلات بين المصريين الأوائل وأسلاف الصوماليين في تلك العصور الموغلة في القدم، ذلك التشابه الغريب بين الآلات التي ترجع للعصر الحجري الحديث، وكذلك النقوش المصرية التي تؤيد الصلات القديمة بين مصر والصومال ، وكذلك الآثار المصرية ذكرت فيها بلاد بونت. البابلي، محمد: في ربوع الصومال، دار الكاتب العربي، ١٩٦٤، ص٢١.

(٢)- سالم، حمدي السيد: الصومال قديماً وحديثاً، وزارة الاستعلامات، الصومال، ١٩٦٥، ج١، ص٣٠٩.

(٣)- بلاد البونت: معناها بلاد العطور والروائح الطيبة لدى المصريين القدماء. طوح: مرجع سابق، ص١٢.

(٤)- نادو، محمد: العروبة والإسلام بالقرن الإفريقي، ١٩٩٢، ص١١٥.

(٥)- مكاوي، فوزي: الصومال في العصور القديمة، ندوة المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد،١٩٨٢، ص٣١.

(٦)- عبد الحليم : صوماليا، مرجع سابق، ص٣٣١-٣٣٤.

(٧)- طوح: مرجع سابق، ص١٢.

الشرق الأقصى من توابل وعطور وصناعات الشرق الأدنى من أقمشة وأنواع من الثياب المتعددة، غير أن عرب اليمن لم يقتصروا على القيام بالوساطة في نقل المتاجر فحسب، وإنما دأبوا بفطرتهم السليمة على اختيار قواعد على الساحل الشرقي المقابل لهم تصلح لتخزين السلع، وتساعد على خلق مراكز للعمران يجتمع حولها السكان المحليون، ثم ازدادت تلك الصلات التجارية والعمرانية بين ساحل بلاد الصومال وبلاد اليمن بعد ظهور الإسلام، وتأسيس الدولة العربية الإسلامية الكبرى، لأن العرب الذين انتقلوا إلى ساحل الصومال ليس لأعمال التجارة فحسب، وإنما لنشر الدين الإسلامي كذلك، ومن ثم ظهرت قواعد عربية كثيرة في مقديشو وبربرة وجيبوتي وغيرها، واتصف مؤسسو تلك القواعد العربية بالأصل العربي العريق والتمسك بالعقيدة الإسلامية، ففي النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي، أسس أبو بكر بن فخر الدين سلطنة وراثية في مقديشو بمساعدة أقوى القبائل العربية الصومالية[١] .

ولم تلبث مظاهر العمران وأسباب الحضارة أن بدأت تسود تلك القواعد العربية على ساحل إفريقيا الشرقي ، وكذلك سائر الجهات الإفريقية المحيطة بها، ذلك أن العرب المسلمين لم يقتصروا على الاشتغال بالتجارة، وإنما أدى اتصالهم بالسكان المحليين أن أخذوا يلقنونهم تعاليم الإسلام مع اشتغالهم بأعمال آخرى مما تقتضيه حاجات الاستقرار، فاشتغل العرب بالزراعة وعلموها لجيرانهم من أهل البلاد. وبذلك أشرقت شمس العروبة منذ عصور مبكرة على بلاد الصومال، وغذت بدفئها قواعد كبرى صارت بدورها مراكز إشعاع حضارية عربية في القارة الإفريقية، لمساعدة أهلها على السير في ركب التقدم وخدمة الإنسانية[٢] .

وفي إطار الحديث عن الصلات بين الصوماليين وإخوانهم في شبه الجزيرة العربية، لايمكن تجاهل ما كان **لمنطقة الخليج العربي بصفة عامة، وعمان بصفة خاصة** من صلات عريقة بشرق إفريقية، تعود إلى ما قبل ظهور الإسلام بوقت طويل، فالعمانيين- فضلاً عن اليمنيين والحضارمة-كانوا أول رواد لساحل إفريقية الشرقي، وأكثر تأثيراً في المنطقة من أي فريق آخر. فتاريخ العمانيين في شرق إفريقية مرتبط بتاريخ التجارة العمانية، وابتداءً من القرن العاشر الميلادي دون رحالة عربي، وهو أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي في كتابه: مروج الذهب ومعادن الجوهر أخبار رحلته من عمان إلى شرق إفريقية، فقد رحل المسعودي مع التجارة والتجار العمانيين عدة مرات إلى أقصى جنوب ساحل إفريقيا الشرقي، وعاش معهم هناك ثلاث سنوات يرقب ويدون ما يلحظه ثم عاد معهم إلى عمان، ولم تستقر به الحياة في عمان إلا قليلاً، فقد ركب البحر مرة ثانية وثالثة إلى إفريقية الشرقية. ونتيجة لهذه الرحلات، أصبح يمتلك معرفة عميقة عن شرق إفريقية حيث كتب في زمن نشطت فيه التجارة الخليجية في تلك المنطقة، ووضع أسساً ثابتة وقوية لتاريخ العلاقات العربية . الإفريقية التجارية بخاصة العمانية ، واستمر الجغرافيون العرب مابين القرنين الحادي عشر والثالث عشر الميلاديين يتحدثون عن النشاط

---

(١)- صوار: مرجع سابق ، ص١٨.

(٢)- صوار: المرجع نفسه ، ص١٩-٢١.

التجاري العربي في شرق إفريقية الذي بلغ أوجه في القرن الرابع عشر الميلادي[١]. فلم تخل موانئ شواطئه من السفن الشراعية العربية التي كانت فيما مضى تمخر عباب البحر الأحمر والمحيط الهندي إلى شبه الجزيرة العربية والخليج العربي وبالعكس[٢].

استمر ارتباط بلاد الصومال بالدول العربية الإسلامية بكل مراحلها وعصورها، فخضعت للحكم الأموي[٣]، ثم خضعت للحكم العباسي ، ومع سقوط الدولة العباسية وتفككها، لم تقم علاقات عسكرية وسياسية بين المشرق العربي ومغربه، مثلما قامت هذه العلاقات بين حكام الإمارات العربية والإمارات الصومالية التي قامت على ساحل إفريقيا الشرقي، ولم تتراجع تلك العلاقات إلا بعد أن خضعت البلاد العربية الإسلامية للاستعمار الأوروبي، ولم يسجل التاريخ أن هبت سلطة في شبه الجزيرة العربية واليمن وعمان والخليج لمناصرة سلطة في شرق إفريقية، مثلما فعل العمانيون والمصريون والقواسم في الخليج لمناصرة أحد سلاطين الصومال، وهو الحاج عبد الرحمن حاكم مدينة حابو شرقي الصومال الذي طلب من أمراء القواسم إقامة تحالف سياسي لمواجهة الأساطيل الأوروبية التي كانت تهدد سواحل الصومال والخليج العربي[٤].

وخلاصة القول إن بلاد الصومال كانت ولا تزال جزءاً لا يتجزأ من وطننا العربي، فالعروبة ليست عرقاً ولا لون بشرة فحسب، بل هي أيضاً انتماء حضاري وشعور قومي، وارتباط عاطفي ومصالح مشتركة، فالشعب الصومالي لم يشعر في أي وقت من تاريخه بأنه خارج عن نطاق المجموعة البشرية التي تعيش في البلاد العربية. فالارتباط بين بلاد الصومال والبلاد العربية هو ارتباط قديم منذ فجر التاريخ، ولم يكن العنصر المؤثر في شرق إفريقية وشمالها الشرقي أوروبياً، بل كان عربياً واستمر ذلك حتى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي. ففي شرقي إفريقية كان كل شيء عربياً، وخاصة في المناطق الساحلية من ساحل رأس دلجادو حتى لامو[٥].

ب– انتشار الإسلام: كان الصوماليون في الجاهلية يعبدون الأوثان كغيرهم من عرب الجزيرة العربية، وكانوا يعبدون آلهة متعددة في صور شتى كالإبل والخيل لما لها من أثر بالغ في حياتهم، والقليل منهم يعتنق ديانات التوحيد السابقة للإسلام "اليهودية – المسيحية". ولما جاء الإسلام ساعد على خروج العرب من جزيرتهم يدفعهم حماس ديني منقطع النظير، بعد أن تأسست الدولة الإسلامية على يد الرسول الكريم"ﷺ"في المدينة المنورة، وأخذت هذه الدولة تمتد تدريجياً امتداداً عظيماً في الشمال والشرق والغرب. وكانت بلاد الصومال في استقبالها للدعوة الإسلامية أسبق من أية دولة إفريقية أو آسيوية. وأخذ الصوماليون يدخلون في الدين الحنيف أفواجاً دون

---

(١)– المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٦٤ ، ج١، ص١٠٧–١٠٨ .

(٢)– الحداد، محمد أحمد: حقائق تاريخية عن العرب والإسلام في إفريقيا الشرقية، دار الفتح، بيروت، ١٩٧٣، ص٢٦.

(٣) – غرايبه، عبد الكريم: دراسات في تاريخ أفريقيا العربية، مطبعة جامعة دمشق، ط١، ١٩٦٠، ص٢٣٤.

(٤) – محمد، إبراهيم عبد الله: تحفة الأوفياء لمسيرة التحرير والتعريب في القرن الإفريقي، ط١، ٢٠٠١، ص٣٤–٣٥.

(٥)– أوليفر، رولاند . فيج ، جون: تاريخ إفريقية، ترجمة:عقيلة رمضان، الدار القومية للطباعة والنشر،١٩٦٤، ص٨١.

حرب ولا قتال منذ الهجرة الإسلامية الأولى إلى الحبشة. وقد تضاربت أقوال المؤرخين حول كيفية دخول الإسلام إلى بلاد الصومال. هناك من يقول إن الدين الإسلامي دخلها في عهد الرسول الكريم"ﷺ"عن طريق المهاجرين إلى الحبشة الذين تسللوا إلى الشرق الإفريقي. وقد تتابعت هجرات المسلمين إلى السواحل الصومالية، وانتشر الدين الإسلامي شيئاً فشيئاً شرقاً وغرباً وجنوباً بصورة بطيئة. وكان في أول الأمر متوقفاً على المدن الساحلية الصومالية. بينما يقول آخرون: إن الدين الإسلامي وصل إليها في النصف الأول من القرن الأول الهجري بواسطة التجار المسلمين الذين حملوا معهم دينهم من شبه الجزيرة العربية إلى الصومال حيث اندمجوا بسكانه. وفي عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان أرسل إلى إفريقية الشرقية وفوداً يدعون إلى الإسلام، وبفضل هؤلاء الدعاة أخذ الإسلام ينتشر انتشاراً كبيراً حتى عم البلاد كلها، وتفقه علماء وطنيون حملوا لواء الإسلام، وأصبحوا دعاة إلى نشر الثقافة الإسلامية بين الناس ، فحلت عبادة الله وحده محل عبادتهم الوثنية طواعية دون إكراه. ويرجح القول الأول لمعرفتنا الأكيدة بطبيعة هجرة المسلمين الأوائل الذين هاجروا إلى الحبشة هرباً من ظلم أبناء جلدتهم أهل قريش حين نشر الدعوة الإسلامية[١].

وشكل ظهور الإسلام نقلة نوعية وموقفاً إنسانياً غاية في الأهمية، فكان لمبادئه العادلة وتطبيقاته السياسية والاجتماعية الأثر الفعال لانتشاره خلال فترة قياسية بين الشعوب والأمم التي وصل إليها، وقد استطاع معتنقوه بفضل إيمانهم العميق بمبادئه أن يوسعوا رقعة انتشاره. وإذا ما أردنا أن نفهم طبيعة العلاقة التي نشأت بين العرب المسلمين الذين نشروا الإسلام والحضارة العربية الإسلامية في الساحل الإفريقي الشرقي، وبين مجتمع الساحل كله، لابد من معرفة أن الإسلام كان دائماً هو العنصر الأهم والحيوي الذي استطاع التأثير على بنية المجتمع الذي حل فيه بشكل مباشر، وهذا ما كان واضحاً في مجتمع ساحل إفريقيا الشرقي. فالعلاقات التي ربطت بين المهاجرين العرب والمسلمين والبانتو الزنوج سكان الساحل، كانت قوية اتسمت بالتأثير المتبادل في كلا الطرفين. فقد تغلب الإسلام كدين وطريقة حياة ونظام على العادات والتقاليد التي كانت سائدة في ذلك المجتمع قبل انتشار الإسلام فيه[٢].

وكانت البيئة المحيطة لبلاد الصومال عاملاً في غاية الأهمية لانتشار الإسلام في وسط يتيح الفرصة الملائمة لانتشاره بيسر وسهولة، إذ كان يحيطه من الشمال الغربي الحبشة المسيحية، وفي الغرب الجالا الوثنية التي لم تستقبله بترحاب على أقل تقدير، وأصبح على الشعب الصومالي ـ الذي آمن بهذا الدين على اقتناع كعقيدة ـ أن يحمل راية الدعوة للدين الإسلامي في منطقة قرن إفريقيا الشرقي[٣].

---

(١)- عيسى، جامع عمر: تاريخ الصومال في العصور الوسطى والحديثة، مطبعة الإمام، القاهرة، ١٩٦٥، ص١٣-١٤.

(٢)- الدجيلي، خوله: العلاقات العربية الإسلامية مع الساحل الإفريقي الشرقي حتى القرن التاسع الهجري، رسالة دكتوراه قدمت في جامعة بغداد بإشراف الدكتور فيصل السامر، ١٩٨٠، ص٢٠٤.

(٣) – حجاج ، محمد فريد: صفحات من تاريخ الصومال، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٣، ص٨- ٩.

وهذا الفتح الكبير للإسلام لم يكن عسكرياً، وإنما كان فتحاً عرقياً وثقافياً ودينياً، وقد حملت جيوش الفتح ودعاة الإسلام إلى بلاد الصومال حضارة ذات ثلاثة مظاهر:

١- طابع الحضارة العربية من حرية العقيدة وحرية الفكر وعدم الجمود.

٢- ثقافة عربية إسلامية جامعة شاملة لمختلف العلوم والمعارف.

٣- الدين الإسلامي نفسه الذي يتلاءم مع كل زمان ومكان[١].

وفيما يلي عرض لعدة عوامل أسهمت في انتشار الدين الإسلامي في بلاد الصومال:

١- وصول الدعوة الإسلامية إلى بلاد الصومال في السنوات الأولى للبعثة، فمن المرجح أنها بحكم صلاتها القديمة ببلاد العرب، وبحكم وجود جاليات عربية على ساحل الصومال منذ انهيار سد مأرب عام ١٢٠م، وما تلا ذلك سواء جاءت تلك الجاليات لأسباب مذهبية ، أم اقتصادية[٢] ، وللقرب الجغرافي الشديد بين الصومال وشبه الجزيرة العربية ، قد جعل الأولى في زمن مبكر مسرحاً لنشاط الدعوة الإسلامية ، فمنطقة القرن الإفريقي تعد المكان الثاني بعد مكة الذي انتشر فيه الإسلام في عهد الرسول الكريم محمد"ﷺ"[٣]. ولا يستبعد أن يكون تجار العرب الذين لجؤوا إلى الصومال عبر البحر الأحمر هم الذين حملوا الإسلام معهم[٤].

٢- الاختلاط بين العناصر المهاجرة من جنوب شبه الجزيرة العربية والصوماليين ، وبشكل خاص بعد انتشار الإسلام. وأكثر المناطق التي حدث فيها الاختلاط هي شمال الصومال وسواحله. فكان العرب المسلمون يأتون إلى ساحل الصومال سواء أكانوا تجاراً أم دعاة أم هاربين من وجه أعدائهم السياسيين. ولم يحضر هؤلاء المهاجرون نساءهم معهم، فكانوا يختلطون بسكان الصومال، ويتزوجون من بنات القبائل الصومالية، ونجحوا في تحويل هذه القبائل للإسلام. وكان هؤلاء المهاجرون المسلمون وذريتهم يعتبرون بمثابة طبقة من الأشراف تعقد لهم زعامة القبائل دائماً[٥].

٣- كثافة الوجود العربي في الساحل من خلال المراكز التجارية العديدة على طول سواحل البحر الأحمر وجنوب شبه الجزيرة العربية وساحل إفريقيا الشرقي. وبما أنهم كانوا مسلمين، فقد أخذ الإسلام بالانتشار التدريجي بمحاذاة طرق التجارة ومراكزها التي نمت بفضل نشاط الحركة التجارية، وقيام علاقات مختلفة بين التجار

---

(١)- سالم: مرجع سابق، ج١، ص٣٤٨-٣٤٩.

(٢)- أمين، محمد: الصومال في العصور الوسطى الإسلامية، ندوة المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد،١٩٨٢، ص٦١.

(٣)- أبو بكر: مرجع سابق، ص٣٥.

(٤) - توماس، أرنولد: الدعوة إلى الإسلام، ترجمة:حسن إبراهيم حسن – عبد المجيد عابدين- إسماعيل النحراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٢ ،١٩٥٧، ص٣٧٨.

(٥) - عبد الحليم: صوماليا، مرجع سابق، ص١٧٦-١٧٧.

العرب وسكان البلاد الأصليين، سرعت في انتشار الإسلام وتوسعه[١]. فمنذ منتصف القرن الثالث عشر فصاعداً، أخذت تلك المدن أو المراكز تتحول من مجرد مدن تجارية قائمة على ساحل المحيط الهندي إلى إمارات وسلطنات إسلامية ذات تقاليد سياسية ونظم وراثية في الحكم. وعظمت الثروات فيها مع تنوع مظاهر النشاط الاقتصادي. وكان سكانها من أصول مختلفة: عرب وهنود وفرس وإفريقيون وطنيون ومولدون من العرب وأهالي البلاد الأصليين يجمعهم الدين الإسلامي[٢].

٤- وفود المئات من الدعاة العرب إلى بلاد الصومال كل عام وتوزعهم فيه لينشروا الدين الإسلامي، وكانوا أكثر توفيقاً بين قبائل الصومال منهم بين قبائل الجالا. وخير مثال على ذلك مجيء جماعة من حضرموت في القرن الخامس عشر الميلادي التي تألفت من أربعة وأربعين عربياً نزلوا في بربرة على البحر الأحمر ثم انتشروا في بلاد الصومال يدعون إلى الإسلام. وقد شق أحد هؤلاء الدعاة وهو الشيخ إبراهيم أبو زرباي طريقه إلى هرر في عام٨٣٤هـ/١٤٣٠م، واستطاع أن يحول الكثير من أهلها إلى هذا الدين[٣].

٥- وصول عدة طرق صوفية لشاطئ شرق إفريقيا، وفي مقدمتها الطريقة القادرية التي يرجع الفضل في نشرها للمهاجرين اليمنيين، وأسهم اتباع هذه الطرق في نشر الإسلام بين الأفارقة في شرق القارة[٤].

٦- هجوم البرتغاليين على تلك المنطقة منذ أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر، ذلك أن هذا الهجوم أدى إلى هجرة العرب والمسلمين المقيمين في المدن الساحلية التي تعرضت لعدوان البرتغاليين مثل مقديشو وزيلع وبربرة إلى الداخل خوفاً من بطش البرتغاليين بهم، وأدى ذلك إلى انتشار الإسلام بين من بقى من القبائل الصومالية على وثنيته[٥]. وهكذا كان العدوان البرتغالي نعمة في ثوب نقمة. وصدق المثل القائل: رب ضارة نافعة .

ج- تمازج حضاري: تحتل الصومال كغيرها من البلاد العربية قمة الصدارة في رؤية النظام العربي لحاضره ومستقبله، لما أوجدته من روابط دينية واجتماعية وثقافية شكلت الامتداد الطبيعي للأمة العربية، وتجدر الإشارة هنا إلى الدور المحوري للعرب في تاريخ بلاد الصومال وشرق إفريقية عند هجرتهم[٦] . ولا ريب أن العرب الذين قدموا إلى هذه البلاد، واستقروا هناك خلال قرون عديدة،كانوا يحملون بذوراً حضارية متفوقة، أدت إلى التفوق

---

(١) - زكي، عبد الرحمن: الإسلام والمسلمون في شرق إفريقيا، القاهرة،١٩٦٥، ج١، ص٣٣.

(٢) - كعدان، صباح: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٨-١٩٩٩، ج٢، ص٤١.

(٣) - حسن، إبراهيم حسن: انتشار الإسلام والعروبة فيما وراء الصحراء الكبرى شرقي القارة الإفريقية وغربها، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٧، ص١٣٣-١٣٤.

(4) - *Trimingham: History of Islam in East Africa. London. 1963. P 97-105.*

(٥) - عبد الحليم، رجب محمد: العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص٧٤-٧٥.

(٦) - قرجاج: مرجع سابق، ص١٣٠-١٣١.

الحضاري لتلك القبائل التي اختلطت بهم، مثل قبائل الصومال والدناقل والجالا وغيرهم من شعوب القرن الإفريقي، فظهر عندهم نبل التعبير وحسن المعاملة، والحيوية والنشاط والذكاء [١].

ولم يمارس العرب ضغطاً سياسياً على الوطنيين الأفارقة، ولم يقوموا بفرض حضارتهم ودينهم، ولكنهم حققوا كسباً دينياً بجانب الكسب الاقتصادي، وذلك بدخول الوطنيين الإسلام سلمياً دون إكراه، وقد تبلورت بمرور الزمن مجتمعات حضرية. ولا يمكن إغفال إسهامات أهل عمان في نقل المؤثرات الحضارية إلى شرق إفريقية، والتي أسهمت في ترقية وإثراء شتى نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن الآثار الاجتماعية بعيدة المدى للوجود العماني في المناطق التي أصبحت خاضعة لسلطنة البوسعيديين في شرق إفريقية ووسطها، الدور الحضاري المتميز الذي قاموا به في نشر العادات التي تتعلق باللباس والأزياء، وبالتالي محاربة عادة العري البدائية، والتي كانت منتشرة في كثير من المناطق الداخلية في البر الإفريقي. فالمجتمعات الإفريقية لم تقتد بهم في العقيدة واللغة فحسب بل قلدتهم في ملابسهم وأزيائهم حيث ارتدوا الملابس العربية. ومن الظواهر الاجتماعية الجديرة بالتسجيل روح الاندماج والانصهار التي تميز بها أهل عمان في تلك المجتمعات الإفريقية التي هاجروا إليها، نتيجة لعملهم التجاري وكفاحهم الدؤوب في البحث عن سبل العيش الكريم، وكثيراً ما كان التجار العرب في أثناء ترحالهم ما يتزوجون نسوة إفريقيات سواء في القرى أو المدن التي كانوا يمرون بها، أو يتزوجون من بنات شيوخ القبائل الإفريقية دعماً لعلاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية في تلك المناطق[٢]، وهم أول من اختلطوا بسكانه واقترنوا بنسائه، ونتيجة لهذا الامتزاج الحضاري والأثني العربي الإفريقي، ظهرت ثقافة مميزة المعالم أخذت من كلا الشعبين فظهرت لغة مشتركة قائمة بذاتها، وهي اللغة السواحلية التي يرجع أصلها إلى مصدرين: لغة البانتو الإفريقية، واللغة العربية، واستخدمت الأبجدية العربية في كتابتها، وقدر بعض العلماء أن ٧٠ %من اللغة السواحلية من أصل عربي[٣]. إضافة إلى بروز إنسان عربي ـ إفريقي ممتزج، وجد أرضاً خصبة في ساحل إفريقيا الشرقي المواجه لشبه الجزيرة العربية، فاستقر هناك وتكيف وانتقل من مرحلة الرعي والبداوة إلى مرحلة الرعي والزراعة، وبذلك كان الشعب السواحلي الذي هو ثمرة الزيجات التي تمت على مدى زمن طويل بين قبائل البانتو الإفريقية، وبين الجاليات العربية التي استقرت في إفريقية الشرقية. وقد اعتنق السواحليون الإسلام، وصاروا يقلدون العرب في كل ما يتصل بحياتهم الاجتماعية[٤].

---

(١)- عبد الحليم: العلاقات السياسة بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة، مرجع سابق، ص٩٥.

(٢)- صغيرون، إبراهيم الزين: المؤثرات الحضارية العمانية في شرق إفريقيا في ظل دولة البوسعيديين، ندوة عمان في التاريخ، سلطنة عمان، ١٩٩٤، ص٢-٢٧.

(٣) - الطائي، سنى محمد علي: صلات عمان بشرق إفريقيا في العصور الحديثة، ندوة عمان في التاريخ، سلطنة عمان،١٩٩٤، ص٢.

(٤) - حراز، السيد رجب: إفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص٧.

ولاشك في أن الاستقرار العربي على الساحل الإفريقي المقابل لشبه الجزيرة العربية، قد تم وحدث بهدوء دون اللجوء للقوة أو العنف. وكان الغرض التجاري هو الغالب على هذه الجماعات العربية المهاجرة للسواحل الإفريقية الشرقية، فلم تكن الفكرة فكرة استعمارية، أي الاستحواذ على الأرض ثم الانتشار منها للداخل. ولهذا كان الاستقرار على الساحل فحسب، وفي نقط مختارة تخدم الدافع التجاري. والغرض الأساس من الاستقرار هو الحصول على الحاصلات الداخلية، ونقلها للثغور الساحلية للاتجار فيها، وكذلك استيراد ما يمكن تصريفه من البضائع من داخل القارة.

د- الهجرات العربية: فيما يلي عرض لأهم الهجرات العربية إلى ساحل إفريقيا الشرقي :

١- الهجرة العمانية الكبيرة التي خرجت من عمان خلال الفترة ٧٥-٨٥هـ/٦٩٤-٧٠٤م بقيادة الأخوين سليمان وسعيد ابني عباد الجلندي من قبيلة الأزد، وهما من شيوخ العرب الذين حكموا عمان في أيام الدولة الأموية، وثاروا في وجه الخليفة عبد الملك، وعندما أراد الحجاج ابن يوسف الثقفي عامل الخليفة على العراق أن يخضع إقليم عمان لارتباطه بعبدالله بن الزبير الخليفة بمكة.لم يستطع الأخوان سليمان وسعيد أن يقاوما جيش الحجاج[١]، اضطرا إلى جمع أقاربهما وممتلكاتهما ، وأخذا عدداً من اتباعهما وقبيلتهما، ورحلوا جميعاً قاصدين ساحل الصومال، ونزلوا في منطقة بات في أقصى جنوب الساحل المذكور. ولا يمكن تجاهل مدى أهمية هذه الهجرة باعتبارها حدثاً مهماً في تاريخ شرق إفريقية، لأنها تثبت أن أهل عمان كانوا على معرفة وثيقة بالساحل الصومالي منذ زمن طويل[٢].

٢- وفدت إلى الساحل الصومالي هجرة زيدية من اليمن في عام ١٢٢هـ/٧٤٠م على أثر نشوب نزاع بين الشيعة في اليمن وانقسامهم إلى طائفتين متخاصمتين، وكان على رأس الطائفة الأولى زيد أكبر أحفاد الإمام علي بن أبي طالب، وقد هزم رجال الخليفة هشام بن عبد الملك تلك الجماعة في عام١٢٢-١٢٣هـ/٧٣٩-٧٤٠م وقتل زيد. ففر اتباعه وهاجر بعضهم واستقروا عند ساحل بنادربالقرب من مقديشو. وظل الزيديون يسيطرون على تلك المنطقة مدة تقرب من ٢٠٠عام. فتضاعفت أعدادهم وانتشروا على ساحل بنادر، وتوغلوا في الداخل قليلاً ، وقاموا باستصلاح الأراضي القاحلة بالاستفادة من مياه نهري جوبا وشبيلي، واستطاعوا بمساعدة الوطنيين زراعة بعض النباتات التي درت عليهم أموالاً طائلة[٣].

٣- الهجرة النبهانية التي هاجرت من عمان إلى ساحل إفريقيا الشرقي في بداية القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي دفعتها عوامل سياسية، وتزعمها سليمان بن سليمان بن مظفر النبهاني من حكام عمان،

---

(١)- الطائي: مرجع سابق، ص٢.

(٢)- الشيخلي: مرجع سابق، ص٦.

(٣)- أمين: مرجع سابق، ص٦٤-٦٥.

واستطاعت الأسرة النبهانية أن تضم إلى مناطق نفوذها الساحل الشرقي لإفريقيا بما فيه ساحل الصومال الشرقي، فضمت إلى حكمها كسمايو، وبراوة، ومقديشو[١].

٤- هجرة الأخوة السبعة من قبيلة الحارث العربية في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، فقد خرجوا من إقليم الإحساء على الخليج العربي خلال الصراع بين الخلافة والقرامطة على رأس جماعة من أنصارهم في ثلاث سفن، وهبطوا على ساحل الصومال عند شاطئ بنادر، وامتد نفوذهم حتى جنوبي ممباسة. ويرجع الفضل إليهم في تأسيس مقديشو[٢]في النصف الأول من القرن العاشر التي تزعمت الساحل الشرقي لإفريقيا لفترة طويلة. وكان لاتساع نفوذ مقديشو أن حدث ترابط بين عناصر السكان من العرب والصوماليين. وتم تأسيس مدينة براوة أيضاً. ولاشك أن جماعة الإحساء هم الذين نشروا الإسلام على ساحل الصومال الشرقي. وقد رفض الزيدية الذين كانوا يخالفون جماعة الإحساء في المذهب الديني الخضوع لهم، فهاجروا نحو الداخل حيث اندمجوا مع سكان البلاد[٣].

٥- جماعة الشيخ الكبير أبادير التي دخلت هرر في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، وجعلت منها قاعدة إسلامية للدعوة إلى الإسلام في الصومال والحبشة[٤].

٦- جماعة من سلالة عقيل بن أبي طالب استقرت في أرض زيلع في مدينة أوفات، وازداد نفوذها في سهل زيلع حتى ظهرت في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، وعرفت باسم دول الطراز الإسلامي. ويستدل من كتابات المؤرخين العرب مثل ابن حوقل وابن سعيد والمقريزي[٥]وأبي الفدا، أن زيلع كانت عاصمة لسلطنة إسلامية ازدهرت في القرن الرابع عشر الميلادي.

٧- جماعة من حضرموت في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي تتكون من ٤٤ شيخاً عربياً للدعوة الإسلامية، واستقروا بادئ الأمر في مدينة بربرة، ثم انتشروا في البلاد[٦].

---

(١)- أمين: مرجع سابق، ص٦٦- ٦٨.

(٢) - مقديشو: من أقدم مدن الساحل الصومالي الشرقي، وأعرقها قدماً في الحضارة، تتضارب الآراء نحو تفسير اسم المدينة، فمن قائل أنها مركبة من كلمتين عربية وفارسية وهما مقعد شاه، أشارة إلى المكان المفضل الذي اتخذه شاه الحاكم الفارسي مقراً لحكمه، ونطق الكلمتين معاً مقديشو، والبعض يقول إن كلمة مقديشو بالصومالية معناها المكان الذي تتجمع فيه الأغنام للبيع. سالم: مرجع سابق، ص٣٥٥-٣٥٨.انظر موقع مقديشو على الخريطة في الملحق رقم(٨).

(٣)- عبد الحليم: صوماليا، مرجع سابق، ص١٩٩-٢٠٠.

(٤)- سالم: مرجع سابق، ج١، ص٢٥١.

(٥) -كانت المنطقة التي تشمل القسم الغربي من ساحل الصومال الشمالي والدويلات الإسلامية الواقعة شرق الحبشة تعرف ببلاد الزيلع. المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي: الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام، نشره رنك، ١٨٩٥، ص٦.

(٦)- سالم: مرجع سابق، ج١، ص٢٥٢.

وأثرت الهجرات العربية تأثيراً كبيراً من خلال بعث روح جديدة ببلاد الصومال، ووصل تأثيرها إلى صميم الحياة الصومالية، وكانت العناصر العربية الأولى التي وصلت إلى الصومال في بادئ الأمر قليلة العدد، ولم تكن كما في السابق تبتغي فقط التجارة والعودة، بل جاءت هذه العناصر لتستقر، ولم يلبث أن تزايد عدد المهاجرين الذين أتوا الصومال تحت دوافع شتى، وحسب الظروف التي كانت تمر بها بلادهم الأصلية. وقد اختلط هؤلاء المهاجرون الجدد بسكان الصومال وخاصة سكان السواحل، وتزوجوا فيما بينهم ونشروا ثقافتهم وحضارتهم وتقاليدهم، فزاد التقارب بين الشعبين، مما جعل العربي لا يحس بالفارق عند وصوله الصومال والعكس بالعكس، وتعاون الطرفان على إنشاء مراكز تجارية أصبحت فيما بعد مدناً كبيرة وموانئ مهمة على البحر الأحمر والمحيط الهندي، ومن أهم السلطنات التي لعبت دوراً مهماً في تاريخ الصومال سلطنة مقديشو في الجنوب، وسلطنة زيلع في الشمال التي ازدهرت كمركز تجاري إسلامي، أصبحت مقصد المهاجرين المسلمين من جنوب بلاد العرب كاليمن وحضرموت، وبلغت أوج ازدهارها في القرنين الثالث عشر والرابع عشر[١].

ويذكر كوبلاند Coupland أن الرحالة العرب والأجانب الذين زاروا الإمارات العربية في شرق إفريقيا تحدثوا عما رأوه بهذه الإمارات من مظاهر الحضارة والرقي[٢].كما زار الرحالة العربي ابن بطوطة عام ٧٣٢ هـ/١٣٣١م مناطق من بلاد الصومال مثل زيلع ومقديشو، ووصفها بقوله: ***(وهي مدينة متناهية في الكبر، وأهلها لهم جمال كثيرة ينحرون منها المئتين في كل عام. ولهم أغنام كثيرة، وهم تجار أقوياء. وبها تصنع الثياب المنسوبة إليها التي لا نظير لها، ومنها تحمل إلى ديار مصر وغيرها. ومن عادة أهل المدينة "مقديشو" أنه متى وصل مركب إلى مرسى تصعد الصنابق– هي القوارب الصغار– إليه، ويكون في كل صنبوق جماعة من شبان أهلها، فيأتي كل واحد منهم بطبق مغطى فيه الطعام، فيقدمه لتاجر من تجار المركب، ويقول:هذا نزيلي. وكذلك يفعل كل واحد منهم. ولا ينزل التاجر من المركب إلا إلى دار نزيله من هؤلاء الشبان، إلا من كان كثير التردد إلى البلد وعرف أهله، فإنه ينزل حيث شاء. فإذا نزل عند نزيله باع له ما عنده واشترى له)***[٣].

وفيما يلي عرض لأهم نتائج الهجرات العربية إلى شرق إفريقيا عموماً، وبلاد الصومال خصوصاً:

١– تبليغ الدعوة الإسلامية وانتشار الإسلام واللغة العربية بين السكان الوطنيين، حيث أدى العرب دوراً كبيراً في تحفيظ القرآن الكريم، وشرح تعاليم الشريعة الإسلامية.

٢– اندماج العرب وانصهار أغلبيتهم في الشعب الصومالي حيث اختلطت بعض القبائل العربية بقبائل صومالية.

---

(١)– مراد: مرجع سابق، ص٩٤.

(2) – *Coupland. R: East Africa and its Invaders. London. 1887. p. 21*

(٣)– ابن بطوطة، أبو عبدالله بن محمد اللواتي الطنجي: تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، مطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٣٩، ج١، ص١٩٥–١٩٦.

٣- انتقال مظاهر الحضارة العربية الإسلامية إلى بلاد الصومال وولادة إمارات إسلامية، وكان أبرزها إنشاء المنازل العربية والمراكز التجارية. ولم تلبث أن تحولت المنازل العربية والمراكز التجارية إلى مدن عربية إسلامية مثل مركة ، وبراوه ، ومقديشو، وممباسا، ولامو في الجنوب، وزيلع ، وتجرى في الشمال، وهرر في الغرب يسكنها المهاجرون العرب، ومن ثم أصبحت ملتقى حضارياً واختلاطاً سكانياً بين العرب والصوماليين.

٤- قام العرب بنقل محاصيل بلاد الصومال مثل العاج والذهب وريش النعام والعسل والجلود والموز واللبان إلى البلدان المطلة على المحيط الهندي، وظهرت هذه السلع في الأسواق العربية في الشام والعراق ومصر. واشتهرت صناعة ثياب البنادر بأيدي الصوماليين وبإنتاج القطن المحلي، وذلك قبل اكتشاف أمريكا بمئتي سنة، وكانت تصدر إلى الخارج.

٥- ولادة وتكوين إمارات إسلامية في شمال وشرق إفريقيا تعرف بإمارات الطراز الإسلامي. وازداد نشاطها التجاري والديني، وأكبر عواصمها زيلع ثم هرر[١].

٦- كانت الهجرات العربية إلى شرق إفريقيا في معظمها مقصورة على الرجال دون النساء، وهؤلاء الرجال لم تكن تحكمهم أية عقدة عنصرية، فتزوجوا من نساء إفريقيات، وقام مجتمع جديد بعد جيل أو جيلين، لم يعد من السهل تمييزه عن السكان المحليين. وانعكس ذلك على تكوين سكان شرق إفريقيا من الناحيتين الثقافية والاجتماعية[٢].

ويوجد الكثير من المؤرخين الذين يقولون إن معظم أهل الصومال من العرب الذين هاجروا إليه للتأكيد على عروبته التي لا يمكن أن تؤكد بالهجرة فقط، وإنما تؤكد بالانتماء الحضاري والثقافي إلى مكونات العروبة ذاتها من عقيدة وتاريخ ولغة وآمال مشتركة. إن نزوح مجموعات كبيرة من الصوماليين من شبه الجزيرة العربية، لا يجعل الشعب الصومالي عربياً محضاً، كما لا يجعله غير عربي، لكن المقياس الحقيقي لتأكيد عروبة الصومال ، هو صلته التاريخية العميقة بالبلاد العربية. وللذين يشككون بعروبة الصومال يمكن القول لهم الآتي: إن من يقل إن العربية هي محيط جغرافي مغلق على عدة مناطق جغرافية تاريخية معينة هو مخطئ، فالعروبة بعدُ روحيُ وثقافيُ ولغويُ. إن الانتماء للعروبة هو ترجمة حقيقية صادقة للأحاسيس والمشاعر الاجتماعية والسياسية والتاريخية والدينية. ويذكر للتاريخ مثالاً على وحدة العقيدة والفكر والمشاعر والأماني، عندما ناصر العمانيون سكان الصومال بالحملة التي قادها سعيد الصارمي[٣]ضد البرتغال في القرن السادس عشر[١].

---

(١)- نور، عبد الله: مسيرة الإسلام في الصومال الكبير، مطبعة مقديشو للطباعة والنشر، مقديشو، ط١ ،٢٠٠٤، ص٣١-٣٢.

(2)-*Reush: History of the East Africa. london. 1954. p216.*

(٣)- عندما استبد البرتغاليون بالشواطئ الصومالية ونشروا الاضطهاد، أرسل الصوماليون رسالة سرية إلى إمام عمان يشرحون له ظروفهم ويطلبون مساعدته، فأرسل إليهم الإمام جيشاً يقوده سعيد الصارمي نزل في الأراضي الصومالية، واشتبك مع البرتغاليين في حروب شديدة، انتهت بطردهم لا من الصومال فحسب، بل من أغلب الموانئ التي كانت تحتلها في الشاطئ الإفريقي الشرقي، ومن بينها موانئ ممباسا وزنجبار. هندي، محمد عبد الفتاح: تاريخ الصومال، دار المعارف بمصر ،١٩٦١ ، ص٣٥.

٣- دوافع الاستعمار البريطاني – الفرنسي – الإيطالي في بلاد الصومال:

تتشابه دوافع الدول الاستعمارية في كل مكان وزمان، إذ أن دعاة الاستعمار يرددون نفس الأدعاءات ويقدمون نفس التبريرات. ويمكن ذكر أبرزها :

١- كسب أسواق جديدة للمنتجات الأوروبية الصناعية:

شهدت الدول الأوروبية منذ بداية القرن التاسع عشر تحولات وتطورات جديدة متمثلة بالثورة الفرنسية والثورة الصناعية والعلمية للنهضة الأوروبية عموماً ، والتي أدت إلى ازدياد التكالب الاستعماري الأوروبي على القارة الإفريقية، والتعجيل باحتلالها وتقسيمها فيما بينها، وفرض سيطرتها السياسية والعسكرية عليها بهدف استغلال مواردها الاقتصادية والبشرية. وجاء افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية لترفع من وتيرة الاهتمام الأوروبي بإفريقية الشرقية بعد أن كانوا قد أهملوها لصالح إفريقية الغربية(٢).

وبانتقال مقاليد الأمور في الدول الصناعية الكبرى إلى طبقات التجار وأصحاب المصانع والرأسماليين، اتضحت سياسة الاستغلال الاقتصادي في السياسة الاستعمارية للدول الأوروبية في العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر ، وتبدلت المثل العليا في التنوع الاستعماري إلى أغراض تجارية وصناعية ومالية.ففي بريطانيا كان مؤسس هذه السياسة الاستعمارية هو رئيس وزرائها تشمبرلين chamberlain . وذكر أن الغرض من الاستعمار هو:(**إيجاد أسواق وعملاء للصناعات البريطانية**) (٣). أما رجال السياسة الفرنسيون الذين كانوا يزينون الاستعمار في نظر الشعب الفرنسي أعطوا نفس الأغراض التي صرح بها الأنكليز، وهي ضرورة الحصول على مستعمرات كي تكون أسواقاً لمصنوعاتهم(٤).

وكان من أبرز أسباب قيام التنافس فيما بين الدول الأوروبية ، النظام الرأسمالي – الإمبريالي العالمي ، إضافة إلى الثورة الصناعية ومتطلباتها من مواد خام وأسواق للتصريف، فقد كان لقيامها أثر كبير في اندفاع الدول الأوروبية لاستعمار القارة الإفريقية البكر، فترتب عليها زيادة هائلة في سرعة وكميات الانتاج الصناعي التي تزيد عن حاجات الأسواق المحلية في الدول الأوروبية الصناعية، فكان لابد من بحث تلك الدول عن أسواق جديدة خارج حدودها الإقليمية(٥).

وانتصرت سياسة الاستعمار الاقتصادي على كل سياسة أوروبية آخرى ، وبشكل خاص بالنسبة لبريطانيا وفرنسا اللتين سعيتا للاستيلاء على مصر وممتلكاتها الإفريقية في السودان والصومال، لاستعمالها لأغراضهما

---

(١)- أبو سعدة، أحمد:١٠٠يوم مع ثوار إقليم أوغادين المنسي، د.ت، ص١٢٠.

(٢)- كعدان: مرجع سابق، ص٧٥-٧٦.

(٣)- عبده، علي إبراهيم: المنافسة الدولية في أعالي النيل، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ط١ ،١٩٥٨، ص٤٨.

(٤)- عبده: المرجع نفسه، ص٤٩.

(٥)- محروس،حلمي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،٢٠٠٤، ج١، ص٣٧-٣٨.

الاستعمارية والاقتصادية. وبدأ التنافس القوي يأخذ دوره في العلاقات بينهما بهدف السيطرة على أسواق الصومال وهرر والموانئ الواقعة على الساحل لتصدير المواد الأولية ولاستقبال السلع المختلفة ، ومن الملاحظ أن هذه المنافسة الاقتصادية قد تركزت في بلاد الصومال عموماً ومقاطعة هرر خصوصاً، فهي التي يوصد بها الطريق الطبيعي للتجارة على ساحل الصومال المطل على البحر الأحمر، والمركز المهم الذي تلتقي فيه طرق التجارة والقوافل من الساحل إلى الداخل، وبالعكس(١).

ومما ساعد على ازدياد التكالب الاستعماري الأوروبي على بلاد الصومال، ضعف بعض سلاطين سلطنة زنجبار الذين كانوا يسيطرون على ساحل الصومال الشرقي"ساحل بنادر"(٢)، فاستغلت بريطانيا ذلك ، وأخذت تزيد تدريجياً من قوة نفوذها في زنجبار بذريعة محاربة الرق وتجارة الرقيق ، وهي السياسة التي اتخذت منها بريطانيا مدخلاً لبسط نفوذها في إفريقية الشرقية كلها، فقد كانت الأساس الذي اعتمدت عليه في إستراتيجيتها الأمبريالية إزاء القارة الإفريقية إبان عصر الاستعمار الصناعي. وأخذ الساسة الأنكليز تلك الفكرة، واستخدموها كسلاح ذو حدين لخلق المصاعب والعقبات أمام الدول الأوروبية التي تعتمد على الرقيق كعمال زراعيين في مستعمراتها ، ولتبرير تدخلهم في شؤون القارة الإفريقية، وإخضاعها للنفوذ البريطاني تمهيداً لتأسيس إمبراطورية جديدة في إفريقية (٣).

ودخلت في ميدان التنافس الاستعماري في بلاد الصومال، إيطاليا كطرف تساند بريطانيا للوقوف في وجه الأطماع الفرنسية ، ولتحقيق طموحاتها الاستعمارية في شرق إفريقيا، ولتتبوأ إيطاليا مكانها كدولة استعمارية لها مستعمرات تتحكم بها وتسيطر عليها، لا تقل في ذلك عن سواها من باقي الدول الأوروبية الآخرى، فمنذ عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م شهدت إيطاليا نهضة اقتصادية ملموسة ، وبدأت فترة انتعاش في الميادين كافة، وأصبحت إحدى دول أوروبا الصناعية بفضل نموها الصناعي، إلى جانب أنه خلق مشاكل اجتماعية عديدة تتعلق بالعمالة، مما أسهم في خلق هدف جديد للدبلوماسية الإيطالية ألا وهو ضرورة الحصول على أسواق خارجية لتصريف فائض إنتاجها الصناعي، لذلك رأت ضرورة التوسع الاستعماري(٤)،وتعرض صانعو القرار السياسي في الحكومة الإيطالية إلى ضغوط عديدة، خاصة من المنتجين الذين كانوا يسعون للحصول على أسواق جديدة تستهلك ماتنتجه المعامل من سلع فاق ماتستوعبه السوق الإيطالية الداخلية ، فنشط أنصار السياسة الاستعمارية الذين يمثلون قسماً كبيراً من البرجوازية الصناعية والتجارية، والذين لهم مصلحة في تصدير البضائع والسلع ورؤوس الأموال، وشاركهم في ذلك كبار ملاك الأراضي ممن سعوا إلى إيجاد أسواق لبيع منتجاتهم الزراعية ، وبدأت هذه

---

(١) – سيد، محمد المعتصم: مهدي الصومال، د.ت ، ص٣٠.

(٢) –مجاهد ، حورية: مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٨٦ ، ص١١.

(٣) –حراز، السيد رجب: بريطانيا وشرق إفريقية، معهد البحوث والدراسات العربية،١٩٧١، ص٣٩ –٤٠ .

(٤)– سمعان، فرج الله: العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢ ،١٩٨٠، ص٦١.

الفئات تمارس ضغوطاً مكثفة على صانعي القرار السياسي عن طريق المساومة والإقناع تارة والتلويح بإفلاس الدولة وفقدان صناعتها تارة آخرى ، مالم تسارع إلى إيجاد مستعمرات خارجية لها[١]. فاضطر رئيس وزراء إيطاليا كريسبي للنظر إلى المستعمرات كضرورة اقتصادية لدولته ، تحتمها زيادة التنافس في أوروبا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر على الأسواق الجديدة ، ومناطق المواد الخام لزيادة انتشار الانقلاب الصناعي بها، ولخدمة النظام الرأسمالي – الإمبريالي لديهم . وذكر كريسبي في مجلس النواب الإيطالي في أيار عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م: (**إن المستعمرات ضرورة من ضروريات الحياة الحديثة. إننا معشر الطليان لانستطيع البقاء مكتوفي الأيدي، والسماح للدول الآخرى باحتلال جميع أجزاء العالم المتخلفة**)[٢]. ولاشك أن تلك النظرة الاقتصادية إلى المستعمرات قد أملاها على كريسبي تجوله في عواصم أوروبا، ومباحثاته مع السياسيين ورجال الاقتصاد الأوروبيين ، وتحققه من أن مشاكل المواد الخام والأسواق الجديدة سوف تصبح من المشاكل الحيوية في أوروبا ، إذا ما استمرت التجارة العالمية في الانتشار[٣]. فاندفع كريسبي صوب إفريقية الشرقية، لإنشاء مستعمرات تزيد من هيبة وعظمة إيطاليا الموحدة، وخاصة بعد أن فقدت الأمل في ضم تونس التي سبقتها إليها فرنسا التي أعطاها جول فيري أحد زعماء الدعاة للتوسع الاستعماري الفرنسي الدفعة الأولى لبناء إمبراطورية فرنسية جديدة. بقوله: (**إن الاستهلاك الأوروبي قد تشبع، وإنه في وسع السياسة الاستعمارية وحدها أن تجد طبقات جديدة من المستهلكين، وهي صمام الأمان، وستصبح الدول الصناعية بدونه مهددة بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية**)[٤].

ومثلما سعت الدول الاستعمارية الى تصريف منتجاتها، سعت للحصول على المواد الأولية لمصانعها. فكشف جول فيري عن أغراض الدول الأوروبية من الاستعمار ، قائلا: (**إن شعوب أوروبا تطمع في الاستيلاء على مستعمرات لأغراض ثلاث هي، الطمع في خاماتها، ثم الاستحواذ على أسواقها لبيع ماتنتجه من مصنوعات، ولاستثمار رؤوس الأموال الفائضة بها...**)[٥]. وأكد أيضاً: (**إن السياسة الاستعمارية وليدة السياسة الصناعية**)[٦].

٢– الادعاءات الثقافية للدول الأوروبية:

---

(١) – البوري، عبد المنصف: الغزو الإيطالي لليبيا، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣، ص٥٣–٥٤.

(2) –*Langer,William: Diplomacy of Imperalism1890-1902,New York,1951,p. 274.*

(3) –*Whyte,A: Evolution of modern Italy,oXford,1944. P. 199.*

(٤) – محروس: مرجع سابق، ص٣٣– ٣٨.

(٥) – محروس: المرجع نفسه ، ص٣١.

(٦) – سمعان: العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، مرجع سابق، ص١٢–٥١.

استندت بعض الدول الأوروبية إلى ادعاءات ثقافية إنسانية لإعطاء قوة وتبرير لحركتها الاستعمارية، فادعى بعضها أن على الأمم الكبرى واجباً تقوم به في العالم أجمع، وتسترت من وراء ذلك برغبتها في زيادة نفوذها وقوتها. واتضح ذلك لدى الأنكليز أكثر من غيرهم من الدول. فتشدق كثير منهم بأن التوسع الاستعماري هو شكل من أشكال الكفاح من أجل الحياة، وتشدق الفرنسيون بنفس المسألة، ففي عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م ادعى جول فيري أن التخاذل عن إرسال نور فرنسا إلى خارج أوروبا، يعني التنازل عن مرتبة الدول العظمى. أما الإيطاليون فقد استغلوا مغامراتهم الاستعمارية في شرق إفريقية، وخاصة في عهد كريسبي لإشعال الحماس الوطني أكثر من عملهم على حل مشكلة الكثافة السكانية أو المشكلة الاقتصادية. وأخذ رجال حكومته يتغنون بالقوة وبالعظمة كنتيجة طبيعية للوحدة الإيطالية، وكانت العظمة لديهم تعني إنشاء إمبراطورية استعمارية فيما وراء البحار[١].

وظهرت المدرسة الفكرية الوطنية التي رفضت فكرة إيطاليا الصغرى، ونادت باعتبار التوسع الخارجي واجباً قومياً لاستكمال النهضة الإيطالية، وبلوغ الشعب الإيطالي إلى مصاف الشعوب الكبرى. ولاقت هذه الفكرة رواجاً كبيراً ليس في الدوائر الرأسمالية فحسب، بل لدى الطبقات العاملة أيضاً، وحبذت غالبية العناصر الوطنية التوسع في إفريقية عن طريق ترسيخ أقدام إيطاليا في إريتريا والصومال والحبشة. وأدى هذا إلى تنافس إيطاليا وبريطانيا في السيطرة على ساحل البحر الأحمر الغربي، وتخوف بريطانيا من سيطرة إيطاليا على أحد منابع النيل في الحبشة [٢].

ويزعم المتعصبون الأوروبيون أن للاستعمار مزايا إنسانية استفاد منها أهالي المستعمرات، وخاصة الشعوب الإفريقية الذين وصفهم مونتسكيو بقوله: **(وما شعوب إفريقية إلا جماعات سوداء البشرة من أخمص القدم إلى قمة الرأس ذات أنوف فطساء، وحاش لله ذي الحكمة البالغة أن يكون قد أودع روحاً طيبة في جسد حالك السواد)** [٣]، ويردد هؤلاء المتعصبون أن الاستعمار قد رفع من المستوى الثقافي لهذه الشعوب، وكان وسيلة ضرورية لتوصيل الحضارة الأوروبية إليها. ويدعي بعضهم أن ذلك رسالة تلتزم بها الدول الكبرى تجاه الشعوب المتخلفة في العالم. ويعتقد كثير من الأوروبيين أن مصير الرجل الأبيض هو إيقاظ الشعوب في القارات الآخرى[٤]. فعندما استولى الطليان على جزء من الصومال مدعين ـ كذباً ـ أن أهلها قد وصلوا إلى الدرك الأسفل من الفوضى والتأخر والانحطاط ، وإنه قد تضافرت عليهم التوائم الثلاثة : إلجهل والمرض والفقر، فجاؤوها في زعمهم، رسل سلام ورحمة ليأخذوا بأيدي سكانه المتخلفين إلى مدارج الرقي، ويهدوهم إلى سبيل الخير[٥]. وهذا الأدعاء كان مجرد تغطية

---

(١)- يحيى، جلال: الاستعمار المقنع، المكتبة الإفريقية، الإسكندرية، د.ت، ص٢٨-٢٩.

(٢) – سمعان: العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، مرجع سابق، ص٦٤.

(٣)– محروس: مرجع سابق، ص٤٣.

(٤) – محروس: المرجع نفسه، ص٤٣.

(٥)– جوهر ، حسن– شلبي ، حسين– شلبي ، عبد الفتاح: الصومال، دار المعارف بمصر،١٩٦٥، ص٧.

للمصالح والأطماع التي كانت تهدف إليها الدول الاستعمارية التي لم تحاول النهوض بمستوى مستعمراتها، وترفع من المستوى الثقافي لشعوبها، بل استنفذت مواردها واستغلت جهود أهلها من أجل رفاهية شعوب الدول الاستعمارية، وازدياد تقدمهم وقوتهم في المجالات المختلفة.

٣- الأهمية الاستراتيجية للمستعمرات:

احتاجت الدول الأوروبية الاستعمارية إلى قواعد بحرية لتزويد سفنها بما يلزمها من ماء ومأكولات طازجة على طول طرق الملاحة الدولية، وخاصة في البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي، وكانت هذه القواعد البحرية تتحول إلى قواعد حربية نتيجة لعداء الأهالي لها من ناحية، وخوفاً من وقوعها في أيدي قوات استعمارية منافسة لها من ناحية آخرى. فأنشأت سلسلة من القواعد البحرية الحربية الاستعمارية في الموانئ الواقعة على طول طرق الملاحة الدولية الجديدة، وفي الجزر القريبة من الساحل. وأصبح إنشاء تلك القواعد ضرورة للمحافظة على ثروات المستعمرات، وضمان سلامة وصولها إلى الدول المستعمرة. فظهر التنافس بشكل واضح بين كل من بريطانيا وفرنسا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر للسيطرة على القواعد الاستراتيجية التي تتحكم في طرق المواصلات العالمية، وتتحكم بالتالي في ثروات العالم، وبمضي الزمن تحولت هذه القواعد إلى مستعمرات قائمة بنفسها، إذ أن المستعمرين قد عملوا على اتخاذها مراكز لاستغلال المناطق المحيطة بها واستنزاف مواردها[١].فاحتل الأنكليز عدن عام١٢٥٥هـ/١٨٣٩م وبريم Berim عام ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م عندما تبينوا أهمية البحر الأحمر بالنسبة للتجارة العالمية. وفي الحقيقة لم يكن الأنكليز على الرغم من ذلك يملكون مفاتيح الدخول إلى البحر الأحمر، ولكنهم كانوا يتحكمون في باب الخروج منه، وفي استطاعتهم أن يغلقوه إذا تطلب الأمر، وكانت السيطرة البريطانية في ذلك الوقت تسيطر عليها الضرورة الاستراتيجية لتأمين المواصلات الاستعمارية إلى الهند والشرق. وإزاء السياسة البريطانية لم يكن أمام فرنسا سوى وسيلة واحدة لإقامة التوازن، وهي أن تعسكر بالقرب من الأنكليز في خليج عدن خاصة في الوقت الذي كانت ستفتح فيه قناة السويس. وأصبح ساحل الصومال الشمالي من وجهة النظر الأنكليزية مؤخرة مضمونة لعدن، التي كانت تلعب دوراً حيوياً في مراقبة الطرق إلى شرقي السويس[٢]. ويصح القول أن الاختيار البريطاني لعدن، كقاعدة حربية وبحرية استعمارية لم يكن عفوياً، بل إن لعدن من الصفات والمزايا ما يغري بريطانيا لتفضيلها على أية قاعدة آخرى، لأن موقعها مهم جداً من الناحية الاستراتيجية، فميناؤها من السهل تحويله إلى قاعدة بحرية، يمكن أن تأوي إليه السفن بسهولة، ويمكن العمل فيه على ترميم قطع الأسطول، وتزويدها بما يلزمها من الوقود والمواد التموينية. وتزداد أهمية عدن من الناحية الاستراتيجية بالنسبة للسلطات الاستعمارية البريطانية في الهند أن تتصل بأوروبا عن طريق رأس الرجاء الصالح، والبحر الأحمر، والخليج العربي والعراق إلى موانئ البحر المتوسط، لأن طريق البحر الأحمر هو الطريق الوسط بينهما. وكانت السلطات

---

(١) - يحي: الاستعمار المقنع، مرجع سابق، ص١٧- ١٨.

(٢)-نصيف، مجدي: ثورة الصومال، مكتبة مدبولي، ط١ ، ١٩٧٤، ص١٥.

البريطانية تسعى للسيطرة على جميع أنحاء المحيط الهندي، وكان يتوجب عليها إذا ما أرادت تحقيق ذلك أن تقيم قواعد قوية في أركانه المتعددة، ومنها عدن التي كانت تعتبر المفتاح الجنوبي للبحر الأحمر. وإن نظرة واحدة لخريطة هذا المحيط تدل على أهمية عدن التي تقع في منتصف المسافة تقريباً بين الهند والبحر المتوسط، ويمكن للإنكليز منها السيطرة بسهولة على مدخل الخليج العربي وسواحل شبه الجزيرة العربية من ناحية، وفرض نفوذهم على زنجبار وساحل شرق إفريقية من ناحية ثانية. علاوة على ذلك فإن عدن كانت في غاية الأهمية بالنسبة للتجارة بين الشرق والغرب، تلك التجارة التي يمكنها أن تستمر بسفرها في البحر الأحمر حتى السويس، ومنها بالطريق البري حتى الإسكندرية، ثم يعاد شحنها على سفن آخرى في البحر المتوسط، وذلك قبل افتتاح قناة السويس. وكان في استطاعة بريطانيا أيضاً أن تدخل في علاقات تجارية مع رؤساء الحبشة وجنوب شبه الجزيرة العربية وشرق إفريقية، وتركز هذه التجارة في قاعدة عدن التي تحولت إلى مدينة مهمة حصينة، ازدهرت فيها التجارة، واتخذتها بريطانيا قاعدة للتوسع في الأقاليم المجاورة، فعملت على السيطرة على بعض الجزر القريبة من الساحل الإفريقي، تمهيداً لإخضاعه لها ثم حاولت الدخول في علاقات مع ملوك جنوب الحبشة تمهيداً للاتجار معهم، أو للحصول على مزايا إستراتيجية في بلادهم التي تشرف على وادي النيل[١]. وأوضح القنصل البريطاني في مصر الهدف من احتلال عدن قائلاً :(**إن امتلاك البريطانيين لعدن لم يكن الغرض منه احتكار تجارة البن في اليمن، وجعل شبه الجزيرة العربية سوقاً لبضائعهم ومصنوعاتهم فحسب، بل إنهم يهدفون أيضاً إلى السيطرة على مدخل البحر الأحمر حتى يساعدهم ذلك في المستقبل على غزو مصر وملحقاتها وضمها إلى أملاكهم**)[٢].فاتخذت من ثغري الصومال زيلع وبربرة المشرفين على البحر الأحمر وخليج عدن مركزين لمراقبه السفن الذاهبة إلى الهند عن طريق البحر الأحمر، وفي نفس الوقت أخذت تمد نفوذها منهما نحو الداخل[٣].

وبذلك تميزت بريطانيا على سواها من الدول الأوروبية المتنافسة بتفوقها الاستعماري البحري، لاستنادها على عدد من القواعد الاستراتيجية في كل ركن مهم من أركان العالم من خلال زيادة عدد قواعدها كلما احتاجت إليها في أي منطقة تهمها، فاستولت على جبل طارق ومالطا وعدن ورأس الرجاء الصالح وقبرص وقناة السويس وموانئ

---

(١) – يحيى: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص٢٧-٢٨.

(٢)- بيضون، جميل – الناطور ، شحادة – عكاشة ، علي: تاريخ العرب الحديث، دار الأمل للنشر والتوزيع، أربد، ط١ ، ١٩٩١، ص١٢٧-١٢٨.

(٣)- رياض: الاستعمار الأوروبي لأفريقيا في العصر الحديث، مرجع سابق، ص٢٢٩.

ساحل الصومال الشمالي"زيلع- بربرة- بلهار[١]"، ونجحت بريطانيا في المحافظة على مركزها كأولى الدول الاستعمارية المسيطرة على معظم الموارد الاقتصادية للعالم حتى الحرب العالمية الأولى[٢].

بينما اهتمت فرنسا بالسيطرة على جزء من الصومال لحاجتها إلى قاعدة ومحطة للفحم على طول الطريق المؤدي إلى مدغشقر والهند الصينية. ففي السنوات الأولى من الثمانينيات من القرن التاسع عشر احتاجت فرنسا إلى زيادة محطات التموين بسبب حروبها الاستعمارية في تونكين Tonkin فأنشأت محطة تموين على الساحل الإفريقي الشرقي في أوبوك، والتي جعلت سفنها لا تعتمد على ميناء عدن. وأحياناً آخرى يكون الدافع للاستعمار الرغبة في ربط أجزاء مختلفة تتكون منها وحدة جغرافية طبيعية، والرغبة بتأمين طرق الاتصال بالمستعمرات البعيدة، وإيجاد محطات تجارية لخدمة أغراض الدول الصناعية. ومثال ذلك الهند وشبح الخوف عليها من الضياع الذي كان يظهر دائماً لبريطانيا. وكان هذا أكبر حافز لها لاستعمار تلك السلسلة من المواقع المهمة على اختلاف الطرق الموصلة إليها[٣]، فسعت بريطانيا منذ أوائل القرن التاسع عشر وفعلت كل ما وسعها، لمحاولة تنفيذ مشروعها الاستعماري الذي أطلق عليه **مشروع القاهرة – الكاب** الذي كان يهدف إلى تأسيس إمبراطورية بريطانية كبيرة في إفريقية عن طريق ربط المستعمرات البريطانية بصورة متصلة من مستعمرة الكاب في جنوب إفريقية المطلة على المحيط الهندي إلى ساحل البحر المتوسط شمالاً، ومن ساحل غانا غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً. ويتطلب تنفيذ هذا المشروع إبعاد النفوذ الفرنسي عن شرق إفريقية وحوض النيل وإفريقية الوسطى. مما أدى إلى حدوث صراع عنيف بين الدولتين على مدى قرن من الزمن تقريباً، كانت فيه القارة الإفريقية مسرحاً وميداناً لهذا الصراع الذي أفرز مجموعة كبيرة من المؤامرات والتحالفات السياسية فيما بين الدول الاستعمارية، أدت إلى تقسيم القارة، والتآمر على وحدتها وشعوبها وثرواتها، مما أدى إلى حالة من الضعف والفقر والتخلف الذي مازالت تعانيه شعوب القارة الإفريقية للأسف[٤]، وغيرها من المستعمرات حتى يومنا هذا.

وبينما كانت بريطانيا منهمكة بمحاولة تنفيذ مشروعها الاستعماري القاهرة – الكاب، كانت فرنسا تسعى لتنفيذ مشروعها الاستعماري المعروف بمشروع **البحر الأحمر . المحيط الأطلنطي** ، أي التوسع الفرنسي في منطقة تمتد من ساحل البحر الأحمر شرقاً إلى ساحل المحيط الأطلنطي غرباً. وكان هدف فرنسا ضم مستعمراتها في قارة إفريقية من ساحل البحر الأحمر الغربي إلى ساحل المحيط الأطلنطي، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بالزحف من الشرق والغرب معاً صوب حوض النيل. وكانت فرنسا تمتلك حينئذ أوبوك وتاجورة المطلتين على خليج عدن، إضافة إلى

---

(١)- بلهار: تقع غرب بربرة على الساحل الشمالي لبلاد الصومال المطل على خليج عدن،يعتبر ميناؤها مركزاً ممتازاً تأتي إليه السفن العربية من حضرموت واليمن بأعداد كبيرة محملة بالتمر والأقمشة وغيرها، ويرد إليه إنتاج داخل القارة الإفريقية من جهات هرر والحبشة كالمواشي. سالم: مرجع سابق، ج١، ص٤٣٨.انظر موقع بلهار على الخريطة في الملحق رقم (٣).

(٢)- يحيى: الاستعمار المقنع، مرجع سابق، ص٢٠.

(٣) – عبده: مرجع سابق، ص٩-١٠.

(٤)- حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٣٦٤-٣٦٥.

امتلاكها مناطق واسعة من إفريقية الغربية. وكانت فرنسا قد دأبت منذ العقد الثامن من القرن التاسع عشر على معارضة الاحتلال البريطاني لمصر معارضة شديدة من ناحية، وفي نفس الوقت كانت تسعي إلى التوغل في إفريقية الوسطى، والوصول إلى حوض النيل لمنافسة بريطانيا في هذه الجهات من ناحية آخرى. وقد كان من الطبيعي أن يبذل الأنكليز كل جهدهم لمحاصرة الفرنسيين في خليج تاجورة لمنعهم من الاتصال المباشر بحوض النيل الأعلى، فشجعت إيطاليا على تأسيس منطقة نفوذ على ساحل البحر الأحمر الغربي، فامتدت ممتلكات الطليان على ذلك الساحل من رأس قصار"جنوب سواكن" إلى حدود الصومال الفرنسي الشمالية، ونجحت بريطانيا بمنع فرنسا من الاتصال بحوض النيل لعدة سنوات من احتدام النزاع الاستعماري بينها وبين فرنسا في إفريقية [١].

ولم تتخلف إيطاليا عن منافستيها بريطانيا وفرنسا في التخطيط لتنفيذ مشاريعها الاستعمارية التوسعية في القارة الإفريقية، فتحركت لتكوين إمبراطورية إيطالية في شرق إفريقية من خلال حصولها على ميناء كسمايو، فسعت لربط المناطق الواقعة إلى شماله مع بلاد الحبشة ومستعمرة عصب، وشاركت بريطانيا في فرض الحصار البحري على السواحل الإفريقية الشرقية مقابل موافقة الأخيرة على إعطائها امتيازات في ساحل بنادر الصومالي، فسعت إيطاليا إلى تشكيل إمبراطورية كبرى في إفريقية[٢]. وصرح كريسبي في إحدى خطبه في مجلس النواب الإيطالي: (**إن حكومته ستعمل لاحتلال الحبشة وجنوب السودان وولاية طرابلس، لتربط إيطاليا بالبحر الأحمر عن طريق بري يكون له مستقبل عظيم في الاتصال ببلدان الشرق الأدنى والأقصى دون الحاجة للمرور من السويس**)[٣].

ومن كل ما سبق ذكره طرحت مجموعة دوافع شكلت حافزاً للدول الأوروبية الاستعمارية "بريطانيا- فرنسا- إيطاليا" لفرض هيمنتها وسيطرتها على شعوب القارة الإفريقية، ومنهم الشعب الصومالي في سبيل تحقيق أطماعها الاستعمارية، لخدمة شعوبها ورفاهيتها وتقدمها في شتى نواحي الحياة على حساب الشعوب الضعيفة ومسلوبة الإرادة والقوة. وبعض الدوافع مزيفة لتغطية أهدافها ومشاريعها الاستعمارية الحقيقية من أجل خداع الشعوب واستنزاف مواردها وخيراتها.

٤- بدايات الاستعمار البريطاني- الفرنسي- الإيطالي في بلاد الصومال في القرن السادس عشر:

---

(١)- حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٣٦٦.

(٢) - يحيى، جلال: التنافس الدولي في شرق إفريقية، دار المعرفة، القاهرة، ط١، ١٩٥٩، ص٧.

(٣)- البوري: مرجع سابق، ص ٣٩.

لم يبدأ الاستعمار في أي بقعة من بقاع العالم إلا بعد دراسة وتخطيط، ففي البداية كانت المعلومات الأوروبية عن القارة الإفريقية بسيطة، بل سطحية. وظلت كذلك حتى تمت الكشوف الجغرافية للقارة في القرن الخامس عشر، فلم تكن تلك الرحلات الكشفية إلا بمثابة الطلائع الأولى لعمليات التوسع الاستعماري[١]، وكانت أغلب تلك الرحلات تتم بمبادرة شخصية من أصحابها،كما كانت هناك رحلات الدول الاستعمارية الكبرى هي التي تقوم بتمويل الرحالة والمكتشفين، وتطلب منهم أخيراً تفاصيل جغرافية واقتصادية وسياسية واجتماعية وغيرها عن أحوال تلك المناطق التي اكتشفوها، حتى يبدأ الفصل الثاني من مسرحية الاستعمار. وتعتبر الكشوف البرتغالية التي انتهت باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام ٩٠٤ هـ/١٤٩٨م الذي كان له آثاره القوية والعميقة على علاقة أوروبا بالبلاد الإفريقية المطلة على ساحل إفريقيا الشرقية، بداية التاريخ الحديث للعلاقات الصومالية الأوروبية، وتعتبر بداية التاريخ الاستعماري الأوروبي لبلاد الصومال[٢].

فقد كانت البرتغال أول دولة أوروبية تشق طريقها إلى القارة الإفريقية[٣]، وهي أول الدول المستعمرة التي اصطدم بها العرب في العصر الحديث، فلقد فتحت أبواب الشرق للاستعمار الأوروبي[٤]. فاكتشافهم طريق رأس الرجاء الصالح أدى إلى ظهورهم في مياه المحيط الهندي ومحاولتهم السيطرة على سواحله، فهاجموا موانئه المهمة وبخاصة المراكز الإسلامية مثل زنجبار ومباسا وملندي واستولوا عليها، وارتكبوا فيها جرائمهم الوحشية التي اشتهروا بها، ثم توجهوا إلى الموانئ الصومالية فهاجموا مدينة براوة بقوة برية قوامها ٤٠٠ محارب، ورغم استبسال أهلها في الدفاع عنها، إلا أن بنادق البرتغاليين ومدافعهم حصدت الكثير منهم. واستولوا على المدينة وأتوا من أساليب القسوة والوحشية ما لم يسبق لها مثيل، فبعد أن نهبوا المدينة وسبوا نساءها أضرموا النار فيها. وبعد احتلال براوة انتقلت السفن البرتغالية إلى مقديشو، وكان سكانها قد استعدوا للقتال بعد أن وصلتهم أنباء الجرائم البرتغالية في براوة. فلم يجرؤ البرتغاليون أمام حصانة المدينة، وإصرار رجالها على الدفاع عنها أن يهاجموها، فأقلعوا بسفنهم إلى جزيرة سقطرى قرب مدخل البحر الأحمر واحتلوها عام ٩١٣ هـ/١٥٠٧م[٥].

---

(١)- في بداية القرن الخامس عشر بدأ عصر الكشوف الجغرافية، واندفعت كل من أسبانيا والبرتغال في هذا المجال، وأخذ الملاحون الأسبان والبرتغاليون يتنافسون في الوصول إلى الهند، فتمكن كريستوف كولومبوس من اكتشاف أمريكا عام ١٤٩٢، وهو يعتقد أنه وصل إلى الهند، وأعقبه البرتغالي فاسكو دوغاما الذي تمكن من الوصول إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨. ولقد فتحت هذه الكشوف الجغرافية المهمة العصر الاستعماري. حسنين، عبد المنعم. علي، محمد: المشروعات الاستعمارية في إفريقيا،كتب سياسية ، الكتاب الخامس عشر، الشركة الشرقية، د.ت، ص٧.

(٢) – الجمل، شوقي: تاريخ الصومال في العصر الحديث، ندوة المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد،١٩٨٢، ص٩٤.

(٣)- الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٧.

(٤)- مراد: مرجع سابق، ص٣١.

(٥)- جيان، كارلو: وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن إفريقية الشرقية، ترجمة، يوسف كمال، ط١، القاهرة، ١٩٢٧، ص٢٤٧.

وبذلك ظهر للسلطنة المملوكية وللصوماليين في بداية القرن السادس عشر عدو مشترك، هم البرتغاليون الذين هددوا تجارة مصر الشرقية، وهددوا سواحل الصومال وإمارات بلاد الزيلع، وتحالفوا مع الأحباش وأمدوهم بالسلاح والعتاد. وتسببوا بإلحاق ضرر كبير بمصالح مصر الاقتصادية. فقد تحولت التجارة وطرقها البرية والبحرية بين الهند وأوربا عن مصر التي كانت تعتمد في مواردها وثرواتها اعتماداً كبيراً على مرور التجارة بأراضيها، وعلى ماكانت تفرضه عليها من الضرائب، فلم يكن هناك بد من الصدام بين السلطنة المملوكية والبرتغاليين، فجهز سلطانها قانصوه الغوري حملة بحرية كبيرة أرسلها إلى سواحل الهند، حيث أسس البرتغاليون مستعمرات تجارية ساحلية، واتخذوا منها قواعد حربية لهم. نتج عن ذلك اصطدم البرتغاليون مع السلطنة المملوكية في معركة بحرية عند ميناء شول بالقرب من بومباي في عام ٩١٤هـ/١٥٠٨م. وأسفرت المعركة عن انتصار حاسم للسلطنة. فأخذ البرتغاليون يجمعون فلولهم وينظمون صفوفهم استعداداً لمعركة آخرى، ثم هاجموا ميناء ديو الواقعة شمال بومباي، وكانت نقطة ارتكاز لتجارة مصر مع المحيط الهندي، ومرفأ مهماً للسفن التجارية الوافدة من البحر الأحمر وخليج عدن والخليج العربي(١).

وبعد وصول البرتغاليين إلى شرق إفريقية والهند تأكد لديهم فائدة موقع بلاد الحبشة، وأهمية اتخاذ ملكها حليفاً يمكن أن يفيدهم في ضرب الإمارات الإسلامية الموجودة في خليج عدن والخليج العربي التي تهدد تجارتهم. لذا هبط رسولان من طرف ألبوكيرك نائب ملك البرتغال في بلاد الهند عند رأس غوردافوي بساحل بلاد الصومال عام ٩١٦ هـ /١٥١٠م، ثم اتجها إلى الحبشة للتفاهم مع ملكها بعد أن تم تحطيم الأسطول المصري في موقعة ديو البحرية قبل ذلك بعام على يد أسطول ألبوكيرك، وأصبحت الفرصة مهيأة للتعاون المشترك البرتغالي الحبشي ضد المماليك في مصر من ناحية، ومملكة عدل الإسلامية في بلاد الصومال من ناحية آخرى. وفي الوقت نفسه عبر ألبوكيرك بأسطوله باب المندب، وتوغل في البحر الأحمر في محاولة منه لمهاجمة مكة، لكنه لم يتمكن من ذلك، وعاد إلى قواعده في الهند(٢).

في الوقت الذي خلا فيه الجو للبرتغاليين من المحيط الهندي نتيجة انسحاب الدولة المملوكية التي لم تستطع أن تستعد لحرب جديدة بعد هزيمتها في ديو البحرية، اضطرت لترك المحيط الهندي كلية، بسبب انشغال سلطانها قانصوه الغوري بنزاعه مع السلطنة العثمانية الذي انتهى بمقتله، وسيطرة السلطنة العثمانية على مصر عام٩٢٣هـ/ ١٥١٧م . ولم يعد للبرتغاليين منافس يتصدى لهم، فبدؤوا يهاجمون الإمارات الإسلامية الواقعة على ساحل المحيط الهندي، واتجه نشاطهم إلى ساحل الصومال الشمالي. وكان هدفهم من ذلك القضاء على الإمارات الإسلامية التي تهدد الحبشة المسيحية، والسيطرة على سوق زيلع الذي كان مركزاً مهماً لنقل السلع بين الهند والصين والحبشة، وبين أوروبا عن طريق مصر، إضافة إلى أهميتها كمنفذ رئيس لسلع الحبشة وغيرها من السلع الإفريقية. فكانت

---

(١)- عبد الحليم: صوماليا، مرجع سابق، ص٣٩٢-٣٩٥.

(٢)- عبد الحليم: العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة، مرجع سابق، ص١١١-١١٢.

زيلع أول هدف للبرتغال على ساحل الصومال الشمالي. فهاجمها لوب سواريز عام٩٢١هـ/١٥١٥م وأحرقها. وتحول البرتغاليون بعد ذلك إلى بربرة التي كانت تلي زيلع في أهميتها التجارية، وتمكنوا من نهبها عام٩٢٢هـ /١٥١٦م[١] . وفي أقل من عشر سنوات حقق البرتغاليون أهدافهم في شرق إفريقيا، فسقطت في أيديهم معظم الإمارات العربية التي كانت على الساحل الإفريقي الشرقي. واتجهوا بعد ذلك إلى ساحل شبه الجزيرة العربية والخليج العربي فهاجموا مسقط وهرمز وعدن[٢]. ونجحوا خلال القرن السادس عشر بما يأتي :

١- إنشاء عدة مستعمرات ومحطات عسكرية على السواحل الغربية والشرقية للقارة الإفريقية لاحتكار تجارة الهند، والسيطرة على البحار المطلة على المحيط الهندي وشواطئها، وانحصر الاهتمام البرتغالي بإفريقية في البداية على تأمين طرق الوصول إلى الهند بإقامة حصون ومحطات على الشواطئ الإفريقية الغربية والشرقية[٣]، فاقتصر نشاطهم على سواحل تلك الأصقاع، ولم يتوغلوا في داخلها خشية مواجهة الأخطار الطبيعية والبشرية[٤].

٢- البحث عن الوسائل التي تمكنها من الوصول إلى الأسواق الشرقية، والسيطرة على إنتاج وتصدير الذهب من موزمبيق وسفالة، والالتفاف حول المناطق الإسلامية ومحاصرتها[٥].

٣- الاتصال بالحبشة بغرض الاتفاق معها على تطويق البلاد العربية، وتحويل طرق التجارة عنها [٦].

وعلى الرغم من الفترة التي قضاها البرتغاليون في سواحل الصومال أو في محاصرتها أو في المحيط الهندي، لم تمكنهم من السيطرة المباشرة على بلاد الصومال[٧]. والأثر البارز للغزو البرتغالي لتلك السواحل تجلى في إظهار أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية في شرق إفريقية للدول الاستعمارية الأوروبية الأخرى، فجرت عدة محاولات قامت بها طلائع الاستعمار البريطاني والفرنسي في القرن السادس عشر للسيطرة عليها[٨]. ونجحت تلك القوى في إعطاء شكل جديد للاستعمار، وفي بناء إمبراطوريات استعمارية مهمة، ونافست البرتغاليين في شرق إفريقية والمحيط الهندي، وانتقصت من سيادتهم. وانتزعت منهم معظم مراكزهم التجارية على سواحل أفريقيا وآسيا شيئاً

---

(١) – عبد الحليم: صوماليا، مرجع سابق، ص٣٩٢-٣٩٥.

(٢) – لوريمر.ج ج: دليل الخليج،ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر من القسم التاريخي، ج١، ص١٢.

(٣)- ياغي، إسماعيل: العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١ ،٢٠٠٠، ص٤٥٩.

(4)-*Duffy. games: portuquese In Africa. London. 1959. p26.*

(٥)- الدجيلي: مرجع سابق، ص٧١-٧٣.

(٦)-القحطاني، ضويحي: عمان وبحريتها مابين احتلا لين ١٦٢٤-١٨٢٠، رسالة دكتوراه قدمت في جامعة دمشق بإشراف الدكتور يوسف نعيسة ،٢٠٠٦، ص١٦٤.

(٧)- يذكر لدولة اليعاربة العمانية أنها أسهمت بوضع نهاية لتفوق البرتغاليين في شرق إفريقيا.

Eliot. Sir. Charles: Protectorate of East Africa, London, 1965 ,p.18.

(٨) – محمود، حسن: الإسلام والثقافة العربية في إفريقية، مكتبة النهضة المصرية،١٩٥٨، ج١، ص٤٣٦.

فشيئاً. فقد استدارت سفينة فرنسية حول رأس الرجاء الصالح في عام ٩٢٥هـ/١٥١٩م باحثة عن موطئ قدم لبلادها في ساحل الصومال المطل على البحر الأحمر وخليج عدن[١]

وفي الأربعينيات من القرن التاسع عشر الميلادي، قامت عدد من الحملات الاستكشافية العلمية الفرنسية بتنوير الحكام الفرنسيين وتعريفهم بسواحل البحر الأحمر، وأشارت إلى ضرورة عدم ترك الدول الأوروبية الآخرى تسبق فرنسا في احتلالها لتلك المناطق المهمة على طرق التجارة الدولية. وحتى تولي لويس فيليب Louis Philippe حكم فرنسا لم يكن لبلاده علاقات سياسية مع منطقة البحر الأحمر وشرق إفريقيا.ففي فتره حكمه زار شابان فرنسيان الأجزاء الشمالية من بلاد الحبشة بهدف علمي بحت بين عامي ١٢٥١-١٢٥٣هـ/١٨٣٥-١٨٣٧م، وهما كومب Combes وتاميزييه Tamisiwr. ثم قامت محاولات فرية Ferret وجالينيه Gallinier وروجيه Roger بين عامي ١٢٥٥-١٢٥٧هـ/١٨٣٩-١٨٤١م،بالإبلاغ عن سرعة نجاح الأنكليز في تلك البلاد، ولم تكن هذه المحاولات الخاصة مثلها في ذلك مثل محاولات الأخوين أنطوان وارمان داباي Antoine et Armand dabbadie عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م وما تلاها، إلا مقدمة وتمهيداً لإرسال البعثة الرسمية الفرنسية برئاسة الكابتن دى فوسيهDesfosses عام ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م[٢].

وفي الفترة مابين عامي ١٢٦٣-١٢٦٥هـ/١٨٤٦-١٨٤٨م زار المكتشف الفرنسي كارلو جوليان Carlo Gullain ساحل الصومال، ونزل على بعض المحطات على طول الساحل، وكان له دور كبير في اكتشاف أجزاء مهمة من أراضي الصومال. وتعتبر كتاباته مصدراً مهماً من مصادر التاريخ الصومالي الحديث، وخاصة كتابه المسمى وثائق تاريخية وجغرافية عن إفريقية الشرقية . وقام هذا الرحالة بزيارة مناطق صومالية من الصعب على أجنبي أن يتوغل فيها مثل منطقة جليدي . وزار معظم المدن الساحلية الصومالية من رأس حافون حتى براوة. وفي كتابه وصف شامل عن مدن زارها من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها كما هو واضح من اسم الكتاب[٣].

أصيبت تلك البعثات والحملات الفرنسية في أول أمرها بفشل تام، وقدكان فرية قد حصل من حكومته الفرنسية على تصريح بالالتحاق بحملة كومب، كتب عن هذا الأخير:(**لقد فشل في زيلع، وقد استحال عليه كذلك أن يكون منشأة فرنسية في مصوع، لأن محافظة تلك الميناء عارضت محاولته بشدة ، لأنها لم تكن قد استلمت تعليمات من والي مصر**) [٤]، لكن فرية لم يتقاعس بل نصح حكومته، بأن تسرع وتستغل علاقاتها

---

(١) – الصطوف، عبد الكافي – الصياح، طليعة– العلي، راغب:دراسات في تاريخ أوروبا في العصر الحديث، مطبعة الداوودي، دمشق ،١٩٩٨، ص٣٣٨.

(2)–*Martineau,Alfred: La Cote des Somali. Paris, Plon. 1931, P. 851.*

(٣)– جيان: مصدر سابق، ص٥.

(٤)– يحيى، جلال: التنافس الدولي على بلاد الصومال، دار المعرفة، القاهرة،١٩٥٩، ص١٢.

الطيبة مع محمد علي بأن تطلب منه تنازلاً عن مصوع[١]. وكان يعتقد شخصياً في سهولة الحصول على هذا التنازل، لأن جمارك ذلك الميناء لم تكن تحصل سوى ١٨٠,٠٠٠ فرنك، ولم يكن يصل إلى خزانة الحكومة المصرية منها سوى ٥٠,٠٠٠ فرنك. ولم يكن رفض محمد علي باشا للطلب الفرنسي آخر مصدر لمتاعب الفرنسيين، ذلك أن المنافسة البريطانية كانت تهدد المصالح الفرنسية في تلك الجهات خصوصاً بعد استيلاء الأنكليز على عدن عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م، وإقامتهم قاعدة بحرية فيها، نتيجة بروز أهمية طريق المواصلات مع الهند،ذلك الطريق الذي أصبح مهدداً لازدياد قوة مصر وتطورها عسكرياً واقتصادياً في أوائل القرن التاسع عشر[٢]، مما دفع الأنكليز إلى الإقامة الدائمة في تلك الجهات، وإلى استيلاء حكومة الهند على عدن التي أصبحت قاعدة مهمة للتوسع في الأقاليم المجاورة[٣].

ونتيجة احتلال بريطانيا عدن، وفشل المحاولة الفرنسية في السيطرة على مصوع وزيلع. توجهت فرنسا إلى تاجورة التي كانت من أكثر المناطق الصومالية التي يمكنها الخضوع لها لسببين:

١- لوجود عدد من الكاثوليك فيها يريدون الحماية الفرنسية.

٢- كان أبو بكر إبراهيم [٤]أحد المتنفذين في تاجورة يميل لفرنسا، ويخشى من السيطرة البريطانية على تلك المنطقة[٥].

لكن فرنسا لم تنجح بتحقيق أطماعها في تاجورة، لاستيلاء الأنكليز على جزر باب Bab وأوفات Eivat عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م[٦]، فكانت الأولى تتحكم في مدخل قبة الخراب التي كان من المتوقع أن تزداد أهميتها، أما الثانية فكانت تتحكم في مدخل ميناء زيلع . إضافة إلى فرض الأنكليز سيطرتهم على جزر أرخبيل

---

(١) – اهتمت مصر بالبحر الأحمر والملاحة فيه، لأنها تعرف الدور الرئيس الذي كان يلعبه كشريان ملاحي مهم، ولما بدأت الدول والشركات الأجنبية تسعى لوضع أيديها على نقط مهمة على هذا الطريق البحري،كان من الطبيعي أن تسعى مصر لتسبق تلك الدول في هذا المجال. وفي عام ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م أحيلت إدارة جمركي مصوع وسواكن لمحمد على باشا، فأحال أمر إدارتهما إلى مديرية التاكة. فكان ذلك كفيلاً بوضع حد للتدخل الأجنبي في شؤونها.الجمل:دراسات في تاريخ شرق إفريقيا، مرجع سابق، ص٩٣-٩٤.

(٢) – مما تجدر الإشارة إليه أن خشية بريطانيا من احتلال محمد علي لليمن، دفع بها إلى احتلال عدن عام ١٨٣٩التي كانت محطة تموين مهمة للبواخر البريطانية. خوري، جورج: المصالح الاستعمارية البريطانية والحفاظ على الإمبراطورية العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، ع٤١-٤٢،١٩٩٢، ص٩٦.

(٣)- يحيى، جلال: التنافس الدولي على بلاد الصومال، مرجع سابق، ص١٣.

(٤)- أبي بكر إبراهيم: تاجر رقيق صومالي، تميز بموهبة الذكاء، وكان له تجارة رابحة، واستطاع شيئاً فشيئاً أن يكسب ثروة مالية وسياسية، خدم المصالح الفرنسية كثيراً في ساحل الصومال المطل على البحر الأحمر ،ثم ما لبث أن انقلب عليهم ودعم الإنكليز. *Rivoyre:ibid , p. 55*.

(٥)- شاكر، محمود: الصومال، دار الفتح، دمشق،١٩٦٤، ص١٢-١٣.

(٦) – جزر باب وأوفات: تقع عند مدخل خليج تاجورة المطل على خليج عدن. سالم : مرجع سابق، ج١، ص٣١.

موسى التي كانت تمثل مرسى جيداً[١]، نتيجة لمعاهدة عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م التي وقعها محمد بن محمد سلطان تاجورة مع الكابتن مورسبي Moresby. فقد كان موقعها داخل خليج تاجورة يجعل منها نقاطاً إستراتيجية في غاية الأهمية، لأنها كانت تتحكم فعلاً ببداية طريق القوافل الذي يسير من وادي الحواش من ساحل الصومال إلى داخل الحبشة عبر بلاد الدناقل. ويؤكد فريه الذي أصر في تقريره بصورة خاصة على أهمية النشاط الأنكليزي في تلك الجهات ذلك النشاط الذي لم يكن خافياً على أحد، فكتب يقول: (**إن الأنكليز لن يتراجعوا أمام أي تضحيات، ولن يهملوا أي شيء في سبيل إقامتهم على ضفتي البحر الأحمر ، وتشير الآنباء التي وردت إلى أنهم قد دفعوا مبلغ ١٠٤,٠٠٠ فرنك سنوياً إلى الشريف حسين حاكم اليمن حتى يحصلوا على حق التجارة على طول الساحل الجنوبي لبلاد العرب ، إن علمهم يخفق منذ أيام على زيلع وتاجورة التي تكاد تقع على مدخل مضيق باب المندب ، وقد ذهبوا قريباً إلى حنفيله ومصوع لكي يشتروا هذين المينائين، وليمنعوا الفرنسيين من الإقامة فيهما**)[٢].

ولم يلبث أن تبلور الاهتمام الفرنسي بالساحل الإفريقي المطل على خليج عدن على شكل مشروع تجاري، لإنشاء محطة تجارية أو وكالة للاستيراد والتصدير في هذه المنطقة الساحلية. وأناطت **شركة نانت– بوردو الفرنسية** La Compagnie Nanto Pordelaise صاحبة هذا المشروع، بالرحالة الفرنسي كومب مهمة تأسيس هذه المحطة أو الوكالة. وقد سبب النشاط الذي أبداه كومب في ساحل البحر الأحمر الغربي، انزعاج شركة الهند الشرقية البريطانية التي رأت في استقرار دولة أجنبية مثل فرنسا على الشاطئ المقابل لعدن ضرراً كبيراً بالمصالح البريطانية، فبادرت إلى إصدار أوامرها إلى الكابتن هينز Hains حاكم عدن بأن يتخذ . دون ضجة . الوسائل الضرورية لتمكين بريطانيا من الاحتفاظ بمركز ممتاز بين سكان الشاطئ الإفريقي المواجه لعدن، سواء بطرق الوسائل السياسية أو بطرق الوسائل التجارية أو عن طريقهما معاً. ويلاحظ منذ ذلك الوقت أن أنظار الأنكليز اتجهت إلى ساحل الصومال المطل على خليج عدن، وراحوا يراقبون باهتمام نشاط الفرنسيين في تلك الجهات[٣].

وأمام اشتداد المنافسة البريطانية الفرنسية على ساحل الصومال المطل على خليج عدن، لم تجد حكومة باريس بداً من الاستعانة بالأحباش الذين وجدوا في حدوث توتر بالعلاقات بين محمد على باشا والباب العالي، فرصة مناسبة لانتزاع حقوق السيادة على ساحل البحر الأحمر الغربي لأنفسهم، فصار أمراؤهم، وعلى الخصوص الرأس أوبي Oubie حاكم مقاطعة تجرى Tigre التي تشكل أقرب إقليم حبشي إلى البحر الأحمر، يتعدون بين الحين والآخر على السيادة العثمانية في تلك المنطقة. وتجسد التعاون الفرنسي الحبشي في عرض حاكم تجرى على

---

(١) – انظر قبة الخراب – جزر أو أرخبيل موسى على الخريطة في الملحق رقم (٥).

(٢)– يحيى: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص٣٢.

(٣)– حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٤٩٥.

الرحالة الفرنسي ليففر lefevre عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م أن يتنازل لفرنسا عن خليج أمفيلا، لكن حكومة باريس رفضت ذلك العرض لتشككها في حقوق السيادة التي يدعيها حاكم تجرى على الساحل. غير أنه سرعان ما قام أسقف الكنيسة الحبشية يعقوب بتحريض رأس تجرى على أن يطلب من فرنسا أن تشمله بحمايتها، وانصاع رأس تجرى أوبي إلى تحريض الأسقف، فعرض على الحكومة الفرنسية أن تشمله بحمايتها مقابل تنازله لها عن خليج أركيكو وكل تجارة الإقليم الساحلي.لكن حكومة باريس رفضت عرضه لتشككها في حقوق الأحباش على هذا الإقليم. إضافة إلى رفضها تنازل شركة نانت ـ بوردو الفرنسية عن منطقة واسعة من إقليم أيد(١)، وكان قد اشترى تلك المنطقة من الأحباش السائح الفرنسي كومب في أيلول١٨٤٠. ولقد رفضت الحكومة الفرنسية قبول تنازل الشركة الفرنسية، لأن في رأيها لم يشتر كومب تلك المنطقة من صاحبة السيادة الشرعية على إمارة أمفيلا الأميرة عليه أدو شقيقة أمير أيد الذي كان يحكم تحت حماية نائب أركيكو(٢).

دفعت هذه التحركات الفرنسية السلطات البريطانية في بومباي لإصدار أوامرها إلى وليام كورنواليس هاريس William Cornwallis Harris بأن يتوجه سراً وبسرعة إلى شوا، ليعقد معاهدة صداقة مع ملكها سهلا سيلاسي Sahli Salassi، ونجح هاريس في المهمة المكلف بها، وعقد معاهدة عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م باسم ملكة بريطانيا فيكتوريا مع ملك شوا والجالا سهلاسيلاسي التي نصت على:

١- عدم فرض أي رسوم تزيد على ٥ %من قيمة البضائع البريطانية التي تدخل الحبشة.

٢- تعهد كل من فيكتوريا وسهلاسيلاسي بأن يبذلا كل ما في وسعهما، لكي تبقى طرق التجارة مفتوحة، وليؤمنا طرق المواصلات بين ساحل البحر الأحمر وبلاد الحبشة، وبأن يحافظا على سلامة التجار وبضائعهم وأموالهم.

٣- تعهدت الحبشة بتسهيل سفر الأنكليز سواء أكانوا يرغبون في الإقامة في الحبشة أو مواصلة السفر فيما وراء حدودها(٣).

فما كان من حكومة باريس سوى إرسالها العالم الفرنسي روشيه دى هيريكورت Rochet d,Hericourt إلى تاجورة – رداً على بعثة هاريس– وبدأ منها سيره إلى شوا التي وصلها بعد ثلاثة أشهر ، وحظي بصداقة ملكها سهلاسيلاسي الذي أرسل معه هدايا إلى لويس فيليب. ولما كانت نتائج تلك الرحلة مشجعة ، فإنه عاد مرة آخرى في عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م ، وحصل على توقيع الملك على معاهدة سياسية وتجارية ، أعطت لفرنسا مزايا

---

(١)- إقليم أيد: تقع على ساحل البحر الأحمر الغربي في منتصف المسافة بين مصوع وباب المندب،يبلغ طوله ٩٠ ميلاً، وعرضه تسعة أميال. حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص ٦٥.

(٢)- حراز: المرجع نفسه ، ص٦٥-٦٦ .

(٣)- يحيى: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص٣٢.

تجارية خاصة في تلك البلاد الإفريقية ، ويمكن اعتبار تلك المعاهدة كشهادة مهمة تثبت ميل سهلا سيلاسي إلى فرنسا أكثر من بريطانيا[١].

فلقد ظهرت المزايا التجارية لبلاد شوا أمام هيريكورت في منتهى الوضوح والأهمية ، وكانت تلك الأهمية تقوم على عدة أسس:

١- أن أسواق شوا التي كانت تتألف أكثر من مليون مستهلك، وممتلئة بمنتجات محلية ثمينة، وكانت أسواقاً جديدة لم يسبق لأحد أن استغلها، ولن يجد التاجر الأوروبي فيها أية منافسة.

٢- أن ملك شوا كانت له ممتلكات شخصية واسعة وثروة تقدر بثلاثين مليون فرنك ، ولم يكن هذا الملك يستخدم هذه الثروة أي استخدام، لكنه كان يرغب في إنشاء علاقات تجارية مع أوروبا، وفي تشجيع إقامة وتدعيم تلك العلاقات بكل ما لديه من مال وسلطة. فكان في استطاعة فرنسا إذن أن تجني أرباحاً طائلة من تجارتها مع الحبشة تلك التجارة التي كانت مركزاً لجزء كبير من ثروات القارة الإفريقية.

٣- اعتقاد هيريكورت في أن السياسة الفرنسية في تلك المناطق ستنجح بسرعة نتيجة لإقامة علاقات مستمرة مع الحبشة، وستغرس هذه العلاقات النفوذ الفرنسي في تلك البلاد. ومن ثم اهتمت فرنسا بالتجارة مع بلاد شوا والبلاد المحيطة بها، وهي عبارة عن شبكة من طرق الموصلات تقوم بها بعض القوافل الصغيرة، وكان أهم طرقها وأكثرها استعمالاً هو الطريق الذي يربطها بهرر تلك المدينة الإسلامية التي تقع بين بلاد الحبشة والبحر الأحمر. فقد كانت هرر هي طريق منتجات الحبشة الجنوبية إلى ميناء بربرة مركز تصدير تلك المنتجات من القارة الإفريقية. وعلى كل حال فإن قوافل هرر كانت تقوم بعد شرائها لمنتجات جنوب الحبشة بنقلها إلى زيلع[٢] وبربرة على ساحل الصومال الشمالي. وكانت إقامة منشأة تجارية في كل من هاتين المدينتين، وخصوصاً في بربرة تبشر بعقد صفقات تجارية. وأسهب هيريكورت في وصف هذين الميناءين "زيلع وبربرة"، وشرح أهميتهما التجارية والبحرية وحالتهما العسكرية الدفاعية[٣].

وبناء على تقارير هيريكورت، قرر أمير البحر ووزير البحرية الفرنسية إرسال حملة استكشاف إلى الحبشة في عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م، وكلف بها القبطان ديفوسيه، كما كان وزير الزراعة والتجارة الفرنسي يرغب بتحقيق مشروع بعثة ديفوسيه، وخصوصاً فيما كانت هذه البعثة تهدف إليه من القيام بدراسة المصالح التجارية، إلى جانب دراستها للمصالح السياسية والبحرية. ورغب علاوة على ذلك في أن يقوم هذا الضابط بدراسة التجارة في البحر

---

(1)- *Deschamps. Hubert; Cote des Somali. Paris,1948,P. 42.*

(٢)- زيلع: مدينة صغيرة مزدحمة بالسكان ، تمتاز بحسن مكانها، فيها ميناءان أحدهما يسمح لثمان أو لتسع سفن من حمولة ٣٠٠ أو ٤٠٠طن بأن تحتمي فيه من الزوابع. أما بربرة، فكانت مركزاً تجارياً مهماً إذ أنها كانت تستقبل من عشرة إلى اثنتي عشرة سفينة كبيرة من الهند، وكان يدخل ميناءها أو يخرج منه يومياً ما يقرب من عشر سفن صغيرة محملة بالبضائع. سالم: مرجع سابق، ج١، ص٢٦٥.

(٣) - يحيى: التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص١٨-٢٠.

الأحمر نفسه[١]، فسعى لمعرفة المزايا التي يمكن لمصوع أن تمنحها للتجارة الفرنسية مع الحبشة، خصوصاً وأن ميناءها كان أكبر موانئ البحر الأحمر، وكان ملتقى طرق القوافل الكبرى، وكانت له علاقة مستمرة مع جدة ومخا وسواكن وبومباي، وكانت هناك ثلاث طرق مفتوحة للتجارة مع الحبشة هي : طريق سنار، طريق تاجورة، طريق مصوع. وكان الطريق الأخير أكثر أمناً وأشد حركة. أما تاجورة فكانت أقل أهمية من مصوع، وتعتبر ميناء بلاد الدناقل. وكانت قد سرت إشاعات بأن الأنكليز قد اشتروها، ولكن الظاهر أن مجهوداتهم لم تكن قد أثمرت في هذا السبيل، وكان على ديفوسيه إذن أن يتحقق من هذه الأمور، خصوصاً أن وزير الزراعة والتجارة كان يرغب في الحصول على معلومات دقيقة عن المنشآت البريطانية في عدن، وكان يرغب في الحصول على معلومات أيضاً عن جزر دهلك وزيلع وبربرة وخليج حنفيلة التي كانت هناك محادثات خاصة بالتنازل عنها للحكومة الفرنسية. كان التاجر الفرنسي ليفيبور Lefebure قد قدم مشروعاً عن التجارة مع الحبشة، ونصح باتخاذ مصوع قاعدة عامة لهذه التجارة. وتركز اهتمام وزير الزراعة والتجارة قبل كل شيء على اختيار أحد الموانئ لكي يكون قاعدة تجارية مع بلاد الحبشة. وهكذا فإن فرنسا لم تقم خلال هذه الفترة إلا ببعض الدراسات عن البلاد المحيطة بالبحر الأحمر وخليج عدن، وبعلاقات سياسية وتجارية مع بلاد شوا[٢].

لذا أصرت حكومة باريس على تطبيق سياستها التوسعية في ساحل الصومال الشمالي بشكل أكبر من ذي قبل، واتضحت تلك السياسة في عهد نابليون الثالث، وأرادت حكومته أن تطبقها في زولا وأوبوك عام ١٢٧٥هـ /١٨٥٨م، أي في نفس الوقت الذي أنشئت فيه وزارة الجزائر والمستعمرات[٣]. فقد كانت فرنسا تفكر في اليوم الذي ستفتتح فيه قناة السويس، وخصوصاً بعد أن رأت بريطانيا تسيطر على عدن منذ عام ١٢٥٥هـ /١٨٣٩م، وتقيم في جزيرة بريم منذ عام ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، لتحتفظ لنفسها بالسيطرة التامة على طريق البحر الأحمر المؤدي إلى الهند[٤]، وكان من الضروري لحكومة باريس العمل على وضع أقدامها رسمياً في تلك المنطقة، لقلقها من قطع بريطانيا عليها الطريق باتجاه مستعمراتها في الهند الصينية[٥].

ورغبت فرنسا بشدة في أن تحصل على قاعدة لها على ساحل البحر الأحمر الغربي لتأمين طريق مواصلاتها، وللحصول على محطة للتموين أو حتى على مخزن للفحم اللازم لبواخرها في سفرها بين أوروبا والشرق الأقصى، ولإيجاد أسواق للتجارة الفرنسية، وخصوصاً أنه كان من السهل عليها أن تنشئ علاقات ودية مع أهالي تجرى في بلاد الحبشة. فلم يحاول رؤساء تلك الجهات صد رغباتها، بل على العكس من ذلك كان بعضهم يسعى لكسبها

---

(١)- انظر مواقع النشاط الفرنسي في ساحل البحر الأحمر الغربي على الخريطة في الملحق رقم (٣).

(٢) - يحيى: التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص٢١-٢٥.

(٣)- الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص١٩٣.

(4) -*Rivoyre: Ibid, p. 6.*

(5) -*Rivoyre: Ibid, p. 220.*

في بلاد الحبشة. ففي تقرير يرجع إلى عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م يذكر فيه: أن النجاشي ملك تجرى كان يطلب الحماية الفرنسية، وأن أبا بكر إبراهيم في تاجورة كان يعرض على الحكومة الفرنسية أن يتنازل لها عن أراض في منطقة رأس علي وعونانو نظير مبلغ ٥٠ألف فرنك. إن كاتب هذا التقرير هو قبطان الفرقاطة ليجيني LeGenie أرسله من عدن بعد زيارته لبربرة وزيلع وجزر موسى وتاجورة وبريم والمخا والحديدة وخليج حنفيلة والحواقل وجزر دهلك ومصوع وجدة، يصف القبطان في تقريره الحالة التي كانت تسود شرق إفريقية في ذلك الوقت خاصة عند زيارة الأوروبيين لها. ويذكر القبطان الفرنسي أنه رأى أبا بكر بمجرد وصوله إلى تاجورة ، وأن هذا الشيخ قد أظهر استعداده لتقديم أية خدمة ممكنة لفرنسا. فقد كان أبو بكر ـ حاكم زيلع السابق ـ من أكثر مشايخ المنطقة ثروة وأشدهم نفوذاً وبأساً، لكنه فقد وظيفته نتيجة لتدخل شركة الهند الشرقية البريطانية واتهامها له بموالاته فرنسا. وليس ذلك فحسب بل استخدمت بريطانيا ضده نفس السياسة التي استخدمتها ضد كل رئيس إفريقي، حاول أن يقف عقبة كأداء أمام تنفيذ سياستها التوسعية، ألا وهي اتهامه بتجارة الرقيق. لذلك قامت بمصادرة إحدى سفنه المحملة بالتجارة مدعية أنها كانت محملة بالرقيق، ولم تدفع له بطبيعة الحال أي تعويض عنها. عرض أبو بكر الموقف على القبطان الفرنسي بمجرد وصوله إلى تاجورة، وشرح له المحاولات العديدة التي قام بها الأنكليز لشراء واحتلال نقطة على الساحل الإفريقي، ومجهوداته هو لكي يمنع سلطان تاجورة أحمد من أن يوقع معهم على معاهدة يتعهد فيها بمحاربة تجارة الرقيق، والأكثر أهمية فإن ذلك الشيخ قد أفهم القبطان أنه مستعد، لأن يتعهد بأن يسهل لفرنسا شراء قطعة كبيرة من الأرض بالقرب من تاجورة في حالة ما إذا قبلت هذه الدولة أن تمنحه حمايتها(١).

وتعتبر هذه نقطة البداية لنجاح الفرنسيين في التأسيس لوضع أقدامهم على ساحل الصومال المطل على البحر الأحمر وخليج عدن، ولكنهم لما كانوا حلفاء للباب العالي فإنهم لم يستطيعوا منازعته حقوق سيادته على ذلك الساحل، إلا أنهم تذكروا طلب الرأس الحبشي نيجوسى، ورأوا أنه إذا ما تنازل لهم عن أية منطقة من هذا الساحل، فإنهم يستطيعون حينئذ وضع أيديهم عليها بمقتضى هذا الحق الذي لا تقدر السلطنة العثمانية ـ في نظرهم ـ أو إحدى حليفاتها على معارضته. فقد رأت حكومة باريس قبل أن تتخذ قراراً في إجابة طلبات نيجوسى أن ترسل سفارة إلى ساحل البحر الأحمر الإفريقي للبحث عن مكان يصلح لتأسيس مستعمرة تخدم المصالح الفرنسية، فكلفت القبطان ستانسلاس روسل Stanislas Russell عام ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م بمهمة التعرف على أنسب المواقع البحرية التي ستقوم فرنسا باحتلالها، وزودوه بسلطات محددة في شرق إفريقية. وبرزت تعليمات الحكومة الفرنسية: (**حاولوا تجنب كل عمل ومسعى يهدف إلى توريط الحكومة الفرنسية التي يجب أن تبقى سيدة قراراتها بشكل كامل، ومن أجل نجاح مهمتكم الاستكشافية، لابد من أن تحافظ هذه المهمة على طابع الرحلة بشكل كامل بعيداً عن كل عمل رسمي، وبإمكانكم أن تعتمدوا على زملائنا القنصليين بشكل مطلق،**

---

(١) – يحيى: التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص٢٧-٢٩.

وأن تستوضحوا منهم عن أي أهداف ومزايا ترغبون بها، وبشكل عام في كل عمليتكم يجب أن تعتمدوا السرية الكلية، لكيلا يساوركم أي شك بحيث تكون أعمالكم سليمة)[١].

لذا كان على القبطان روسل أن يعمل في السر، وأن يسافر على إحدى البواخر التجارية حتى لايثير انتباه الأنكليز، ووصل إلى البحر الأحمر ثم قام باستكشاف السواحل الإفريقية في المنطقة الواقعة بين مصوع وقبة الخراب، ودخل في مفاوضات مع نجاشي الحبشة. وكان عليه أن يجمع المعلومات اللازمة عن المزايا السياسية والبحرية والتجارية للساحل، وخصوصاً منطقة خليج عادولى وجزيرة ديسك وميناء عيد وأراضي رأس علي وعونانو. وكانت له سلطة التوقيع على المعاهدات. ثم أرسل تقريره عام ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م إلى وزارة الجزائر والمستعمرات. وذكر أن مدينة زولا كانت تقع بالقرب من خرائب مدينة عادولى القديمة، وأن أراضيها كانت صحية، وأن المياه كانت متوفرة فيها نظراً لوجود الآبار التي كان من الممكن استخدام مياهها حتى في الري. أما من الناحية التجارية فإن خليج عادولى كان مرفأ ممتازاً صالحاً للسفن الكبيرة، ويمتاز بهدوء مياهه في معظم أوقات السنة. أما جزيرة ديسك الواقعة بالقرب من الشاطئ، فكان من السهل تحويلها إلى مركز عسكري ممتاز، لأن قممها المغطاة بالأشجار ووديانها الصالحة للزراعة ، وكثرة مياهها وصلاحية سواحلها لرسو السفن كانت تسهل الدفاع عنها[٢].

ساورت الأنكليز الشكوك حول طبيعة النشاط الفرنسي في ساحل البحر الأحمر الإفريقي، فقام حاكم عدن الأنكليزي كوجلان Coghlan بجولة تفتيشية في أوائل عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م في المناطق التي زارها القبطان الفرنسي روسل ، ولما تحقق من أهمية جزيرة ديسي Disse الاستراتيجية اقترح أن يقوم أحد الرعايا الأنكليز بشرائها بحجة إنشاء محطة تلغرافية بها. فتنبهت السلطنة العثمانية لخطورة النشاط البريطاني والفرنسي في شرق إفريقية، وسعت لوضع حد لنشاطهما من خلال إصدار أوامرها إلى حاكم مصوع بورتو أفندي purto للعمل على امتلاك ساحل البحر الأحمر الغربي دون استخدام القوة، فاستعان حاكم مصوع بأحد أعضاء أسرة النواب، وهو أحمد اراي لتنفيذ تعليمات السلطنة العثمانية، وذلك بإغراء السكان بالتوقيع على عرائض يعلنون فيها خضوعهم للباب العالي، وحثهم أيضاً على رفع الراية العثمانية على موانئ الساحل الغربي للبحر الأحمر الإفريقي، ودفع الأهالي للاعتراف بسيادة السلطان العثماني عليهم. وتمكن بورتو أفندي بمساعدة أحمد آراى من رفع الراية العثمانية دون أية مشقة في أواخر عام ١٢٧٨هـ/١٨٦١م على البلاد الممتدة على طول ساحل البحر الأحمر الإفريقي من زولا إلى آيث وعلى جزر دهلك وجزيرة ديسى وأمفيلا[٣]. لكن حكومة باريس لم تكترث بإجراءات السلطنة العثمانية، واستمرت في مساعيها لإنشاء مستعمرة فرنسية في ساحل البحر الأحمر الغرب بناء على

---

(1) – *Rivoyre: Ibid, p. 10.*

(2) – *Rivoyre: Ibid, p. 11-20.*

(٣)– حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٨٤.

نصيحة روسل وتقاريره[١]. وأثمرت الجهود الفرنسية بتأسيس أول موطئ قدم على ساحل الصومال المطل على خليج عدن بشراء ميناء أوبوك عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م كما سيمر تفاصيل ذلك في الفصل الأول.

أما **بريطانيا** فقد كانت قاسماً مشتركاً في معظم عمليات التكالب والتنافس الأوروبي على القارة الإفريقية، ولم تنج منطقة من القارة إلا وكانت بريطانيا طرفاً في الصراع عليها، ففي شرق القارة كان لها جولات مع غيرها من الدول الأوروبية، ولم تسلم بلاد الصومال من هذا التكالب الذي برز على أشدّه[٢]،فعقب دخول بعض السفن الأنكليزية البحر المتوسط للبحث عن السلع والمنتجات الشرقية للاتجار بها.ومع قرب انتهاء القرن السادس عشر، لم تعد تجارة البحر المتوسط تفي بحاجة الأسواق الأنكليزية من السلع الشرقية، أيقن الأنكليز أنه ليست هناك وسيلة للوصول إلى ثروة الشرق إلا بمزاحمة البرتغاليين والفرنسيين في الأسواق الشرقية مباشرة. وبدأت السفن الأنكليزية تهجر تدريجياً طريق البحر المتوسط، وتتحول إلى الطريق البحري الطويل حول القارة الإفريقية في سبيل الوصول إلى الهند[٣]، فدارت أول سفينة بريطانية حول رأس الرجاء الصالح في عام ٩٨٨هـ /١٥٨٠م . كما أرسل القبطان الأنكليزي جيمس لنكستر ثلاث سفن شراعية سلكت طريق فاسكو دوغاما البحري للوصول إلى الهند عام١٠٠٠هـ/١٥٩١م، فألقت مراسيها في عدة موانئ من ساحل إفريقية الشرقي للتموين بالمياه العذبة واللحوم الطازجة والبرتقال والليمون . وظلت هذه السفن راسية في جزيرة زنجبار وحدها مدة ثلاثة شهور في انتظار تغير هبوب الرياح الموسمية لمتابعة رحلتها إلى الهند. وتم رسمياً تحول الملاحة الأنكليزية من طريق البحر المتوسط إلى طريق رأس الرجاء الصالح بتأسيس **شركة الهند الشرقية الأنكليزية**[٤]، وحصولها من ملكة بريطانيا اليزابيت في عام ١٠٠٩هـ/١٦٠٠م على براءة ملكية، تمنحها حق احتكار التجارة في المنطقة الواقعة إلى الشرق من رأس الرجاء الصالح، وحق شراء الأراضي هناك[٥].

حاولت السلطات البريطانية في خليج عدن عقد اتفاقيات ودية مع مندوبي الدول الاستعمارية الآخرى تارة، وبينها وبين شيوخ أو سلاطين القبائل تارة آخرى الذين لا يفهمون مدلول عبارات المعاهدات التي كتبت باللغة الأنكليزية غالباً معاهدات مختلفة الأهداف، وكانت بريطانيا أول من أراد الاحتلال، واتخذت التجارة سبيلاً إليه في أول الأمر. ففي عام ١٢٥٦هـ /١٨٤٠م عقدوا معاهدات مع شيوخ تاجورة وزيلع.كانت السيادة حينها للسلطنة العثمانية، ولكن اسمياً فقط . فقد سجلت بريطانيا أول تواجد أجنبي لها على ساحل بلاد الصومال الشرقي،

---

(١)- كمال، يوسف: بالسفينة نازيرور حول القارة الإفريقية، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٢٨، ص٧١.

(٢) - الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٨٨-٨٩.

(٣)- حراز: بريطانيا وشرق إفريقية، مرجع سابق، ص٣-٤.

(٤) - كانت شركة الهند الشرقية البريطانية تبذل جهودها بصفة دائمة لإحياء طريق التجارة القديم عبر البحر الأحمر ومصر والبحر المتوسط، لنقل المواد التجارية والمسافرين بين بريطانيا والهند آنذاك.أباظة، فاروق: القوى البحرية الإسلامية ومواجهة النشاط البحري الاستعماري في فجر العصور الحديثة، الحضارة الإسلامية وعالم البحار، بحوث ودراسات، القاهرة، ١٩٩٣، ص٣٦٣.

(٥)- حراز: بريطانيا وشرق إفريقية، مرجع سابق، ص٣-٤.

عندما حاصرت وحدة بريطانية ساحل الصومال عام ١٢٤١هـ/١٨٢٥م نتيجة قيام بعض الوطنيين في بربرة[١]بالاعتداء على بحارة الباخرة الأنكليزية ماري آن Mary Ann، ولم يفك الحصار إلا بعد دفع السلطات الصومالية تعويضاً. وقامت سفينتان بريطانيتان بحصار ساحل الصومال مرة أخرى عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م بسبب هجوم بعض الوطنيين على بعثة بريطانية، وبعد ذلك عقدت بريطانيا معاهدة تجارية مع حاكم بربرة[٢]، تضمنت حق استخدام الأنكليز للميناء وتعيين مقيم لهم فيه[٣].كما حصل صراع بريطاني فرنسي على جزر الأخوة[٤] لمحاولة فرنسا احتلال هذه الجزر، وخاصة جزر موسى وأباد، لكن حكومة لندن أسرعت إلى الإعلان بأن هذه الجزر صارت ملكاً لها منذ عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، بموجب تنازل شيوخ تاجورة وزيلع. وتكمن أهمية هذه الجزر أنها تحرس المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ومن ثم فإن القوة التي تسيطر عليها يكون لها صوت مسموع في استراتيجيه مدخل البحر الأحمر عند باب المندب، وبالتالي يؤثر على بقية البلاد التي تطل على ذلك البحر[٥].

إضافة إلى الوجود العسكري البريطاني على سواحل الصومال، جاء الرحالة الأوروبيون والباحثون للقيام برحلات استكشافية ما بين عامي ١٢٤٦-١٢٧٢هـ/١٨٣٠-١٨٥٥م إلى بلاد الصومال، واخترق بعضهم بلاد الصومال في طريقهم إلى هرر، وكان قدومهم شراً على البلاد. وحاول كل واحد من هؤلاء نشر معلوماته، وتقديم تقاريره إلى حكومته لخدمة أغراضها ومصالحها الاستعمارية. وذكر بعض المؤرخين أن أول أجنبي أوروبي وطئت أقدامه أراضي بلاد الصومال، كان الرحالة الأنكليزي أون عام ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م، وكان ملاحاً عالماً بشؤون البحار فزار مقديشو، ومركة[٦]، وبراوة، وتحدث مع السلاطين المحليين والعلماء، وذكر لحكومته: (**إن الصوماليين شعب مستقل لم يتعودوا على أي شكل من الحكومات المركزية،كما لا يتحمل أي نوع من الضرائب**

---

(١)- بربرة: تقع على خليج عدن بالقرب من مضيق باب المندب شرقي تاجورة بحوالي١٣٠ميلاً، تسكنها قبيلة حبر أول الصومالية. وتشتهر منذ أقدم العصور بسوقها الذي ينعقد حوالي ستة أشهر"تشرين الأول حتى شهر آذار"، وفي ذلك السوق يتم تبادل المنتجات الآسيوية والإفريقية بين تجار هاتين القارتين. حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٨٩.انظر موقع بربرة على الخريطة في الملحق رقم (١٠).

(٢)- كمال: مرجع سابق، ص٧٥.

(٣)- الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص١٧٥-١٧٦.

(٤)- جزر الأخوة السبعة: تقع بالقرب من مدخل البحر الأحمر الجنوبي على بعد ٩ أميال من الجنوب الغربي لجزيرة بريم، ويقع بالقرب منها على الساحل الإفريقي الصومالي رأس دوميره الذي تبدأ عنده أراضي أوبوك التي استولت عليها فرنسا. وسميت بهذا الأسم كونها تشكل سبع جزر متجاورة. *Rivoyre: ibid , p. 29-30* . انظر رأس دوميره على الخريطة في الملحق رقم (٣).

(٥) - الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، مرجع سابق، ص١٨٣-١٨٤.

(٦)- مركة: جزيرة صغيرة تقع على الطريق البحري التقليدي بين زنجبار وبلاد العرب على مقربة من ميناء دار السلام الحالي على ساحل المحيط الهندي، تتمتع بكثرة خيراتها وموقعها الجغرافي الممتاز كمركز تجاري يقع على الطريق بين شمال الصومال وجنوبه، سكانها كانوا في البداية من العرب، وثم صارت تمتلئ بالعنصر الصومالي. سالم: مرجع سابق، ص٣٥٩-٣٦٠.انظر موقع مركة على الخريطة في الملحق رقم (٨).

المباشرة، وهم كثيرو الشك في الأجنبي أو الجنس الأبيض، ولا يعتبر الصوماليون من **الزنج مهما بلغت لون بشرتهم من السواد)** [1]. ودخل الرحالة الأنكليزي بيرتونpurton بلاد الصومال بين عامي ١٢٦٣-١٢٦٥هـ/١٨٤٦- ١٨٤٨م، ذهب إلى زيلع في طريقه إلى هرر. وتحدث عن أحوالها في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، وذكر في كتابه اكتشاف هرر [2] أنه عاش في هرر عشرة أيام من أوائل عام ١٢٧٤هـ/١٨٥٥م، كانت أخطر ما تكون، وأنه لو لم ينتحل اسماً مستعاراً لصار مصيره نفس مصير الأوروبيين المستشرقين قبله الذين لم ير لهم أثر، لأن أهالي هرر كانوا يعتقدون أن أرضهم ستظل محمية ومزدهرة طالما لم يدخلها أجنبي. والمهم هنا توضيح أن دراسة بيرتون لهرر هي التي مهدت الطريق للحملات الاستعمارية عليها حيث أحاطت دراسته وصفاً دقيقاً بموقع هرر وطرقها وسكانها من حيث العدد والقوة، وأهميتها الاستراتيجية، ولاحظ طابعها ونشاطها الإسلامي من كثرة مساجدها ومكانتها العلمية[3].

ولما كان البرتغاليون لايزالون حتى مطلع القرن السابع عشر يسيطرون على ساحل إفريقية الشرقي، فالجزء الشمالي من هذا الساحل الممتد من رأس دلجادو جنوباً إلى رأس غوردافوي شمالاً، اكتفى البرتغاليون فيه بالاعتماد على محالفة شيوخ ملندي. وقد اضطرت معظم المدن والإمارات العربية في هذا الجزء من الساحل إلى دفع الجزية للبرتغاليين، والاعتراف بسلطتهم وسيادتهم أحياناً. لذا نظر البرتغاليون باستياء شديد إلى ظهور السفن الأنكليزية في موانئ المحيط الهندي ، فحرضوا العرب ضدهم فهاجموا السفن المذكورة ، وقتلوا بعض بحارتها ، مما أدى إلى صرف السفن الأنكليزية عن التردد على موانئ ساحل إفريقية الشرقي. ولم تظهر مرة آخرى بالساحل المذكور إلا في أواخر القرن الثامن عشر، بسبب حملة نابليون بونابرت على مصر عام١٢١٣هـ /١٧٩٨م . حيث أسرعت إدارة شركة الهند في لندن إلى إرسال أسطول إلى البحر الأحمر لتأمين المنافذ البحرية المؤدية إلى الهند من وقوعها تحت سيطرة دول معادية[4] . فعملت حكومة لندن على إيجاد ممتلكات في شمال وشرق إفريقيا، وأخذت تسعى للانفراد بالسيطرة على ساحل البحر الأحمر خاصة بعد أن اشترت نصيب مصر من أسهم شركة قناة السويس. وانطلاقاً من حساسية بريطانيا من كل نشاط استعماري آخر أراد فرض وجوده في البحر الأحمر وشواطئه، فإنها من

---

(١)- عيسى: مرجع سابق، ص٤٣-٤٤.

٢) - هرر: معناها الجوهرة المفقودة، تقع أقصى شمال الصومال الغربي"غرب زيلع وجنوب شرق الحبشة"على هضبة ترتفع٥٠٠٠ قدم فوق سطح البحر، وتبعد عن البحر الأحمر ٣٦٠كم، ومن بربرة وجيبوتي أقرب من ذلك، وتحيط بها الجبال من الجنوب والشمال، تتميز باعتدال المناخ وخصوبة تربتها، بلغت قمة مجدها عندما اتخذها الإمام أحمد بن إبراهيم قاعدة للحكم ونشر الدعوة.طوح: مرجع سابق، ص٤٥.

(٣)- طوح: المرجع نفسه، ص٤٧-٤٨.

(٤)- حراز: بريطانيا وشرق إفريقية، مرجع سابق، ص٥-٦ .

موقعها في عدن وجزيرة بريم عند مدخل مضيق باب المندب ، أخذت تراقب تحركات الفرنسيين في ساحل البحر الأحمر الغربي[١].

كل هذه الأحداث جعلت القرن التاسع عشر يشهد نشاطاً استعمارياً أوروبياً محموماً لامتلاك أراضي خارج القارة الأوروبية، خاصة فرنسا بعد حروب الثورة الفرنسية ونابليون ، وكان وراء نشاط بريطانيا تنافسها الشديد مع فرنسا على المستعمرات في العالم الجديد، وفي منطقة البحر المتوسط، وخاصة مصر وبلاد الشام، وفي منطقة الجنوب العربي والهند وشرق إفريقيا والخليج العربي[٢]. ترافق ذلك مع ازدياد الاهتمام البريطاني في القرن التاسع عشر بشؤون الشرق، لما أصيبوا به من فشل وخسارة في أمريكة الشمالية، نتيجة ثورة المستعمرات الأمريكية، وإلى تلاشي آمالهم باسترجاع مستعمراتهم فيها، فأخذوا يفكرون جدياً بأن يستعيضوا عنها بمستعمرات ومناطق نفوذ في الشرق، وخصوصاً المناطق المطلة على البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي التي تسهل وصولها إلى مستعمراتها في الهند[٣].

مما دفع الساسة الأنكليز للتخطيط لاحتلال مصر، واعتبروا أن احتلال أية دولة أوروبية لمنابع النيل سيهدد مشاريع بلادهم في مصر. ومما زاد في شكوكها المحاولات الفرنسية المتكررة لإعادة نفوذها إلى مصر الذي بدأته في عهد نابليون وخسرته، ومعرفتها بالرغبة الفرنسية لإنشاء إمبراطورية تمتد عبر إفريقية من الشرق إلى الغرب، لا لنتائجها المباشرة لهم فحسب، بل لأنها تمنع قيام مستعمرة بريطانية تمتد من رأس الرجاء الصالح جنوباً حتى الإسكندرية على البحر المتوسط شمالاً. بينما دخلت حلبة المنافسة الاستعمارية في شرق إفريقية إيطاليا بعد توحيدها، فلم تكن غافلة عن المنافع التي يمكن أن تجنيها من توسعها هناك، وخصوصاً بأنها لم تكن تمتلك مستعمرات مثل باقي الدول الأوروبية الآخرى[٤].

وهكذا برز الاهتمام الأوروبي لاستعمار شرق إفريقية، وبدأ التنافس بين القوى الاستعمارية بريطانيا . فرنسا . إيطاليا على بلاد الصومال كجزء من شرق إفريقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، لموقعه الإستراتيجي على المعابر المائية، ولتموين السفن المارة بالخطوط البحرية التجارية العالمية[٥]. ولم يفطن العرب الذين كانوا يسيطرون على ساحل إفريقية الشرقي بين سفالة وساحل بنادر إلى هذا الخطر الأوروبي الجديد، ولم يستعدوا لمواجهته. ومن أبرز أسباب الفشل الذي لحق بالحكومات المحلية العربية التي كانت على ساحل

---

(١)- الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، مرجع سابق، ص١٨١.

(٢)- الشيخ: المرجع نفسه ، ص١٨٢.

(٣) - خوري، أميل- إسماعيل، عادل: الصراع الدولي حول الشرق العربي، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت،١٩٥٩، ص٢٦.

(٤) - رافق، عبد الكريم: المشرق العربي في العهد العثماني، منشورات جامعة دمشق، مطبعة ابن حيان بدمشق،ط ٦، ١٩٩٨- ١٩٩٩، ص٣٣٢-٣٣٣.

(٥)- صقر، عاطف: النزاع الصومالي والصراع الدولي في القرن الإفريقي، ١٩٩٦، ص١١٠.

إفريقية الشرقي، أنها كانت في عداء بعضها مع بعض لسبب أو لآخر، مما سهل المهمة على الدول الاستعمارية الأوروبية الطامعة بالسيطرة على البلاد ونهب خيراتها ومواردها[١].

٥- السيادة العثمانية – المصرية – الزنجبارية على سواحل الصومال المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي:

خضعت سواحل البحر الأحمر للسيادة العثمانية منذ أوائل القرن السادس عشر، حينما استطاع العثمانيون الوقوف أمام التوغل البرتغالي في البحر الأحمر، وأغلقوه في وجه السفن البرتغالية، وسيطروا على الموانئ المهمة الواقعة على شاطئيه الإفريقي والآسيوي مثل: سواكن وعقيق ومصوع ودوهونو وزيلع وبربرة على الساحل الإفريقي، وعدن وجدة على الساحل الآسيوي، ووضعوا فيها حاميات عثمانية. واعتبر البحر الأحمر منذ ذلك التاريخ بحيرة عثمانية، ونجحوا في بسط نفوذهم على ساحله الإفريقي من السويس إلى مضيق باب المندب[٢]. ونجح العثمانيون بوقفتهم تلك أمام البرتغاليين بفرض حمايتهم على البلاد العربية ضد الأطماع الاستعمارية حتى أواخر القرن الثامن عشر، لكن دورهم بدأ يتراجع عندما أخذ الضعف والوهن يدب في أوصال سلطنتهم[٣]، وسميت بالرجل المريض[٤]. فاستعانت بأحد الزعماء المحليين في ساحل البحر الأحمر الغربي، ليكون نائباً عنها في البر الساحلي للمعاونة في أعمال الحكومة بالإدارة في مصوع، كما استعانت بزعيم محلي آخر في سواكن، وكلفوهما بجباية الضرائب من القبائل المنتشرة على طول ساحل البحر الأحمر الغربي[٥].

وكان من الطبيعي أن تهتم مصر خلال فترة حكم محمد علي باشا ١٢٢٠-١٢٦٥هـ /١٨٠٥– ١٨٤٨م بالبحر الأحمر والملاحة فيه في مطلع القرن التاسع عشر، لأنها لم تنس الدور الرئيس الذي كان يلعبه البحر الأحمر، كشريان ملاحي قبل اكتشاف البرتغاليين طريق رأس الرجاء الصالح، ويحولوا الملاحة إليه، فقد كان هذا سبباً من الأسباب التي أدت لتدهور وسقوط سلطنة المماليك في مصر، فقد كانت التجارة المارة بهذا البحر مصدراً رئيساً لدعم الحياة الاقتصادية والعسكرية لهذه السلطنة. ولما دب النشاط في هذا البحر من جديد، اتجهت إليه الأنظار،

---

(١) -نعيسة، يوسف- صالح، محمد حبيب: تاريخ العرب الحديث والمعاصر (مصر والسودان)، منشورات جامعة دمشق، د.ت، ص٣٣.

(٢)- حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٦٣.

(٣)- كانت السلطنة العثمانية آنذاك في تدهور مستمر، ولم يكن ليحول دون تقسيمها سوى عدم اتفاق الدول الأوروبية على التقسيم . خوري، أميل- إسماعيل، عادل: السياسة الدولية في الشرق العربي، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، ١٩٥٩، ص٣٩.

(٤)- الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، مرجع سابق، ص٣٦.

(٥)- النهرواني، قطب الدين: البرق اليماني في الفتح العثماني، الرياض،١٩٦٧، ص١٥١-١٥٢.

وبدأت الدول والشركات الأوروبية[١] تسعى لوضع أيديها على نقاط مهمة في ذلك الطريق البحري، سعت مصر بقيادة محمد علي باشا لتسبق الدول الأوروبية في هذا المجال بحكم الجوار الجغرافي والمصالح المتبادلة. فبدأت السياسة المصرية اتجاهاً جديداً ألا وهو التوسع والاستكشاف في إفريقيا، وقد ارتبط اتجاه مصر في عملياتها الكشفية والتوسعية في إفريقيا بالرغبة الملحة في تحقيق هدفين:

١- الاكتشاف من أجل تحقيق مشروعات توسعية.

٢- الرغبة في العثور على المعادن كالذهب وغيره من الثروات الطبيعية التي يمكن أن تستعين بها الدولة المصرية الحديثة. أتت الفرصة بتكليف والي مصر محمد علي باشا من قبل السلطنة العثمانية للقيام بحملات عسكرية ضد الوهابيين في بلاد العرب، وفي عام١٢٣٣هـ/١٨١٧م ألحقت ولاية الحبش العثمانية[٢]بالإدارة المصرية، لكن بعد تسوية لندن عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م بين مصر والسلطنة العثمانية رجعت الأوضاع فيما يتعلق بهذه الولاية إلى ما كانت عليه من قبل[٣]. مما أفسح المجال لازدياد نشاط الأحباش في منطقة مصوع، فطلب محمد على باشا من السلطنة العثمانية إشرافه على سواكن ومصوع ليكونا منفذين للسودان على البحر الأحمر، فرأى الباب العالي أنه إذا ظل يرفض إجابة طلبات محمد على بشأن سواكن ومصوع، فقد يكون من المتعذر عليه الاحتفاظ بهذين الميناءين بعيداً عن أيدي الأحباش، وخصوصاً رأس تجرى . مما يهدد ويعرض حقوق السيادة العثمانية على ساحل البحر الأحمر الإفريقي كله للضياع في هذه الحالة، فوافق عام ١٢٦٢هـ /١٨٤٦م على تأجير ميناءي سواكن ومصوع لمحمد على[٤] مقابل مبلغ سنوي قدره٢٥,٠٠٠ جنيهاً[٥]، فجاء إسماعيل حقي أفندي للاضطلاع بشؤون الإدارة في مصوع وسواكن من قبل الحكومة المصرية عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م، وحضر إلياس آغا رئيس الجند، وأخبر ثانيهما القنصل الفرنسي دى جوتان De

---

(١)- منذ أوائل القرن السابع عشر تأسست عدة شركات للعمل بنشاط في الطريق الملاحي بين الهند وأوروبا منها:١- شركة الهند الشرقية البريطانية في عام ١٦٠٠ . ٢- شركة الهند الشرقية الهولندية في عام١٦٠٢ . ٣- شركة الهند الشرقية الفرنسية في عام ١٦٦٤ . الجمل: دراسات في تاريخ شرق أفريقيا، مرجع سابق، ص١٠٨.

(٢)- أسسها إزدمر باشا تمتد على الساحل الغربي للبحر الأحمر بين سواكن ومصوع، تجمع إدارة جدة وسواكن ومصوع ، لمراقبة تحركات الأحباش، وإخطار السلطنة العثمانية بهذه التحركات لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها وإحباطها. فقد شعرت السلطنة العثمانية بأهمية البحر الأحمر الاستراتيجية، وأهمية الموانئ الواقعة على شاطئيه الآسيوي والإفريقي، وأثبتت الأحداث أهمية مراقبة الحبشة بالذات، بعد أن اتجهت القوى الاستعمارية الأوروبية للاتفاق معها لتطويق البلاد الإسلامية من الجنوب، ولتوجيه ضربة للممالك الإسلامية في السهول المحيطة بالحبشة. وكانت البرتغال قد بدأت تلك المحاولات الاستعمارية.أما تسميتها ترجع إلى أن هذه البلاد هي مخارج الحبشة. الجمل: دراسات في تاريخ شرق أفريقيا، مرجع سابق ، ص٧٨-٩٠.

(٣) - الجمل: المرجع نفسه، ص٩٣.

(٤)- شكري، محمد فؤاد: مصر والسيادة على السودان، القاهرة،١٩٦٣، ص٢٣.

(٥)- عبد الحليم: صوماليا، مرجع سابق، ص٣٩٧.

Goutin، أن محمد علي كلفه القيام بتفقد أحوال ساحل البحر الأحمر الإفريقي حتى مضيق باب المندب، وشرع حاكم مصوع إسماعيل حقي في إعداد إحصاء تقريبي للقبائل المنتشرة على طول الساحل بين سواكن وبربرة، وصرح بذلك للقنصل الفرنسي للاستيلاء على كل الساحل الإفريقي حتى رأس غوردافوي باسم والي مصر(١).

لكن خلفاء محمد علي لم يوجهوا اهتماماً كبيراً نحو هذه المناطق، والدليل عباس باشا الأول ابن طوسون ١٢٦٥-١٢٧١هـ/١٨٤٨-١٨٥٤م الذي رأى أن مصر قد خرجت من نضالها الطويل مع الباب العالي في الفترة السابقة منهوكة القوى قليلة الموارد، وقد باتت في أشد الحاجة إلى الراحة لتستعيد عافيتها ونشاطها وتصلح أحوالها. فلا تستطيع أن تتحمل زيادة تضاف إلى أعباء الحكم والإدارة في بلاد السودان الشاسعة. ولما كان بقاء إدارة ميناءي سواكن ومصوع في يد مصر يكلفها الكثير من المال والجهد، فقد استقر رأى عباس الأول على إعادة إدارة الميناءين إلى السلطنة العثمانية، باعتبار أن مصر لا تستفيد شيئاً منهما في عملياتها الحربية في شرق إفريقية، لوقوعهما بعيدين عن المركزين الرئيسين للإدارة والحكومة في القاهرة والخرطوم، حيث يتعذر إرسال النجدات إليهما سريعاً. فضلاً عن أن بقاء هذين الميناءين في حوزة مصر يسبب ـ في رأيه ـ الاحتكاك بممثلي الدول الأجنبية، وعلى ذلك فقد أخلت حكومة القاهرة سواكن ومصوع في أوائل عام ١٢٦٦هـ/١٨٤٩م، وعادت إدارتهما إلى السلطنة العثمانية نهائياً(٢).

عادت الأمور كما كانت عليه قبل الإدارة المصرية، علماً أن بقاء هذه الجهات بيد مصر كان كفيلاً بوضع حد للتدخل الأجنبي في شؤونها، بعكس الوضع في حالة عودتها إلى الإدارة العثمانية الصرفة(٣)، ويرجع ذلك إلى إدارة هذه الجهات كانت توضع في يد نائب السلطان العثماني، وكانت تسانده حامية عثمانية، لكن الأمر كان ينتهي باندماج الحامية في الحياة العامة للسكان، وتنسى مهمتها الأساسية، وتضعف هيبتها، مما يطمع الطامعين في تلك الجهات. ففي الوقت الذي أخذت فيه الدول الاستعمارية تعمل لتقوية نفوذها في هذه الجهات، انشغلت السلطنة العثمانية بمشكلاتها الداخلية والخارجية مع الدول المعادية ، مما أدى لتعرض هذه المناطق لهجمات الأحباش الذين كانوا كثيراً مايهاجمون مصوع وسواكن، ويحاولون قطع المياه عن حاميتهما. فإذا وجدوا أن تلك الجهات من المناعة بحيث يتعذر عليهم الاستيلاء عليها، نهبوا ماوقع في أيديهم وأحرقوا الأكواخ وولوا هاربين.

---

(١)- حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٦٧ .

(٢)- حراز: المرجع نفسه، ص٧١.

(٣)- لا يستبعد أن يكون لبريطانيا دور في إعادة عباس الأول سواكن ومصوع للباب العالي، بسبب تأثيرها الكبير عليه، فقد كانت تربطه علاقات حميمة بقنصلها في القاهرة تشارلز ميري. نعيسة: مرجع سابق، ص٢٤٩.

وكانت الدول الاستعمارية تجد في هذه الاضطرابات التي تحدث في تلك الجهات فرصة للتدخل في شؤونها، ولتحقيق مآربها الاستعمارية(١).

لكن بعد أن استقرت الأمور في مصر للخديوي إسماعيل بن إبراهيم باشا ١٢٨٠-١٢٩٧هـ/١٨٦٣-١٨٧٩م (٢) الذي كان يطمح أن يكون حاكماً على دولة كبيرة مترامية الأطراف تمتد من ساحل البحر الأحمر إلى المحيط الهندي إلى إقليم البحيرات حيث منابع النيل، ولم يكن في وسعه تحقيق طموحاته في حوض البحر المتوسط، لأن الدول الأوروبية كانت تقف في وجهه، فاتجه جنوباً نحو الساحل الغربي للبحر الأحمر وشرق القارة الإفريقية ووسطها، وبخاصة أن تلك المناطق تزايدت أهميتها بعد افتتاح قناة السويس، وتزايد النشاط الاستعماري فيها، فرأت حكومة القاهرة أن من واجبها وضع حد لأطماع الأوروبيين والأحباش، مما يسهم في توطيد سيطرتها على ذلك الساحل في أثناء خضوعه لها، فاتبع الخديوي إسماعيل سياسة نشطة حازمة على ساحل البحر الأحمر الإفريقي (٣)، كخطوة ممهدة لامتداد الدولة المصرية حتى تصل إلى حدودها الطبيعية، أي من سواحل البحر المتوسط شمالاً إلى خط الآستواء ومنابع النيل جنوباً ومن سواحل البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الهندي، ومنه وسط القارة الإفريقية إلى البحيرات الاستوائية(٤).

وقد عرفت تلك السياسه **سياسة مصر الإفريقية** فأخذت حكومة القاهرة تتبع سياسة إيجابية في البحر الأحمر، لتضمن السيادة التامة على ساحل شرق إفريقيا لذلك البحر الذي كانت السلطنة العثمانية تهيمن على ساحله الآسيوي(٥). وكانت الخطوة الأولى لتحقيق هذا الهدف هو إعادة الطلب من السلطنة العثمانية أن تعهد إليها بإدارة مصوع وسواكن وملحقاتهما، وقد عددت الأسباب التي ترى أنها توجب هذا الإجراء ومنها:

١- أن العربان التابعين لمديرية التاكه يفرون إلى سواكن ومصوع جنوباً هرباً من دفع مايترتب عليهم من الأموال الأميرية، فتخسر بذلك الخزانة مبالغ طائلة.

٢- تتخذ الحبشة من أولئك العربان أداة للإفساد والتحرش بالمصريين.

٣- خضوع تلك البلاد لإدارة واحدة، وإشراف المأمورين المصريين عليها، يجعلها تحت مراقبة تامة، مما يدعو لاستتباب الأمن للعمل على رقى هذه البلاد وسكانها وتعميرها.

٤- وضع حد لتجارة الرقيق يستلزم وضع الميناءين تحت الإدارة المصرية.

---

(١)- الجمل:دراسات في تاريخ شرق إفريقيا، مرجع سابق، ص٩٤.

(٢) -كان إبراهيم ابن محمد على باشا سلطانه يقول:(**إن مستقبل مصر في إفريقيا**)، وقد عمل ابنه إسماعيل على تحقيق مقولة أبية باعتبار إفريقيا الميدان الطبيعي لمصر. صبري، محمد: مصر في إفريقيا الشرقية هرر وزيلع وبربرة.مطبعة مصر ومكتبتها ،١٩٣٩ ، ص ١٣.

(٣)- صبري: المصدر نفسه ، ص١٣-١٤.

(٤)- حراز: إفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، مرجع سابق، ص١٨٨-١٨٩.

(5) -*Sabry,M: L,empire Egytien sous Ismail. p. 389.*

٥- إن الدول الأوروبية "بريطانيا، فرنسا، إيطاليا" التي حلت محل البرتغال فيما بعد، بدأت هي الآخرى تحالفها مع الحبشة لتدعيم نفوذها في البحر الأحمر الذي دبت فيه الحياة بقوة من جديد كشريان ملاحي مهم[١]. وتجسدت أطماعها في توجهها لعقد معاهدات مع من استطاعت إغراءهم من سلاطين ومشايخ القبائل في الساحل الغربي للبحر الأحمر متجاهلة السلطات الشرعية العثمانية ، فقد سعت فرنسا للاستيلاء على أوبوك وما جاورها، وسارعت شركة روباتينيو الإيطالية لشراء منطقة في رأس عصب، إضافة إلى محاولة بريطانيا وضع يدها على بربرة بنفس الأسلوب[٢]. ولم تقف مصر ـ التي كان يمسها الأمر قبل غيرها- مكتوفة الأيدي وسط الصراع الدولي الطاحن، فسعت لتثبيت أقدامها في المناطق المهمة المطلة على البحر الأحمر، وفي ساحل إفريقيا الشرقي قبل أن تسبقها الدول الاستعمارية التي كانت قد بدأت فعلاً تنشب أظفارها في تلك المناطق الساحلية، وتتخذها منافذ للتوغل إلى الداخل[٣].

ونتيجة لكل تلك الأوضاع، قرر الباب العالي انتزاع ميناء مصوع من إشراف حاكم جدة في ٣ أيار عام ١٨٦٥، ووضعه تحت حكم خديوي مصر مباشرة. وفي ٧ أيارمن العام نفسه علم السفير البريطاني في القسطنطينية ، أن الباب العالي قد تنازل لمصر عن ميناء سواكن أيضاً. وما لبث أن أصدر الباب العالي في ١١ أيار ١٨٦٥ فرماناً منح خديوي مصر قائمقاميتي مصوع وسواكن وملحقاتهما[٤]. وأصبحت هاتان القائمقاميتان وحدتين من وحدات الملحقات المصرية، ثم كونتا سوية مع الإقليم الداخلي محافظة سواحل البحر الأحمر وشرق السودان[٥].

وعندما أصدرت السلطنة العثمانية فرمان تعديل نظام الحكم بمصر في منتصف عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، واعترفت بنقل ولاية مصر مع كل ما هو تابع لها من الأراضي وكامل ملحقاتها، وقائمقاميتي سواكن ومصوع إلى أكبر أولاد إسماعيل باشا بطريقة الإرث ، وبالصورة ذاتها إلى أكبر أولاد ذريته. وجرت عملية تطبيق نظام الحكم الوراثي للمرة الأولى على جميع أصقاع السودان، بما في ذلك قائمقاميتي سواكن ومصوع المنضمتين إلى الأملاك المصرية حديثاً، وتدعمت بذلك وحدة وادي النيل السياسية[٦]. وعندئذ أصدر الخديوي إسماعيل قراراً بإرسال بعثة مصرية عام ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م بقيادة جعفر مظهر باشا حكمدار السودان للقيام بجولة في موانئ البحر الأحمر[٧]. وعندما عاد من جولته، قدم للخديوي إسماعيل تقريراً وافياً عن أحوال هذه المنطقة، أظهر فيه حقوق مصر في

---

(١)- الجمل :دراسات في تاريخ شرق إفريقيا، مرجع سابق، ص٩٥-١٠٠.

(٢)- الجمل: تاريخ المسلمين في شرق إفريقيا ومشكلاتهم، مرجع سابق، ص٣٦.

(٣)- الجمل،شوقي: الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، د .ت، ص ٦.

(٤)- حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٨٦.

(٥) - الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر، الوثيقة رقم١، مصدر سابق، ص٢٩.

(٦)- نعيسة: مرجع سابق، ص٢٧٥

(٧)- صبري: مصر في إفريقية الشرقية، مصدر سابق، ص١٦.

هذا الإقليم ماعدا زيلع التي تتبع السلطنة العثمانية، والمعطاة بطريق الالتزام للأمير أبي بكر إبراهيم الصومالي. وفي أوائل عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م أصدرت الحكومة المصرية أوامرها إلى محمد جمالي بالإبحار بالأسطول المصري إلى شواطئ مدينتي بلهار، بربرة ، واستطاع أن يخضع هاتين المدينتين للنفوذ المصري، وأصبحتا من ذلك التاريخ تتبعان إدارياً محافظة سواحل البحر الأحمر(١).

وأكد الخديوي إسماعيل حقوقه على الساحل الصومال بإرساله في منتصف عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م بعثة برئاسة ممتاز باشا الذي عين محافظاً لهذه المحافظة باسم مدير عموم شرقي السودان وسواحل البحر الأحمر من مصوع إلى بربرة لزيارة الموانئ الصومالية ومعرفة حاجياتها، ووسائل الإنماء لها على صورة تقرير يؤخذ به أثناء إجراء التحسينات والتنظيمات المناسبة. فزار ممتاز باشا ساحل الصومال من مصوع إلى رأس حافون، وقدم تقريره إلى الخديوي في عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م(٢).

وبعد أن وطدت مصر سيطرتها على سواكن ومصوع اتجهت جنوباً لاستكمال سياستها الإفريقية بالسيطرة على بربرة وزيلع(٣)، فكلفت منزنجر بك(٤) مدير عموم شرقي السودان ومحافظ البحر الأحمر ليعد تقريراً وافياً عن حالة تلك الجهات، وما تحتاجه من وجوه الإصلاح. لكن الحكومة البريطانية أفصحت عن أطماعها في تلك الجهات المواجهة لعدن " بربرة . زيلع" فاعترضت على وجود المصريين في بربرة، وقيامهم بتنظيم تلك الجهات، وإصلاح أحوالها. فاضطرت الحكومة المصرية إزاء هذا الموقف لإرسال مكيلوب باشا الذي كان في خدمتها ليشرح لحاكم عدن البريطاني حقيقة الوضع، وليطمئن الأنكليز على مستقبل العلاقات بين بربرة وعدن. وتكمن أسباب التوجه الأنكليزي إلى بربرة وزيلع لأهمية موقع الأولى في مدخل البحر الأحمر الجنوبي، ولأن ميناء الثانية يعتبر من أهم الموانئ المهمة على الساحل الإفريقي الشرقي لتحكمه في تجارة الهند المارة بباب المندب، وباعتباره الميناء الشمالي لأرض عدل وهرر وجنوب الحبشة، وكان الأتراك العثمانيون قد وضعوا أيديهم على زيلع وجعلوها تابعة لوالي اليمن. ولحماية هذه المناطق من الأطماع البريطانية، اتجهت حكومة القاهرة لمد إدارتها الفعلية عليهما(٥) فاتصلت بالباب العالي مرة آخرى، وطلبت منه أن يلحق ميناءي زيلع وبربرة بها. واستخدمت الوسائل كالهدايا والرشاوى التي كانت تجدي معه

---

(١)- حراز: إفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، مرجع سابق، ص١٩٠.

(٢)- سالم: مرجع سابق، ج١، ص٤٣٧-٤٣٨.

(٣)- ظهرت أهمية زيلع كمركز تجاري وقاعدة بحرية مهمة على ساحل الصومال، ومنفذ مهم إلى داخل شبه جزيرة الصومال، يربطها بهرر خط قوافل منتظم إلى حد ما.فكان لابد لمصر وفق سياستها الإفريقية من ضم زيلع وملحقاتها. سالم: مرجع سابق ، ص٤٤٧.انظر موقع زيلع على الخريطة في الملحق رقم (٣). ومنظرها في الصورة في الملحق رقم (٣).

(٤) - منزنجر بك: سويسري الجنسية حضر إلى مصر ثم ذهب إلى السودان والحبشة واستقر به المقام في مصوع وتزوج هناك. ولما قامت بريطانيا بحملة ضد الحبشة "حملة نابير" عام ١٨٦٧ استعانت بمنزنجر لما له من المعرفة بأحوال هذه البلاد وطرقها. وفي عام ١٨٧٢ عينته الحكومة المصرية محافظ مصوع وسواكن وملحقاتهما. الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر، مصدر سابق، ص٧.

(٥)- الجمل: تاريخ الصومال في العصر الحديث، مرجع سابق، ص١١١-١١٢.

في تلك الفترة. ورأى الباب العالي أن في استطاعة مصر أن تدير هذين الميناءين خيراً من حاكم الحديدة التابع لوالي اليمن، وكان الباب العالي يخشى من نشاط الدول الأجنبية في هذه المناطق، ذلك النشاط الذي كان يظهر من وقت لآخر معتمداً إلى ادعاءات واهية ومتجاهلاً السيادة العثمانية عليها، في الوقت الذي كان فيه أسطول السلطنة بعيداً عن البحر الأحمر، بينما زاد عدد القطع البحرية المصرية فيه زيادة واضحة، فقبلت السلطنة عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م أن تعهد لمصر بإدارة هذين الميناءين[١]نظير دفع مبلغ من المال عنهما خمسة عشر ألف ليرة عثمانية سنوياً للخزانة العامة العثمانية. وتوحدت كل السواحل الإفريقية للبحر الأحمر وخليج عدن مع مصر في كتلة واحدة[٢].

كلف رضوان باشا بتسلم الميناء والجهات التابعة له وبخاصة جهة تاجورة، وكانت زيلع قبل وصول المصريين يحكمها أمير من الوطنيين تحت سيادة السلطنة العثمانية يدعى الأمير أبو بكر إبراهيم، فأبقاه المصريون في إدارة المدينة، وأسندوا إليه منصب وكيل المحافظ، ثم رقى فيما بعد إلى منصب المحافظ[٣] تحت إدارة رؤوف باشا، وقد صدر بذلك أمر في عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م. وذكر فيه: (**إن المرجو أن يكون ذلك حافزاً له لزيادة اهتمامه بأمور ومصالح المحافظة وسكانها**) [٤]. وقد قسم إسماعيل تلك المناطق إلى محافظتين: إحداهما محافظة زيلع والثانية محافظة بربرة، وعين ضابطين كبيرين كمحافظين: رؤوف باشا لزيلع ورضوان باشا لبربرة. وكان هذان الضابطان هما قائدا الحاميات العسكرية التي أرسلها إسماعيل للمدينتين[٥].

لم تنظر بريطانيا بعين الارتياح للنشاط المصري في ساحل الصومال المطل على البحر الأحمر وخليج عدن، فلم تقف مكتوفة الأيدي أمام تلك الروح الجديدة التي أخذت تدب في أرجاء تلك البلاد، بفضل الإصلاحات المصرية الواسعة النطاق، وبفضل انتشار الإسلام السريع بين قبائل الجالا، ونشر اللغة العربية، وأصول الإسلام الصحيحة بين الصوماليين والجالا المسلمين، وغير ذلك من عوامل إيقاظ الوعي القومي الذي كان نذيراً بظهور قوة ناشئة، يرى الاستعمار في نموها حائلاً دون تحقيق مطامعه في بلاد الصومال وشرقي إفريقية. وعندما توجه جمالي بك قائد الأسطول المصري في البحر الأحمر لفض نزاع شب بين قبائل بربرة وبلهار، ولتأكيد النفوذ المصري

---

(١)- الدافع الرئيس لإسماعيل من ضم زيلع وبربرة هو تفكيره في فتح هرر، فكان عليه أولاً أن يضم زيلع، لأنها كانت ميناء هرر وملتقى سلعها من البن والعاج وريش النعام والصمغ والمر وغيرها، مما جعل من يملكها يتسلط على الملاحة في خليج عدن ومدخل البحر الأحمر. فضمها إسماعيل لأملاك مصر بملحقاتها، وهي ثغور بربرة وبلهار وتاجورة، لقدرة مصر على حماية تلك الجهات من الأطماع الأجنبية فيها، ولتحقيق طموحاته التوسعية.الرافعي، عبد الرحمن: عصر إسماعيل، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٩٨٧، ج١، ص١٣٢.

(٢)- يحيى: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص٥٣-٥٤.

(٣)- اضطر أبي بكر إلى القبول أن يكون موظفاً مصرياً مع إضافة لقب الباشا إلى اسمه خوفاً من أن يفقد حكم زيلع نهائياً. *Rivoyre:ibid , p105*

(٤)- عبد الحليم: صوماليا، مرجع سابق، ص٣٩٨.

(٥)- عبد الحليم: المرجع نفسه، ص٣٩٩.

على ذلك الساحل[١]. مما أثار شكوك وقلق حاكم عدن البريطاني الجنرال ادوارد راسيل فكتب إلى جمالي بك، يسأله عن سبب مجيئه إلى تلك المنطقة، وعما إذا كان الدافع له فكرة الفتح والاستيلاء على أملاك جديدة. ويدل تساؤله هذا بالطبع على إنكار سلطات عدن البريطانية لحقوق مصر على تلك المناطق. لكن شريف باشا وزير خارجية مصر وجه بهذه المناسبة إلى الكولونيل ستانتون Stanton قنصل بريطانيا في مصر خطاباً، يؤكد فيه سيادة مصر على كل ساحل البحر الأحمر الإفريقي[٢].

رصدت بريطانيا وتتبعت الإجراءات المصرية في سواحل البحر الأحمر بواسطة اتباعها من التجار الهنود، إضافة إلى افتراءات قناصل بريطانيا وفرنسا على إجراءات حكومة القاهرة على ساحل البحر الأحمر الإفريقي بأنها تتهاون في منع تجارة الرقيق[٣]، ويثبت ذلك ما اتخذته بريطانيا من مسألة محاربة الرقيق، ذريعة للتدخل في شؤون تلك الجهات، وفي السيطرة على الملاحة في البحر الأحمر بحجة تفتيش السفن التي تشتبه في أنها تنقل الرقيق، وهاهي الحكومة المصرية تطلب من موظفيها ترتيب نقط عسكرية في الجهات الساحلية للبحر الأحمر حتى باب المندب "بربرة ـ بلهار ـ رهيطه ـ بيلول ـ عصب" التي تعتبر تابعة للدولة العثمانية لتخليصها من حيل الدول الأجنبية التي ابتدأت أيديها تمتد لهذه الجهات[٤].

مما يدفع للاستنتاج أن الإدارة المصرية عملت في بربرة وملحقاتها في ظروف تحيط بأفرادها الدسائس والمؤامرات، لإدراك بريطانيا: أن وجود الإدارة المصرية على ساحل الصومال المطل على البحر الأحمر الغربي يحد من نشاطها في عدن من ناحية، ويحول دون احتلالها مراكز إستراتيجية أو تجارية على ساحل الصومال من ناحية آخرى[٥]. فأسرع المقيم السياسي البريطاني في عدن راسيل بإيفاد بعض أعوانه إلى بربرة، وفي مقدمتهم الوكيل الصومالي محمد محمود لإيقاع الفساد بين القبائل الصومالية والمصريين. لكن وجود الأسطول المصري في خليج عدن بقيادة جمالي بك، والمظهر المشرف الذي ظهر به المصريون في بلهار وبربرة، قد أثر تأثيراً طيباً في أهالي ساحل الصومال حتى أن كل قبائل الصومال لغاية رأس حافون، لم تلبث أن طالبت برايات عثمانية لترفعها في بلادها، والدليل على ذلك إرسال شيخ إحدى القبائل الصومالية رسالة إلى الخديوي إسماعيل يعلن تبعيته هو وأفراد قبيلته للدولة العثمانية متمثلة بالخديوية المصرية[٦]، مما زاد القلق الأنكليزي من النشاط المصري، فكتب ستانتون من الإسكندرية عام ١٢٩١هـ/١٨٧٤م إلى وزير خارجية بلاده يقول: **(لعل مولاي يسمح لي بأن أقرر أن إيجاد إدارة منتظمة على ساحل الصومال تقضي على أسباب النزاع الداخلية بين القبائل، وعلى المعارك**

---

(١) – صبري ، محمد: الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، مطبعة مصر، القاهرة،١٩٤٨، ص٢٥.

(٢) – حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص١٠١.

(٣) - الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر، الوثيقة ٦٤، مصدر سابق، ص١٤٤.

(٤) – الجمل: الوثيقة ٥٦، المصدر نفسه، ص١٣٤.

(٥) – رياض،خالد: الصومال الوعي الغائب،، الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤، ص٥٢.

(٦) – الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر، الوثيقة ٣٨، مصدر سابق، ص١٠٨.

التي تعطل التجارة في هذه الأرجاء خير لنا ولأملاكنا في عدن من معاهداتنا التجارية مع مشايخ بربرة وزيلع وتاجورة) [١]. وتفاقم القلق الأنكليزي بعد تنازل الباب العالي لمصر عن زيلع وبربرة عام ١٨٧٥ ، فأخذ الخديوي إسماعيل ينشئ في تاجورة وغيرها إدارات محلية تتصل بسكان البلاد الداخلية، وتفتح طرق التجارة. فأسرع الضابط وود بالكتابة إلى اليوت سفير بريطانيا بالقسطنطينية يقول: ***(إن التنازل عن ميناء زيلع والاستيلاء على بربرة يجعلان ساحل البحر الأحمر الغربي كله في قبضة مصر، ولا ريب أن المناطق التي كانت من قبل متوحشة لا يستأنس بها، أخذ المصريون يصلونها عاجلاً بالعالم المتمدن، وقد اختصر التلغراف بينها وبين سواكن زهاء نصف البحر الأحمر الجنوبي، ومن السهل الاتصال بهذا الميناء من أية ناحية من نواحي الساحل، إذ يوجد في كل قرية موظف مصري، ومعه طائفة من الجند لحفظ النظام، ويوجد بريد شهري منتظم بين السويس ومصوع تحمله سفن تجارية تجري بالقرب من الساحل الغربي بين الصخور، وكثيراً ما ترسل هذه السفن إشارة الاستغاثة)***[٢].

لم تكترث الحكومة المصرية للقلق الأنكليزي، بل أخذت تسير بخطوات واثقة لتنفيذ ما خططت له في بلاد الصومال، وأرادت استخدام زيلع كقاعدة لحملاتها التوسعية للتوغل في داخل القارة، والدوران حول رأس غوردافوي للاستيلاء على الأراضي الصومالية المطلة على المحيط الهندي. فأصدرت القاهرة في أيلول عام ١٨٧٥ تعليماتها للحاميات المصرية المعسكرة على ساحل الصومال بالتحرك صوب الداخل للسيطرة على هرر[٣] الواقعة غربي زيلع على بعد ٢٣٢ميلاً، فأخذ الجنود المصريون المرابطون في زيلع يستطلعون أحوالها، ويتعرفون طريق الوصول إليها[٤]. وفي ١٧أيلول من العام نفسه غادرت حملة رؤوف باشا زيلع لفتح هرر. وبعد أن خضعت هرر وملحقاتها للحكم المصري عين رؤوف باشا حكمداراً عليها باسم حكمدار عموم الجالا والصومال وهرر[٥].

وكان من النتائج الطبيعية للتوسع المصري في شرق إفريقية أن تصل إدارتها إلى إقليم هضبة البحيرات، وساحل الصومال المطل على المحيط الهندي في منتصف القرن التاسع عشر، فعين الخديوي إسماعيل صموئيل بيكر حاكماً عاماً لمديرية الآستواء لمدة أربع سنوات[٦]، ومنحه سلطات واسعة لإخضاع وضم جميع الأقاليم الواقعة إلى الجنوب

---

(١) – صبري: مصر في إفريقيا الشرقية، مصدر سابق، ص١٩.

(٢) – صبري: مصر في إفريقيا الشرقية، المصدر نفسه، ص٢٠.

(٣)– سعت الحكومة المصرية لمد إدارتها من ساحل الصومال الشمالي إلى قلب شبه جزيرة الصومال، حيث مدينة هرر الإسلامية، لما تمتاز من حيوية ومركز استراتيجي مهم، يحول دون التوسع الحبشي من الناحية الغربية إلى أرض الصومال، ورغبة مصر في حماية هرر من أطماع ملك شوا منليك. سالم: مرجع سابق، ص٤٥٦.

(٤)– صبري: الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر ، مصدر سابق، ص٤٤.

(٥)– الجمل: تاريخ الصومال في العصر الحديث، مرجع سابق، ص١١٢–١١٣.

(٦)– استعان الخديوي إسماعيل في تنفيذ مشاريعه التوسعية بشخصيات أوروبية، لعل السبب في ذلك يرجع إلى رغبته في أن يجد عطفاً من الدول الأوروبية. لكن رغباته خابت، لأن هؤلاء خدموا مصالح بلادهم قبل خدمته، وأفشلوا طموحاته وخاصة غوردون.

من غندكرو، وللقضاء على تجارة الرقيق، ولإدخال نظام التجارة المشروعة هناك، ولتسهيل الملاحة في البحيرات الاستوائية، ولإقامة سلسلة من المحطات العسكرية والمراكز التجارية في وسط إفريقية. وكان هذا البرنامج يدخل ضمن مشروع توحيد شمال شرق إفريقية في كتلة واحدة، ويحتم سيطرة الدولة المصرية على السواحل الإفريقية للبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي[١]، مما يمكن الخديوي من السيطرة لا على وادي النيل بأسره فحسب، وإنما على قطاعات كبيرة من إفريقية الوسطى والشرقية[٢]. ففكرت مصر في الوصول إليها عن طريق سواحل المحيط الهندي. وكلفت الكولونيل بيردى Purdy بالذهاب إلى ممباسة على رأس حملة عسكرية ثم السير بين جبلي كينيا وكليمانجاور حتى بحيرة فيكتوريا، وأن ينشئ موقعاً عسكرياً في المناطق المرتفعة القريبة من هذا الجبل الأخير. وكان عليه أن يراعي الحيطة والحذر في معاملته مع تجار الرقيق والعاج[٣].

عين الخديوي إسماعيل الكولونيل غوردونGordon [٤] في منصب الحاكم العام لمنطقة خط الآستواء عام ١٢٩٠هـ /١٨٧٣م، ولاحظ كما لاحظ بيكر أن أسرع وأقصر مواصلات مع منطقة منابع النيل عن طريق المحيط الهندي. وفكر في أن يقيم خط مواصلات مع خليج فرموزا الذي لا يبعد إلا ٤٠٠ ميل عن أراضي متيسا ملك أوغندا، وصديق خديوي مصر، وأن ينشئ عدداً من النقط العسكرية على طول طريق ممهد لكي يتخلص من مشاكل البواخر، وصعوبة المواصلات مع الخرطوم، فاقترح على الخديوي في أوائل عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م إرسال قوة من ١٥٠جندياً على ظهر إحدى السفن إلى خليج فرموزا التي لا تبعد سوى ٢٥٠ ميلاً عن زنجبار لكي تنشئ قاعدة حربية هناك، وتسير في الداخل صوب أراضي متيسا. وكان غوردون يأمل في أن يوافق الخديوي إسماعيل على هذه الخطة، وأوصى بأن يعهد إلى الكابتن ماكيلوب بقيادة هذه الحملة البحرية. وصادفت فكرة غوردون قبولاً لدى الخديوي الذي كان قد بدأ في تنفيذها منذ عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م . وكلف إسماعيل غوردون في ١٧أيلول عام ١٨٧٥ بأن يمد الإدارة التي أقامها في وسط القارة وهضبة البحيرات على كل الأراضي الممتدة حتى ساحل المحيط الهندي. وأفهمه الخديوي أنه سيرسل بعض سريات الجنود بقيادة الاسكتلندي ماكيلوب باشا لاحتلال مصب نهر جوبا وانتظاره هناك، ليضع نفسه تحت قيادته بمجرد وصوله إلى الساحل. فأسند الخديوي إلى ماكيلوب باشا مدير

---

(١) – حراز: إفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، مرجع سابق، ص١٩٥.

(٢) - مورهيد، الآن: النيل الأبيض، ترجمة: محمد بدر الدين خليل، دار المعارف بمصر، ص١٨٠.

(3) –*M. SABRY: L,Empire Egyptien sous Ismail . Paris, 1933 . p. 396.*

(٤)– التقى في القسطنطينية مع نوبار باشا، وقيل إنه جرى بينهما حديث حول تولي غوردون منصب مدير المديرية الآستوائية خلفاً لصمويل بيكر تحت ضغط بريطانيا أو على الأقل بإيعاز منها، عينه خديوي مصر في عام ١٨٧٣ بمنصب الحاكم العام لمنطقة خط الآستواء .كان غوردون في الواقع يعمل لتوطيد سلطة بلاده ونفوذها، قتل في الخرطوم ١٨٨٥ . الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر، مصدر سابق، ص١٣.

الموانئ والمنارات المصرية قيادة حملة الصومال من رأس غوردافوي إلى مصب نهر جوبا[١]. وكانت تلك الجهات تابعة لسلطنة زنجبار[٢].

وكانت حملة ماكيلوب مكملة لحملة غوردون حكمدار مديرية خط الآستواء، فاتجهت من بربرة صوب رأس غوردافوي، ومنه إلى براوة. وفي ١٦ تشرين الأول عام ١٨٧٥ وصلت الحملة إلى مصب نهر جوبا، إلا أنه سرعان ما ظهر أنه من المتعذر إنزال الجند إلى البر بسبب الرياح الشديدة، فاضطرت الحملة إلى الانصراف عنه إلى آخر ميناء صالح للرسو، فسارت إلى الجنوب قليلاً، وألقت السفن مراسيها في كسمايو، وكانت ترفرف عليها راية سلطان زنجبار برغش١٢٨٧-١٣٠٦هـ/١٨٧٠-١٨٨٨م. ومع هذا احتل ماكيلوب كسمايو، ووطد العزم على أن ينتظر في هذا المكان حضور غوردون من مديريته. فلقد كلف غوردون بالاتصال بالحملة لتيسير مهمتها، لكن غوردون لم يحرك ساكناً، ولم ينفذ الأمر الصادر له، وكان ذلك من الأسباب التي أدت لعدم نجاح الحملة في تنفيذ مهمتها، وينسب هذا التصرف من غوردون إلى احتمال وصول تعليمات له من حكومة لندن بعدم التعاون مع حملة ماكيلوب[٣].

ولم يتوقف الأمر على ذلك فحسب، فبينما كانت حملة الجوبا في طريقها إلى النجاح، بادر غوردون إلى الاتصال بالخديوي إسماعيل لكي يثنيه عن مواصلة الحملة لطريقها. وهذا يؤكد مرة آخرى، أنه كان ينفذ التعليمات التي كان يتلقاها من حكومة بلاده، رغم أنه موظف لدى الحكومة المصرية، ومما يؤكد ذلك أن حملة الجوبا أخذت تتعرض لضغوط شديدة من قبل الأنكليز متذرعين، بأن هذه المناطق تابعة لحليفهم سلطان زنجبار على الرغم من حرص الحملة المصرية على عدم التعدي على المناطق التي كانت تظهر فيها التبعية واضحة للسلطان. وهذا يدل أن بريطانيا كانت في مقدمة الدول الاستعمارية التي حاكت المؤامرات التي كانت وراء فشل المشروع المصري في توحيد شمال شرق إفريقيا في كتلة واحدة، فقد شعرت منذ الوهلة الأولى لقدوم المصريين، بما تسميه الخطر المصري أن وراء هذا التحرك المصري خطراً داهماً لمنطقة شرق إفريقيا ، أذ أن اتحاد مصر والسودان مع الصومال في كتلة واحدة [٤]، يجعل مركزها الاستعماري في شرق إفريقيا، وعلى طريق الهند في خطر، إن لم يكن في قلق مستمر[٥].

لذا لم ترحب الحكومة البريطانية بوصول القوات المصرية إلى الأجزاء الشرقية من بلاد الصومال، وأعلنت أن السيادة المصرية لا تتعدى رأس غوردافوي، أما المناطق التي تلي ذلك شرقاً فهي تابعة لسلطنة زنجبار. وليس من

---

(١)- يحيى: التنافس الدولي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص١٠٧-١٠٩.

(٢)- كانت تلك الجهات تابعة اسمياً للسلطان برغش سلطان زنجبار، إذ لم يهتم بشيء حتى يحفظ الأمن، ويمنع تعدي القبائل بعضها على البعض، ويقف في وجه الأجانب الطامعين في تلك الجهات. الجمل: تاريخ الصومال في العصر الحديث، مرجع سابق، ص١١٥.

(٣)- الجمل: المرجع نفسه، ص١١٤.

(٤)- انظر توسعات مصر الإفريقية على الخريطة في الملحق رقم (٧).

(٥)- سالم: مرجع سابق، ج١، ص٤٦٩.

شك في أن تقدم القوات المصرية إلى ساحل الصومال الشرقي، إنما كانت محاولة من جانب مصر لكي تسبق بريطانيا بالسيطرة على ذلك الساحل[١]. لكن إرسال مصر لحملتها نبهت بريطانيا، وبشكل واضح للمزايا الاقتصادية والاستراتيجية لتلك المنطقة، والأخطار التي قد تتعرض لها آمالهم بالسيطرة عليها في يوم من الأيام إذا ما بقوا في موقف سلبي. وكان وجود أحد الضباط الأنكليز وهو غوردون على رأس الإدارة المصرية في إقليم هضبة البحيرات، ومعرفته القوة الاقتصادية العظيمة لتلك المنطقة، وإن مخرجها الأسهل هو ساحل المحيط الهندي أكبر مشجع للإنكليز على محاولة السيطرة عليها[٢].

ولم تكتف بريطانيا بإفشال المشروع المصري في شمال شرق إفريقية، بل نراها تسرع بحياكة المؤامرات لإجلاء المصريين عن المناطق التي سيطروا عليها في ساحل الصومال الشرقي، وذلك بأن أوعزت لسلطان زنجبار الذي كانت تسيطر عليه أن يحتج على احتلال المصريين براوة، وكسمايو التابعتين له اسمياً، وأيدته في ذلك جهراً، فاحتج السلطان بتحريض من قنصل بريطانيا في زنجبار يوحنا كيرك [٣] على ما أسماه اعتداء مصر على حقوقه، إضافة لتدخل القنصل البريطاني في القاهرة ستانتون، واحتجاجه لدى حكومة القاهرة[٤]. وأسرع جون كيرك بكتابة تقرير لحكومته محذراً إياها من نشاط الحكومة المصرية، وأن السماح ببقاء حملتها في أي جزء من هذه المنطقة سيؤدي إلى انتشار الفوضى والاضطرابات، بل ويهدد مصالح بريطانيا في الهند وشرق إفريقية[٥]. ولم يكتف كيرك بذلك، بل أخذ يحرض السلطان برغش على إرسال رسالة إلى ماكيلوب باشا يطلب منه سحب الحملة ومغادرة البلاد، وكتابة احتجاج آخر للخديوي إسماعيل، وعلى كتابة خطاب لوزير الخارجية البريطانية يشكو فيه من التدخل المصري في المناطق الخاضعة لسلطته. وفي هذه الظروف العصيبة التقت المصالح الاستعمارية البريطانية والفرنسية ضد الوجود المصري في ساحل الصومال الشرقي، عندما انضم دي جاسبيرى قنصل فرنسا في زنجبار إلى كيرك، وادعى أن المصريين قبضوا على بحار تابع لإحدى السفن التي تحمل العلم الفرنسي، وطلب من حكومته إرسال سفينة حربية بدعوى حماية المصالح الفرنسية في تلك المناطق. وإزاء هذه المواقف الاستعمارية اضطر الخديوي إسماعيل لإصدار أمره للضباط المصريين بالانسحاب من براوة وكسمايو في أواخر عام ١٨٧٥. وكانت أحواله المالية قد تدهورت إلى درجة كبيرة اضطرته إلى بيع حصة مصر في أسهم قناة السويس لبريطانيا، ولم يجرؤ

---

(١)- قاسم، جمال زكريا: دولة البوسعيد في عمان وشرقي إفريقيا، مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠٠، ص٣٠٣-٣٠٤.

(٢)- الجمل:دراسات في تاريخ شرق إفريقيا، مرجع سابق، ص٧٥.

(٣)- كانت سياسة كيرك في سلطنة زنجبار تعتمد على عاملين رئيسين:١- عامل التظاهر: برعاية مصالح سلطان زنجبار، والمحافظة على ممتلكاته، أو بعبارة آخرى التستر وراء السلطان لتشديد قبضة بريطانيا على بلاد الصومال الشرقية، وتنفيذ أغراضها ومخططاتها فيها بسهولة.٢- عامل الرغبة: في إبعاد الدول الآخرى عن تلك البلاد في قارة إفريقية التي ازدادت أهميتها الدولية بعد افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية في عام ١٨٦٩، واتصال زنجبار بعدن والهند بخطوط ملاحية منتظمة. ياغي: مرجع سابق، ص٤٦٣-٤٦٤.

(٤)- صبري: الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر ، مصدر سابق، ص٥٧.

(٥)- يحيى: التنافس الدولي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص١١٢-١١٤.

على الوقوف في وجهها. وفي الوقت الذي انسحبت فيه القوات المصرية من ساحل الصومال الشرقي، أصبح نشاط المصريين بعد ذلك مقتصراً على ساحل البحر الأحمر الغربي حتى رأس غوردافوي، بمعنى أن ساحل الصومال المطل على خليج عدن، وخاصة المدن الساحلية"أوبوك، وتاجورة، وجيبوتي، بربرة، بلهار، زيلع، وهرر الداخلية"أصبح تحت سيادة مصر المباشرة. وتجمعت القوات المصرية في رأس حافون، وبقيت الحملة هناك عشرة أيام آخرى. حضر شيوخ القبائل والمسؤولون في تلك الجهات، وأخذ عليهم التعهد بالحفاظ على أعلام الحكومة المصرية مرفوعة فيها، وغادر الجميع بعد ذلك رأس حافون إلى بربرة ومنها لمصر، فأقلع كيرك مباشرة على ظهر إحدى السفن الأنكليزية لزيارة موانئ الصومال الشرقية، ومعه خطابات من السلطان برغش يبلغ فيها حكام الموانئ بأنهم أصبحوا تحت إمرته. ونجح الأنكليز في اتخاذ سلطان زنجبار ستاراً لإبعاد المصريين عن ساحل الصومال المطل على المحيط الهندي[١] للانفراد بالسلطة فيه والسيطرة على سواحله[٢]. والواقع أن الباعث الحقيقي للقلق البريطاني من الوجود المصري في بلاد الصومال يرجع إلى سببين:

١- إنها كانت ترغب في عقد معاهدات تجارية مع زعماء الصومال لضمان مصالحها، وأن تنشئ معهم علاقات وارتباطات تضعهم في دائرة نفوذها، كما فعلت من قبل مع قبائل عدن، وكان وجود المصريين في الصومال يقف حائلاً دون بلوغها هذا الغرض.

٢- إن المصريين كانوا إذا ما حلوا بإحدى مناطق الصومال يقومون بالكثير من الإصلاحات[٣]، بمجرد استقرارهم لرفع مستوى البلاد الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، يدفعهم الشعور القوي بالروابط الدينية واللغوية مع الصوماليين. وكانوا يوجهون اهتماماً كبيراً لترقية اللغة والثقافة العربية والنهوض بالجماعات الإسلامية. ومما لاشك فيه أن الأنكليز كانوا يرون في هذه الإصلاحات خطراً على أطماعهم، لما قد يؤدي إليه من رفع مستوى الأهالي وترقية وعيهم القومي، فلا يصبحون أداة طيعة في يد الاستعمار البريطاني الذي كان يعد المشروعات الاستعمارية، لبسط نفوذه على القارة الإفريقية ومنها بلادهم.لم تكتف بريطانيا بالوقوف في وجه المصريين وإجلائهم عن كسمايو، وبراوة، بل أخذت تبث الفتن والدسائس لآخراجهم من الصومال كله[٤].

---

(١)- أوعز كيرك إلى برغش بضرورة احتلال ساحل بنادر، وانتزاع السلطة من يد الصوماليين، فأرسل برغش قوة حربية على سفن صغيرة تؤيدها وتناصرها البواخر البريطانية، بحجة أنها تحافظ على أملاكه على ساحل بنادر. وبعد أن تمكنت السفن الحربية الزنجبارية من محاصرة ساحل الصومال، والسيطرة على المدن الساحلية، وضع برغش نظاماً لحكم مقديشو، ونصب حاكماً نائب السلطان لمراقبة الحركة التجارية، ومنع تسليح الصوماليين.سالم: مرجع سابق، ج١، ص٤٩٤ .

(٢)- عبد الحليم: صوماليا، مرجع سابق، ص٤١٣-٤١٦.

(٣)- أقروا الأمن، وقضوا على الحروب القبلية بين الصوماليين والجالا، وبين الصوماليين بعضهم مع البعض، وأصلحوا الموانئ، وبنوا مراسى للسفن والأرصفة الحجرية، وشيدوا منارة لإرشاد السفن، ومخازن لتموين البواخر بالفحم، وربط المصريون بين ساحل الصومال وبين مناطق البحر الأحمر بإنشاء خط تلغراف من ساحل الصومال إلى ميناء سواكن، وبذلك اختصروا زهاء نصف البحر الأحمر. عبد الحليم: صوماليا، مرجع سابق، ص٤٠٢-٤٠٣.

(٤)- عبد الحليم: المرجع نفسه، ص٤٠٢-٤٠٣.

ولما كان الخديوي إسماعيل في حاجة ماسة إلى ميناء على المحيط الهندي ليكون منفذاً لمنطقة هضبة البحيرات، فقد طلب من بريطانيا أن تسعى لدى سلطان زنجبار ليعطيه ميناء كسمايو نظير مبلغ من المال[١]. لكن كيرك لعب دوراً خطيراً في تلك المسألة، فقد كانت الحكومة البريطانية مقتنعة تمام الاقتناع بوجهة النظر المصرية، فيما يخص اتخاذ ميناء على الساحل لتيسير مهمة الاتصال بالداخل، وقد وعدت خديوي مصر في أثناء ضغطها عليه، لإخلاء أملاك سلطان زنجبار أن تتعرف على رأي كيرك، فإذا لم توجد لديه موانع يمكن أن يتفاوض الخديوي مع السلطان على منحه ميناء كسمايو[٢]، لكن كيرك رفض ذلك رفضاً قاطعاً، وذكر أن أطماع الخديوي لا تقف عند حد، وأنه سيتخذ من أية منطقة تمنح له نقطة للتوسع في المستقبل، وكان هذا الرد مقرراً لموقف حكومة لندن من الطلب المصري بشأن كسمايو[٣].

وليس ذلك فقط بل حذر كيرك حكومته أيضاً، بحجة أن بريطانيا عقدت مع سلطان زنجبار معاهدة، وأصبح لها في بلاده مصالح تجارية كبيرة، وصارت تتمتع بنفوذ وقوة في شرق إفريقيا، لا تستطيع أن تحلم يوماً بفرضها على الحكومة المصرية، وعندما تبين للحكومة البريطانية صواب رأي كيرك، وأن برغش قد أصبح أكثر طواعية في أيديها من إسماعيل لم ترد عليه بخصوص كسمايو. لكنها أبلغته استعدادها للاعتراف بسلطة مصر على ساحل الصومال الشمالي حتى رأس حافون مقابل جعل بربرة وبلهار ميناءين حرين للتجارة، وإعفاء صادراتهما من الرسوم الجمركية لتنشيط التجارة مع عدن. فوافقت مصر وعقدت معاهدة الصومال بين الطرفين عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م[٤]. ولعل الحكومة المصرية شعرت بحرج الموقف، والمخططات الاستعمارية التي حاكتها وتحيكها ضدها الدول الاستعمارية، فآثرت السيطرة على الساحل الإفريقي المطل على البحر الأحمر وخليج عدن خيراً من أن تجبر على ترك تلك السواحل بشكل كلي. لذا قبلت عقد المعاهدة مع بريطانيا.

لكن ماهو دافع بريطانيا لعقد المعاهدة؟ الجواب: لإنها رأت أن الحكم المصري هو أصلح من غيره في المناطق المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، وكانت تخشى من أن تنزل إحدى الدول الأوروبية الآخرى على هذا الساحل، خصوصاً بعد افتتاح قناة السويس. وكان إنشاء قواعد بحرية أوروبية منافسة لعدن يحمل معنى

---

(١)- صبري: مصر في إفريقية الشرقية، مصدر سابق، ص٤٥.

(٢)- أبدت حكومة بنيامين دزرائيلي Bengamin Disraeli ١٨٧٤-١٨٨٠ ميلاً قوياً للاستجابة لمطلب الخديوي، لأنها كانت تنشد وقتئذ أن تتعاون الحكومة المصرية معها في مسالتين مهمتين: ١- إعاقة توطد نفوذ الدول الأوروبية المنافسة في البحر الأحمر. وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد قررت تأييد امتداد حقوق السيادة المصرية بين سواكن على ساحل البحر الأحمر ورأس غوردافوي على ساحل الصومال، لوثوقها من أن هذا الأجراء سوف يمنع بطريقة فعالة كلاً من فرنسا وإيطاليا من تنفيذ أغراضهما الاستعمارية في ساحل البحر الأحمر الغربي. ٢- إلغاء الرق وتجارة الرقيق في مصر وممتلكاتها الإفريقية. حراز: أفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، مرجع سابق، ص٢٢٢.

(٣)- الجمل: تاريخ الصومال في العصر الحديث، مرجع سابق، ص١١٥.

(٤)- صبري: مصر في إفريقية الشرقية، مصدر سابق، ص٤٥.

تهديدها إذا ما نشب خلاف بينها وبين هذه الدول، فاضطرت إلى الاعتراف بالحكم المصري تحت السيادة العثمانية على كل الساحل الإفريقي للبحر الأحمر ولخليج عدن، ريثما تحين الظروف المناسبة لوضع يدها عليه[١]. فاشترطت بريطانيا على مصر في المعاهدة على تعهد السلطنة العثمانية بعدم إعطاء أية دولة أجنبية أية منطقة من ساحل الصومال، أو من البلاد التي دخلت في حوزة مصر، لكن الباب العالي لم يصدر التعهد المطلوب، فاعتبرت بريطانيا هذه المعاهدة غير سارية[٢].

إلا أنه بعد أن وقعت مصر ذاتها في يد بريطانيا عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م، لم تلبث أن أجبرتها على إخلاء مدن: بربرة، بلهار، زيلع عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م واحتلتها مباشرة، وكونت منها ما عرف بالصومال البريطاني. وتفاصيل ذلك في الفصل الأول.

وفي معرض الحديث عن السيادة العثمانية – المصرية على ساحل الصومال الشمالي المطل على البحر الأحمر وخليج عدن، لابد من التحدث، ولو بشكل مقتضب عن **السيادة الزنجبارية على ساحل الصومال الشرقي المطل على المحيط الهندي.**

كان لعرب شبه الجزيرة العربية علاقة تجارية قديمة مع منطقة شرق إفريقيا عموماً وبلاد الصومال خصوصاً، بحكم القرب الجغرافي والتواصل البشري والهجرات العربية التي استقرت على الساحل الشرقي للصومال، وبفضل التحالف الإفريقي العربي تم طرد البرتغاليين من المواقع التي احتلوها بعد اكتشافهم رأس الرجاء الصالح [٣].

ومنذ ذلك التاريخ بدأ النشاط العربي يزداد في تلك المنطقة حتى قامت لهم دولة إفريقية آسيوية عرفت باسم سلطنة زنجبار. أنشأها سعيد بن سلطان١٢٢١-١٢٧٣هـ/١٨٠٦-١٨٥٦م الذي نقل عاصمة ملكه من مسقط إلى جزيرة زنجبار عام ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م. ورغم أن سلطنة زنجبار امتد نفوذها على الساحل الشرقي لإفريقيا حتى موزمبيق، إلا أن الأجزاء الشمالية ـ ساحل بنادر ـ لم تكن تخضع لسيادة السلطان سعيد، لوجود حكم صومالي محلي في صورة ممالك قبلية أو سلطنات إسلامية. لكن العلاقات بين سلاطين الصومال وسلطان زنجبار كانت ودية صادقة بحكم الجوار والانتماء إلى العقيدة الإسلامية. وفي الخمسينيات من القرن التاسع عشر تطورت علاقة سلاطين الصومال بسلطان زنجبار سعيد، حينما بدأ التوغل الأوروبي يشتد في تلك المنطقة، بدأ الجانبان يتعاونان في مواجهة العدو الأوروبي الجديد. وكان للعاطفة الدينية دورها في أن جعل الصوماليين لا يجدون أي حرج في الاعتراف بسيادة سعيد على بعض المدن الصومالية الساحلية، باعتباره أقرب وأقوى حاكم إسلامي في تلك المنطقة. وكان من الطبيعي أن تتأثر سلطنة عمان العربية في عهد السيد سعيد بن سلطان الذي أخضع ساحل إفريقية الشرقي لحكمه، بردود الفعل الدبلوماسية الناتجة عن التنافس والصراع الأوروبي في المحيط الهندي، بسبب

---

(١)- يحيى: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص٥٦-٥٧.

(٢) – شكري، محمد فؤاد: مصر والسودان في القرن التاسع عشر، القاهرة،١٩٦٣، ص٣٦٨.

(٣)- حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٥٠٣.

موقع بلاده وأهميتها الاستراتيجية على مدخل الخليج العربي والطريق البري بين الهند والبحر المتوسط. ومنذ العقد الأول من القرن التاسع عشر، كان السيد سعيد قد ربط مصيره بمصير الوجود البريطاني في الهند والمحيط الهندي، وراح يستجيب لمطالب بريطانيا ورغباتها، فأبرم معها ـ كما أبرم مع غيرها من الدول الكبرى ـ المعاهدات التي فتحت أبواب إفريقية الشرقية على مصاريعها للإنكليز ولغيرهم من الأوروبيين . وانتهز الأنكليز تلك الفرصة فأخذوا يتسللون إلى داخل القارة الإفريقية، كما عملوا بعد وفاة السيد سعيد في عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م على تفكيك أوصال سلطنته بفصل أملاكها الإفريقية "سلطنة زنجبار"عن أملاكها الآسيوية"سلطنة مسقط"،بموجب تحكيم كاننج المشهور في عام ١٢٧٨هـ/١٨٦١م بهدف الاستفراد بكل من قسمي السلطنة العمانية على حدى، وتسهيل عملية التوغل والتدخل في شؤون كل منها. وأسندت حكم سلطنة زنجبار وساحل إفريقية الشرقي إلى السيد مجيد، بينما تولى حكم عمان وجنوب شبه الجزيرة العربية السيد ثويني[١].

ويعتبر عهد السيد مجيد١٢٧٣-١٢٨٧هـ/١٨٥٦-١٨٧٠م بداية ضعف سلطنة زنجبار، ورغم ادعائه بسيادته على كل الساحل الإفريقي حتى رأس غوردافوي، إلا أن نفوذه لم يمتد بالفعل إلى الموانئ الشمالية. وكانت سلطته فيها اسمية فأصبحت مدن الصومال أكثر استقلالاً عما كانت عليه في عهد سعيد، فبالرغم من أن مقديشو وبراوة كانتا لا تزالان تحت سيادة مجيد، إلا أنهما كانتا خاضعتين بالفعل للسيد أحمد بن يوسف الشيخ الصومالي الذي كان يسيطر على كل الإقليم الواقع بين مقديشو ونهر جوبا، رغم ذلك ظلت المناطق الداخلية من الصومال تخضع لسلاطينها المحليين[٢].

وبعد وفاة مجيد خلفه أخوه برغش ١٢٨٧-١٣٠٦هـ/١٨٧٠-١٨٨٨م ازداد النشاط الاستعماري الأوروبي في منطقة شرق إفريقيا في عهده، وبلغ التنافس الدولي مداه لدرجة أن سلطنة زنجبار نفسها، قسمت فيما بين الألمان والأنكليز في عام ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م[٣]، فقد أعطي لبرغش السيادة على جزيرتي زنجبار وبمبا ولامو ومافيا، والمنطقة الممتدة من خليج تونجى لغاية كبينى على أن لا يزيد عمق هذه الأراضي للداخل عن عشرة أميال بحرية. أما ما يخص ساحل بنادر الصومالي، فأعطي للسلطان الشريط الساحلي ابتداء من وارشيخ حتى ويتو ويشمل موانئ وارشيخ ، مقديشو، مركة ،براوة، كسمايو. ووضعت سلطنة زنجبار تحت الحماية البريطانية بمقتضى اتفاقها عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م مع ألمانيا. ولم يمض وقت طويل حتى سعت إيطاليا وبالتعاون مع حليفتها بريطانيا إلى اقتطاع جزء من أراضي سلطنة زنجبار في ساحل الصومال المطل على المحيط الهندي منتهزة ضعف السلطان خليفة بن سعيد ١٣٠٦-١٣٠٨هـ/١٨٨٨-١٨٩٠م الذي خلف برغش[٤].

---

(١)- حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٥٠٦-٥٠٧.

(٢)- يحيى: التنافس الدولي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٣٩.

(٣)- انظر تقسيم سلطنة زنجبار حسب اتفاقيات ١٨٨٦-١٨٩٠ على الخريطة في الملحق رقم (٨).

(٤)- يحيى: التنافس الدولي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٢٠٧-٢٠٨.

٦- مؤتمر برلين عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م ودوره في التأسيس لتقسيم القارة الإفريقية بين الدول الاستعمارية:

كان التنافس بين الدول الأوروبية الاستعمارية على ثروات العالم للسيطرة عليها، هو الأساس الذي أجبر تلك الدول على التنافس ضد بعضها البعض في حروب طويلة كلفتها الكثير من المال والرجال، إذ أن كل دولة رغبت في انتزاع ما في أيدي جارتها. واتسع نطاق هذا التنافس منذ القرن السادس عشر، وأصبح سلسلة متصلة من الحلقات لم تنته حتى اليوم، ومازالت أجزاء كثيرة من العالم تقاسي منها[١]. فعندما ظهرت أهمية القارة الإفريقية أمام الدول الاستعمارية أخذت تتسابق إلى احتلال أكبر جزء ممكن منها، وأطلقوا عليها اسم "الأرض التي ليس لها أصحاب". وعندما احتدم الجدل والمنافسة بين تلك الدول الأوروبية على احتلال إفريقيا[٢]، وكادت أن تؤدي في بعض الأحيان إلى صدام مسلح، مما حدا بالمستشار الألماني بسمارك للدعوة إلى عقد اجتماع يكون مقره برلين، لوضع الأسس التي سيتم بموجبها تقسيم مناطق النفوذ والاستعمار في إفريقية دون الحاجة إلى الصدام المسلح، وبالفعل انعقد مؤتمر برلين عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م[٣]. لمناقشة أزمة الكونغو، ولوضع قوانين دولية لتنظيم الملاحة والتجارة في إفريقية الغربية.يعتبر هذا الاجتماع هو الذي فتح الباب رسمياً للتسابق والتزاحم على امتلاك الأراضي الإفريقية[٤]. فقبل انعقاده نجحت بعض الدول الأوروبية في الحصول على مناطق نفوذ في القارة الإفريقية بطرق شتى مثل : الاستيطان، والاستكشاف، وإنشاء المراكز التجارية، ومستوطنات التبشير، واحتلال المناطق الاستراتيجية[٥]. وكان تقسيم القارة الإفريقية بالنسبة لمؤتمر برلين نتيجة طبيعية للتنافس فيما بين الدول الأوروبية ، وهو الذي قلب موازين القوى الذي كان موجوداً من قبل، وأوجد حالة من الهستيريا الدولية، فاندفعت جميع القوى تبحث عن السيادة السياسية والمساومة العنيفة بعضها مع بعض للاعتراف بهذه المنطقة أو تلك [٦] . وانطلقت تبحث عن مستعمرات، فحدثت منافسات بين الأوروبيين للفوز بمناطق نفوذ أو سيطرة أو امتلاك للأرض وماعليها [٧]. وبعد أن نظر أعضاء المؤتمر في مشكلات القارة الإفريقية، أصدر قراراته النهائية التي تألفت

---

(١)- يحيى: التنافس الدولي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص١٧.

(٢) - حسنين: مرجع سابق، ص١١.

(٣)- مؤتمر برلين: شاركت فيه ألمانيا وفرنسا وبريطانيا والنمسا والمجر وبلجيكا وإيطاليا والدانمرك وهولندا والسويد والبرتغال وروسيا القيصرية والولايات المتحدة الأمريكية والسلطنة العثمانية والنرويج. حراز: أفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، مرجع سابق ، ص٥٧.

(٤)- حراز: المرجع نفسه ، ص٥٣.

(٥)- تاريخ إفريقيا العام: المجلد السابع، مرجع سابق، ص٥١.

(٦)- رولاند: مرجع سابق، ص٩٠.

(٧)- الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، مرجع سابق، ص١٨٠.

من ٣٨ مادة في عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م[١] التي أعطت ضوءاً أخضر للدول الأوروبية لكي تنطلق في سباق لاحتلال أراض في القارة الإفريقية[٢].

ولا يخفى على القارئ الكريم أن بسمارك بصفته رئيساً للمؤتمر هو الذي قاد صياغة قراراته بطريقة أفادت بلاده أكثر من غيرها من الدول الأوروبية الآخرى. واتضحت أهمية المؤتمر بوضعه الأسس والمبادئ التي سيتم على أساسها تقسيم القارة الإفريقية بين الدول الأوروبية[٣]، وحدد لكل دولة من هذه الدول الاستعمارية حدود مستعمراتها الجديدة، فقد اعترف المؤتمر بكل مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية والإيطالية والألمانية في إفريقية[٤].

وعلى أثر انعقاد المؤتمر شهدت القارة الإفريقية في الفترة بين عام ١٣٠٣-١٣٢٢هـ/١٨٨٥-١٩٠٢م، سباقاً محموماً بين الدول الأوروبية الاستعمارية بهدف احتلالها وتقسيمها فيما بينها.سارعت خلاله أدوات الاستعمار لإثبات ملكية بلادها لمناطق مختلفة من أقاليم القارة. واستخدمت على الأغلب نماذج مطبوعة من معاهدات الحماية كانت تقوم بتقديمها إلى رؤساء القبائل ، وكان ممثلو الدول الأوروبية يحصلون على تواقيع هؤلاء بالترغيب حيناً، وبالترهيب أحياناً آخرى[٥]. فسارعت تلك الدول لتثبيت أقدامها في كل الرقعة التي تخصها من الغنيمة الإفريقية، فلجأت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا إلى طريقة الشركات الاحتكارية الكبرى، وهي شركات وراءها رؤوس أموال ضخمة، ساندت تلك الدول الشركات سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، لتنفيذ مهامها التمهيدية بوضع أسس الحكم في المناطق المطلوبة لتضع الدول المستعمرة يدها عليها بحجة حماية مصالحها الاقتصادية.

---

(١)– أهم ماقرره المؤتمر: هو سياسة الباب المفتوح في إفريقية التي قضت على أمل بريطانيا في السيطرة، والإشراف على الكونغو ، باعتراف المؤتمر بولاية الكونغو الحرة، وحيادها تحت سيادة الملك البلجيكي ليوبولد الثاني. ووافق المؤتمر على حرية التجارة والملاحة لجميع الدول في حوض الكونغو في أوقات السلم والحرب على السواء، وحرية الملاحة في نهر النيجر. وفي المادة السادسة تعهدت الدول التي تمارس حقوقاً في حوض الكونغو بالقضاء على الرق وتجارة الرقيق في المنطقة، بينما نصت المادة ٣٤ على قيام كل دولة بتبليغ الدول الآخرى عندما يتم لها امتلاك جزء من الأراضي أو السواحل الإفريقية غير أملاكها الراهنة، أو بدون أن يكون لها أملاك سابقة، أو عندما تؤسس مستعمرة لها في تلك الجهات. ونصت المادة ٣٥ على مبدأ دولي عرف بمبدأ الاحتلال الفعلي، وكان المقصود من هذه المادة في الظاهر، إلزام الدول التي تضم وتحتل أراضي في السواحل الإفريقية، بأن تقيم سلطة أو حكومة فيها بهدف كفالة حرية التجارة والترانزيت. أما في الواقع، فقد زودت هذه المادة الدول الأوروبية بنظرية تستطيع الارتكاز عليها والتعلل بأن أية أراض إفريقية لا تحتل احتلالاً فعلياً. سواء في السواحل أو الدواخل. فهي من قبيل الملك المباح أو الأرض التي لا صاحب لها والتي يجوز امتلاكها وضمها.حراز: إفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، مرجع سابق، ص٥٧.

(٢) – الشيخ ،رأفت: إفريقيا في التاريخ المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة، ١٩٩١، ص٣٥.

(٣)– كعدان: مرجع سابق، ص٨٠.

(٤)– رياض: الصومال الوعي الغائب، مرجع سابق، ص٥٣.

(٥) –كعدان: مرجع سابق، ص٨٠.

وبهذه الوسيلة من التسرب التجاري الذي تسانده الدول ثبت أنه أقدر على استمالة الوطنيين من العدوان المسلح المباشر[١].

وبعد مؤتمر برلين اشتد التكالب الاستعماري على القارة الإفريقية بصورة أعنف وأوضح من ذي قبل، وانتهى بتقسيم القارة فيما بين الدول الاستعمارية، ولم يعد التوسع الاستعماري قائماً بسبب التنافس على محاربة تجارة الرقيق،كما كان الشأن في القرون الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، ولم يعد يتخذ حجة القضاء على هذه التجارة، أو نشر الديانة المسيحية والمدنية الأوروبية ذريعة لمزيد من التدخل في شؤون القارة الإفريقية، كما كان الشأن في القرن التاسع عشر حتى مؤتمر برلين عام١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م، ولكن التنافس الاستعماري أصبح قائماً بين الاحتكارات الرأسمالية الكبرى التي تساندها حكوماتها، أو قائماً بين تلك الحكومات ذاتها. وأصبح الهدف تكوين إمبراطوريات ضخمة تضم مساحات شاسعة ومتصلة اتصالاً مباشراً كلما أمكن ذلك[٢].

وتمكنت الدول الأوروبية الاستعمارية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر من وضع أيديها على الجزء الأكبر من إفريقية، ولم يكن هذا العمل صعباً عليها، لأنه لم يكن لشعوب تلك المنطقة في ذلك الوقت القوة اللازمة لمقاومة الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية للدول الاستعمارية، وكان الخطر الوحيد الذي يهدد الدول الاستعمارية هو التنافس فيما بينها على الأسلاب الإفريقية، ذلك التنافس الذي كاد في بعض الأحيان أن يؤدي إلى حروب دولية، واضطرت الدول الأوروبية أن تحسب حساباً لتحركاتها وتتذرع أحياناً بحقوق الرؤساء المحليين[٣]. فسيطرت بريطانيا على مساحات شاسعة أدخلها في تنافس حاد مع فرنسا في منطقة أعالي النيل وشرق إفريقية وغربها، وبينها وبين إيطاليا في الصومال والحبشة[٤].وهذا مايرد ذكره في فصول البحث القادمة بعون الله.

---

(١) – عبد الغني، عبد الله: مستقبل إفريقية السياسي، مطبعة مصر، القاهرة، ط١، ١٩٥٧، ص١٣-١٤.

(٢)– سمعان: العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، مرجع سابق، ص١١٤.

(٣) – يحيى: التنافس الدولي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص١١.

(٤)– سمعان: العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، مرجع سابق، ص١١٥– ١١٧ .

الاستنتاج: مما تقدم لوحظ تمتع بلاد الصومال بموقع استراتيجي مهم لسيطرتها على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، فتحكمت بطرق التجارة الدولية، لذلك جذبت إليه أنظار الدول الاستعمارية بريطانيا – فرنسا – إيطاليا للسيطرة عليه. فبدأت المساعي الأوروبية للسيطرة على بلاد الصومال وشرق إفريقية بعد الكشوف الجغرافية، فبدأت بالبرتغال التي احتلت مناطق من ساحل الصومال، وارتكبت المجازر الوحشية، ولم تدم السيطرة البرتغالية طويلاً فقد نافسهم، وحل محلهم الأنكليز والفرنسيون والطليان تدفعهم إلى ذلك جملة من الدوافع الاقتصادية والاستراتيجية ، وجاء مؤتمر برلين ليضع القواعد الدولية للدول الاستعمارية للسيطرة على القارة الإفريقية، وتقسيمها فيما بين دول أوروبا الطامعة في خيرات القارة، كأنها ملك مباح ليس له أهل، واهتمت تلك الدول بمصالح سكانها وخدمتهم، دون الالتفات ولو للحظة واحدة إلى مصالح الشعوب التي تقطن القارة الإفريقية، ليس ذلك فحسب بل نرى تلك الدول تمتهن كرامة الأفارقة وتخدعهم بوسائل وأساليب شتى ما أنزل الله بها من سلطان،بل تنكروا لإنسانية تلك الشعوب، واعتبروها لا تستحق الحياة.فانهالت الدول الأوروبية عليها سلباً ونهباً وتقسيماً وحتى استعباداً. ومازالت تلك الدول تقوم بنفس الدور، لكنها غيرت خطط اللعبة من خلال اعتمادها على حكام من أبناء القارة باعوا ضمائرهم وشعوبهم لتلك الدول، مقابل حفنه من المال أو من أجل ألقاب بالية لاتسمن ولا تغني من جوع، لذا استغل الأوروبيون القبلية والجهل في مناطق الصومال المتخلفة للسيطرة والتحكم بمقدرات تجمعاته البشرية.لذلك ما تزال شعوب القارة تعاني الكثير من الفقر والجوع والتخلف والبطالة،رغم أن قارتهم تعتبر من أغنى قارات العالم، فتعتبر سلة غذاء العالم لتوافر الأراضي الخصبة التي تنتج مختلف الغلات الزراعية، وتتوافر فيها المياه خصوصاً أن أطول أنهار العالم- نهر النيل- موجودة في القارة الإفريقية، وتتوافر أيضاً الخامات الباطنية، ولو استثمرت تلك الثروات، ووزعت توزيعاً عادلاً لتنعم شعوب القارة بثروتهم، ويعيشون أفضل من شعوب القارات الآخرى. ولكن من أين يكون هذا، وهي تعيش للأسف تحت وطأة سلسلة طويلة من التكالب والتنافس والصراع الأوروبي للسيطرة عليها؟ بدءاً مع الكشوف الجغرافية، ومازال مستمراً حتى هذه اللحظة.

الفصل الثاني

التنافس البريطاني ـ الفرنسي على بلاد الصومال

(١٢٧٩-١٣٠٦هـ /١٨٦٢- ١٨٨٨م)

١- السيطرة الفرنسية على أوبوك عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م وتاجورة وجيبوتي، وتأسيس الصومال الفرنسي عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م.

٢- النشاط البريطاني في ساحل الصومال المطل على البحر الأحمر وخليج عدن في الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

٣- إجبار بريطانيا مصر على إخلاء ساحل الصومال المطل على خليج عدن " زيلع – بربرة – بلهار" ،وتأسيس الصومال البريطاني عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م.

٤ – التنافس البريطاني– الفرنسي على هرر عام ١٣٠٣-١٣٠٦هـ /١٨٨٥ - ١٨٨٨م.

٥- الاتفاق البريطاني– الفرنسي على تقسيم مناطق النفوذ في خليج تاجورة وساحل الصومال في عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م.

١- السيطرة الفرنسية على أوبوك عام ١٢٧٩ هـ/١٨٦٢م وتاجورة وجيبوتي، وتأسيس الصومال الفرنسي عام١٣٠٢هـ/١٨٨٤م:

ارتبطت أسماء هنري لامبرت Henri Lambert[١]ودى لانجلDe Langle وشيفر Schefer[٢] وديني أحمد أبو بكر بعملية شراء فرنسا أوبوك. وكان هنري لامبرت يقيم في عدن منذ عام ١٢٧٢هـ /١٨٥٥م، واشترك مع أخيه جوزيف في تشغيل العمال اللازمين لإنشاء خط للملاحة بين عدن وجزيرة مدغشقر، ثم عينته الحكومة الفرنسية بعد عامين نائباً قنصلياً لها في عدن. وكان قد ساعد أبو بكر إبراهيم أحد شيوخ تاجورة مساعدة مالية، مما دفعه إلى أن يعرض عليه أن يتنازل لفرنسا عن جزء من الشاطئ الإفريقي، لكن خلافاً يتعلق بالشؤون التجارية نشب بين لامبرت وحاكم زيلع الشيخ علي شرماكي، فقام الأول برفع قضية في الحديدة انتهت بخسران الثاني لها، مما تسبب في إقدامه على قتل لامبرت، وهو على ظهر سفينته بالقرب من جزر موسى عام١٢٧٦هـ/١٨٥٩م. فأرسلت حكومة باريس سفينة حربية للتحقيق بمقتل نائب قنصلها ولطلب التعويض. وكان هذا هو ماأرشدها إلى المفاوضات التي قام بها لامبرت التي قد تكون سبباً أدت إلى مقتله[٣].

كان هم لامبرت "قبل مقتله" تأمين موطئ قدم لبلاده في المنطقة الواقعة على مخرج البحر الأحمر الجنوبي على أطراف شبه الجزيرة العربية الجنوبية الغربية، أو على الساحل الصومالي لضمان مصالح بلاده البحرية، وتأمين استقلاليتها وأمنها الضروريين في المستقبل. فتوجهت أنظاره نحو القارة الإفريقية الواقعة على بعد بضعة أميال من بريم لعقد سلسلة من التفاهمات باسم حكومة بلاده عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م للحصول على جزء من ساحل الصومال، ونجح بالوصول إلى مبتغاه بقبول الزعماء المحليين في الساحل بعروضه بعد تبادل الأحاديث بينهم. وعلى الرغم من المؤامرات البريطانية لإفشال التفاهمات، فكانت الصفقة على وشك الانعقاد. ووقع اختيار لامبرت على ميناء أوبوك الواقع في مدخل خليج تاجورة بين رأس علي وقبة الخراب (٤)، ولم يكن هذا الخليج إلا امتداداً لخليج عدن نحو إفريقية، ويبلغ عرضه ٤٠ميلاً في بدايته وعمقه سبعين ميلاً، وموانئه الرئيسة زولا وبربرة وتاجورة، فمن هذه النقاط تبدأ الطرق التي كانت تسلكها القوافل التجارية للوصول إلى الداخل، وخصوصاً مملكة شوا[٥]، ولم يبق

---

(١)- هنري لامبرت:ينتمي إلى مقاطعة بريتونBreton في فرنسا حيث ولد في ريدون Redon عام ١٨٢٨، وهو بحار سابق ووطني متحمس،شغل منصب نائب القنصل الفرنسي في عدن لعدة سنوات، وكان له أخ يدعى جوزيف،كان له مصالح في جزيرة موريس Maurice، فاستدعاه وأشركه في مشاريعه، وأرسله إلى عدن ليستأجر عمالاً، ويقيم خطاً ملاحياً بين عدن وجزيرة موريس. *Rivoyre: Ibid, p. 5*

(٢) - شيفر: مترجم الإمبراطور الفرنسي للغات الشرقية.*Rivoyre: Ibid, p. 33*

(٣)- حراز: إفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، مرجع سابق، ص٤٦٩-٤٧٢.

(٤)- انظر موقع أوبوك على الخريطة رقم (٣)، ومرساها في الصورة رقم (١).

(5) -*Rivoyre: ibid, p. 6 -7.*

أمام لامبرت سوى الاعتراف النهائي لحيازته لتلك الأراضي وقد نقله إليها مركب السمبوك Sambouck[١]، وابتاع لامبرت في عام ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م من الشيخ أبي بكر إبراهيم سلطان إمارة إمبابو Embabo الواقعة شمال خليج تاجورة[٢]، ومن الشيخ محمد ابن محمد سلطان تاجورة منطقة على الساحل جنوب خليج تاجورة بين رأس علي وقبة الخراب. وما لبث لامبرت أن لقي حتفه في منتصف عام ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م غرقاً في البحر الأحمر بين زيلع وتاجورة، فأصدر حاكم عدن البريطاني كوجلان Coghlan أوامره بالتقصي عن أسباب غرق لامبرت، فتبين أن السفينة التي كان على ظهرها الغريق اندفعت إلى الشاطئ، واصطدمت بالصخور الموجودة تحت سطح الماء بالقرب من جزر موسى، مما أدى إلى تحطم السفينة وغرق لامبرت وهو يحاول الوصول إلى الشاطئ[٣].

لكن وزيري البحرية والخارجية الفرنسيين طعنا في أسباب غرق لامبرت بالكيفية التي أعلنها كوجلان Coghlan. واعتقد الوزيران أن لامبرت ذهب ضحية مؤامرة دبرت بتحريض شرماكي حليف الأنكليز وحاكم زيلع وملحقاتها، وقررت حكومة باريس إنزال العقاب اللازم بمرتكبي هذه الجريمة. فكلفت وزارة خارجيتها سفيرها في القسطنطينية بأن يطلب من الباب العالي إصدار أوامره بإلقاء القبض على شرماكي ومصادرة أملاكه، وتكليف حشمت باشا حاكم الحديدة الذي تدخل زيلع في نطاق باشويته بالقبض على شرماكي بمساعدة إحدى السفن الحربية الفرنسية الموجودة في مياه إفريقية الشرقية. وسرعان ما توجه قبطانها فليريو دى لانجل Fleuriot de Langle[٤]إلى الحديدة طالباً مساعدة الباشا في المهمة التي جاء من أجلها. ولم يلبث أن توجه لانجل إلى زيلع ودعا وجهاء المدينة إلى اجتماع عقد فوق ظهر سفينته لإطلاعهم على الأوامر المرسلة من القسطنطينية والحديدة، وطلب منهم تسليم شرماكي وهددهم باللجوء إلى القوة إذا امتنعوا عن تسليمه إليه. وفي عام ١٢٧٨هـ/١٨٦١م قبض لانجل على شرماكي وعلى جميع اتباعه الذين حامت حولهم الشبهات، وحكم على أهل زيلع بأن يدفعوا دية مالية لأسرة القتيل لامبرت ثم عين القبطان الفرنسي الشيخ أبا بكر إبراهيم حاكماً على زيلع، ومنحه الحماية الفرنسية. وسرعان ما توجه لانجل إلى الحديدة، وأبلغ حشمت باشا بكل ما فعله في زيلع. وقد أغضب هذا الأخير إقدام قبطان فرنسي على عزل حاكم عثماني، وتعيين خلفاً له بمحض إرادته ودون الرجوع إليه. ولم يلبث لانجل أن أبحر إلى

---

(١)- السمبوك: مركب عربي كبير يستخدم في الملاحة البحرية يسير بواسطة الأشرعة حيث اتجاه الرياح،كان يقوده ملاحون محليون. *Rivoyre: Ibid, p. 7*.انظر منظره في الصورة في الملحق رقم (٢).

(٢)- انظر إمارة إمبابوEmbabo على الخريطة في الملحق رقم (٦).

(3) -*Rivoyre:ibid, p, 192-194*.

(٤) - فليريو دى لانجل: قائد أحد مراكب البحرية الفرنسية في بوربون،كلفته حكومة بلاده بإجراء تحقيق بمقتل لامبرت، ظهر في خليج عدن، تمكن من القبض على القتلة، أجرى مباحثات خلال إقامته في خليج تاجورة مع الزعماء المحليين لتحقيق مشاريع فرنسية في المنطقة، وقد بدأ حملة استكشاف جديدة للساحل الشرقي الإفريقي، وأقام علاقات مع زعماء الدناقل، فقد كانت أوبوك مسكونة لفترة طويلة من البحارة المحليين، وكانت تشكل مأوى لهم، سافر لانجل إلى باريس لمناقشة موضوع أوبوك مع حكومة بلاده.*Rivoyre :ibid, p, 8*

جدة لمطالبة علي باشا والي الحجاز بإنزال العقاب بشرماكي واتباعه. لكن والي الحجاز لم يلتفت إلى طلبه. فقرر لانجل اصطحاب المتهمين والشهود معاً إلى فرنسا وإرسالهم من هناك إلى القسطنطينية لمحاكمتهم. غير أنه حدث في اللحظة التي غادرت فيها السفينة الفرنسية جدة أن سقط شرماكي ميتاً وسط باقي المتهمين. وفي أثناء قيام لانجل بالتحقيق في قضية مقتل لامبرت في منطقة البحر الأحمر، لم يفته أن يقوم بعدة زيارات للأماكن التي تم التنازل عنها للامبرت وخاصة زيلع وتاجورة وأوبوك. ولاحظ أن مرسى أوبوك يعد مرسى أكثر ضماناً، وأنه يمكن الحصول فيه على المياه الصالحة للشرب. كما بعث إليه شيوخ قبيلة حبر أول رسالة يطلبون فيها أن تشملهم الحكومة الفرنسية بحمايتها(١).

أسرع لانجل بالكتابة من عدن عام ١٢٧٨هـ/١٨٦١م إلى وزير البحرية الفرنسية يخبره برغبة هؤلاء الشيوخ الصوماليين، وأضاف يقول: (**أن قرى هؤلاء الشيوخ تمتد على الشاطئ الصومالي في مقابل عدن من سييارا حتى هيس**)(٢). وبين أن الشيوخ الصوماليين طلبوا الحماية الفرنسية لأنهم يمتلكون عدة سفن تقوم بنقل المواشي إلى عدن، ولما كانت هذه السفن تتعرض للسلب والنهب فإنهم يرغبون في وضع أنفسهم تحت حماية دولة كبرى مثل فرنسا، إضافة إلى ذلك،ذهب وفد من أهالي بربرة وعرضوا على لانجل نفس الطلب. وعرض سلطان بير حامد الواقعة بجوار عدن أن يتنازل لفرنسا عن جزيرة جبل حسن بجميع قلاعها، وكذلك في الشاطئ الإفريقي المواجه لمضيق باب المندب أبدى بعض شيوخ الدناقل رغبتهم في وضع أنفسهم تحت الحماية الفرنسية، وعرضوا بيع جزء من أراضيهم للحكومة الفرنسية(٣).

وبناء على موافقة الحكومة الفرنسية على طلب الحماية، اصطحب لانجل معه دينى أحمد أبو بكر سلطان رهيطه وأحد ممثلي الدناقل لعقد معاهدة معه في١١آذار عام ١٨٦٢ تنازل فيها الأخير للأمبراطور نابليون الثالث عن ميناء وخليج أوبوك obock. وحملت المعاهدة أمضاء توفينيل Thouvenel وزير الخارجية الفرنسي ودينى أحمد أبو بكر كممثل لمشايخ الدناقل(٤) الذين تنازلوا لفرنسا عن ميناء وجونه أوبوك الواقع قرب رأس ألبير مع السهل الممتد من رأس علي في الجنوب حتى رأس دميره في الشمال "المادة الثانية"، وذلك نظير مبلغ عشرة آلاف تلارى Talaris أي ما قيمته خمسون ألف فرنك "المادة الثالثة" يدفع نصفه يوم تصديق هؤلاء المشايخ على المعاهدة، والنصف الآخر بعد ثلاثة أشهر من يوم استيلاء فرنسا على هذه الأراضي "المادة الرابعة". وقد تعهد هؤلاء المشايخ باستخدام كل ما في وسعهم لتسهيل صلات الفرنسيين في أوبوك مع داخل البلاد سواء أكان عن طريق البر أو عن طريق الملاحة في نهري الأنزو والحواش. وأصبح لمن يقيم في أوبوك من الفرنسيين الحق في أن يرعى قطعانه في أمبابو Embabo، وعلى مرتفعات تاجورة، وفي حمامي زيلي وعيلو بالقرب من رأس جيبوتي، وأصبح

---

(١)- حراز: إفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، مرجع سابق، ص٤٦٩-٤٧٢.

(٢)- انظر المنطقة المشار إليها على الخريطة في الملحق رقم (٣).

(3)-*Rivoyre: Ibid, p,197-198.*

(4)- *Rivoyre: Ibid, p. 33.*

لهم الحق في استغلال أملاح بحيرة عسل، ومن الأماكن الآخرى التي يمكنهم أن يجدوه فيها. وتعهد هؤلاء المشايخ برفض أي محاولة تقوم بها أية حكومة أجنبية، للتفاوض معهم مادامت فرنسا لم تسمح لهم القيام بذلك. ولم تنس حكومة باريس أن تحطط لأمر عدم صلاحية أوبوك لإيواء السفن ذات الحمولة الكبيرة، فأضافت مادة خاصة بذلك: **(في حالة إذا ما ظهر أن ميناء وجونه أوبوك غير صالح لإيواء السفن الكبيرة، فإن دينى أحمد أبو بكر يتعهد نيابة عن الشيخ أبو بكر إبراهيم والشيوخ المذكورين في المعاهدة، بأن يعطي بنفس الثمن المنصوص عليه في المادة الثالثة ميناء وجونه وخليج قبة الخراب، أو أي منطقة آخرى مع الأراضي الملحقة بها، وبنفس الشروط التي تنص عليها هذه المعاهدة)**[1].

وبعد توقيع معاهدة عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م أرسلت حكومة باريس بعثة خاصة للمنطقة سافرت عبر مصر، واستقلت سفينة فرنسية حربية في البحر الأحمر، وكان عليها أن تبحر جنوباً، وأن تدرس العوامل السياسية والاقتصادية والبحرية اللازمة لتقرر صلاحية ميناء أوبوك أو عدمه لإقامة قاعدة فرنسية عند مدخل البحر الأحمر. وأشارت كل الدلائل، وخصوصاً بعد قياس أعماق المياه قرب الساحل إلى صلاحية المنطقة فاعتبرت البيع نهائياً، ولقد عملت هذه البعثة على معاملة شيوخ الصومال الذين قاموا بهذا البيع على أنهم شيوخ مستقلون، وتناست خضوعهم للسلطات العثمانية في اليمن وجنوب شبه الجزيرة العربية حتى لا تعرض نفسها للمشاكل الناتجة عن الاعتداء على سلامة أراضي السلطنة العثمانية، التي ضمنتها مع غيرها من الدول العظمى في معاهدتي لندن وباريس. واستولت البعثة الفرنسية على أراضي أوبوك رسمياً لفرنسا في احتفال خاص، قامت به السفينة الحربية التي تقلها، فما كان من السلطات العثمانية في اليمن إلا أن أفهمت الفرنسيين أنهم لم يشتروا الأراضي من صاحبها الشرعي، إذ أن هذه الأراضي ملك للسلطان العثماني، وشرحت لهم أنهم قد أنفقوا . دون أي داع . ذلك المبلغ الذي دفعوه لشراء الأراضي اللازمة لإنشاء مخازن الفحم، لأنه لم يكن هناك أدنى شك في أن السلطان لن يعارض في منح تلك الأراضي للحكومة الفرنسية، إذا ما كانت قد طلبت ذلك من حكومته رسمياً، لكن حكومة باريس كانت تعرف رفض السلطنة مسبقاً لمثل هذا الطلب، وكان هذا هو العامل الأساس الذي دفعها إلى عدم التحدث مع السلطنة العثمانية رسمياً في هذا الموضوع[2].

وسارعت فرنسا لتكليف شيفر Schefer بالتوجه إلى البحر الأحمر لتقديم هذه المعاهدة إلى شيوخ الدناقل للموافقة عليها. وقد استطاع شيفر إنجاز هذه المهمة بنجاح تام. وفي منتصف عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م جرى تسليم منطقة أوبوك لفرنسا وسط احتفال، أعلن فيه السلطان دينى سلطان رهيطه تنازله للإمبراطور نابليون الثالث تنازلاً تاماً عن خليج أوبوك والمنطقة المحيطة به، ثم رفعت الراية الفرنسية على أوبوك. وقد أخذت حكومة باريس منذئذ تعقد مع شيوخ أو سلاطين ساحل الصومال المطل على خليج عدن معاهدات سياسية، كانت تحرص على أن تذكر فيها أن

---

(١)- حراز: إفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، مرجع سابق، ص٤٦٩-٤٧٢.

(٢) - يحيى: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص٣٦-٣٨.

هؤلاء الشيوخ أو السلاطين، إنما هم رؤساء مستقلون يتمتعون بسيادة تامة على بلادهم، ولم يتمكن الأنكليز في عدن من إخفاء غضبهم لرؤيتهم الحكومة الفرنسية تقوم بشراء أراض عند مدخل البحر الأحمر، فقد وصلت أنباء استيلاء الفرنسيين على أوبوك قبل وصول شيفر وسفينته الفرنسية كوربو Curieux إلى هذا الميناء الأخير. وقد أظهر حاكم عدن البريطاني بلايفير Playfair مضايقته من الفرنسيين، لذلك لم يعرض خدماته على شيفر وسفينته الفرنسية كالمعتاد. وقد صرح بلايفير في أول فرصة سنحت له للتحدث عن استيلاء الفرنسيين على أوبوك فقال :(**إنهم قد استولوا على أراض تابعة للسلطنة العثمانية، وأنه إذا كانت السلطنة لا تباشر سلطاتها عن طريق رفع علمها، وإرسالها لأحد الموظفين الرسميين إلى هذه المنطقة، فإن أحداً لا يستطيع إنكار أنها هي الدولة صاحبة السيادة على كل الساحل**) [١]. وكان من الطبيعي أن يتأثر حاكم عدن من استيلاء الفرنسيين على أوبوك، إذ أن ذلك العمل كان يحمل في طياته تهديداً صريحاً لنمو عدن وتوسعها، حيث كانت الأحوال قد ازدهرت خلال السنوات الماضية فيها بسبب التجارة بالبن اليمني، وأيضاً بسبب التجارة الإفريقية التي كانت القوافل تنقلها حتى زيلع وبربرة ثم تنقل بواسطة السفن حتى عدن. ولما كانت أوبوك أقرب للمنتجات الإفريقية من عدن، فقد كان في استطاعتها أن تحتكر تجارة البن المصدر من هرر، وكان الأنكليز يقدرون هذا البن الإفريقي بنفس الدرجة التي يقدرون بها البن اليمني[٢].

وكان من الفرنسيين الأوائل الذين جاؤوا إلى أوبوك ضابطان بحريان فرنسيان، سالمون Salmon وأيستر Essarts عائدين على متن سفن المساجيرى من الصين عبر عدن، وأمضيا عدة شهور بدراسة المنافع والمساوئ لأوبوك، وأهميتها الاستراتيجية ومستقبلها التجاري، ثم شاركهما مونج الذي استقال من منصبه القنصلي في مصر، ليقوم بمهمة خاصة بالمناطق المجاورة لأوبوك للاستفادة منها اقتصادياً كصلة وصل مع الحبشة التي تقع خلف أوبوك[٣].

وهكذا نجحت فرنسا في الاستفادة من حادثة مقتل نائبها القنصلي لامبرت كحجة من الحجج التي تبررها الدول الأوروبية لبسط سيطرتها الاستعمارية على الشعوب الضعيفة، إذا أضر أحد أفرادها بأحد رعاياها، أو بمصلحة من مصالحها، كأن يعتدي على قنصلها، أو على إحدى سفنها، وأصبح هذا الحق من حقوق الاستعمار المزعومة هو حق الذئب على الحمل ليس إلا. إذ استغلت فرنسا الحادثة للضغط على الأنكليز والسلطنة العثمانية وشيوخ ساحل الصومال المطل على البحر الأحمر لتحصل على معاهدات وتنازلات تسمح لها بوضع حجر الأساس لإنشاء وتشكيل نقطة النواة للمستعمرة الفرنسية في شرق إفريقية، تكون فيه قريبة من عدن لضرب مصالح بريطانيا، ويدخل ذلك في نطاق التنافس المستمر بين البلدين[٤]. فعملت حكومة باريس على إحياء الطريق

---

(١)- يحيى: التنافس الدولي على بلاد الصومال، مرجع سابق، ص٤٤.

(٢)- يحيى: المرجع نفسه، ص٤٥-٤٧.

(3) -*Rivoyre: ibid, p. 52.*

(٤)- حافظ: مرجع سابق، ص٦٢.

الملاحي القديم "طريق البحر الأحمر"لاهتمامها بسواحل إفريقية الشرقية، والطريق الملاحي المؤدي إلى الهند، واشتد التنافس الفرنسي البريطاني للسيطرة على هذا الطريق،كوسيلة لكلتا الدولتين لتهديد مصالح الآخرى. فأسست فرنسا **شركة الهند الشرقية الفرنسية** في عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ونجحت بواسطة شركتها بترسيخ وتوطيد علاقاتها بشرق إفريقيا والهند وغيرها من بلاد الشرق، فكانت هذه التحركات الفرنسية بمثابة الناقوس الذي نبه بريطانيا إلى ما يحيق بمستعمراتها في الهند من خطر، فعملت جاهدة للقضاء على المحاولات الفرنسية، وتقوية نفوذها في البحار الشرقية بصفة عامة، وعند مداخل البحر الأحمر والخليج العربي بصفة خاصة(١).

وأخذت بريطانيا تراقب النشاط الفرنسي على ساحل الصومال المطل على خليج عدن، ورأت أن مصالحها في عدن تقتضي عدم وقوع ذلك الساحل تحت النفوذ الفرنسي، لأن مستعمرتها عدن كانت تعتمد في تموينها اعتماداً تاماً على مينائي زيلع وبربرة الواقعين على ساحل الصومال المطل على خليج عدن، فقد تبين لها أن وقوع ذلك الساحل في قبضة الحكومة الفرنسية، وما يتبع ذلك من قيام قوة حربية فرنسية معادية في مدخل البحر الأحمر المقابل لعدن، وعلى طريق الهند يهددها في كيانها الاستعماري ذاته، ويمنع أساطيلها من السيادة البحرية الكاملة على سواحل إفريقية الشرقية وسواحل بلاد العرب الجنوبية(٢). وعبر عن ذلك السفير البريطاني في باريس إلى وزير البحرية الفرنسية البارون هوسينز: **(إن حكومته تعارض تواجد الأسطول الفرنسي في أوبوك، ويجب على الحكومة الفرنسية أن تتخلى عن مشاريعها في هذه المنطقة، فأجابه الوزير وهو غاضب: حسناً سعادة السفير يمكنكم أن تجيبوا حكومتكم، أنها يجب أن تعتاد على ذلك، وعلينا أن نجهز أسطولنا تجهيزاً جيداً)** (٣). وإزاء هذا الموقف الفرنسي الحازم لزم السفير البريطاني الصمت، وكان مثل هذا الموقف يتكرر باستمرار إزاء ادعاءات بريطانيا التي كانت تواجهه بقرارات فرنسية حازمة لمنعها من عرقلة المشاريع الفرنسية. مما أدى إلى استعار نار التنافس الاستعماري بيد البلدين ، واشتدت على امتلاك أجزاء من ساحل الصومال المقابل لخليج عدن، فتركت هذه الجهات بضع سنوات تتأرجح بين أطماع الدول الاستعمارية التي كانت تسعى لخلق مناطق نفوذ لها، وتملك قواعد ارتكاز فيها. وكان أهم ما أسفر عنه التنافس احتلال بريطانيا مصر عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م التي أصبحت ترى ـ حسب زعمها ـ أنه بحكم وضعها الجديد كدولة احتلال لمصر لها حق السيطرة على ممتلكاتها الإفريقية. وبهذا وضعت الدول المنافسة لها وخاصة فرنسا أمام الأمر الواقع. علماً أنها قد أعلنت أكثر من مرة أن احتلالها لمصر هو احتلال مؤقت، وذلك ذراً للرماد في العيون حتى تتمكن من ترتيب أمر استعمارها لمصر وممتلكاتها، وفي الوقت نفسه لم تستطع بريطانيا إخفاء قلقها على تنفيذ سياستها الاستعمارية قبل فوات الأوان وخاصة أن دولاً مثل فرنسا ـ إيطاليا ـ ألمانيا ـ بلجيكا وغيرها بدأت تسعى لتحقيق هذه السياسة. واقتربت في مناطق نفوذها من أملاك مصر في ساحل البحر الأحمر وشرق إفريقية. وعلى هذا

---

(١)- الجمل: تاريخ الصومال في العصر الحديث، مرجع سابق، ص١٣٦-١٣٧.

(٢)- حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٥٠٠.

(3) -*Rivoyre: ibid , p. 21.*

الأساس وجهت بريطانيا اهتمامها إلى ساحل الصومال الشمالي وهرر لبسط سيطرتها على أملاك مصر في تلك المناطق، وتلك التي تقع أيضاً عند منابع النيل فمصر مرتبطة بالنيل، وتحتوي الحبشة على جزء مهم حيوي من منابع النيل، ولم يكن هناك تهديد حقيقي آنذاك بالنسبة لمصر والنيل، طالما أن مناطق الحبشة في أيدي أهلها، وهؤلاء لا تسمح لهم حالتهم وإمكانياتهم وقوتهم بالتحكم في مياه النيل، ولكن الأمر يختلف بشكل كلي إذا سيطرت على الحبشة أو هرر أو الصومال دولة أوروبية قوية مثل فرنسا، فإنها في هذه الحالة تستطيع أن تضر بمصالح مصر التي هي تحت سيطرة بريطانيا، وهذا ماحرصت بريطانيا للحيلولة دون وقوعه(١).

ويتطلب ذلك من بريطانيا تثبيت أقدامها في مصر، ثم إبعاد النفوذ الفرنسي عن أعالي النيل وإفريقيا الوسطى والشرقية، وكانت وسيلتها في ذلك:

١- تشجيع إيطاليا على احتلال عصب الواقعة شمال أوبوك الفرنسية ، وأجزاء من ساحل الصومال الشرقي، وبذلك يحاصر الفرنسيون فيعجزون عن التوسع من أوبوك شمالاً وجنوباً أو التوغل في حوض النيل(٢).

٢- إجبار المصريين على إخلاء السواحل الإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن من مضيق باب المندب إلى رأس حافون، ومن ضمنها موانئ تاجورة وزيلع وبربرة. ثم قامت بريطانيا بتأسيس مستعمرة الصومال البريطاني في عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م، بالرغم من احتجاجات السلطان العثماني صاحب السيادة الشرعية على هذه المناطق(٣).

ردت الحكومة الفرنسية باعتمادها على ليون لاجارد Leon Lagarde الذي اختارته لمنصب قومندان أوبوك (٤)، وكان رجلاً نشيطاً ومملوءاً بالغيرة على مصالح بلاده. ووضع نصب عينيه توسيع مناطق سيطرة بلاده حول أوبوك(٥) لإنشاء مستعمرة على ساحل الصومال بالتوسع صوب موانئ الساحل مثل جيبوتي وتاجورة وباتجاه الداخل، أي إقليم هرر، وإقليم شوا، وهي المناطق التي سوف يسير فيها فيما بعد المشروع الفرنسي التجاري خط سكة حديد جيبوتي ـ هرر ـ أديس أبابا(٦). وبدأت فرنسا بالتوسع في ساحل الصومال، في الوقت الذي عملت فيه

---

(١)- سيد: مرجع سابق، ص٢٣-٢٧.

(٢)- الجمل:دراسات في تاريخ شرق إفريقيا، مرجع سابق، ص٤١٣-١٤ .

(٣)- العظم، صادق: رحلة الحبشة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،ط١،٢٠٠١، ص٢٦.

(٤)- ليون لاجارد: مؤسس المستعمرة الفرنسية في بلاد الصومال، وهو أول إداري تم تعيينه لمستعمرة أوبوك، وعلى الرغم من أن عمره كان في ذلك الوقت أربعاً وعشرين عاماً فقط، ألا انه كان قد درب على الشؤون السياسية والدولية كموظف رسمي في باريس وروما. *Rivoyre: ibid , p. 20*

(٥)- أهملت فرنسا هذه المنطقة بعد استيلائها عليها عام ١٨٦٢ بسبب انشغالها بمشاكلها في القارة الأوروبية، وبعد حوالي عشرين عاماً بسبب شدة التنافس مع الإنكليز، حاولت الاستفادة من أوبوك، لأنها تقع عند مخرج مضيق باب المندب، علاوة على أنه مركز استراتيجي يسيطر على الطريق إلى الشرق، فضلاً على أنه مركز للتجارة مع الداخل.سيد: مرجع سابق، ص٢٥.

(٦)- يأتي الحديث عن الخط الحديدي في الفصل الخامس.

بريطانيا على إجبار مصر على إخلاء هرر وبربرة وتاجورة. فسارعت لانتهاز الفرصة السانحة لتوسيع حدود أراضي أوبوك، وذلك بإدخال تاجورة وكل الجزء الشمالي من خليجها داخل تلك الحدود. ورأت أن المسألة لم تكن سوى منع بريطانيا من النزول إلى تاجورة دون المجازفة بالاصطدام معها. فكان الأمر يتطلب الاتصال بالأهالي والاتفاق معهم منعاً لسيطرة بريطانيا على تاجورة. وبدأت المفاوضات بين لاجارد وشيخ تاجورة السلطان أحمد التي انتهت بقبول السلطان وضع بلاده تحت الحماية الفرنسية. لكنه أفهم لاجارد ضرورة تطبيق الحماية بطريقة فعالة ، خصوصاً في حالة تدخل إحدى الدول الأجنبية، وضرورة إعطائه مبلغاً شهرياً من المال يعادل المرتب الذي كان يتقاضاه من الحكومة المصرية، لكي يحافظ على مكانته بعد انقطاع صرف المرتب له، وتقدم بنفس الطلب بالنسبة لتابعه، فقررت الحكومة الفرنسية له راتباً مقداره مئة ريالاً شهرياً، ولتابعه راتباً آخر هو ثمانون ريالاً شهرياً، وتم عقد معاهدة الحماية مع سلطان تاجورة في أواخر عام١٣٠٢ هـ/١٨٨٤م. وأعطت هذه المعاهدة لفرنسا الحماية على الأراضي الممتدة من رأس علي حتى قبة الخراب، وتعهد السلطان بعدم إبرام أية معاهدة أو اتفاقية مع دولة أجنبية بغير موافقة قائد أوبوك. وهكذا ظهرت مهارة لاجارد وخبرته الدبلوماسية في أنه سبق الأنكليز والإيطاليين في الوصول إلى اتفاق مع السلطان أحمد. وظهرت قيمة ذلك الاتفاق في أنه منح فرنسا إقليماً مكملاً لمستعمرة أوبوك، ويوسعها بكل الجزء الواقع إلى الشمال من خليج تاجورة، ويعطيها مفتاح الطريق الذي يبدأ من تاجورة ويمر بسجالو Sagalo[١]، وبحيرة العسل[٢] ومنها إلى سهل جوباد حتى الحواش إلى أن يصل إلى شوا، وكان هذا الطريق أقصر الطرق التي تصل إلى شوا وأقلها صعوبة، وأصبح في استطاعة فرنسا بسيطرتها عليه أن تتحكم في معظم المنتجات التي تصل مع القوافل من الداخل. وكان من السهل أيضاً الحصول على الماء والحشائش اللازمة للقوافل التي تصل من الداخل في سجالو. كان ذلك كجزء من سياسة فرنسا التوسعية في القارة الإفريقية بين الشرق والغرب. كما أن أوبوك ازدادت أهميتها بالنسبة للمواصلات البحرية الفرنسية، وللأسطول الفرنسي الذي قام في هذه الفترة بمجهود واضح للسيطرة على جيبوتي وما جاورها من ساحل الصومال وجزيرة مدغشقر، وكذلك في حرب كوشين في الصين وفي الهند الصينية[٣].

وعلى أية حال، لم تكن مسألة تاجورة قد سويت بالنسبة لفرنسا بصورة نهائية، إذ أنها كانت قد عقدت معاهدة مع سلطانها في الوقت الذي كانت فيه بعض القوات المصرية لا تزال موجودة في هذه المنطقة، وكان في استطاعت حكومة لندن أن تؤخر سحب تلك القوات من تاجورة. فما كان من لاجارد سوى الإبراق إلى باريس طالباً من حكومته تدخل القنصل الفرنسي في القاهرة، لكي يحصل على أمر من الحكومة المصرية، توجه فيه سلطاتها في تاجورة إلى عدم معارضة الاحتلال الفرنسي لتاجورة. وكان لاجارد يعتقد بإمكانية نجاح تلك الخطة،

---

(١)- انظر موقع سجالو على الخريطة في الملحق رقم (٦).

(٢)- انظر بحيرة العسل على الخريطة في الملحق رقم (٥).

(٣)- يحيى: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٢٧١-٢٧٢.

لكنه لم يكن يستطيع التصرف خصوصاً، وأنه لم يستلم أي تعليمات من حكومته باحتلال تاجورة عسكرياً، فنصح حكومته أن تحصل على تصريح شفهي من الخديوي، أو على خطاب خاص من أحد الوزراء، وذكر أن ذلك يكفي للاستناد إليه لاحتلال تاجورة، خصوصاً وأن بريطانيا لم تحتل بربرة وزيلع إلا بكلمة من نوبار باشا رئيس الوزراء المصري إلى أبي بكر باشا محافظ زيلع. حقيقة أن هذه الكلمة لم تقض على كل المصاعب التي واجهت بريطانيا، فقد قام أهالي بربرة بالاحتجاج على وصول الأنكليز الذين لم يجدوا حلاً أفضل لإعادة النظام من أن يخطفوا المعارضين، ويحضروهم سجناء إلى عدن. ولكن لاجارد كان لا يخشى حدوث نفس الشيء في تاجورة خصوصاً بعد أن نجح في شراء بعض الشيوخ[١]. وقرر احتلال هذا الميناء بمجرد رحيل القوات المصرية عنه[٢].

لكن محاولات حكومة باريس فشلت في إقناع حكومة الخديوي في القاهرة بسحب قواتها من تاجورة، ولا يخفى على القارئ الكريم، بأن موقف الخديوي اتخذ بتحريض من حكومة لندن، فولت فرنسا وجهها إلى شيوخ قبائل الدناقل الذين تمكنوا من إجبار الحامية المصرية الصغيرة التي كانت في تاجورة على الخروج منها إلى زيلع في أواخر عام ١٣٠٢ هـ/ ١٨٨٤م، وأعلن الفرنسيون في اليوم التالي ضم تاجورة رسمياً إلى الممتلكات الفرنسية وحيوها بإطلاق المدافع. واحتجت كل من بريطانيا وإيطاليا والسلطنة العثمانية على التصرف الفرنسي[٣]، لكن دون جدوى[٤]. وتحول الغرض التجاري الفرنسي في تاجورة إلى احتلال عسكري استعماري فعلي بغية التوسع في الاستيلاء على أراضي جديدة بواسطة سفنهم الحربية التي تحمل المدافع والمعدات الحربية، ونجحت فرنسا في التوسع من تاجورة بالسيطرة على جيبوتي التي أصبحت قاعدة للقوات الفرنسية أفضل من أوبوك في شرق إفريقية، لأهميتها الاستراتيجية، وتوسط موقعها في ساحل الصومال الشمالي المواجهة لعدن البريطانية، ومحطة لرسو السفن القادمة من زنجبار في طريقها إلى عدن، وهي النقطة الوحيدة لمراقبة البحر الأحمر[٥].كما تسيطر جيبوتي على نهاية طريق القوافل من هرر والحبشة. وسرعان ما هجر التجار الفرنسيون أوبوك، واتجهوا بقوافلهم إلى جيبوتي[٦]، إضافة إلى انتقال السلطات الفرنسية نفسها من أوبوك إلى جيبوتي[٧].

وازداد اهتمام الحكومة الفرنسية بجيبوتي لحماية مصالحها، ولوقوعها عند مخرج البحر الأحمر، وإشرافها على المحيط الهندي . ولم تقتصر أهميتها في إشرافها على الطريق إلى الشرق الأقصى فحسب بل لوقوعها عند نهاية الخط

---

(١) – يحيى: التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص١٣١-١٣٣.

(٢)– يحيى: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص٨٦.

(٣)– ترد تفاصيل المواقف البريطانية - الإيطالية - العثمانية من احتلال فرنسا تاجورة في الفصل الرابع.

(٤)– يحيى: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٣٧٢.

(٥)– عيسى: مرجع سابق، ص٤٦.

(٦)– انظر موقع جيبوتي على الخريطة في الملحق رقم(٥).

(٧)– حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٥٠٠-٥٠١.

الحديدي القادم من هرر . وتمثل المخرج الوحيد لأثيوبيا على البحر الأحمر، وكان هدفها تحقيق مشروع استعماري عرف باسم مشروع البحر الأحمر ـ المحيط الأطلنطي بالزحف من الشرق والغرب معاً نحو حوض النيل[١]. ولم تبلغ جيبوتي أهميتها التموينية والتجارية والإستراتيجية ذروتها إلا بعد أن تقرر اتخاذها في عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م عاصمة المستعمرة الفرنسية، ثم ربطها بقلب أثيوبيا عبر مشروع السكة الحديدية[٢]. وفي عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م صدر مرسوم فرنسي بوضع كل المناطق التي استولت عليها فرنسا في بلاد الصومال تحت إدارة واحدة عرفت باسم **الصومال الفرنسي** [٣]، واتخذت جيبوتي مقراً للحاكم الفرنسي[٤]، وتبلغ مساحتها ما يقرب من٢٣ ألف كم مربع، وهي محصورة بين مستعمرة اريتريا الإيطالية من الشمال، وأثيوبيا من الغرب والجنوب والصومال البريطاني من الجنوب[٥].

وبعد جهود كبيرة مبذولة من الحكومة الفرنسية تمكنت من تأسيس مستعمرة الصومال الفرنسي على الساحل الشمالي مطلة على البحر الأحمر وخليج عدن لخدمة مصالحها الاستعمارية عامة، وللتخلص من الاعتماد على عدن الخاضعة للحكومة البريطانية التي تنبهت لخطورة النشاط الفرنسي، ونجاحه في تأسيس مستعمرة تنافس وتضر المصالح البريطانية في المنطقة، بل وفي القارة الإفريقية بأكملها، فما كان منها سوى القيام بنشاط مضاد ضد النشاط الفرنسي لتأسيس مستعمرة على الشاطئ المقابل لمستعمرة عدن أطلق عليها الصومال البريطاني. وفيما يلي تفاصيل النشاط البريطاني.

٢- النشاط البريطاني في ساحل الصومال المطل على البحر الأحمر وخليج عدن في الربع الأخير من القرن التاسع عشر:

انتشرت المستعمرات البريطانية في كل أنحاء القارة الإفريقية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر لعدة عوامل:

---

(١)- الجمل،شوقي: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،١٩٧١، ص٥٢٣.

(٢)- محمد: مرجع سابق، ص٢٧١-٢٧٢.

(٣)- الصومال الفرنسي: يطل على رأس خليج عدن، وهو عبارة عن شريط ضيق من الأرض يحيط بخليج تاجورة على شكل حدوة حصان، وهو يتصل بخليج عدن الكبير عند مدخل مضيق باب المندب تماماً منفذ المواصلات بين البحر الأحمر والمحيط الهندي. ويمتد ذلك الشريط الساحلي المحاط بحدوة الحصان غرباً ليتوسط بين أراضي كل من اريتريا وهرر والصومال البريطاني. سالم: مرجع سابق، ص٢٤٣.انظر موقع وحدود الصومال الفرنسي على الخريطة في الملحق رقم (٤).

(٤)- عندما أصبح لاجارد حاكم فرنسا في أوبوك، قرر عام ١٨٩٠ أن تكون جيبوتي مركزاً لحكمه على الشاطئ الصومالي، وبذل جهوداً كبيرة لجعلها ميناء الحبشة الرئيس.فلم تكن فيها سوى بعض البيوت الفقيرة، وبفضل نشاط وأعمال لاجارد تحسنت جيبوتي كثيراً، وأعطاها طابعاً جمالياً مثل فتح الشوارع والساحات وزرع الأشجار، وصل عدد سكانها إلى ١٠٠٠٠ نسمة بينهم ٤٠٠ أوروبي ، ومن ضمنهم ٧٠ آمرأه و٦٠ طفلاً، وباقي السكان من العرب والهنود.

Peroz,Le Lieutenant: Le Chemin De Fer Ethiopien Le Port De Dgiboutli . 1907, P. 21-24

(٥)- الجمل: تاريخ الصومال في العصر الحديث، مرجع سابق، ص١٣٩-١٤٠.

١- شعور بريطانيا بضرورة الاتجاه شرقاً لتعويض خسارتها الكبيرة لمستعمراتها في العالم الجديد، نتيجة نجاح ثورة المستعمرات الأمريكية عام ١١٩٨هـ/١٧٨٣م.

٢- تهديدات حكومة الثورة الفرنسية، وأطماع نابليون وحروبه كانا من دوافع التوجه البريطاني لتأسيس إمبراطورية في الشرق، وما صدامها مع حملة بونابرت على مصر سوى مظهراً لهذا الاتجاه البريطاني.

٣- قوة الأسطول البريطاني الذي كان سيد البحار والمحيطات بلا منازع، فأصبح عاملاً مهماً من عوامل بناء الإمبراطورية البريطانية في إفريقية(١).

٤- اتباع بريطانيا نظم الليبرالية، ومبدأ حرية التجارة، وسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأوروبية. فاتسع نشاطها الاستعماري بشكل سريع بين ١٢٩٤-١٣٢٢هـ/١٨٧٧-١٩٠٤م في كل أنحاء إفريقية(٢).

٥- إدراك بريطانيا أن البحر الأحمر قد أصبح طريقها الطبيعي إلى الشرق الأقصى بعد افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية، فبرزت أهمية مصر للمصالح البريطانية كطريق للمواصلات السريعة بين بريطانيا ومستعمراتها في الهند، وكونها مفتاح السيطرة في البحر المتوسط، ومدخل التوسع الاستعماري الجديد في إفريقية الأمر الذي جعل الاستيلاء عليها حجر الزاوية في السياسة البريطانية(٣).

لذلك سعت بريطانيا للسيطرة على عدة نقاط مهمة على طريق البحر الأحمر، وتطلعت للاستيلاء على الموانئ الصومالية زيلع، بربرة، بلهار لاتخاذها قاعدة مطلة على بلاد الصومال والبحر الأحمر والمحيط الهندي، بهدف تأمين طرق مواصلاتها إلى الهند(٤). وأبرز ما تحكم في السياسة البريطانية تجاه مصر وسواحل البحر الأحمر، ماعرف بالعامل الهندي الذي استخدم الطريق البحري عبر مصر إلى الهند، وقد كان ذلك سبباً دفع السياسة الخارجية البريطانية إلى تقدير أهمية مصر وملحقاتها الإفريقية من الناحية الجغرافية، وتقدير أهمية موقعها بالنسبة للإمبراطورية البريطانية في الهند(٥).

اعتمدت الإستراتيجية البريطانية في التوسع غرباً باتجاه ساحل الصومال المقابل لعدن عبر مضيق باب المندب على عوامل عدة:

---

(١)- كانت البحرية البريطانية من أبرز البحريات العالمية أنذاك، فقد أخذت حكومة لندن تعمل على زيادة قوتها ونفوذها في سبيل التوسع والسيطرة، وفي أوائل القرن التاسع عشر حدث الانقلاب الصناعي، وظهرت قوة البخار، تمكنت بريطانيا من أن تحرز قصب السبق في هذا المجال، فأقامت البحرية القوية التي استحقت بها لقب سيدة البحار ، وسرعان ما ظهر التنافس بينها وبين فرنسا في ذلك المضمار، وتركز اهتمامهما في شرق إفريقيا وشمالها. حسنين: مرجع سابق، ص١٠-١١.

(٢) - الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، مرجع سابق، ص١٨١.

(٣)- طربين، أحمد: تاريخ المشرق العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، مطبعة قمحة أخوان، ط ٧ ، ٢٠٠٠- ٢٠٠١، ص١٤٣.

(٤)- يونس: مرجع سابق، ص٣٤.

(٥)- الجمل، شوقي - عبد الرازق، عبد الله: تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة،١٩٩٧ ، ص٨٠.

١- كان التوسع في القارة الإفريقية، والسيطرة على مناطق التحكم الاستراتيجي المعابر والمضائق المائية المسيطرة على طرق التجارة الدولية إحدى ركائز الاستراتيجية البريطانية، باعتبارها أكثر الاستراتيجيات الدولية سيطرة ونفوذاً في العالم خلال ذلك الوقت.فكان لا بد لها من تأمين ساحل الصومال المواجه لقاعدتها في عدن، والمتحكم من الغرب بالمدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وبالتالي لقناة السويس، ولتأمن بريطانيا من أن تقفز إحدى القوى الأوروبية المناوئة إلى هذا الساحل، وبالتالي تعرض طريق التجارة البريطانية من وإلى الشرق حينئذ للخطر الداهم(١).

٢- الأهمية الاستراتيجية الكبيرة لموقع بلاد الصومال كونها مركزاً متوسطاً في العالم، أي أن أهميتها لا تقل من هذه الناحية عن أهمية الطرف الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية. كما أن بلاد الصومال تقابل قاعدة عدن العسكرية، مما يجعل بريطانيا تخشى قيام دولة كبيرة قوية تسيطر على هذه المنطقة، ويكون لها تأثير كبير على شرق إفريقية، وقد تستطيع هذه الدولة أن تؤثر على سكان جنوب شبه الجزيرة العربية، فيهب السكان مطالبين بحقوقهم، وهذا ما كانت تخشاه بريطانيا، فحاولت إبقاءهم ضمن نفوذها(٢).

٣- أصبح من أهداف السياسة البريطانية السيطرة على منابع النيل سواء تلك التي تقع في بلاد الحبشة، أو في منطقة البحيرات الاستوائية، ولم يتم هذا إلا بالسيطرة على أوغندة وبحر الغزال وهرر والحبشة والصومال، أو على الأقل تمنع أية دولة أوروبية آخرى من السيطرة على تلك المناطق(٣).

٤- رغبة السلطات البريطانية في عدن الاستفادة من الوضع الذي نتج عن احتلال بلادهم مصر، وعن قيام الثورة المهدية في السودان، فحاولت أن تسيطر على ساحل الصومال المواجه لها(٤)، كون عدن فقيرة الموارد، ولا تستطيع أن تمد الحامية البريطانية بحاجتها من الغذاء، فاتجهت أنظارها إلى ساحل الصومال لتأخذ منه ما يلزمها من المواد الغذائية المتوافرة بكثرة في الساحل المقابل لعدن(٥).

وكان يتجاذب السياسة البريطانية في شرق إفريقية عاملا الواقع والسياسة اللذان كانت تسير عليهما حكومة الأحرار في بريطانيا:

- **عامل الواقع**: وجدت بريطانيا كلاً من فرنسا وإيطاليا تنفذان سياسيتهما الاستعمارية، لامتلاك مستعمرات على ساحل البحر الأحمر الغربي وساحل إفريقية الشرقي، فلو وقفت هي مكتوفة الأيدي لضاعت هذه المنطقة كلها من يدها، ولتهدد طريقها إلى الهند.

---

(١) - حافظ: مرجع سابق، ص٦١-٦٢.

(٢)- شاكر: مرجع سابق، ص٧١-٧٢.

(٣)- حافظ: مرجع سابق، ص٢٥٢.

(٤)- يحيى: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص٦٤.

(5) - *Lewis: ibid, p. 40.*

- **عامل السياسة:** إن وزارة الأحرار برئاسة جلادستون، كان من أهم مبادئها مقاومة التوسع الاستعماري الأوروبي، وإذا كان لابد من التوسع فيكفي احتلال بريطانيا لمصر. ومع مرور الزمن انتصرت سياسة الواقع، واضطرت وزارة جلادستون إلى الدخول في ميدان التوسع الاستعماري مخالفة بذلك مبادئها، ورأت بريطانيا أن تحتل جزءاً من ساحل الصومال المطل على البحر الأحمر وخليج عدن حتى تحد من التوسع الفرنسي والإيطالي، وعملت حسابها أن يكون توسعها على حساب أملاك مصر في هذه المنطقة أو الأملاك التي تدعيها لمصر فيها، خاصة بعد أن أصبحت مصر واقعة تحت سلطانها. ومن ناحية آخرى رأت بريطانيا أن ملكية مصر وحقوقها في بلاد الصومال وشرق إفريقية، لم تحل دون سيطرة فرنسا على أوبوك وتاجورة وجيبوتي، ولم تمنع إيطاليا من احتلال عصب، فكانت بريطانيا قاسماً مشتركاً في معظم عمليات التكالب والتنافس في القارة الإفريقية عموماً وبلاد الصومال خصوصاً [١].

فقد أشعلت حماسة التكالب الاستعماري بين الدول الأوروبية وخاصة فرنسا التي كانت في صراع دائم ومستمر مع بريطانيا في هذه المنطقة منذ الحملة الفرنسية على مصر عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م باحتلالها عدن، وتحكمها في مضيق باب المندب، وفي حرية المرور من وإلى البحر الأحمر عند مدخله الجنوبي، فلقد ترتب على احتلال بريطانيا عدن أن أسرعت فرنسا لاحتلال أوبوك وجيبوتي وما حولهما[٢]، فكونت بما عرف الصومال الفرنسي على ساحل البحر الأحمر الإفريقي، لكي تقف في وجه التوسع والتحكم البريطاني في باب المندب [٣] . وكان لظهور النفوذ الفرنسي في أوبوك وتاجورة وجيبوتي، والنفوذ الإيطالي في منطقة عصب، مما يعني توسع إحدى هاتين الدولتين أو كليهما في بقية أنحاء الصومال وهرر والحبشة، وإخضاع إحدى مناطق منابع النيل لقوة أوروبية منافسة لبريطانيا التي رأت أن تدخل ميدان التوسع الاستعماري بصورة سافرة عن ذي قبل، فاستغلت الحوادث لكي تنفذ أغراضها تدريجياً وبصورة دقيقة منتظمة. فاستغلت الأزمة المالية في مصر للتدخل في شؤونها الداخلية، واستغلت الثورة المهدية في السودان لتفني الجيش المصري في حملة هكس[٤]، واستغلت هزيمة حملة هكس الساحقة أمام قوات المهدي لتطلب من حكومة القاهرة الواقعة تحت

---

(١)- الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٨٨-٨٩.

(٢)- كان النفوذ البريطاني في الهند يقوى ويتوطد منذ عام ١٦٦٢ ، وساعد على ذلك تدهور شركة الهند الشرقية الهولندية، على أن أطماع بريطانيا الاستعمارية أدت إلى اصطدامها بفرنسا، فقامت بين الدولتين سلسلة من الحروب. الجمل، شوقي:سياسة مصر في البحر الأحمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤، ص١٩.

(٣) - الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٢٠٠.

(٤) - حملة هكس: بعد سيطرة القوات البريطانية على مصر في أيلول عام ١٨٨٢ سعت للقضاء على الثورة المهدية، فجهزت حملة عسكرية من الجنود المصريين في الخرطوم بقيادة الضابط البريطاني هكس، عرفت الحملة باسمه تحركت باتجاه مدينة الأبيض السودانية في أيلول عام ١٨٨٣،غير أن المهدي هاجمها بجيش قوامه عشرون ألف رجل، وألحق بها هزيمة ساحقة، وانهار الحكم المصري في دارفور وبحر الغزال، فأعلنت بريطانيا إخلاء وسحب الحاميات العسكرية المصرية من السودان، وأرسلت غوردون لتنفيذ هذه المهمة في بداية عام١٨٨٤.نعيسة: مرجع سابق، ص٣٠٥.

سيطرتها إخلاء السودان وملحقاته. واستغلت إخلاء السودان وملحقاته للوثوب إلى تلك الأملاك والانقضاض عليها، وضمها إلى دائرة نفوذها. كل ما سبق أقدمت عليه بريطانيا، وقامت بتنفيذه مستغلة براعتها ودهاءها في التمويه، فأحاطت هذه العمليات السريعة بسياج من الحرص والإدعاء الكاذب بالمحافظة على أملاك مصر لتتخلص من منافسة الدول الاستعمارية المتزاحمة معها على امتلاك قواعد في المنطقة(١).

وبدأت بريطانيا تدعم وجودها ونفوذها في المنطقة خطوة خطوة(٢)، وسعت سلطاتها في عدن إلى الاستفادة من الوضع الجديد الذي نتج عن احتلال دولتهم لمصر، وعن قيام الثورة المهدية في السودان، فحاولت أن تسيطر على ساحل الصومال المواجه لعدن، ورأت السلطات البريطانية في القاهرة وعدن أن الحكومة المصرية ستضطر عاجلاً أو آجلاً إلى الانسحاب من ملحقاتها الإفريقية لقيام الثورة العرابية، ولتحميل ميزانية الحكومة المصرية أعباء وتكاليف قوات الاحتلال البريطانية، مما لا يسمح لها بالإنفاق على توسعات خارجية، فساءت الحالة المالية لمصر(٣) ، وسيطرت بريطانيا على ميزانيتها(٤)، واستغلت الظروف، وضغطت على حكومة القاهرة بمختلف الوسائل لتسحب قواتها من جميع المناطق الواقعة جنوبي مدينة أسوان أو وادي حلفا على الأكثر، ففي أواخر عام ١٣٠١ هـ/ ١٨٨٣م أرسل اللورد جرانفيل برقية إلى السير إفلن بارنج "كرومر" ممثل بريطانيا في مصر يقول فيها: **(إن حكومة جلالة الملكة ترى أن على وزراء الخديوي أن يقرروا سريعاً ترك جميع المناطق جنوبي مدينة أسوان أو وادي حلفا وعن موانئ البحر الأحمر، وأن يهيئوا أنفسهم للمحافظة على مصر والسيطرة عليها)** (٥) .

وضغطت حكومة لندن على خديوي مصر بمختلف الوسائل لتحقيق الانسحاب من السودان، ولما تم ذلك انتهزت الفرصة لتحقيق أطماعها وتنفيذ سياستها، فسمحت لحليفتها إيطاليا . في ذلك الوقت . بالتوسع من منطقة عصب التي اتخذتها نقطة ارتكاز، فاستولت على مصوع عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م، واحتلت بيلول وعيد ومصوع عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، وبسط الإيطاليون سلطانهم على المنطقة الممتدة من رأس قصار(جنوب سواكن) إلى شمال أوبوك. أما بريطانيا نفسها فقد وقع اختيارها من أملاك مصر على الجهات المقابلة لعدن، فأجبرت مصر على إخلاء بربرة وبلهار وزيلع للسيطرة عليها، وتأسيس الصومال البريطاني عام ١٣٠٢هـ /١٨٨٤م (٦).

---

(١)- سيد: مرجع سابق، ص٢٩.

(٢)- أبو سعدة: مرجع سابق، ص٢٣٦.

(٣)- سعت بريطانيا وفرنسا إلى استغلال حاجة باشوات مصر للقروض المالية التي تطلبتها عملية حفر قناة السويس، وانتزاع الامتيازات من السلطان العثماني عن طريق الرشوة والعطايا والهدايا، وأوقعت مصر في نهاية المطاف في أزمة مالية خانقة، أدت إلى تدخل الدولتين في شؤونها الداخلية.نعيسة: مرجع سابق، ص٢٧٩ .

(٤)- يحيى: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص٦٤ -٦٥.

(٥)- الجمل: تاريخ الصومال في العصر الحديث، مرجع سابق، ص١٢٧.

(٦)- الجمل: تاريخ الصومال في العصر الحديث، مرجع سابق، ص١٢٧.

٣- إجبار بريطانيا مصر على إخلاء ساحل الصومال المطل على خليج عدن "زيلع – بربرة – بلهار"، وتأسيس الصومال البريطاني عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م:

بدأت فكرة إخلاء ساحل الصومال المطل على خليج عدن من سلطة المصريين تتبلور لدى الحكومة البريطانية في نهاية عام ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، بعد القضاء على حملة الجنرال هكس في كردفان. وأخذ القنصل البريطاني في القاهرة يسعى إلى زيادة تدخله في شؤون مصر، ويمهد لوضع الحدود الجديدة لمصر الحديثة التي رسم خطوطها كمنطقة نفوذ لبلاده مع خط العرض ٢٢شمالاً، والمساعدة بالتالي على تقطيع وتقسيم الممتلكات المصرية، وتوزيعها بعد أن تحصل بريطانيا منها على نصيب الأسد[١]. وبدأ الأنكليز مناورتهم على ساحل الصومال المطل على خليج عدن بعد احتلالهم مصر، وذلك بالادعاء الكاذب الصادر من المقيم السياسي البريطاني المساعد في عدن الميجر هنتر: (**بأن منليك ملك شوا كان يستعد مع قبائل الجالا للاستيلاء على هرر، وأن القبائل الصومالية في زيلع وبربرة كانت تنادي بإخراج الحاميات المصرية منها، ولذا رأى هنتر أن التدخل البريطاني في جنوب عدن وساحل الصومال، يهدف إلى إيجاد وسيلة لضمان موارد ثابتة لعدن...**) [٢]. وظهر ادعاء آخر من جانب القنصل البريطاني العام في القاهرة مؤيداً ادعاءات هنتر قال فيه: (**إن حكومة الخديوي لا تستطيع الاحتفاظ بالأقاليم التابعة لها في إفريقيا سواء في بلاد الصومال أو حوض النيل**) [٣] . وجاءت تلك الادعاءات بعد وصول أنباء هزيمة الجنرال هكس، ورفض وزارة شريف باشا الموافقة على إخلاء السودان، فأيد ذلك وجهة النظر البريطانية التي تدعي ـ كذباً ـ عدم قدرة مصر على الاضطلاع بأي أعباء مالية وعسكرية جديدة في ملحقاتها. واستندت بريطانيا إلى كل ذلك مؤكدة ضرورة إخلاء سودان وادي النيل، وقرارها بإرسال بعض قطع أسطولها الحربي مدعية حماية الموانئ المصرية في البحر الأحمر وخليج عدن، بينما كانت حقيقة إرسال تلك القطع للسيطرة على الموانئ المصرية تمهيداً لاحتلالها وإخضاعها لحكمها المباشر[٤].

اتخذ الأنكليز من سوء أحوال مصر المالية ذريعة لإعلانهم وجوب سحب الحاميات المصرية من الساحل الشمالي للصومال وهرر، بحجة أن بقائها يكلف الخزانة المصرية الغارقة في الديون كثيراً من النفقات. والحقيقة أن تلك الادعاءات كانت كاذبة لأن إيرادات هرر كانت توفر فائضاً سنوياً يغطي العجز الناتج من إعفاء صادرات موانئ الصومال من الرسوم الجمركية. فقد كان صافي إيراد هرر السنوي يبلغ خمسة عشر ألف جنيه، بينما كان العجز السنوي في ميزانية زيلع وبربرة مجتمعتين لا يزيد على ستة آلاف وخمسمئة جنيه. فهناك فائض سنوي من إيراد المنطقة كلها لا يقل عن ثمانية آلاف جنيه. ولكن الأنكليز تجاهلوا هذه الحقائق الناطقة بالأرقام، وأرغموا

---

(١)- يحيى: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٣٦٤.

(٢)- يحيى، جلال: مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة،١٩٦٧، ج٢، ص٦٥.

(٣)- يحيى: المرجع نفسه، ص٦٥.

(٤)- يحيى: المرجع نفسه، ص٦٥.

حكومة القاهرة بما لهم من نفوذ وسيطرة عليها بعد احتلالهم لمصر عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م أن تخلي ساحل الصومال المطل على خليج عدن وهرر(١).

ورأت السلطنة العثمانية أن ذلك التصرف من جانب بريطانيا يتعارض مع حقوق سيادتها على المناطق الخاضعة لنفوذها وسيطرتها، إذ أن بريطانيا تتخذ القرارات، وتسمح للسلطنة بتنفيذ جزء منها بشروط معينة، وكانت بريطانيا قد قررت أمر سحب القوات المصرية من زيلع وبربرة وهرر دون أن تستشير السلطنة في ذلك، ودون أن تفصح عن نياتها المقبلة، وخططها المبيتة تجاه تلك الأراضي، وكان قرار إخلاء تلك الأراضي يتعارض مع شروط المعاهدة المصرية البريطانية لعام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م، التي اعترفت بريطانيا بموجبها بحقوق مصر وبالسيادة العثمانية على كل تلك الأراضي. وجاءت بريطانيا مدعية في عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م ما أقرته في عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م، وادعت أنها اعترفت بالسلطة المصرية وليس بالسيادة العثمانية على الأراضي الممتدة من مضيق باب المندب حتى رأس حافون محاولة أن تقسم هذا الجزء الأخير من الساحل المواجه لعدن إلى قسمين:

١- يمتد من مضيق باب المندب حتى زيلع، وهو الذي يحيط بالأراضي التي احتلتها فرنسا في أوبوك، وكان مهدداً بأن يصبح موضوع التوسع الفرنسي.

٢- يمتد من زيلع شرقاً حتى رأس حافون، وأهم موانئه بربرة التي كانت تمون عدن بما تحتاج إليه لاستهلاكها المحلي، ولاستهلاك السفن التي ترسو فيها(٢).

وبعد صدور القرار بإخلاء هرر وبربرة وزيلع من الإدارة المصرية، طلبت الحكومة البريطانية من السلطنة العثمانية عن طريق سفيرها في القسطنطينية في ١٤أيار ١٨٨٤، أن تبادر لاستئناف ممارسة حقوق سيادتها على الموانئ التي كانت خاضعة للإدارة المصرية على ساحل البحر الأحمر الغربي، وأن يحتل جنود عثمانيون تلك الموانئ فوراً، ثم عادت في ١٧أيار من العام نفسه طالبت من الباب العالي أن يتخذ الخطوات الضرورية لفرض سيطرته على موانئ زيلع وتاجورة بمجرد انسحاب القوات المصرية منها، وذكرت أنها مستعدة للاعتراف بملكيته لهذا الإقليم إذا ما تعهد لبريطانيا بعدم التنازل عن أي جزء منه لأي دولة أجنبية. ولم يكن هذا الذي طلبته بريطانيا يعني حرصها على السلطنة العثمانية وأملاكها، بل كان رغبة منها في أن تبعد التنافس الاستعماري الأوروبي عن تلك الموانئ بوضعها تحت إشراف أصحابها الشرعيين إلى أن تحين الفرصة المناسبة ليتم استيلاؤها عليها(٣).

ظلت بريطانيا تتحين الفرصة المناسبة لتضع يدها على أملاك مصر في تلك الجهات، وكانت تنتظر المصريون حتى يمهدوا لها الطريق، ويذللوا العقبات، فتتسلم تلك الموانئ والبلاد، والدليل على ذلك الزيارات المتكررة لبربرة

---

(١)- عبد الحليم: صوماليا، مرجع سابق، ص٤١٤-٤١٥.

(٢)- الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٣٥٢.

(٣)- سيد: مرجع سابق، ص٢٩.

التي قام بها الميجر هنتر، وما بدا من أحاديثه وأحاديث حاكم عدن للمسؤولين المصريين فيها[١]. وعلى الرغم من إثبات كذب ما قاله هنتر من ادعاءات بتقرير قبطان السفينة سفنكس Sphinx الذي أفاد فيه بعدم وجود أية تهديد من أي جهة لميناءي زيلع وبربرة، فإن كل شيء كان هادئاً هناك، ولا يوجد ما يدل على حدوث أية اضطرابات[٢]. لكن بريطانيا عقدت العزم على ما نوت القيام به، ففرضت على مصر أمر انسحابها من زيلع وبربرة وملحقاتها، وأرادت استخدام قاعدتها في عدن البحرية موقعاً للتوسع الاستعماري، وللسيطرة الإمبريالية والاستراتيجية على المنطقة المحيطة، والملاحظ أن نوبار باشا ـ كان معروفاً في تلك الفترة برضوخه للإنكليز ـ لم يرغب في الإسراع بتنفيذ التوصيات البريطانية الخاصة بذلك الإقليم، وكان إيجرتون القنصل العام البريطاني في القاهرة ينصح حكومته بالتريث، لكنها كانت مصممة على الإسراع في العمل قبل أن تتغير الظروف أو تسبقها إحدى الدول الاستعمارية الآخرى مثل فرنسا أو إيطاليا اللتين أخذتا منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر تتطلعان إلى زيادة مستعمراتهما وتوسعاتهما الإقليمية[٣]، باحتلال المزيد من مناطق القارة الإفريقية[٤].

وهكذا لم تكترث حكومة لندن بحقوق السلطنة العثمانية ورغبات نوبار باشا، وبدأت تنفيذ خططها، فأرسلت تعليماتها للميجر هنتر في ١٨ حزيران عام ١٨٨٤ للعمل في الساحل الواقع بين زيلع ورأس حافون بعقده المعاهدات مع الزعماء المحليين، وخاصة في بلهار وميت وبندر قاسم لتسهيل عملية انسحاب الإدارة المصرية، ومنع تدخل السلطنة العثمانية في العمل لعرقلة الانسحاب والمعاهدات، وكان يجب عليه أن يسهل عمل الترتيبات الخاصة بانسحاب الإدارة المصرية من ساحل الصومال الشمالي، وأن يعمل على مواجهة كل إمكانية للإخلال بالنظام المحلي أو لاحتلال أجنبي، وذلك بتنفيذ الاتفاقات مع مشايخ القبائل المحلية. أما بقية المنطقة الساحلية وهي التي تمتد من باب المندب إلى زيلع، فكان على هنتر ألا يتدخل فيها، وذلك على الأقل إلى حين صدور أوامر آخرى، لأن الحكومة البريطانية رأت أنها قد تضطر إلى قبول مجهودات الباب العالي لإعادة سلطته عليها وفق شروط خاصة. لكن فيما بعد قررت بريطانيا منع أي تدخل عثماني في المنطقة الواقعة بين زيلع ورأس حافون. وكلفت هنتر بالإسراع في بدء مفاوضاته المباشرة مع زعماء القبائل المحلية، وأصدرت تعليمات خاصة على الموانئ الرئيسة التالية:بلهار، بربرة، ميت، بندر قاسم، بندر خور، بندر مرية، حافون. رغم ذلك لم يكن الهدف إجبار هنتر على التفاوض بخصوص كل منها على حده. إذ أن المسألة كانت الحصول قبل انسحاب المصريين من هناك على تعهدات مماثلة

---

(١)- الجمل: دراسات في تاريخ شرق إفريقيا، مرجع سابق، ص٦٤-٦٥.

(٢)- الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص١٧٤.

(٣)- يحيى: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص٥٩-٦٩.

(٤)- يحيى: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٣٩٤.

لتلك التي وقع عليها سلطان سوقطرة عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م[١]، والتي وقع عليها المشايخ المحليون في عام ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م.كانت المعاهدة مع سوقطرة قد قيدت السلطان وورثته وخلفاءه بتعهد يقضي بعدم التنازل أو البيع أو التسليم لاحتلال أجنبي لأية دولة أجنبية آخرى عن أي جزء من جزيرة سوقطرة وملحقاتها، فبينما كان سلطان سوقطرة حراً ومستقلاً في وقت توقيعه على تلك المعاهدة، لم يكن مشايخ ساحل الصومال يتمتعون بحقوق السيادة. ادعت بريطانيا أن الانسحاب المقبل للإدارة وللحاميات المصرية سيؤثر في السيادة على ساحل الصومال رغم عدم وجود أية علاقة بينهما. وكان من المحال قانوناً تسوية ذلك الموضوع دون موافقة الباب العالي، فهو صاحب السيادة الشرعية على مصر وملحقاتها. لذلك حاولت بريطانيا أن تجد مخرجاً تمويهياً لتلك المسألة، فبينما نفذت المعاهدة المعقودة مع سوقطرة في يوم توقيعها، رأت بريطانيا عدم تنفيذ التعهدات التي سيوقع عليها مشايخ الصومال المحليون إلا في اليوم الذي ستنتهي فيه الإدارة الفعلية للسلطات المصرية على ساحل الصومال، وكان ذلك تلاعباً واضحاً منها بالنسبة للقانون الدولي[٢].

وكانت الحكومة البريطانية تعرف ضعف حججها، لذا كانت تسعى للتهرب حتى من المبادئ القانونية، وذلك باحتلال فعلي للساحل الشرقي لبلاد الصومال المقابل لخليج عدن، لكنها كانت تحاول أن تعطي لوناً شبه قانوني لهذه العملية تمهيداً لتسهيل اعتراف الدول الاستعمارية الآخرى بها[٣]. فعملت على إقامة علاقات وارتباطات مع قبائل الصومال تضع بموجبها هذه القبائل في دائرة نفوذها[٤]، وتدخلت في شؤون الساحل المقابل لعدن من خلال طلبها فتح ميناء بلهار للتجارة الحرة، إضافة إلى تعدد الزيارات التي قام بها رجال البحرية والجيش الأنكليزي لهذه الجهات "زيلع وبربرة" منذ دخولها تحت الإدارة المصرية، وكانوا يتذرعون بأسباب واهية، وثبت فيما بعد أنه كانت لهم نوايا استعمارية يرمون إلى تحقيقها من هذه الزيارات[٥].

ومنذ العقد الرابع من القرن التاسع عشر جاءت بريطانيا ببدعة مكنتها هي والدول الأوروبية من وضع أقدامها على ساحل البحر الأحمر الغربي، عندما أغفلت أمر السلطنة العثمانية صاحبة الشأن، وشرعت تتحالف مع بعض شيوخ المناطق النائية أو صغار أمرائها، وتحصل منهم على صكوك بالتنازل عن بعض الأماكن التي في حوزتهم[٦]، وهي ذريعة من الذرائع المشهورة التي تذرع بها المستعمرون عندما عقدوا معاهدات مع شعوب أو قبائل

---

(١)- جزيرة سوقطرة: تقع بالقرب من الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية إلى الشرق من عدن. سعت الحكومة البريطانية للسيطرة عليها للتحكم في مدخل البحر الأحمر الجنوبي، ولأهمية موقعها المتقدم والمشرف على طريق الهند، ضمها حاكم عدن البريطاني إلى الإمبراطورية، وأقام فيها حامية عام ١٨٨٦. *Rivoyre:ibid. p224*

(٢)- يحيى: التنافس الدولي على بلاد الصومال، مرجع سابق، ص٩٩-١٠٠.

(٣)- الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٣٥٠-٣٥١.

(٤)- صبري: الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، مصدر سابق، ص٢٥.

(٥)- حافظ: مرجع سابق، ص٢٢٩-٢٣٠.

(٦)- صبري: مصر في إفريقية الشرقية، مصدر سابق، ص١٧.

ضعيفة أو جاهلة، فتسلطوا بها عليهم لقاء حمايتهم من أي عدوان موهوم. وكان المستعمرون في الحقيقة يتخذون المعاهدات أدوات فعالة لتثبيت تسلطهم الاستعماري على تلك الشعوب والقبائل، وأقاموا المعاهدات عن طريق الترهيب أو الترغيب، أو كليهما معاً، وهي باطلة[١]. وهدفت بريطانيا من وراء ذلك اكتساب شرعية مظهرية عن طريق عقدها اتفاقيات حماية مع زعماء المناطق الصومالية التي سقطت تحت سيطرتها في الفترة ١٣٠٢-١٣٠٤هـ /١٨٨٤-١٨٨٦م[٢].

وأبرق محافظ بربرة المصري إلى حكومته يخبرها ويحذرها من التحركات البريطانية، وذكر أن هنتر طلب فتح ميناء بلهار للتجارة، وأنه يتوجس خيفة من تكرار زيارات رؤساء البحرية البريطانية لبربرة وزيلع وغيرها من الموانئ واتصالهم بشيوخ القبائل هناك[٣]. ويبدو أن تلك الزيارات كانت تمهيداً للاحتلال البريطاني لساحل الصومال. وفي ١٤تموز١٨٨٤ أبحر هنتر إلى بربرة على ظهر سفينة حربية تابعة للهند أحضرت له خصيصاً من بومباي، وذلك بعد أن سبقته سفينتان حربيتان بريطانيتان منذ يومين، وانتظرت وصوله إلى هذا الميناء الصومالي. وكانت السلطات البريطانية في عدن، قد أرسلت قبل ذلك قافلة تتكون من خمسين بغلاً ومئة رجل إلى بربرة منذ أيام. وكان هؤلاء من الأعراب والصوماليين استخدمتهم سلطات عدن، وتعهدوا بخدمة الحكومة البريطانية وحمل السلاح والتطوع في الجيش البريطاني. فما كان من هنتر إلا دعوة كل مشايخ القبائل المحيطة ببربرة للتفاهم معهم قبل الاحتلال النهائي الذي سبقه توزيع جنيهات إسترلينية. واختارت السلطات والش Walsh المساعد الثالث للمقيم البريطاني في عدن البريطانية كحاكم جديد على بربرة، وقررت له خمسين من رجال البوليس المختارين من بين قوات عدن إلى أن تصله قوات هندية إلى ساحل الصومال كحاميات في زيلع وبربرة. وأقام هنتر في بربرة لمدة يومين وحضر في ١٦ تموز١٨٨٤ إلى عدن من جديد. واستدعى مشايخ الناحية الرئيسين بمجرد وصوله وعددهم خمسة ليبلغهم القرارات التي اتخذتها الحكومة البريطانية بالنسبة لأهالي ذلك الجزء من الساحل الإفريقي، وكان من واجب كل منهم أن يظهر سعادته بتلك القرارات لأنها تدل على عهد جديد من العدالة والرفاهية . حسب رأي هنتر ! وقد وافق المشايخ بعد استلامهم البقشيش على حديث الميجر هنتر، وأعلنوا باسم قبائلهم التي يمثلونها أنهم سعداء لحضور الأنكليز إلى بلادهم[٤]. ووقع هنتر معهم اتفاقية تضمنت:

١- المحافظة على الاستقلال والأمن والنظام العام.

٢- ألا يبيعوا أو يتنازلوا أو يتركوا أي جزء من أراضيهم لاحتلال دولة آخرى.

٣- ضمان حرية التجارة لكل السفن التي تحمل العلم البريطاني، وكذلك سلامة رعايا جلالة الملكة.

---

(١)- عبده: مرجع سابق، ص١١.

(٢)- حافظ: مرجع سابق، ص٦٣.

(٣)- الجمل: تاريخ الصومال في العصر الحديث، مرجع سابق، ص١٢٨.

(٤)- الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص١٧٦.

٤- إلغاء تجارة الرقيق وإعطاء السفن البريطانية الحق في مصادرة الرقيق.

٥- أن يعاملوا الممثلين والمندوبين الذين ستعينهم الحكومة البريطانية للعمل في الصومال بكل اعتبار، وأن يسمح لهم بالاحتفاظ بحرس شخصي. وقد عارض الاتفاقية ثلاثة من الزعماء الخمسة بعد عودتهم إلى بربرة، وأنزلوا العلم البريطاني من السارية وأحرقوه[١].

بدأت حكومة لندن مرحلة التطبيق العملي لاحتلالها ساحل الصومال الشمالي بطلبها من مصر عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م إجلاء عسكرييها ومدنييها منه، لتعمل على وضع يدها عليه عسكرياً، ولتترك للحبشة المنطقة الداخلية "هرر".فأخذت القوات الأنكليزية تنزل إلى موانئ ساحل الصومال لتحل محل القوات المصرية المنسحبة، وانفردت بريطانيا بالسيطرة على ساحل الصومال الشمالي بموانئه زيلع وبربرة وبلهار الواقعة بمواجهة خليج عدن حتى تكون لها السيطرة على مدخل البحر الأحمر الجنوبي[٢]، لكن حدث ما لم تكن بريطانيا تحسب له حساباً، فالسلطات المصرية في بربرة قاومت قوات الميجر هنتر، ورفض باشا بربرة رسمياً أن يسلم سلطاته دون صدور أمر بذلك، ليس من القاهرة فحسب بل من القسطنطينية. فجمع هنتر سريتين من المشاة الهنود وبطارية ميدان محمولة على ظهر الجمال، ومئة من الخيالة مع قافلة كبيرة من الذخائر والمهمات. وأصدر الأوامر لها في يوم ٢٣ آب ١٨٨٤ بإجلاء الحامية المصرية من بربرة بمجرد انتهائه من عمل الترتيبات، وعسكرت هذه القوات على ساحل البحر عند عدن مستعدة لركوب السفن بمجرد صدور الأوامر[٣].

وضغطت حكومة لندن على حكومة القاهرة لتصدر أوامر الإخلاء لقواتها، وتكليف من يصحب هنتر لإنهاء هذه العملية. وفعلاً رضخ نوبار باشا للضغوط البريطانية، وأصدر أمراً إلى رضوان باشا حاكم هرر السابق بأن يكون تحت إمرة هنتر في عملية الإخلاء، وفي نفس الوقت، أصدرت بريطانيا أوامرها للحامية البريطانية لتبحر من عدن لمساندة هنتر في عملية السيطرة على بربرة، واضطرت الحامية المصرية على ترك بربرة، وأبحرت منها في ٢٥ أيلول ١٨٨٤ على الباخرة مصر التابعة لشركة بواخر البوستة الخديوية بترتيب من القنصل العام البريطاني في القاهرة. وقدم رضوان باشا تقريراً إلى الخديوي يشرح فيه بالتفصيل ما قام به، وحالة الأسى التي كان عليها السكان لإخلاء تلك الجهات من المصريين، وقدم أحد التجار الأجانب احتجاجاً إلى الحكومة المصرية يحملها تبعة إخلاء هذه الجهات التي كانت تنعم بالأمن والرخاء. وكان لقرار الحكومة المصرية بالإخلاء وقع أليم في نفوس الصوماليين. فأرسل أهالي بربرة وزيلع عدة عرائض إلى الحكومة المصرية طالبين منها، عدم الانسحاب من بلادهم والتخلي عنهم، رغم المحاولات البريطانية التي كانت تحرضهم على التخلص من المصريين، وتوزع الذهب على زعمائهم لهذا الغرض. ومع ذلك فقد جاء في إحدى تلك العرائض: (**منذ خمسة عشر عاماً يتمتع سكان بربرة**

---

(١)- حجاج: مرجع سابق، ص٤٠-٤١.

(٢)- الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، مرجع سابق، ص٩٩-١٠٠.

(٣)- يحيى: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٣٦٨.

بالتبعية لحكومة القاهرة التي تحنو عليهم وتترفق بهم، وهم لا يريدون لهذه الحكومة بديلاً...)، كما جاء فيها: **(إننا مسلمون ولا ندين بالطاعة إلا لمسلمين مثلنا...)**[١]. بسطت السلطات البريطانية سيطرتها على الساحل الشمالي عن طريق عدن إثر خروج المصريين نهائياً، ونزلوا في ميناء بربرة التي وصفها رحالة إنكليزي: **(إنها المفتاح الحقيقي للبحر الأحمر ومركز تجاري لإفريقيا الشرقية، والمكان الوحيد لرسو السفن على الساحل الغربي للبحر الأحمر من السويس إلى رأس غوردافوي على طرق التجارة)**[٢].

وبعد الاحتلال ركزت بريطانيا اهتمامها على الموانئ الساحلية **بربرة وزيلع وبلهار** المواجهة لعدن، وعينت أحد رجالها في عدن لإدارة هذه المناطق بعد خروج المصريين(٣) وهو الملازم كنجسميل Kingsmill نائباً قنصلياً لبريطانيا في زيلع، فقام باحتلال جزر موسى وأباد المتحكمة بمدخل قبة الخراب في تشرين الثاني ١٨٨٤، ورفع العلم البريطاني عليهما، وفي ٣١ كانون الأول من نفس العام عقد هنتر معاهدة مع قبيلة العيسى بخصوص الأراضي التي تمتد من زيلع حتى هرر[٤]. ومما جاء في رسالة هنتر لحكومته: **(الآن بعد أن ضممنا بربرة، وأصبحت سياستنا معروفة سيصبح بقية الصوماليين مستعدين للتفاوض معنا)** [٥]. وعلى هذا الأساس بدأت بريطانيا الدخول في معاهدات مماثلة مع عدد من رؤساء القبائل الصومالية منذ عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م بهدف تدعيم استقلال قبائلهم كما تزعمه بريطانيا، ويعنى عدم اكتفاء بريطانيا بعقد اتفاقية أو اتفاقيتين أو ثلاث إلى عدم الاطمئنان بفاعليتها بشرعية الاتفاقيات الموقعة من قبل أشخاص لا يملكون أية سلطة أو تفويض يسمح لهم بذلك. وأعلنت بريطانيا أن ساحل الصومال ابتداء من رأس جيبوتي إلى بندر زيادة عند خط طول ٤٩ شرقي غرينتش قد وضع تحت الحماية البريطانية معلنة تأسيس الصومال البريطاني عام ١٨٨٤ [٦]، ومن أهم بنود الحماية: أن تحمي بريطانيا البلاد من أي دولة أجنبية آخرى، وألا تمارس فيه أي نوع من التبشير، وألا تتجاوز حدود المنطقة المشمولة بالحماية خمسة كيلومترات من بربرة. أبلغت بريطانيا ذلك إلى الدول الموقعة على نصوص مؤتمر برلين، ولم تعترض الدول الأوروبية على هذا الإجراء، وحصل تنافس بين ممثلي السلطات البريطانية في زيلع والسلطات الفرنسية في جيبوتي للتوسع بالمناطق الداخلية الصومالية في هرر [٧].

٤- التنافس البريطاني ـ الفرنسي على هرر عام ١٣٠٣-١٣٠٦هـ /١٨٨٥ - ١٨٨٨م:

---

(١)- صبري: الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر ، مصدر سابق، ص١٤٦- ١٤٧ .

(٢)- حسن: انتشار الإسلام والعروبة فيما وراء الصحراء الكبرى شرقي القارة الإفريقية وغربها، مرجع سابق، ص١٣٥.

(٣)- الجمل: تاريخ الصومال في العصر الحديث، مرجع سابق، ص١٢٩-١٣٠.

(٤)- سالم: مرجع سابق، ج٢، ص٧١-٧٢.

(٥)- حجاج: مرجع سابق، ص٤١.

(٦)- انظر المستعمرة البريطانية في بلاد الصومال على الخريطة في الملحق رقم (١٠).

(٧)- حجاج: مرجع سابق، ص٤١-٤٢.

كانت هرر سلطنة إسلامية مستقلة يحكمها السلطان أحمد، وبعد وفاته عام ١٢٩١هـ/١٨٧٤م حكمها السلطان محمد بن عبد الشكور الذي يوصف بالطاغية، احتكر تجارة البلاد لمصلحته الخاصة. وكانت هرر في عهده من أسواق النخاسة المشهورة في إفريقية الشرقية، فصار يصدر منها إلى بربرة وتاجورة وزيلع العبيد المجلوبين من بلاد الجالا والأقاليم المحيطة ببحيرة فيكتوريا(١). وعندما استبد عبد الشكور بالأهالي استنجدوا بخديوي مصر وطلبوا منه أن يضم بلادهم إلى بلاده، وأن يرسل من قبله والياً بدلاً من سلطانهم الطاغية(٢). وزاد في إلحاحهم التنافس الحاد فيما بين بريطانيا ـ فرنسا ـ إيطاليا التي حاولت كل منها على حدى احتلال بلادهم بالتحالف مع ملك شوا منليك ، فكان لابد لأمراء هرر عندما ساورتهم الشكوك والمخاوف من نوايا منليك وحلفائه الأوروبيين بد من الاستنجاد بالحكومة المصرية لعلها تخلصهم على حد سواء من سلطانهم المستبد، وأطماع الدول الاستعمارية (٣). ويدل هذا على الحس الوطني للأهالي من خلال إدراكهم لخطورة الاستعمار لدى هؤلاء الناس .

استجابت حكومة القاهرة لطلب أمراء هرر، وقررت إرسال محمد رؤوف باشا على رأس حملة للسيطرة على هرر(٤). فغادر زيلع قاصداً هرر في ١٨ أيلول ١٨٧٥ على رأس فرقة مؤلفة من خمس أورط من المشاة ، ومدفعين جبليين يرافقها بعض ضباط أركان الحرب بإمرة البكباشي محمد مختار(٥). وقد لقي قائد الحملة بعض المقاومة من قبائل الجالا في أثناء زحفه إلى هرر لكنه تغلب عليهم، واستطاع أن يصل إلى هرر بعد أقل من شهر. وعندما أدرك عبد الشكور عدم جدوى المقاومة عرض على محمد رؤوف التسليم، فكتب في ٧ تشرين الأول ١٨٧٥ إلى القائد المصري أنه يقبل ويقر طائعاً مختاراً التسليم هو وأهل طاعته ومملكته إلى الخديوية المصرية(٦)، وطلب منها أن تكون إمارة هرر له ولذريته من بعده تحت السيادة المصرية(٧). فأصدرت الحكومة المصرية فرماناً لأهالي هرر تتعهد بموجبه بنشر التعليم وتنشيط الزراعة والتجارة، وتطبيق العدل والإنصاف، ودعت الأهالي للعمل والاجتهاد والطاعة للحكام(٨).

---

(١)- شكري: الحكم المصري في السودان، مرجع سابق، ص١٩٠-١٩١.

(٢)- الأيوبي، ألياس: تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل، القاهرة،١٩٢٣، ج٢، ص٧٢.

(٣)- محمد: مرجع سابق، ص٧٢.

(٤)- سعت مصر لمد إدارتها من ساحل الصومال الشمالي إلى قلب شبه جزيرة الصومال، حيث مدينة هرر، فأرادت ضمها لاتحاد شمال شرق إفريقيا، لما تتميز به من حيوية، ومركز استراتيجي مهم يحول دون التوسع الحبشي من الناحية الغربية إلى أرض الصومال ، بهدف إيجاد طريق بين زيلع وهرر وتأمين المواصلات، ومعرفة احتياجات البلاد ومحاولة إصلاحها. سالم: مرجع سابق، ص٤٥٦ -٤٥٧.

(٥)- سرهنك، إسماعيل: حقائق الأخبار عن دول البحار، جزءان، القاهرة،١٣١٢ ، ج٢، ص٣٢٣.

(٦)- شكري: مصر والسودان.تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص١٤٠.

(٧)- شكري: مصر والسيادة على السودان، مرجع سابق، ص١١٢-١١٣.

(٨)- الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر، الوثيقة١٣٠، مصدر سابق، ص٢٨٠.

لكن بريطانيا كان لها رأي آخر فبعد احتلالها مصر، وسيطرتها على زيلع وبربرة وملحقاتهما، كانت تعد عدتها لمنع انتقال ما تبقى من السواحل الصومالية إلى أيدي فرنسا وإيطاليا، فرأت أن تسيطر على منطقة مهمة تشكل عصب الساحل، وهي منطقة هرر على اعتبارها مركزاً تجارياً مهماً ونقطة إستراتيجية بالنسبة لساحل الصومال كله. فأخذت تعد عدتها للانقضاض على هرر التي أصبحت محور سياسة التنافس الاستعماري البريطاني – الفرنسي– الإيطالي(١).

لذا سارعت بريطانيا إلى إجبار مصر على إخلاء هرر في٥أيار عام١٨٨٥ ، مثلما أجبرتها من قبل على إخلاء زيلع وبربرة وملحقاتهما، ووافقت بريطانيا على إرجاعها إلى أمير من سلالة الأمراء السابقين، وذهب هنتر مع رضوان باشا إلى هرر لإبلاغ المشايخ والأعيان بقرار الإخلاء، ولتنظيم حكومة وطنية(٢). وحفاظاً على ماء الوجه أبلغ نوبار باشا أبو بكر حاكم زيلع الصومالي خطاباً سرياً بأن قرار إخلاء هرر من القوات المصرية هو قرار قديم، ولكن الحكومة المصرية احتفظت به سراً حتى لا يسبب نشره في سريان الفوضى بين القبائل الصومالية القاطنة في هرر. فكلف نوبار باشا اللواء علي باشا حاكم هرر، ووضعه تحت إمرة الميجر هنتر، وأبلغه أن الخديوي كلف هنتر بالإشراف على كل ما يتعلق بزيلع وهرر(٣). فما كان من الأهالي والأعيان والعلماء وحتى التجار الأجانب سوى الاحتجاج على قرار الحكومة المصرية إخلاء هرر(٤)، فقد كان يقيم فيها جالية مصرية كبيرة يبلغ عدد أفرادها١٤٥٠٠مصري، وتزوج بعضهم من أهل المدينة(٥). أما جنود الحامية المصرية فالبعض منهم أحضروا زوجاتهم من مصر، وبعضهم الآخر تزوجوا من أهالي هرر فأبدوا معارضتهم للانسحاب. وكذلك الأهالي والتجار والموظفون قد رفضوا أيضاً فكرة الانسحاب، وشرح رضوان باشا وجهة نظره لنوبار باشا. وقال: **(إن الجنود مكثوا في البلاد مدة طويلة، واستقدموا أهاليهم، ولدى كل واحد منهم مسؤوليات أسرية، وسيترتب على إجراءات الإخلاء نتائج سيئة)**(٦).رفضت حامية هرر من القوات المصرية تنفيذ أمر الإخلاء، واستعدت للمقاومة، لكن صدور أوامر مشددة من الخديوية المصرية بفصل كل متمرد من خدمة الجيش جعل الحامية تستسلم للقرار(٧).

وفي ٢٥ نيسان عام ١٨٨٥ قرأ رضوان باشا على الجمهور قرار إخلاء هرر، وأعلن تولية عبد الله بن محمد بن عبد الشكور حاكماً عليها، وأمر بإطلاق ٢١ طلقة مدفع إشعاراً بذلك. وفي اليوم التالي سافر رضوان باشا

---

(١)– سيد: مرجع سابق، ص٢٦.

(٢)– الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر، الوثيقة١٥٢، مصدر سابق، ص٢٧.

(٣)– محمد: مرجع سابق، ص٧٣.

(٤)– الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر، الوثيقة١٥١، مصدر سابق، ص٣٢٨.

(٥)– عبد الحليم: صوماليا، مرجع سابق، ص٤٠٩.

(٦)– محمد: مرجع سابق، ص٧٤.

(٧)– عبد المنعم: صوماليا، مرجع سابق، ص٤١٣–٤١٦.

إلى زيلع ومعه بقية جند الحامية المصرية ، وتسلم الحاكم الجديد مباني الحكومة[١]، وحاول إبعاد أي تدخل أجنبي ووقف أمام محاولات الأنكليز فرض حمايتهم على هرر[٢]. بل وأعلن رسمياً بأنه لايعترف بأية اتفاقية عقدها المصريون مع الأنكليز بشأن هرر، ولا يقبل أي تدخل أجنبي آخر. في الوقت الذي كانت بريطانيا تعتبر هرر وتوابعها جزءاً من محمياتها كدولة احتلال لمصر[٣]. وبعد جلاء القوات المصرية عن هرر، ارتفعت أصوات القوى الاستعمارية الأربعة:

١- بريطانيا: إصبحت وريثة الحامية المصرية، وقد حضرت حفلاً لرحيل تلك الحامية، ومثلها في ذلك مندوبها في هرر، وكانت تلك المنطقة تابعة للمناطق الصومالية الساحلية التي تحتلها بريطانيا، لذلك فلها حق احتلالها.

٢- فرنسا: كانت تحتل جزءاً من الأراضي الصومالية الساحلية "أوبوك-تاجورة-جيبوتي"، تقع هرر في مواجهتها.

٣- إيطاليا: الحامية للحبشة كانت تحتل جزءاً من أراضي شرق إفريقيا "مصوع"وضواحيها.

٤- الحبشة: حسب اعتقادها فهي أحق من يحتل هرر، لأنها قد احتلت ما كان غربها من الإمارات الإسلامية، وهي الدولة الإفريقية التي لها صبغة وطنية "إفريقية"، وما تبقى من الدول فهم غزاة أجانب. وكانت مطامع الدول الاستعمارية الرامية إلى احتلال هرر كثيرة. فمثلاً كانت بريطانيا تعتبر هرر وملحقاتها جزءاً من مستعمرتها "الصومال البريطاني"، وطلبت من الأمير عبدالله أن يرفع راية بريطانيا في هرر وملحقاتها حتى لا تدخل قوات آخرى إلى البلاد، رفض الأمير ذلك، فرفعت رايتها بيدها رغم أنف الأمير، ووجه هنتر رسالة إلى الأمير يهدده فيها، ويأمره بقوله: **(كن مطيعاً لمندوبنا في هرر في كل الأمور)**[٤].إضافة إلى قيام بريطانيا بتجريد أهالي هرر وملحقاتها من السلاح، ومنعت وصول أسلحة إضافية إليهم. مما جعل فرنسا تشعر بالخطر الذي يهدد مصالحها، فزادت اهتمامها بهرر وتجارتها، وبشكل خاص بعد استيلائها على ميناء جيبوتي التي كانت مركزاً صالحاً للتوسع الاقتصادي مع هرر، فقيمة جيبوتي من هذه الناحية اعتمدت على حالة المنطقة التي تقع خلفها، فإذا استولت بريطانيا وإيطاليا أو صديقها منليك على هرر، وعلى الأراضي في الداخل، فقدت جيبوتي أهميتها[٥]. في الوقت الذي أظهرت إيطاليا مطامعها إلى حيز الوجود، وأرادت أن تستبق الحوادث، وتقطع الطريق على الإشاعات التي راجت عن محاولة فرنسا احتلال هرر، فجهزت بعثة كشفية إلى هرر بحيث تكون مقدمة لإرسال بعثة عسكرية[٦].

فقد ظهرت حركة جدية في الدوائر الاستعمارية الإيطالية عام ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م تهدف للسيطرة على تجارة هرر، بل ذهب الاستعماريون إلى أبعد من ذلك حين رغبوا في السيطرة على هرر ذاتها. وكان للتجارة الإيطالية أثر

---

(١)- الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، مرجع سابق، ص٩٩-١٠٠

(٢)- الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص١٧٧.

(٣)- عيسى: مرجع سابق، ص١٩٨.

(٤)- طوح: مرجع سابق، ص٥١.

(٥)- سيد: مرجع سابق، ص٣٥- ٣٦.

(٦)- طوح: مرجع سابق، ص٥١.

كبير في إبراز فكرة استخدام هرر التي كانت في أيدٍ غير إيطالية للأغراض الإيطالية، وعلى رأس هؤلاء الإيطالي امبرتوروما جينولى الذي رأى الاستيلاء على هرر في زحف خاطف مصلحة إيطالية مهمة. وقد أرسلت حكومة روما بعثة من ميلانو برئاسة بورو إلى شرق إفريقية، وكان غرضها إنشاء مراكز تجارية في هرر أولاً. وقد حذر الأنكليز بورو من الظهور بمظهر حربي وحثوه على الظهور بمظهر الهدوء والحذر. وحينما وصلت الحملة إلى زيلع كان لها مظهر حملة عسكرية أكثر منها تجارية، فقد كان رئيسها بورو ومرافقوه مسلحين تسليحاً قوياً للوقوف في وجه أمير هرر. فسارت البعثة من زيلع في آذار عام ١٨٨٦ قاصدة هرر، وحينما ظهروا في ضواحي المدينة، أرسل الأمير إليهم رسالة يخبرهم فيها أن يعودوا إلى الساحل، لأن مظهرهم الحربي أثار ثائرته وشككه في حقيقة نواياهم التجارية، وكان جوابهم بأنهم رجال مسالمون، ولهم رغبة في تقديم هدايا للأمير، لكنه رفضها، وعاد فحذرهم من اجتياز الحدود، وذلك بصفتهم قوات عسكرية جاءت لتنزع منه السيادة على هرر. فعزم الأمير على مقاومة هذه البعثة، والقضاء عليها بأية وسيلة، ورأى أفضل طريقة لذلك تخريب مدينة جلديسا عندما تقترب البعثة لمنعها من الوصول إلى هرر، وقامت قواته بمحاصرة المكان، وحينما اقتربت البعثة من جلديسا زحفت قوات الأمير لمواجهتها. واصطدمت بها في ارتو وقتلتهم عن آخرهم.لم يكن القضاء على بعثة بورو قضاء على أطماع إيطاليا في هرر، فقد كانت رغبتها شديدة في تأسيس مستعمرات إيطالية زراعية وصناعية في هرر إلى جانب استغلالها كمركز تجاري مهم، وكانت إيطاليا تدرك مدى خصوبة هرر وصلاحيتها كمستعمرة زراعية تنتج الأقطان والبن وقصب السكر، ويكفي إرسال آلات زراعية قليلة إلى جانب العدد الضخم من رؤوس الماشية لتحقيق نجاح عظيم. فسارعت إيطاليا في هذه المرة للاعتماد على منليك ملك شوا مستغلة الخلاف الناشب بينه وبين يوحنا الرابع الجالس على عرش الحبشة لتحقيق نجاح سياستها تجاه هرر. وكان يوحنا حريصاً في ذلك الوقت على استمالة منليك ليحول بينه وبين عقده معاهدة تحالف مع إيطاليا ضد الحبشة. وحتى ذلك الحين لم يكن منليك قد عقد حلف سياسي أو معاهدة مع إيطاليا، لكنه أبدى تجاهها نوايا طيبة فأحسن معاملة الإيطاليين وأيد استعمارهم لهرر. والحقيقة أن موقف الحبشة بالنسبة لإيطاليا كان يشوبه السوء لأنها دخلت في ميدان التنافس معها برغم الضمانات والوعود التي بذلتها بريطانيا للحبشة في يوم من الأيام(١). ومهما يكن الأمر فقد رأى ملوك الحبشة أنه لابد من الحد من نشاط مسلمي هرر الاقتصادي عن طريق القضاء على سيطرتهم على مرافق التجارة وطريق القوافل. وتركز الاهتمام الحبشي في السيطرة على مدينة هرر بالذات نظراً لتوسطها طرق القوافل التي تربط داخل الحبشة بموانئ زيلع وبربرة وتاجورة على ساحل الصومال المطل على خليج عدن(٢).

ومثلما كان التنافس الإيطالي الحبشي محتدماً على هرر، فقد كانت بريطانيا وفرنسا تتربصان كل منهما بالآخرى في وادي النيل، كان الموقف في الجناح الشرقي لهذا الوادي كبير الأهمية لكل منهما، فخشيت كل منهما

---

(١)- سيد: مرجع سابق، ص٣٣-٣٤.

(٢)- عبد الحليم: العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة، مرجع سابق، ص٨١.

قيام الآخرى بالتوغل صوب هرر. فعرضت حكومة باريس على حكومة لندن أن تتفقا على عدم احتلال أي منهما لها أولاً، وأن تعترضا على أية محاولة إيطالية لاحتلال هرر ثانياً. أما هدف رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها اللورد سالسبوري منع فرنسا من احتلال هرر، في نفس الوقت عدم إغضاب إيطاليا، وعلى هذا وبواسطة الميجر هنتر البريطاني ولاجارد الفرنسي اللذين لعبا دوراً مهماً في ترتيبات إخلاء هرر من المصريين لتبقى فرنسا في جيبوتي وبريطانيا في زيلع وبربرة ، وقع الطرفان الفرنسي والبريطاني اتفاقاً في شباط ١٨٨٨ [١]، بعد مفاوضات شاقة نصت إحدى مواده السرية على أن الحكومتين تتعهدان بعدم محاولة ضم هرر أو وضعها تحت الحماية. وبهذا التعهد حققت بريطانيا مبتغاها بحيث لا تكف بريطانيا يد إيطاليا عن هرر، وتكف يد فرنسا في ذات الوقت عنها. ورغم المحاولات الإيطالية احتلال هرر بإرسال ما أسمته بالحملات العلمية، وموافقتها على إجراءات منليك في هرر، فإن الاتفاق البريطاني الفرنسي عام ١٨٨٨ ، مهد لمنليك الطريق لتثبيت أقدامه في هرر[٢]، لأنه منع تدخل الدولتين فيها وترك له فرصة تثبيت احتلاله الذي تم قبل عام ، وقد فصل اتفاق عام ١٨٨٨ وحدد حدود المستعمرتين البريطانية والفرنسية في الصومال. وبهذا صارت إيطاليا قادرة على التوسع في الصومال بعد أن أبعدت بريطانيا إمكانيات التوسع الفرنسي فيه. فعقدت إيطاليا معاهدة مع منليك في نفس العام ، بدت كما لو كانت اعترافا رسمياً به كملك للحبشة بشرط انضمامه لإيطاليا ضد يوحنا. وبهذا صار على إيطاليا أن تمد حليفها منليك بما يحتاجه من أسلحة للتوسع في الأوجادين، وانتهزت إيطاليا المعاهدة الأنجلو فرنسية في عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م لتدعيم نفوذها لدى منليك على حساب فرنسا. وكان هذا هو عين ما خطط له سالسبري[٣].الذي أخذ على عاتقه تقسيم إفريقية، وشيد سياسته الإفريقية كلها حول الاحتفاظ بمصر وملحقاتها[٤].

وفي نفس الوقت رفضت بريطانيا التعهد بالوقوف أمام مطامع إيطاليا في هرر، لأنها كانت تؤيد رغبتها في التوسع للحد من الطموحات الفرنسية التوسعية، كما كانت تنظر إلى أن مستقبل إيطاليا هو في الحبشة. ومن الملاحظ أن الاتفاق لم ينص على معارضة أطماع أية دولة آخرى في هرر، وإن كان قد أشار إلى أنه لا يمنع بريطانيا وفرنسا من المعارضة[٥].

---

(١)- رياض: الاستعمار الأوروبي لإفريقية في العصر الحديث، مرجع سابق، ص٥٤.

(٢)- محمد: مرجع سابق، ص٧٣-٧٤.

(٣)- فليفل، السيد علي أحمد: القوى الخارجية والاتجاهات الإقليمية في السودان، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، د.ت ، ص٤١.

(٤)- أوليفر،رولاند- فيج، جون: موجز تاريخ إفريقيا، ترجمة: دولت أحمد صادق، سلسلة دراسات إفريقية، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ع٣،١٩٦٥، ص٢٠٤-٢٠٥.

(٥) - سيد: مرجع سابق، ص٣٧.

وهكذا أخذت السياسة البريطانية في بلاد الصومال تسير وفق أسس تهدف إلى المحافظة على مصالحها الخاصة، وتدعم قوى حلفائها على حساب القوى الآخرى المعادية لها، وكان لهذه السياسة صداها في إدخال التعديلات من حين لآخر على الحدود الصومالية. وقد راعت بريطانيا في رسم حدود هذه المنطقة بحيث تكون بعيدة نوعاً ما عن وادي النيل، وفي الوقت نفسه تقف سداً ضد أية محاولات فرنسية للتوغل غرباً من الصومال الفرنسي، وهذا ما يلاحظ في اتفاق بريطانيا مع فرنسا عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م .

٥- الاتفاق البريطاني – الفرنسي على تقسيم مناطق النفوذ في خليج تاجورة وساحل الصومال عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م.

أكدت الحكومة الفرنسية في عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م أن ممتلكاتها في بلاد الصومال تمتد مما وراء جيبوتي إلى مدخل تاجورة الضيق، وقد ردت الحكومة البريطانية على ذلك في إعلان مضاد، هو أن مستعمرتها الصومالية تمتد من بربرة إلى نقطة داخل المنطقة التي تطالب بها حكومة باريس التي أصرت على امتداد ممتلكاتها حتى ميناء جيبوتي، وأدى هذا التشاحن إلى توسيع شقة الخلاف بين الحكومتين. ولتجنب المزيد من التوتر والخلاف اتفقت الحكومتان في أواخر عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م على المحافظة على الوضع الراهن في منطقتي نفوذهما في بلاد الصومال. وكان هنري يمثل فرنسا في زيلع، بينما كان كنجسميل Kingsmill ممثل بريطانيا في المستعمرة الفرنسية في بلاد الصومال. وكان هذان الممثلان شديدي الحماس، فأدى ذلك إلى خلق مشاكل باستمرار على الحدود بين القوتين المستعمرتين الفرنسية والبريطانية في بلاد الصومال. وقد ترتب على ذلك أن أمر نائب القنصل البريطاني في الصومال الخاضع للمقيم السياسي في عدن برفع العلم البريطاني مكان العلم الفرنسي على دونجاريتا Dongarita التي تقع بين زيلع وبربرة قرب نهاية عام ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م[١]، فقدمت الحكومة الفرنسية مذكرة احتجاج لدى الحكومة البريطانية على ذلك العمل. وكانت دونجاريتا مهمة بالنسبة لبريطانيا التي ادعت أن فرنسا لم تبلغها رسمياً عند توقيع الاتفاق الذي تم عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م عن وجود العلم الفرنسي في مناطق آخرى غير أمبادو، مما تسبب في إثارة الخلاف بين الدولتين في تلك الفترة من جديد. وردت الحكومة الفرنسية بأنها رفعت علمها على دونجاريتا وحلو وأمبادو منذ بداية عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م عقب الاتفاقيات التي عقدتها مع شيوخ تلك الجهات[٢].

وقد اتفق السير جوليان بونسفوت وكيل وزارة الخارجية البريطانية ووادنجتون السفير الفرنسي في لندن على إنهاء حالات التوتر المتكررة بين البلدين عن طريق سحب كل من كنجسميل وهنري، وإرسال مندوبين عن الدولتين إلى بلاد الصومال لبحث قيمة الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدها كل من الأنكليز والفرنسيين مع شيوخ قبائل الصومال، وكذلك الحكم على أعمال رؤساء سلطاتهم السياسية والقنصلية في تلك المنطقة. وتم الاتفاق على

---

(١)- انظر موقع دونجاريتا على الخريطة في الملحق رقم(٣).

(2) – *Rivoyre:ibid, p224.*

أن تقوم الحكومتان البريطانية والفرنسية بالعمل على تقليل وحصر أسباب الخلاف إلى أقل درجة ممكنة، قبل إرسالها مندوبيها إلى بلاد الصومال ذلك عن طريق تبادل الاتفاقيات التي عقدها مندوبوهم مع الرؤساء المحليين للاطلاع عليها ودراستها وبحثها[١].

وأمرت حكومة باريس أحد قواد سفنها الحربية بالذهاب إلى دونجاريتا لإعادة رفع العلم الفرنسي عليها، وحذرته من عمل أي شيء يؤدي إلى إثارة بريطانيا. وفي أواخر عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م رفع العلم الفرنسي على دونجاريتا، فاحتج المقيم البريطاني في بربرة على ذلك الإجراء[٢]. فقد كانت فرنسا تسعى إلى امتلاك أمبادو ودونجاريتا حتى تتمكن من إبعاد النفوذ البريطاني شرقاً عن بداية طريق القوافل الذي يبدأ من جيبوتي متجهاً صوب هرر وشوا ، لتتمكن من السيطرة على الأراضي المحيطة برأس جيبوتي عن طريق امتلاكها أمبادو التي تقع بين جيبوتي وزيلع[٣]. بينما حاولت بريطانيا أن تضمن لنفسها السيطرة على الإقليم لتموين عدن، وكان يهمها ألا تترك مجالاً حيوياً لفرنسا يساعدها على التفوق في خليج عدن، ويضر بعلاقاتها مع الهند. ورغم ذلك فقد أظهرت فرنسا وبريطانيا الرغبة في تسوية المسألة فيما بينهما. فحاولت الأولى أن تستفيد من الفرصة السانحة لتنظيم المصالح المتبادلة مع بريطانيا مادامت هذه التسوية في صالح مستعمرتها جيبوتي، مادام يمكن الاحتفاظ لها بمدخل على هرر. فاقترح وادنجتون على سالسبرى الاتفاق ودياً على تقسيم مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية في الصومال. وأوضح أن حكومته على استعداد للتنازل عن حقوقها على القبائل والأراضي شرق زيلع بشرط أن تعترف بريطانيا بالحماية الفرنسية على المنطقة التي تقع غرب تلك المدينة. وبهذا التقسيم تصبح قبائل العيسى صومال التي تسكن المنطقة الممتدة حتى أبواب زيلع تحت الحماية الفرنسية، بينما تصبح الأراضي التي تعيش عليها قبائل القضا بورسى وجبريل أبوخور، والتي تمتد ما بين زيلع وبربرة تحت الحماية البريطانية[٤].

وصرح وادنجتون، بأن فرنسا يهمها أن تحتفظ بمدخل حر تجاه هرر يخدمها في حالة قيام علاقات تجارية مع هرر والحبشة في الداخل، أي أنه وضع خطاً مستقيماً يفصل المستعمرتين البريطانية والفرنسية عن بعضهما، وهذا الخط هو الذي يمتد من زيلع إلى هرر. لكن حكومة لندن اعترضت على هذا الخط الذي اقترحه الفرنسيون، واقترح سالسبرى في ٢ نيسان عام ١٨٨٧ خطاً يمتد من رأس جيبوتي حتى هرر[٥]. وطلب من حكومة باريس، تعهدات متبادلة لمنع الاشتغال بتجارة الرقيق، واستيراد الأسلحة النارية والذخائر. وبعد مفاوضات في هذا الشأن، وافقت الحكومة المذكورة على الاقتراحات التي تقدم بها الأنكليز. وفي ١٣نيسان عام ١٨٨٧ أرسل وادنجتون إلى

---

(١)- يحيى: التنافس الدولي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص١٨٨-١٨٩.

(٢)- عبده: مرجع سابق، ص١٠٨-١٠٩.

(٣)- انظر موقع أمبادو على الخريطة في الملحق رقم (٦).

(٤)- يحيى: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص٩٣.

(5) – *Lewis, I: The Modern History of Somali Land, London. 1965, P. 49.*

سالسبرى مذكرة رسمية تشتمل شروط الاتفاقية، ونجحت المباحثات بينهما بشأن الحدود بين مناطق نفوذهما في بلاد الصومال. وقد تم عقد اتفاق بينهما في أيار ١٨٨٧ ينص على تنازل فرنسا عن جزر موشى، والاعتراف بحق فرنسا في ميناء أوبوك وتاجورة وأمبادو على أن تتنازل فرنسا لبريطانيا عن ميناء دونجاريتا(١).

واتفقت الحكومتان على أن المستعمرتين ستفصلان عن بعضهما بخط مستقيم يمتد من نقطة على الساحل مقابل آبار هادو ويمر خلال آبار سعيد إلى أبايوس، وبعد ذلك يتبع خط القوافل إلى بياكو بونا ثم يسير مع طريق قوافل زيلع إلى هرر ماراً بجلديسا، وتشترك الحكومتان في الآنتفاع من آبار هادو(٢). وقد اعترفت الحكومة البريطانية بحماية فرنسا على سواحل خليج تاجورة بما فيها جزر موشى وجزيرة باب الصغيرة الواقعة في الخليج، وكذلك على السكان والقبائل والعشائر الواقعين في غرب الخط المذكور. وبالمثل اعترفت الحكومة الفرنسية بحماية بريطانيا على الساحل الواقع شرق الخط المذكور حتى بندر زيادة، وكذلك على السكان والقبائل والعشائر الواقعين في شرق نفس الخط. وتتعهد الحكومتان بالامتناع عن أي تصرف أو تدخل سواء من جانب الحكومة الفرنسية في شرق الخط المذكور، أو من جانب الحكومة البريطانية في غرب نفس الخط(٣).

وقد رأى سالسبري إضافة فقرة جديدة إلى الاتفاقية يعطى فيها كل من الطرفين امتناعه عن ضم هرر أو امتناعه عن فرض حمايته عليها. غير أن الحكومة الفرنسية رأت في هذه الفقرة التي أضيفت تضمن لفرنسا عدم تدخل بريطانيا في هرر، لكنها في الوقت نفسه تسلبها كل حق في التدخل أمام أي دولة آخرى تحاول استغلال عدم تحرك فرنسا، لكي تحصل على مركز خاص في أثيوبيا دون أن تتمكن أي من بريطانيا أو فرنسا في التدخل. لذلك أضيفت فقرة آخرى تتعهد الدولتان بعدم الاعتراف بوضع هرر تحت حماية دولة ثالثة، وبذل كل مجهوداتهما لمنع ذلك. لكن سالسبرى كان لا يرغب في إعطاء تعهد صريح بشيء قد لا يحدث، فاقترح فقرة آخرى تنص على أن الدولتين لا تتنازلان عن حقهما في منع أي دولة آخرى تحاول الحصول على أي حق في هرر، ووافق الفرنسيون على ذلك(٤).

وقد رأى وادنجتون أنه يجب أن يبقى طريق القوافل من زيلع إلى هرر عن طريق جلديسا مفتوحاً بطوله أمام تجارة البلدين، بالإضافة إلى تجارة السكان المحليين. عندئذ أصبحت الاتفاقية بين الحكومتين بشأن الحدود في بلاد الصومال في حكم المنتهية، وأبلغ سالسبرى موافقته لوادنجتون على كل بنود الاتفاقية. ووافق الفرنسيون من ناحيتهم عليها، وطلب وادنجتون من سالسبرى أن تعد هذه الاتفاقية في صورة بيان يوقع عليه كل منهما، ووافق سالسبرى على ذلك. ثم اتخذت الحكومة البريطانية الإجراءات اللازمة لإعلان حمايتها على ذلك الجزء من ساحل الصومال المواجه لعدن. وفي ٢٠ تموز عام ١٨٨٧ أرسل سالسبرى خطاباً دورياً إلى جميع سفراء بريطانيا في الخارج، يعلن فيه

---

(١)- سيد: مرجع سابق، ص٣١.

(٢)- يحيى: التنافس الدولي في شرق أفريقيا، مرجع سابق، ص١٨٩.

(٣)- انظر تخطيط الحدود بين الصومالين الفرنسي والبريطاني وفق اتفاقية ١٨٨٨ على الخريطة في الملحق رقم (٥).

(٤)- حراز: إفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي، مرجع سابق، ص٤٧٣.

وضع الجزء الذي يمتد من رأس جيبوتي إلى بندر زيادة تحت الحماية البريطانية، وطلب منهم إبلاغ ذلك إلى الحكومات التي تمثل بريطانيا طرفها طبقاً للاتفاقية العامة لمؤتمر برلين. لكن وزير خارجية فرنسا كتب إلى سالسبرى يعلمه قبوله برأس جيبوتي كحد فاصل بين المستعمرتين الفرنسية والبريطانية، وكان يهدف من ذلك الحصول على إقليم رأس جيبوتي نفسه، وليس مجرد الرأس التي تحمل الاسم. وكان الفرنسيون يسعون إلى الاحتفاظ بإحدى مخارج الطريق المؤدي إلى هرر تحت سيطرتهم، لأن بريطانيا كانت تحتفظ من ناحيتها بزيلع. وافق سالسبرى على هذا التغيير في الاتفاقية التي وضع شروطها. واتفقت الحكومتان على تعيين خلف لهنري في زيلع، وأن يقوم لاجارد الفرنسي برعاية مصالح بلاده في تلك المنطقة(١).

في الثاني من شباط عام ١٨٨٨ قام وادنجتون بتسليم نصوص الاتفاق المبرم بين الحكومتين بشأن مصالحهما في بلاد الصومال لسالسبرى. وفي التاسع من الشهر نفسه تلقى وادنجتون موافقة سالسبرى على الاتفاق(٢) الذي استطاعت فرنسا أن تؤمن وتثبت حدود مستعمرتها في بلاد الصومال من ناحية الصومال البريطاني(٣).فأنهت الاتفاقية صفحة من صفحات التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا في بلاد الصومال بعد سلسلة تنافس طويلة بينهما.

الاستنتاج:تعد فرنسا من أوائل الدول الأوروبية التي تكالبت على بلاد الصومال، وأبدت اهتماماً كبيراً بساحلها الشمالي المطل على خليج عدن منذ الأربعينيات من القرن التاسع عشر نتيجة لاستيلاء بريطانيا على عدن الواقعة عند مدخل البحر الأحمر عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م. وسرعان ما تبلور الاهتمام الفرنسي بذلك الساحل في شكل مشروع تجاري لإنشاء محطة تجارية في تلك المنطقة الساحلية. وعندما وصلت أنباء استيلاء الفرنسيين على أوبوك عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م إلى حاكم عدن البريطاني أظهر غضبه من الفرنسيين من استيلاء الفرنسيين على أراض تابعة للسلطنة العثمانية، وهنا ظهرت السياسة البريطانية على حقيقتها في مواجهة النفوذ الفرنسي. وفي الحقيقة كان ما تريده بريطانيا لنفسها تحرمه على غيرها. ومن الطبيعي أن يتأثر حاكم عدن وينزعج من استيلاء الفرنسيين على أوبوك، إذ أن ذلك العمل كان يحمل في طياته تهديداً صريحاً لنمو عدن وتوسعها.وقد بدأت فرنسا في تأسيس مستعمرتها في بلاد الصومال بتنازل شيوخ الدناقل عن ميناء أوبوك

---

(١)- يحيى: التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص١٩٥-١٩٦.

(٢)- من الأسباب الآخرى التي أدت إلى اتفاق عام ١٨٨٨م:١- إن أهمية موقع دونجاريتا أصبحت قليلة الأهمية لأن التجارة انقطعت تماماً. ٢- إن نفوذ المهدي في السودان كان قد امتد لدرجة كبيرة، وتمكن من احتلال الخرطوم عام ١٨٨٥. ٣- إن انسحاب القوات المصرية والبريطانية من السودان جعل الاحتفاظ بهرر التي كانت تابعة لمصر صعباً فتقرر إخلاؤها. عبده:مرجع سابق، ص١٠٩.

(٣)- يحيى: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص٩٥.

للفرنسيين عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م مقابل مبلغ من المال، وعقب انسحاب المصريين من تاجورة استولى الفرنسيون عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م على المنطقة التي تمتد إلى ما وراء تاجورة على مقربة من جيبوتي، وبعد أن عقد الفرنسيون معاهدات صداقة دائمة مع قبائل العيسى في أمبادو وجيبوتي سيطروا على مناطقهم، ونجحت فرنسا في تأسيس مستعمرتها **الصومال الفرنسي**.

وجدت فرنسا بريطانيا غريماً لها في كل مراحل بناء إمبراطوريتها ، ونتيجة لهذا ثار نزاع مع الأنكليز الذين كانوا في ذلك الوقت يطمحون أن يمدوا نطاق نفوذهم من مستعمرتهم في عدن إلى ساحل الصومال المطل على خليج عدن المقابل لها، وبدؤوا توسعهم فسيطروا على زيلع وبربرة وبلهار بعد إجبارها القوات المصرية على إخلائها، وأعلنت بريطانيا أن ساحل الصومال ابتداء من رأس جيبوتي إلى بندر زيادة، قد وضع تحت حمايتها معلنة تأسيس **الصومال البريطاني** عام ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م، وقد تجاهلت بريطانيا أيضاً السيادة العثمانية على المناطق التي سيطرت عليها في ساحل الصومال، وليس ذلك فحسب، بل رغبت في استخدام السلطنة العثمانية كوسيلة لتحد من التوسع الفرنسي في المنطقة من خلال السماح لها باحتلال بعض الأجزاء والتخلي عن بعضها الآخر. كل ذلك في سبيل فرض سيطرتها على ساحل الصومال لتأمين مصالحها في القارة الإفريقية والهند وعدن. وهنا لابد من ذكر الجهود المصرية في محاولتها فرض سيطرتها على السواحل الصومالية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، لحمايتها من المحاولات الاستعمارية البريطانية الفرنسية الإيطالية التي اتضحت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ونجحت في ذلك إلى حد كبير إلا أنها وقعت ضحية المؤامرات الاستعمارية البريطانية التي حرضت سلاطين زنجبار ضد الوجود المصري في ساحل الصومال المطل على المحيط الهندي، واضطرت القوات المصرية إلى الانسحاب من الساحل المذكور. وتركز وجودها على ساحل الصومال المطل على البحر الأحمر وخليج عدن، إلا أن ذلك الوجود لم يستمر طويلاً نتيجة النشاط البريطاني المعادي لذلك الوجود بسبب النشاط الفرنسي في أوبوك وما جاورها، فاضطرت مصر إلى إخلاء تلك المناطق بعد احتلال بريطانيا لها. وقد تم حسم النزاع بين فرنسا وبريطانيا بتحديد مناطق نفوذهما في بلاد الصومال عن طريق اتفاقية عام١٣٠٦هـ/١٨٨٨م .

الفصل الثالث

التنافس البريطاني ـ الإيطالي على بلاد الصومال

(١٢٨٧-١٣٠٩هـ /١٨٧٠ - ١٨٩١م)

١- النشاط الإيطالي في ساحل البحر الأحمر الغربي عام ١٢٨٧هـ /١٨٧٠م.

٢ – مشروع مانشيني Mancini الايطالي للسيطرة على مدخل البحر المتوسط في البحر الأحمر عام١٣٠٣هـ/١٨٨٥م.

٣– النشاط الإيطالي في ساحل الصومال الشرقي وبعثة الكابتن انطونيو تشكى Antonio Cecchi عام ١٣٠٣هـ /١٨٨٥م.

٤– الحماية الإيطالية على سلطنتي أوبيا و ميجورتين في ساحل الصومال المطل على المحيط الهندي عام١٣٠٧هـ /١٨٨٩م.

٥– الاتفاق البريطاني – الإيطالي بشأن ساحل بنادر Benadir في ٣ آب عام ١٨٨٩.

٦– اتفاقيات تحديد الحدود بين مناطق النفوذ البريطانية – الإيطالية على ساحل الصومال المطل على المحيط الهندي عام١٣٠٩هـ / ١٨٩١م.

٧– عقد امتياز تنازل سلطان زنجبار للحكومة الإيطالية ١٢آب عام ١٨٩٢.

١– النشاط الإيطالي في ساحل البحر الأحمر الغربي عام ١٢٨٧هـ /١٨٧٠م:

تأخرت إيطاليا عن غيرها من الدول الأوروبية في ميدان التوسع الاستعماري سواء داخل أوروبا أو خارجها، لأنها ذاتها كانت موزعة بين الدول الأوروبية، فقد كانت مقسمة إلى دوقيات ودويلات متعددة متباينة في الحكم والإدارة، وبعضها يخضع للحكم النمساوي، والبعض الآخر يخضع للحكم الفرنسي، وهناك رجال دين رجعيون يستفيدون من عامل الفرقة والانقسام في تحقيق أغراضهم الخاصة. وعندما حققت إيطاليا وحدتها القومية عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م باستثناء بعض المناطق الواقعة في شمال البلاد التي كانت لا تزال خاضعة للإمبراطورية النمساوية فقد واجهت حكومة روما مشاكل داخلية عديدة:

١– منها مايرجع إلى الماضي وظروف الحكم القاسية والمتباينة التي خضعت لها إيطاليا قروناً عديدة قبل الوحدة.

٢- منها مايرجع إلى قلة موارد شبه الجزيرة الإيطالية، بينما نشأ البعض كنتيجة طبيعية لتوحيد المقاطعات الإيطالية المتباينة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً في مملكة واحدة. ورغم أن الدخل القومي قد زاد في السنوات الأولى من ولادة الدولة الإيطالية الحديثة، لكنه لم يكف لمواجهة النفقات التي تتطلبها الدولة الحديثة، لذا واجهت إيطاليا مضايقات مالية شديدة في بناء جيوشها وأساطيلها الحربية والتجارية لكي تكون في مصاف الدول العظمى، واضطرت في بعض الأحيان إلى الاعتماد على الدول الأجنبية، فاستوردت السفن والآلات والذخائر الحربية من فرنسا والبنادق وأدوات الأسطول من بريطانيا وأمريكا[١].

وتفاقمت المشاكل الداخلية، وازدادت وأصبحت دون حل، الأمر الذي اضطر عدداً كبيراً من الإيطاليين إلى مغادرة البلاد، والهجرة إلى باقي مناطق العالم الآخرى حيث الأيدي العاملة وارتفاع الأجور. وشغلت تلك المشاكل الداخلية المتعددة بال معظم الساسة الإيطاليين في السنوات الأولى من وحدة الوطن الإيطالي، واختلفوا في الطريقة المثلى لحلها:

١- رأى عدد كبير منهم أن من صالح إيطاليا أن تتفرغ لحل مشاكلها الداخلية، لكن هذا يؤدي إلى عزلتها عن المحيط الدولي، والاستكانة داخل حدود الوطن الإيطالي.

٢- بينما رأى عدد آخر، أن من مصلحة إيطاليا أن تتبع سياسة خارجية استعمارية نشطة بالتوسع والاستعمار فيما وراء البحار اقتداءً بالدول الأوروبية العظمى.

ورغم أن كل من الرأيين كان له تأييد كبير من الشعب الإيطالي، إلا أن حكومة روما أخذت بالرأي الثاني ، وأخذت تقولب توسعها في شكل استعماري أكبر وأسرع، بأن تؤمن مطالب صناعتها وتجارتها وماليتها الآخذة في النمو والالتحاق بسابقاتها، لاستعمال المناطق الجديدة غير المستعمرة المقترح احتلالها، كقاعدة تنتشر منها إمبراطورية واسعة في شرق إفريقية. وتضخمت أحلام سادتها مع تضخم ثرواتهم الجديدة[٢]، فخططوا لتوسيع نشاطهم الاستعماري في شرق إفريقية، لاختيار نقطة تتخذها بلادهم قاعدة لها تتوسع منها في المناطق القريبة منها، ومن البحر الأحمر مقلدة في ذلك بريطانيا في عدن، وفرنسا في أوبوك. وبدأت إيطاليا تحركاتها في ساحل البحر الأحمر الغربي عن طريق رجال التبشير والمستكشفين الجغرافيين الذين حاولوا حتى قبل قيام الوحدة الإيطالية إغراء حكام بلادهم، وعلى وجه الخصوص مملكة البيمونت على الدخول في علاقات تجارية وسياسية مع البلاد المطلة على ذلك البحر، ومحاولة الاستفادة من الفرص التي قد تسنح للعمل على إنشاء مستعمرة تطل على ذلك البحر واضعين في الحسبان منافسة أو معاداة الدول الاستعمارية الآخرى، وتأييد رجال وجمعيات الاستكشافات الجغرافية، وازداد هذا الاتجاه وضوحاً مع الزمن، وبشكل خاص بعد أن قامت بريطانيا بإرسال حملة نابير إلى الحبشة عام ١٢٨٤هـ

---

(١)- حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٧.

(٢)- خياطة: مرجع سابق، ص١٢٢-١٢٣.

/١٨٦٧م، ومع اقتراب افتتاح قناة السويس ذلك الشريان المهم الذي سيصل أوروبا بالبحر الأحمر وبالشرق الأقصى، أراد الإيطاليون الاستفادة من الإمكانيات الجديدة سواء للملاحة أو للاستعمار(١).

واتضح نشاطهم في ساحل البحر الأحمر الغربي على شكل بعثات تبشيرية انطلقت نحو شرق إفريقية بحجة نشر المدنية الحديثة والديانة المسيحية، وإنقاذ الشعوب المتخلفة من الفقر والمرض والجهل والتخلف. ويعتبر القس الإيطالي سابيتو Zapetto من المبشرين الأوائل الذين كان لهم دور في هذا المجال، فقد عاش فترة طويلة في شرق إفريقية، وبعد أن عاد إلى إيطاليا أراد أن يكون لبلاده وجود في شكل ميناء على ساحل البحر الأحمر الغربي. ووجدت آراؤه ترحيباً وقبولاً لدى شركة روباتينو Rubattino الملاحية التي رغبت في إنشاء خط ملاحي للشركة، يربط مابين البندقية غرباً وموانئ الهند والصين شرقاً عبر قناة السويس والبحر الأحمر(٢)، فما كان من المبشر سابيتو سوى العودة إلى المنطقة من جديد لتطبيق مشروعه على أرض الواقع، وللبحث عن منطقة تصلح لإنشاء مستعمرة إيطالية هناك، وكان من رأي هذا المبشر أن موانئ الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية، والقريبة من مضيق باب المندب، وكذلك موانئ ساحل البحر الأحمر الغربي القريبة من ذلك المضيق، تصلح لخدمة أغراض إيطاليا السياسية والبحرية والاقتصادية في شرق إفريقية. وما كادت حكومة روما تصدر أوامرها إليه بالتوجه إلى منطقة البحر الأحمر برفقة الأميرال أكتون، ليشتري باسم شركة روباتينو للملاحة بعض الموانئ في تلك الجهات حتى أسرع سابيتو في الإبحار مع رفيقه إلى ذلك البحر، وتوجها مباشرة إلى شواطئ شبه الجزيرة العربية الجنوبية. ولكنهما ما كادا يصلان إلى عدن في ٦تشرين الثاني ١٨٦٩ حتى علما أن الأنكليز احتلوا ميناء خور أوميرا(٣)وضموه إلى مستعمرتهم عدن، فوجدوا البديل في ميناء بندر الذي يقع في أقصى الطرف الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية، لكنهما عندما وصلا إليه ، وجدا سفناً فرنسية راسية في مياهه، فاضطرا للإبحار إلى شاطئ البحر الأحمر الغربي، ونزلا في رأس دوميرا، وبدا لهما أنه يصلح لتأسيس محطة تجارية إيطالية، لكنهما سرعان ما اكتشفا عدم صلاحيته لهذا الغرض، لأن مياهه ضحلة ومعرض لهبوب الرياح الموسمية، لذا توغلا في الساحل المذكور شمالاً حتى قرية عصب، وهناك ظهر لهما أن هذا الميناء الصغير الذي يقع على ساحل الدناقل يصلح للأغراض التي وفدا من أجلها إلى البحر الأحمر. وماكاد سابيتو وأكتون ينزلان في عصب حتى شرعا على الفور في الاتصال بزعماء الدناقل، وسلاطينهم المحليين الصغار، واستعانا بسلاح المال على إغراء هؤلاء الشيوخ لبيع بعض الأراضي في ساحل خليج عصب. وفي ١٥تشرين الثاني عام ١٨٦٩ عقد المبشر سابيتو مع شيخي"قبيلة آدا على" السلطان حسن بن أحمد والسلطان إبراهيم بن أحمد، اتفاقا اشترى بمقتضاه سابيتو منطقة على ساحل البحر الأحمر الغربي(٤)، تمتد بين رأس لوما وخليج علال وجبل

---

(١)- يحيى: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص٤٠-٤٤.

(٢)- البوري: مرجع سابق، ص٢٥-٢٦.

(٣)- انظر ميناء خور أوميرا على في الملحق رقم(٣).

(٤)- حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٥٧-٥٨.

جانحا ورفع العلم الإيطالي[١] الذي رفرف لأول مرة على شاطئ البحر الأحمر، وانتهز سابيتو فرصة وجوده في عصب، فشيد في تلك القرية داراً صغيرة لاستخدامها كمكتب للشركة. وعندما علم أبو بكر إبراهيم حاكم زيلع بأمر تلك الاتفاقية التي عقدها الطليان مع سلاطين عصب الدناقل، أوعز إلى الشيخ برهان محمد سلطان رهيطه بالتوجه إلى عصب للاحتجاج على ما قام به سابيتو ليبلغه أن تلك المنطقة خاضعة للباب العالي. وفي قرية عصب شاهد الشيخ برهان محمد الدار الصغيرة المبنية بالخشب التي شيدها سابيتو، وشاهد مخزناً للفحم، فقام هذا الشيخ برفع الراية العثمانية على ميناء عصب، لكن سابيتو احتج على ذلك، ورفض مغادرة القرية. ولم يكن ما فعله سابيتو في عصب اعتداءً على حقوق السيادة العثمانية المباشرة في هذه الجهات فحسب، بل اعتداء كذلك على حقوق مصر المستمدة من الفرمانات السلطانية عليها، كما أنه كان معطلاً لمصالحها وسياستها في البحر الأحمر والسودان.فقد كان الأسطول المصري في ذلك الوقت يجوب ساحل البحر الأحمر الإفريقي تحت قيادة جمالي بك منذ أوائل تشرين الثاني عام ١٨٦٧ ، لإظهار قوة مصر، ولتوطيد السلام بين القبائل النازلة بشاطئه الغربي، ولاسيما بين قبائل بلهار وبربرة على خليج عدن التي كانت دائماً في نزاع مستمر[٢].

وفي إحدى الزيارات وصل جمالي بك إلى بربرة بصحبة محافظ مصوع علاء الدين باشا في أوائل عام ١٢٨٧هـ /١٨٧٠م علم بما حدث في منطقة عصب من أبي بكر إبراهيم حاكم زيلع، فقام علاء الدين باشا على الفور بتحذير جعفر باشا حكمدار السودان من نوايا الطليان الاستعمارية في منطقة خليج عصب، وأرسل جعفر باشا بدوره تقريراً عن الموقف في تلك المنطقة إلى حكومة بلاده، التي أسرعت بإصدار أوامرها تلغرافياً لعلاء الدين باشا محافظ مصوع بضرورة التحري والبحث عن أسباب نزول الطليان في عصب.فبعث المحافظ باثنين من ضباط أركان الحرب للتحقيق في المسألة بطريقة سرية[٣]. وقد كان في نية جعفر باشا حكمدار السودان إرسال مأمور مع بعض رجال خفر السواحل إلى تلك المنطقة من ساحل البحر الأحمر الغربي، لكي يطلبوا تفسيراً من المحتلين الجدد عن أسباب نزولهم في عصب، إلا أنه وصلته في آب ١٨٧٠ رسالة آخرى من حكومة القاهرة منعته من القيام بهذا العمل. فلقد فضلت معالجة المسألة بالطرق الدبلوماسية. ومما يجدر ملاحظته أن النشاط المصري في ساحل البحر الأحمر الإفريقي والسودان الشرقي،كان قد بلغ الذروة في هذا الوقت الذي نزل فيه الطليان في عصب، وكانت حكومة القاهرة تتبع حينئذ في تلك الأصقاع الإفريقية سياسة أكثر حكمةً من السياسة التي كانت تتبعها في تلك المناطق قبل هذا الوقت[٤]. وتفسير ذلك توجس حكومة القاهرة شراً من التحركات الاستعمارية للدول الأوروبية

---

(١)- الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر، الوثيقة ٣٧، مصدر سابق، ص١٠٦.

(2) -*Sabry: ibid, p. 392.*

(٣) - سرهنك: مصدر سابق، ج٢، ص ٤٩٩ .

(٤) - حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية ، مرجع سابق، ص٦١.

الساعية لفرض سيطرتها على المناطق المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن وساحل بنادر الصومالي، فسعت لوضع حد باتخاذها مجموعة إجراءات تحد من نشاطهم وهي:

عملت حكومة القاهرة في السنوات التالية المباشرة لنزول الطليان في عصب على دعم حقوق سيادتها في المنطقة من حدود الباشوية المصرية شمالاً إلى رأس غوردافوي جنوباً، وفي الوقت نفسه لم تغفل اللجوء للطرق الدبلوماسية لاستنكار اعتداء إيطاليا على سيادتها في هذه الأرجاء. على أن نشاط إيطاليا في تلك المنطقة سرعان ما ازداد ، مما أثار حفيظة حكومة القاهرة واحتجاجها ضدهم. بينما كان لحكومة روما رأي آخر، وحسابات مختلفة عن حكومة القاهرة، فقد كانت تأمل بعد افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية أن تؤسس محطة تجارية على ساحل خليج عصب، تساعد على زيادة التجارة الإيطالية بين الشرق والغرب عبر البحر الأحمر وقناة السويس، وكانت تعتقد أن حكومة القاهرة سوف تنظر بعين الاستحسان لتأسيس هذه المحطة التجارية، لكن آمالها سرعان ما خابت، عندما استدعى وزير خارجية مصر شريف باشا في ٢٧ أيار عام ١٨٧٠ القنصل الإيطالي دى مارتينو في القاهرة، وأبلغه أن الخديوي في غاية الألم والدهشة من احتلال بلاده عصب، وأنه قد أمره بالاحتجاج على ذلك التعدي الواضح على سلامة الأراضي المصرية. ووضح الوزير المصري للقنصل الإيطالي، أن السيادة المصرية ممتدة منذ القرن السادس عشر على ساحل البحر الأحمر الإفريقي حتى زيلع بعد مضيق باب المندب، وأن أحداً من الدول لم ينكر عليها سيادتها على ذلك الساحل أبداً، بل إن الحكومة البريطانية تفاوضت مع والي مصر وقت إرسال حملتها إلى الحبشة "حملة نابير" في موضوع السماح لقوات الحملة بالنزول على ذلك الساحل، وعبور الأراضي التي أصبحت مصرية بعد أن تخلى الباب العالي عن حقوقه في السيادة لوالي مصر بموجب فرمان يلحق بمصر قائمقاميتي سواكن ومصوع[1].

ومنذ ذلك الحين، ولمدة السنوات التسع التالية١٢٨٨-١٢٩٨هـ/١٨٧١-١٨٨٠م، أصيب النشاط الإيطالي في ساحل البحر الأحمر الغربي بشيء من الفتور. لأسباب عده:

١- مشكلات إيطاليا الداخلية التي نشأت،كنتيجة طبيعية لوحدة ولايات شبه الجزيرة الإيطالية في مملكة واحدة، وما تطلبته من جهود لحلها استأثرت بالشطر الأوفى من اهتمام الحكومات الإيطالية المتتالية الأمر الذي صرف هذه الحكومات مؤقتاً عن متابعة نشاطها الاستعماري في أصقاع إفريقية الشرقية.

٢- معارضة حكومة لندن طوال السبعينيات من القرن التاسع عشر للنشاط الإيطالي في ساحل البحر الأحمر الغربي، لأهمية هذا الساحل القريب من عدن، ومن مضيق باب المندب بالنسبة لبريطانيا.ناهيك عن إدراك بريطانيا وشكوكها في نية حكومة روما الحقيقية، وساد الاعتقاد بأن حكومة كايرولى الإيطالية إنما تتخذ من هذا التوسع التجاري ستاراً تخفي به أغراضها الاستعمارية في ساحل البحر الأحمر الغربي، فصارت تنظر بعين القلق إلى توغل النفوذ الإيطالي في هذه المنطقة. وعلى ذلك فقد كتب لورد سولسبرى عن النشاط الإيطالي عام ١٢٩٧هـ /

---

(١)- حراز: المرجع نفسه، ص١٠٣-١٠٤.

١٨٧٩م يقول: **(لو كان هذا التوسع تجارياً بحتاً لنظرت إليه بعين العطف، ولكننا نريد أن نتأكد أنه توسع خالٍ من كل غرض سياسي، لأن البحر الأحمر بمثابة الوتر الحساس لنا)**[١].

٣- إصرار حكومة القاهرة على موقفها من مسألة السيادة على ساحل البحر الأحمر الغربي، ومعارضتها الشديدة جميع المحاولات الأوروبية التي ترمي إلى اقتطاع أجزاء من ذلك الساحل، لتأسيس مستعمرات فيها، أثر واضح في التقليل من حماس الإيطاليين الاستعماري في هذه المنطقة وقتئذ، وعلى الخصوص حينما اتخذ نشاط الحكومة المذكورة في ساحل البحر الأحمر الإفريقي شكل توحيد ممتلكاتها في السودان الشرقي وبلاد الصومال ، واستكمال بسط حقوق السيادة المصرية في ساحل إفريقية الشرقي من رأس غوردافوي إلى مصب نهر جوبا [٢].

وفي مطلع الثمانينيات من القرن التاسع عشر تطلعت أنظار ساسة إيطاليا إلى الجزء الشمالي من القارة الإفريقية"تونس"، لوجود ارتباطات تاريخية، فقد كان للطليان علاقة وطيدة بالقارة الإفريقية، تعود إلى عهد الإمبراطورية الرومانية، واستمرت إلى أيام القرطاجيين، وكان بين المدن الإيطالية والموانئ الإفريقية، وخاصة الشمال الإفريقي مصالح مشتركة، ولاسيما في نقل التجارة الشرقية إلى موانئ شمال أوروبا، ولوقوعه على الحافة الجنوبية للبحر المتوسط الذي كان بؤرة للتنافس الدولي وقتئذ، يضاف لذلك وجود أملاك السلطنة العثمانية الضعيفة،علماً بأن الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا وروسيا وفرنسا والنمسا كانت تترقب وتنتظر مصير أملاك الرجل المريض من مدة طويلة. وعزز هذا التوجه خروج إيطاليا من مؤتمر برلين عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م خالية الوفاض[٣].لم تلبث أن وجهت اهتمامها بشكل جدي نحو شواطئ البحر المتوسط الجنوبية خاصة تونس، التي كانت تعتبرها امتداداً طبيعياً لأراضيها، إذ لا تبعد أقرب نقطة منها عن جزيرة صقلية أكثر مما تبعد نابولي عن روما، وكان النفوذ الإيطالي في تونس وشمال إفريقيا عموماً أقوى من أي نفوذ أوروبي آخر[٤]. لأن هذه البلاد كانت ملجأ للمنفيين واللاجئين السياسيين الإيطاليين، فضلاً عن تلك الهجرات التي حصلت نتيجة تفاقم المشاكل الداخلية الإيطالية، وصعوبة حلها بعد السنوات التي تلت الوحدة. إلا أن فرنسا رغم هذالم تكن أقل اهتماماً من إيطاليا في هذا الميدان، نظراً لأنها احتلت الجزائر في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر الميلادي، فكانت تسعى دائماً لتأمين حدود هذه المستعمرة. لذا اتخذت سياسة التوغل السلمي عبر حدود الجزائر الشرقية لوضع يدها على تونس،

---

(١) – صبري: الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، مصدر سابق، ص١٦٤.

(٢)– حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص١١١-١١٣.

(٣) – مؤتمر برلين: أول مؤتمر أوروبي عقد لبحث المسألة الشرقية التي أثارتها الحرب الروسية العثمانية ١٨٧٧-١٨٧٨ ، وإعادة تنظيم أوروبا بعد تكوين الاتحاد الألماني والوحدة الإيطالية.حققت كل من روسيا والنمسا والمجر وبريطانيا شيئاً من مطامعها على حساب السلطنة العثمانية، بينما خرجت فرنسا بتشجيع من بسمارك على احتلالها تونس.أما إيطاليا لم تحقق شيئاً من أطماعها رغم أنها كانت مشاركة في المؤتمر.حراز: المرجع نفسه ، ص٢٥.

(٤)– الجمل:كشف أفريقيا واستعمارها، مرجع سابق، ص٣٤٣.

فكان لابد من المواجهة بين فرنسا وإيطاليا. لكن الأولى قضت على أطماع الثانية في تونس، وأصبح لازماً على الثانية معاودة الكرة في ميدان آخر علها تجد فيه بغيتها، ويكون مجالاً لتوسعها تعوض به خسارتها في تونس، فاتجهت نحو طرابلس الغرب[١]، وشجعها على ذلك محاولات حكومة جول فيرى الفرنسية، لإبعاد نظر الطليان عن تونس، وجعلهم يوجهون اهتمامهم إلى طرابلس. فتزايد الاهتمام الإيطالي بها، لكن اهتمامها الشديد بشؤون طرابلس، جعل الباب العالي صاحب السيادة الشرعية عليها يعمل على تعزيز حاميتها بعشرة آلاف جندي عندئذ صرفت إيطاليا أنظارها عن احتلال طرابلس مؤقتاً، باعتبار أن الوقت لم يحن بعد للاستيلاء عليها، وتوجهت أنظارها إلى ساحل البحر الأحمر الإفريقي[٢].

ترافق ذلك مع ارتفاع الأصوات في إيطاليا تطالب بضرورة تكوين مستعمرات تسهم بحل مشكلاتها التي تعاني منها بلادهم، رغم أنها كانت أكثر القوى الأوروبية ضعفاً وأقل كفاءة من غيرها. ومن أبرز تلك الأصوات فرنشيسكو كريسبي رئيس الوزراء الإيطالي، الذي كان تواقاً لأن يغلف ذلك الضعف، باتباع القوة والعدوان في السياسة الخارجية، وكان شمال إفريقية وشرقها مطمع الطليان لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم الاستعمارية[٣]، فساد اعتقاد لدى كريسبي بأن تونس وولاية طرابلس والحبشة وقسماً من السودان والصومال ستكون من نصيب بلاده، واعتبر خضوعها لإيطاليا أمراً لابد منه، فلما علم بنوايا فرنسا تجاه تونس صرح قائلاً: (**يجب على فرنسا ألا تخون شقيقتها اللاتينية، وألا تتنكر للصداقة التقليدية التي تربطها بها، وألا تحتل تونس تحت ستار الوصاية المزعومة، لأن تونس وطرابلس هما من حصة إيطاليا في شمال إفريقيا، وذلك كيلا يختل توازن القوى في حوض البحر المتوسط**)[٤].

وقدم رئيس الجمعية الإيطالية السينيور كريستوفورد نيجيرى تقريراً اقترح فيه نزول الإيطاليين في ساحل البحر الأحمر الغربي، وعين منطقة عصب لتكون البداية منها، خاصة بعد احتلال فرنسا تونس عام ١٢٩٩هـ /١٨٨١م ، فأثار ذلك امتعاضاً كبيراً بين الطليان، فدعا ذلك حكومة روما إلى أن ترتمي في أحضان الألمان[٥]، وعقدت

---

(١) – عيسى: مرجع سابق، ص١٤٢.

(2) –*Johnston, Sir Harry: History of the Colonization of Africa,Cambridge,1899. P. 244.*

(٣)– جوليان، شارل أندريه: تاريخ إفريقيا،ترجمة:طلعت أباظة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص١٥٨.

(٤)– البوري: مرجع سابق، ص٣٣.

(٥) – كان بسمارك يشجع كلاً من فرنسا وإيطاليا سراً في أطماعهما التوسعية في تونس، يشجع الأولى ليشغلها عن التفكير في الانتقام، واسترداد الألزاس واللورين من الألمان، ولأن هذا التنافس سيحول دون تكوين دولة لاتينية بين فرنسا وإيطاليا، ويشجع الثانية لكي يضمن غضبها وسخطها على فرنسا إذا استولت الأخيرة على تونس، ويضم إيطاليا إلى التحالف معه، وليضمن سكوت فرنسا وإيطاليا عن احتلال بريطانيا مصر، وفعلاً تحقق لبسمارك ما أراد، فلم تكد فرنسا تستولي على تونس حتى سارعت إيطاليا للانضمام إلى التحالف الثنائي"ألمانيا ـ النمسا"، فأصبح التحالف ثلاثياً. حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٣٧.

معهم ومع النمسا التحالف الثلاثي[١]متناسية أحقادها القديمة وحروبها الطويلة مع النمسا. وسعت أيضاً لكسب بريطانيا، ورغبت في كسب حليف قوي له نفوذ كبير على الساحة الدولية لتحقيق طموحاتهم التوسعية، المتمثلة بما سمي "مشروع مانشيني" من ناحية أخرى[٢].

٢- مشروع مانشيني Mancini الإيطالي للسيطرة على مدخل البحر المتوسط في البحر الأحمر عام١٣٠٣هـ/١٨٨٥م:

أسهمت عوامل عدة بدفع الحكومة الإيطالية لتحديد معالم علاقاتها الدولية، والتحالف مع بريطانيا، وعلى رأسها الموقع الجغرافي، فإيطاليا شبه جزيرة يحيط بها البحر المتوسط والبحار المتفرعة منه مثل بحر الأدرياتيك، وهذا الوضع يعرضها لخطر الغزو البحري، وأصبح اهتمام إيطاليا الأول موضوع توازن القوى في البحر المتوسط، وأصبح من الضروري تنمية علاقاتها مع بريطانيا لمواجهة الضغوط العثمانية والمصرية والفرنسية عليها، إذ أن العلاقات الفرنسية ـ الإيطالية ظلت متوترة فترة طويلة، للأسباب الآتية:

١- انضمام إيطاليا إلى التحالف الثلاثي إلى جانب ألمانيا والنمسا ضد فرنسا.

٢- تعارض المصالح الاستعمارية الفرنسية الإيطالية في شمال إفريقية.

٣- المسألة البابوية نتيجة المساندة الفرنسية لبابا روما الذي كان يناقض الحكومات الإيطالية منذ توحيد البلاد. فالتقرب من بريطانيا كان إذن ضرورة ملحة لسلامة إيطاليا الإقليمية ولطموحاتها التوسعية[٣].

٤- احتدام التكالب الأوروبي على القارة الإفريقية في أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر الذي أدى في الأعوام التالية بعد مؤتمر برلين عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م إلى تقسيم القارة بين الدول الأوروبية، ولم يكن من المنتظر أن تتخلف إيطاليا الناهضة عن الركب الأوروبي في ذلك الميدان، خصوصاً وأن أنظارها كانت موجهه على ساحل البحر الأحمر الغربي منذ أواخر الخمسينيات من القرن التاسع عشر[٤].

وبعد هزيمة إيطاليا السياسية في احتلال تونس على يد حكومة باريس، أخذت السياسة المثالية السلبية التي ضحت كثيراً بمصلحة الوطن الإيطالي تنهار، وتم اتباع سياسة خارجية نشطة. وتبنى هذه السياسة مانشيني Mancini وزير خارجية إيطاليا الذي يعتبر مؤسس الإمبراطورية الاستعمارية الإيطالية الحديثة. فظهر في السياسة الأوروبية في ذلك الوقت مشروع عرف بـ **مشروع مانشيني الاستعماري** ولعل تلك الكلمة التي كان يرددها

---

(١) - المعاهدة التي أبرمت بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا في ٢ أيار ١٨٨٢ لمدة خمس سنوات، وبموجبها إذا هاجمت فرنسا إيطاليا، تقدمت النمسا وألمانيا لمساعدتها، وإذا هاجمت فرنسا ألمانيا تقدمت إيطاليا لمساعدة ألمانيا. أما إذا هاجمت فرنسا وروسيا واحدة أو اثنتين من الدول المتحالفة، اشتركت الدول الثلاث الموقعة على المعاهدة في الحرب. حراز: المرجع نفسه، ص٢٠٦.

(٢) - رياض: الاستعمار الأوروبي لإفريقيا في العصر الحديث، مرجع سابق، ص٢٣٧ -٢٣٨.

(٣) - سمعان: العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، مرجع سابق، ص٦٠.

(٤)- صبري: الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، مصدر سابق، ص١٦٤.

مانشيني دائماً تلخص مرامي مشروعه فيقول: (The Keys of Mediterranean are in the red Sea **إن مفاتيح البحر المتوسط توجد في البحر الأحمر**)[١]. وعلى ما يبدو أن التطور الكبير الذي طرأ على السياسة الاستعمارية للدول الأوروبية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر،كانت سبباً في اتجاه السياسة الإيطالية نحو شواطئ البحر الأحمر الغربي، والقرن الإفريقي، خاصة ذلك التنافس الاستعماري الحاد بين بريطانيا وفرنسا في أجزاء كثيرة من إفريقيا، لكن الأمر المهم الذي شجع مانشيني على اتباع تلك السياسة الإيجابية النشيطة تغيير موقف حكومة لندن بشأن امتداد النفوذ الإيطالي في جهات إفريقية الشرقية، فقد دأبت هذه الحكومة في السبعينيات من القرن التاسع عشر على معارضة اعتداءات إيطاليا على حقوق مصر في ساحل البحر الأحمر الغربي، إذ أيدت حكومة لندن موقف حكومة القاهرة من مسألة شراء الإيطاليين لعصب تمام التأييد، ورفضت الدخول في علاقات رسمية أو شبه رسمية مع الإيطاليين الذين يرغبون في الإقامة فيها، بل ورفضت السماح لأهالي عدن بالذهاب والعمل لدى الإيطاليين في ذلك الميناء. وحينما أصرت الحكومة الإيطالية على أن تحل محل شركة روباتينو في عصب رفضت وزارة الخارجية البريطانية هذا الوضع، ورفضت لفترة طويلة الطلبات الإيطالية التوسط لدى حكومة القاهرة لتسوية المسألة،كما أنها رفضت إقامة أي علاقات دبلوماسية بين سلطاتها في عدن، والموظفين الإيطاليين الذين أرسلتهم حكومتهم إلى ساحل البحر الأحمر الغربي. وعمدت إلى تخفيف حدة التدخل الإيطالي لدى حكومة القاهرة، ولم تقبل في نهاية الأمر الاعتراف بالإيطاليين في عصب إلا بشرط عدم التوسع منها في الأقاليم المجاورة، وعدم اتخاذها قاعدة حربية، وعدم تصدير الأسلحة والذخائر للحبشة[٢].

استمرت بريطانيا في تطبيق تلك السياسة التي لا تعترف إلا بالإدارة المصرية تحت السيادة العثمانية على كل السواحل الغربية للبحر الأحمر والجنوبية لخليج عدن، وشعرت بأن هذا الاتجاه يضمن لها التفوق على طول خطوط المواصلات الدولية بين الشرق والغرب. واستندت إلى قاعدتها الحربية في عدن، وإلى تأكيد الإدارة المصرية على طول تلك السواحل، ثم عمدت إلى شراء نصيب مصر من أسهم قناة السويس تثبيتاً لدعائم نفوذها على طول هذا الشريان الحيوي. واستطاعت بريطانيا بشرائها لهذه الأسهم أن توازن النفوذ الفرنسي في مجلس إدارة شركة قناة السويس، في نفس الوقت الذي ستعمد فيه إلى عدم الاعتراف بشراء فرنسا لأراضي أوبوك، إذ أنها كانت تخشى من المنافسة الفرنسية لها في مصر والشرق الإفريقي، وهو إمكان إنشاء فرنسا لقاعدة بحرية عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، في الوقت الذي نشطت فيه فرنسا لإعادة تكوين إمبراطوريتها الاستعمارية، واختارت لها هذه المرة الشرق الأقصى ميداناً والبحر الأحمر طريقاً للوصول إليه. ومع ازدياد النفوذ البريطاني في مصر تبلورت أطماعها في البحر الأحمر، واضطرت لتغيير سياستها

---

(١) – يحيى: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٥٧.

(٢) – يحيى: المرجع نفسه، ص٥٧.

بعض الشيء في تلك المناطق مع إيطاليا دون أن تهدد مصالحها وأهدافها، ولكن بطريقة تمنعها من معارضتها، والوقوف أمام ما ترسمه من خطط[١].

وفي أوائل عام ١٢٩٩هـ/١٨٨١م عينت إيطاليا قنصلاً لها في عصب، لكن حكومة القاهرة احتجت لدى حكومة روما التي عقدت اتفاقيات مع مشايخ رهيطه وعصب، لأن كل الساحل الغربي للبحر الأحمر حتى رأس حافون ملك لحكومة القاهرة، وتأزمت الأمور بين الطرفين، وتدخلت بريطانيا لحل تلك الأزمة، ونجحت بعقد اتفاق بينهما عام ١٢٩٩هـ/١٨٨١م تضمن اعتراف مصر بحقوق إيطاليا في عصب، وقصر استخدام المنطقة للأغراض التجارية[٢].

ومنذ أيلول١٨٨١ بدأت بريطانيا تتقرب من إيطاليا، وتعمل على تشجيعها لتمد نفوذها الى تلك الأصقاع، وكان سبب التغير الكبير في موقفها هو اشتداد المنافسة مع عدوتها التقليدية فرنسا للسيطرة على الأراضي الإفريقية، وخصوصاً بعد احتلال بريطانيا مصر وملحقاتها في السودان وجزء من الصومال، الأمر الذي جعل بريطانيا تسعى لكسب إيطاليا، لتتخذ منها كما قيل كلب الجنايني [٣]، أي الكلب الذي يحرس لسيده أملاكه حتى تحين الفرصة الملائمة ليرد الحارس ما كان يملك اسمياً إلى سيده. وعلى ذلك فقد شرع مانشينى في توجيه اهتمامه إلى ساحل البحر الأحمر الغربي، في حين اشتدت حملة الحكومة الفرنسية على سياسة بريطانيا، وصارت تبذل قصارى جهدها لأخراجها من مصر. بينما أيدت حكومة روما السياسة البريطانية بوجه عام منذ أيام الاحتلال الأولى، فرأت حكومة لندن أن ترد الجميل، وتكافئ إيطاليا على هذا الموقف الودي، فعرض اللورد جرانفيل على السفير الإيطالي في لندن الكونت نيجرا في عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م أن تحتل إيطاليا ثغر مصوع قبل أن يقع هذا في أيدي فرنسا، فوجد مانشينى في ذلك العرض ضالته المنشودة، وبدأ يظهر في أفق السياسة الإيطالية ما صار يعرف باسم **مشروع مانشينى الاستعماري** [٤] الذي يرمي إلى:

١- نشر النفوذ الإيطالي على ساحل البحر الأحمر الغربي، بالاتفاق والتعاون مع الحكومة البريطانية التي أقلقها التوسع الفرنسي في إفريقية، وازدياد مصالح فرنسا فيها.

٢- التوغل في السودان المصري غرباً إلى دارفور حتى يصل النفوذ الإيطالي تدريجياً باتجاهه شمالاً إلى سواحل إقليم طرابلس.

---

(١) - يحي: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٥٨.

(2) - *Lweis. I: The Modren History of Somali land . london. 1965. p. 52.*

(٣) - صبري: الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، مصدر سابق، ص١٦٥.

(٤)- حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٤٤-٤٥.

٣- تستطيع إيطاليا أن تبسط سيطرتها على سواحل البحر المتوسط الجنوبية – وهو ما كان يسعى مانشينى إلى تحقيقه أولاً وأخيراً، كما يتضح من قوله: (**إن مفاتيح البحر المتوسط إنما توجد في البحر الأحمر**) [١]، ويتحقق ذلك لإيطاليا بالزحف من ساحل البحر الأحمر الغربي والسودان ودارفور والصومال والحبشة إلى طرابلس الغرب. ومما لاشك فيه أنه كان يصعب تحقيق ذلك المشروع الاستعماري الكبير على مملكة إيطاليا الحديثة النشأة، ولاتزال تعاني من مشكلاتها الداخلية الشيء الكثير.لكن مانشينى كان مضطراً للبدء بأولى حلقات مشروعه بتأسيس منطقة نفوذ لبلاده على ساحل البحر الأحمر الغربي ، وهو البحر الذي زادت أهميته بافتتاح قناة السويس للملاحة العالمية منذ عام ١٢٨٦هـ /١٨٦٩م، وأن ينهي آخر حلقاته عند سواحل البحر المتوسط الجنوبية. وكان معظم الساسة الطليان في ذلك الوقت يؤمنون بأن السواحل الأخيرة، هي المكان الطبيعي لنشر النفوذ الإيطالي، فإذا تعذر البدء بامتداد النفوذ الإيطالي في شمال إفريقية لسبب أو لآخر، فقد يتسنى الوصول إلى هذه الغاية، بالبدء بتأسيس هذا النفوذ على ساحل البحر الأحمر الغربي. على أن مجرى الأحداث– المنافسة الفرنسية الشديدة للنشاط الإيطالي في شرق إفريقية، وفشل إيطاليا في السيطرة على هرر، واحتلال منليك لها، وفشل إيطاليا في كسب ود منليك وصداقته– قد أعاقت تنفيذ مشروع مانشينى على نحو ما كان متوقعاً، إلا أن هذا المشروع كان له أثره بعد خروج صاحبه من الحكم في عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥ م من حيث غرس فكرة نشر نفوذ إيطاليا في شرق إفريقية في عقول الساسة الطليان، الذين تولوا تصريف شؤون بلادهم الخارجية بعدئذ. فقد وجدوا في الظروف القاسية التي تعاني منها الحكومة المصرية في ممتلكاتها الإفريقية في السودان والصومال منذ نهاية العقد السابع من القرن التاسع عشر[٢]، وتأييد بريطانيا للتوسع الإيطالي على حساب الممتلكات المصرية، الأمر الذي هيأ لإيطاليا الفرصة الثمينة لكي تنشر نفوذها في ساحل البحر الأحمر الغربي والسودان الشرقي والصومال والحبشة[٣].

في حين أن بريطانيا نظرت إلى الوجود الإيطالي بجوار مستعمراتها بمثابة حائل يقف دون الأطماع الفرنسية، فشكلت إيطاليا ما يعرف بالمنطقة الحاجزة بين المستعمرات الفرنسية والمستعمرات البريطانية في شرق إفريقيا[٤]، وذلك الدور قامت به إيطاليا فيما بعد في منطقة الشمال الإفريقي بين المستعمرات الفرنسية في الجزائر وتونس، والمستعمرة البريطانية في مصر، بينما كانت إيطاليا في طرابلس تشكل المنطقة العازلة أو الحاجزة بين المستعمرات الفرنسية والبريطانية. لكن الاستيلاء الإيطالي على عصب قد خلق موقفاً معقداً،عندما اتضح القصد من ذلك،

---

(١) – يحي: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٥٧.

(٢) – استغلت إيطاليا الظروف الاستثنائية التي مرت بها مصر في أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر، لاستئناف نشاطها الاستعماري في ساحل البحر الأحمر الغربي:١– الضعف الذي لحق بمصر بسبب تدعيم الوصاية الدولية.٢– تزايد التدخل الأجنبي المالي والسياسي في شؤون مصر.٣– احتلال بريطانيا لمصر.٤– اندلاع ثورة المهدي في السودان. حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص١١٢.

(٣)– حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٤٦–٤٧.

(٤)– البوري: مرجع سابق، ص٣٧.

فقد عارض أنصار التوسع الإمبراطوري في إيطاليا فكرة جعلهم مجرد حاجز أمام قوات المهدي،كما أراد الأنكليز لهم أن يكونوا، بل أعلنوا أهدافهم بضرورة التوسع في الحبشة وهرر لمشاركة بريطانيا وفرنسا في إنشاء تجارة مع الحبشة عن طريق هرر لتخلق صلة تجارية بينها وبين عصب ومصوع التي تحتلهما بلادهم[١]. وبدأت إيطاليا توسعها على ساحل البحر الأحمر الإفريقي والحبشة، وهي مطمئنة إلى أن مصالحها متوازية مع مصالح بريطانيا في تلك الجهات، أن لم تكن متطابقة معها، بدليل توجيه بريطانيا سلطاتها في عدن إلى عدم الدخول في اتفاقيات مع الأهالي بشكل قد يتعارض مع مصالح إيطاليا، أو مع توغل نفوذها في تلك المناطق. وبعد أن حققت الحكومة الإيطالية ما كانت تريده في ساحل البحر الأحمر الغربي، توجهت لاستكمال مشروع مانشيني باتجاه ساحل الصومال الشرقي المطل على المحيط الهندي، وأرسلت الكابتن تشكى Cecchi عام ١٣٠٣هـ /١٨٨٥م ليرسم الخطوط الأولى لفرض سيطرة بلاده على الساحل المذكور[٢].

٣- النشاط الإيطالي في ساحل الصومال الشرقي وبعثة الكابتن انطونيو تشكى Cecchi Antonio عام ١٣٠٣هـ /١٨٨٥م:

بعد نجاح إيطاليا في تأسيس مستعمرتها الأولى عصب على ساحل البحر الأحمر الغربي عام ١٣٠٠هـ /١٨٨٢م[٣]، وجهت أنظارها نحو ساحل الصومال الشرقي للاشتراك مع بريطانيا وألمانيا في اقتسام ساحل شرق إفريقية المطل على المحيط الهندي، لكن إيطاليا وصلت متأخرة عن غيرها إلى تلك الجهات، فكان عليها أن تحسب حساباً للنفوذ البريطاني الذي كان قد ثبت أقدامه فيها، والنفوذ الألماني الذي كان يستعد لإنشاء مستعمرة تنجانيقا. والواقع أن ذلك الجزء من إفريقية الذي يطل على المحيط الهندي، لم يشغل فكر الحكومة الإيطالية قبل عام ١٣٠٣هـ /١٨٨٥م، وهو العام الذي بدأت فيه هذه الدولة الأوروبية تتوسع في ساحل البحر الأحمر الغربي من مصوع في ٢ شباط من تلك السنة وصلت السفينة الحربية الإيطالية باربارىجو Barbarige إلى مصوع متجهة صوب عصب، وبعد عودتها استقلها الكابتن انطونيو تشكى Antonio Cecchi مع الميجر لوتشيانو Luciano والماركيز ميشيل Michael والكابتن فيكاروتا Fucarota مع خمسين من المساعدين، وقصدت بهم تلك السفينة الحربية مصب نهر الجوبا على ساحل الصومال الشرقي المطل على المحيط الهندي. وكان يتوجب على هذه الحملة أن تصعد في نهر الجوبا إلى أقصى مكان صالح للملاحة ثم تزور مناطق الصومال الغنية، وتكتب تقريراً عن تلك البلاد، وعن التجارة فيها التي يمكن للإيطاليين الاستفادة منها. وكان عليها أن تعبر بعد ذلك بلاد الجالا، وتحاول العثور على طريق

---

(١)- سيد: مرجع سابق، ص٣٢-٣٣.

(٢)- يحيى: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص٩٦ -٩٧.

(٣) - استفادت إيطاليا كدولة استعمارية صديقة لبريطانيا من عملية التوسع البريطاني في مصر، ومن عملية إخلاء السودان، ومن تغيير بريطانيا سياستها نحوها. وبناء على موافقة بريطانيا تحول ميناء عصب إلى مستعمرة إيطالية في عام ١٨٨٢.الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، مرجع سابق، ص٩٦-٩٧.

يوصل بين منطقة الكافا ونهر جوبا. وكانت هذه المناطق غنية وخصبة، وكان الإيطاليون يأملون في الحصول على أرباح طائلة من استغلالها بعد رفع العلم الإيطالي على مصب نهر جوبا. وصل الكابتن تشكى إلى زنجبار في شهر نيسان عام ١٨٨٥ مصحوباً بالقبطان فيكاروتا Fucarota قائد باربارجو، وفور وصولهم قابلوا السلطان برغش، وصرحوا له عن رغبة حكومتهم في إنشاء علاقات مع زنجبار، وتأسيس إحدى المنشآت التجارية إن أمكن ذلك. ولقد تظاهروا بأن حكومتهم، لم تكلفهم إلا بدراسة الحالة التجارية والاقتصادية لتلك المناطق، ولكن رغبتهم في الحصول على ميناء بورت درنفورد Durnford أو كسمايو، أو أي ميناء آخر يقع على سواحل الصومال، ويكون قريباً من مصب نهر جوبا، لم تخف عن كيرك القنصل العام البريطاني في زنجبار، كما أظهر القنصل الفرنسي أن حكومته ستعارض مثل هذه المشاريع الإيطالية، أما القنصلية الألمانية، فإنها أظهرت عدم ثقتها في نية الإيطاليين بمجرد مجيء السفينة الحربية الإيطالية إلى زنجبار. وأما السلطان برغش فإنه كان موقناً من أن الإيطاليين قد أصبحوا شغوفين بالاشتراك في تقسيم القارة الإفريقية، وبالحصول على نصيب من تقسيم أراضيه(١).

اتخذ كيرك موقفاً ودياً ولكن محايداً، فنصح الكابتن تشكى بأن يعمل على عقد معاهدة تجارية مع سلطان زنجبار .استمع تشكى لنصيحته، وعمل بسرعة على فتح باب المفاوضات، ووقع معاهدة مع السلطان برغش في ٢٨أيار ١٨٨٥. وكانت بنودها تشبه المعاهدات البريطانية والفرنسية القديمة(٢). أعطت المادة الثانية من هذه المعاهدة للإيطاليين الحق في حرية البيع والشراء والإيجار للأراضي والبيوت والمحلات التجارية في بلاد سلطان زنجبار، علاوة على الحقوق التي كان يمنحها نظام الامتيازات للرعايا الأوروبيين في أراضي السلطنة العثمانية، فلم يكن في استطاعة أي شخص أن يدخل إلى بيوت وأملاك الإيطاليين إلا برضاء المالك، أو في حالة تدخل القنصل الإيطالي نفسه. ولم يعد من اختصاص سلطات زنجبار الرسمية، أن تمنع أي إيطالي من الخروج من البلاد، وتنازلت عن حقها في التدخل في الخلافات التي قد تنشأ بين الرعايا الإيطاليين وبعضهم، أو بين هؤلاء الرعايا وغيرهم من الأوروبيين من دولة مسيحية آخرى. أما في حالة نشوء أي خلاف بين أحد رعايا السلطان برغش، وأحد الإيطاليين فسيكون من اختصاص القنصل الإيطالي الفصل في هذا الخلاف إذا جاءت الشكوى من الأول رعايا برغش، ومن اختصاصات سلطات زنجبار الحكم فيه إذا جاءت الشكوى من الإيطالي. وعلى أي حال فإنه لم يكن في استطاعة السلطات المحلية إصدار أي حكم ضد الرعية الإيطالي، إلا في حضور قنصل دولته أو من ينوب عنه(٣).

---

(١) – يحيى: التنافس الدولي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٢١٤-٢١٥.

(٢)– أبرمت سلطنة زنجبار في عهد مؤسسها السلطان سعيد معاهدات صداقة وتجارة مع الدول الأجنبية، مع أمريكا ١٨٣٣ ، وبريطانيا ١٨٣٩، وفرنسا ١٨٤٤، ومع المدن الهلنسية ١٨٥٥. حراز: أفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، مرجع سابق، ص١٠٦-١٠٨.

(٣) – يحيى: التنافس الدولي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٢١٦-٢١٧.

بقي الكابتن تشكى في زنجبار بصفته قائم بأعمال إيطاليا هناك، وسرت الإشاعات في شهر أيلول من نفس العام، بأن تشكى قد طلب إلى السلطان أن يتنازل لإيطاليا عن مصب نهر جوبا، لكن حكومة روما تبرأت من هذه الإشاعات، حين استفسرت بريطانيا منها عن صحتها.أما حملة الاستكشاف نفسها في منطقة الجوبا والجالا، فإنها فشلت تماماً، ولم تعط أي نتيجة. ورغم ذلك فقد استمرت الإشاعات في الظهور من وقت لآخر عن محاولة إيطاليا الحصول على ميناء قرب مصب نهر جوبا، أو ميناء كسمايو على وجه التحديد من سلطان زنجبار، وكانت هذه الإشاعات تدل بلاشك على اهتمام الإيطاليين بالحصول على ميناء بحري في تلك المنطقة، وعلى قيام إيطاليا بعمليات جس نبض حتى لا تصطدم مع الأنكليز أو الألمان، وكانت هاتان الدولتان تستعدان في ذلك الوقت لتقسيم مناطق نفوذها في شرق إفريقية، ولا ترغبان في دخول شريك جديد في العملية، وبطريقة مفاجئة. ولقد عادت حكومة روما إلى هذا الموضوع مرة جديدة في منتصف عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، وبعد أن قام سلطان زنجبار بالتوقيع على عقد الامتياز الذي منحه لألمانيا[١].

عينت حكومة روما السنيور فيشنزو فيلوناردى Vicenzo Filonardi قنصلاً عاماً لها في زنجبار عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م. وكلفته بفتح مفاوضات رسمية مع السلطان من أجل الحصول على نهر الجوبا أو إقليم كسمايو، وكل ما يمكن الحصول عليه من ٦٠ ميل من السواحل التي تقع إلى الجنوب من خط الآستواء مباشرة، إلا أن السلطان برغش رفض المطالب الإيطالية بتاتاً، مما جعل القنصل الإيطالي أن يغضب وينتهز فرصة تباطوء السلطان عن رد خطاب من ملك إيطاليا، وضغط عليه مدعياً بأن هذا التأخير يقصد به إهانه كرامة المملكة الإيطالية، وكتعويض عن تلك الإهانة طالب القنصل بميناء كسمايو. ولكن السلطان أصر على موقفه، وتأزم الموقف وهددت إيطاليا السلطان باستخدام القوة في الحصول على إقليم كسمايو إذا لزم الأمر. وأمام هذه المناورات والتهديدات المتكررة من جانب الإيطاليين لم يكن لسلطان زنجبار من بد سوى طلب الحماية من بريطانيا. فكان موقف الأخيرة حرجاً ودقيقاً حيث أنها كانت موزعة بين صداقتها لإيطاليا من ناحية، وبين الرأي العام البريطاني، ورغبته في حماية المصالح البريطانية في شرق إفريقيا من ناحية ثانية، ولكي لا تخسر صداقة إيطاليا، ولا تضحي بمصالحها.أمرت السلطان بكتابة رسالة اعتذار إلى ملك إيطاليا في ٢٠تشرين الثاني عام ١٨٨٨، وكان يشمل هذا الاعتذار على ٢١طلقة مدفع تطلقها طوابي السواحل لتحية العلم الإيطالي، وعلى رفع العلم الإيطالي على جميع السفن الزنجبارية، بجانب الخطاب الذي استلمه القنصل الإيطالي لتقديمه للملك في روما[٢]، فاضطرت إيطاليا إلى التراجع- مؤقتاً- عن مطالبها الإقليمية، واكتفت باعتذار من السلطان عن الإهانة التي نزلت بها، واحتفظت بالأمل في أن تساعدها بريطانيا فيما بعد للحصول على منطقة في شمال ممتلكات سلطان زنجبار تقوم

---

(١)- يحيى: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٤٦٣-٤٦٤.

(٢) - سالم: مرجع سابق، ج٢، ص١٤٤.

بإدارتها واستغلالها[١]. وهدأت بريطانيا من روع إيطاليا، وأكدت على عزمها على أن تجبر السلطان بالتنازل عن جزء من أراضيه لصالحها. وعبر اللورد سالسبرى للحكومة الإيطالية عن أمله في أن يحافظ القنصل الإيطالي في زنجبار على حكمته وصبره، وألا يتسرع في تأزم المشاكل. اضطرت حكومة روما لسماع النصيحة البريطانية، وأجلت طلبها بالحصول على ميناء كسمايو لبعض الوقت، وتوجهت إلى بعض مناطق ساحل الصومال القريب من رأس غوردافوي لفرض حمايتها عليها، وتمكنت من إخضاع سلطنتي أوبيا وميجورتين لحمايتها[٢].

٤- الحماية الإيطالية على سلطنتي أوبيا وميجورتين في ساحل الصومال المطل على المحيط الهندي عام ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م:

كان للمناورات الإيطالية، وتحرك سفنها الحربية نحو زنجبار سبباً في إثارة حفيظة الشعب الصومالي في ساحل بنادر، لإدراكه معنى التنازلات والامتيازات التي كان يعطيها سلطان زنجبار للدول الأجنبية، وخاصة بريطانيا وألمانيا. وبعد أن قام السلطان برغش بكتابة رسالة الاعتذار إلى ملك إيطاليا، تشاءم الشعب الصومالي من ذلك التقارب الإيطالي الزنجباري، وخصوصاً وأن هذا التقارب ربما يجبر السلطان على تنازل ثالث على حساب أراضيهم، ويكونون ضحية له. ولهذا أخذوا يرسلون وفودهم وشيوخهم إلى السلطان يهددونه بعدم الاعتراف بإمامته عليهم، ويؤكدون له أنهم لن يعترفوا بأي امتياز يمنح للدول الأوروبية، وأنهم سيحاربون إن لزم الأمر لمنع الدخلاء من الاستيلاء على مدنهم أو السيطرة عليها. وأعلن الشيوخ الصوماليون في مواجهة السلطان نفسه بأن بلادهم لن تكون خاضعة لحكم أجنبي، ولا تخضع إلا لحكم وطني نابع من أرض الصومال[٣].

أعلن سلطان زنجبار تأييده للمطالب الصومالية، وعزمه الثابت على عدم منح أي بقعة صومالية، لأي دولة أجنبية مهما كان وضعها، إلا أن الثورة الشعبية شملت جميع المدن الساحلية المطلة على المحيط الهندي، بل وامتد أثرها إلى مناطق نفوذ الألمان والأنكليز في شرق إفريقيا. فاتفقت بريطانيا وألمانيا مع إيطاليا على فرض حصار بحري على سواحل إفريقية الشرقية المطلة على المحيط الهندي[٤]، بسبب ثورة العرب والسواحلية بقيادة بوشيري بن سالم [٥] ضد المحاولات الاستعمارية للسيطرة على الساحل. وجدت إيطاليا في الحصار فرصة فريدة لتحقيق نواياها

---

(١)- يحيى: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٤٦٣-٤٦٤.

(٢)- سالم: مرجع سابق، ج٢، ص١٤٤.

(٣) - سالم: المرجع نفسه، ج٢، ص١٤٥.

(٤)- اشتركت إيطاليا في الحصار البحري بدعوة من بريطانيا وألمانيا، وتنفيذاً لهذا الحصار قسم الساحل الإفريقي الشرقي من رأس غوردافوي حتى آخر نقطة من حدود المستعمرات الألمانية إلى ثلاثة أقسام:١- تكون إيطاليا في النطاق الشمالي من كسمايو حتى رأس غوردافوي.٢- بريطانيا في النطاق الأوسط وإلى الجنوب من كسمايو.٣- ألمانيا في النطاق الجنوبي وإلى الجنوب من ممباسا . يحيى: التنافس الدولي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٢٤١.

(٥)- بوشيري بن سالم: زعيم ثورة العرب والسواحلية ضد الإنكليز والألمان لسيطرتهم على ساحل شرق إفريقيا من وراء سلطان زنجبار الذي خضع لهم هاجم الثوار مكاتب الشركة الألمانية في موانئ الساحل، فلجأت مع بريطانيا وإيطاليا إلى فرض حصار

الاستعمارية في ساحل بنادر، فحصلت على وعد من بريطانيا بأن هذا الجزء الساحلي الذي تقع فيه كسمايو لن يقع في أيدي أية دولة أوروبية آخرى خلال ثلاث سنوات قادمة، وعادت العلاقات الطبيعية بين إيطاليا وزنجبار. وساعد اشتراك إيطاليا مع بريطانيا وألمانيا في محاصرة سواحل شرق إفريقية على ربط مصالحها بمصالحهما، وبالتالي على حل الموضوع في صالح إيطاليا، وعلى حساب سلطنة زنجبار(١).

ونجحت إيطاليا في تحقيق مكسب آخر، ففي فترة الحصار استطاعت إيطاليا أن تعقد عدة اتفاقيات ومعاهدات حماية مع عدد من شيوخ القبائل الصومالية في النطاق الذي كانت تقوم بحصاره، وذلك في الجزء الواقع بين نهاية أملاك سلطان زنجبار شمالاً، وبداية الصومال البريطاني المطل على خليج عدن، فأحضرت ثلاثة شيوخ إلى قنصليتها في زنجبار في ١٢ كانون الأول عام ١٨٨٨، وأعلنت أنهم جاؤوا كمندوبين عن سلطان أوبيا يوسف علي يوسف يحملون خطاباً منه يسمح لهم أن يطلبوا باسمه من القنصل الإيطالي العمل على وضع سلطنة أوبيا تحت الحماية الإيطالية(٢). فبعث السنيور فيشنزو فيلونارى من زنجبار في ١٧ كانون الأول عام ١٨٨٨ إلى وزير خارجية بلاده يبلغه رغبة سلطان أوبيا، وأضاف يقول: (**إن المنطقة الخاضعة لسلطان أوبيا تمتد على ساحل الصومال من الجنوب إلى الشمال أي من وارشيخ التي تقع في أقصى حدود سلطات زنجبار الشمالية حتى رأس الخيل**)(٣).

سارعت الحكومة الإيطالية بالاستفسار من وزارة الخارجية البريطانية عن الساحل الإفريقي المجاور لرأس غوردافوي، وذكرت أنها ترغب في احتلال أو إعلان حمايتها على ذلك الجزء من الساحل الذي يلي المستعمرة البريطانية الخاضعة لسيطرتها في الصومال، ويمتد حتى النهاية الشمالية لأراضي زنجبار. واستفسرت عما إذا كانت بريطانيا تمانع في مثل هذا الاحتلال أو هذه الحماية، أو تعلم عن أي احتلال أوروبي سابق لأي مكان على هذا الساحل. ولم ير اللورد سالسبرى أي مانع أو اعتراض على المشروع الإيطالي. فقد كانت وزارة الخارجية البريطانية تهتم قبل كل شيء بزنجبار نفسها، وبأراضي الصومال البريطاني المطلة على مضيق باب المندب وعدن. لكنها رغم كل ذلك فضلت استشارة وزارة الهند على أي حال قبل إعطاء إجابة نهائية لإيطاليا، وربما خشيت من توسع إيطالي جديد في الأراضي الواقعة إلى شرق عدن، إذ أنها أشارت على حكومة الهند بالإسراع في عقد الاتفاقات

بحري بين عامي ١٨٨٨-١٨٨٩على طول امتداد الساحل الإفريقي التابع لسلطنة زنجبار، لخلق ظروف مواتية لتصفية ثورة بوشيري.ألقي القبض على زعيم الثورة وأعدم شنقاً.حراز: أفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، مرجع سابق، ص٤٣٥-٤٦٦.

(١)- يحيى: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٤٦٥.

(٢)- سلطنة أوبيا: ظهرت حوالي عام١٨٧٠ بفضل يوسف علي وهو من أهالي علوله، وسع مملكته على طول الخط الساحلي من عيل دارت إلى رأس عوض إلى الأوجادين غرباً، قسم السلطان يوسف سلطنته إلى أربعة أقسام، محتفظاً لنفسه بإدارة منطقة أوبيا، ووضع على رأس كل إقليم من الأقاليم الثلاثة نائباً عنه. سالم:مرجع سابق، ص٤٨٦-٤٨٨.انظر موقع سلطنة أوبيا على الخريطة في الملحق رقم(١١).

(٣)- يحيى: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٤٦٥-٤٦٦.

المطلوبة مع الشيوخ المحليين على طول الساحل العربي شرق عدن. ثم ردت على حكومة روما بأنها لا ترى أي مانع في إعلان الحماية الإيطالية على ساحل الصومال من نفس المكان الذي تنتهي فيه الحماية البريطانية. وادعت حكومة روما أن مشاركتها في محاصرة سواحل شرق إفريقية، تساعد على زيادة النفوذ الأوروبي فيه، وتعمل على تحقيق الهدف الإنساني الذي تسعى هذه الحكومة إلى تحقيقه مع الدول الأوروبية الصديقة. وأصبح على فيلوناردى أن يوافق على طلبات مندوبي السلطان يوسف، ثم يذهب بعد ذلك إلى أوبيا، ويعلن رسمياً قيام الحماية الإيطالية بعد أن يتأكد من أن السلطان المذكور يتمتع بكل حقوق الاستقلال والسيادة التامة(١).

ذهب فيلوناردى إلى سلطنة أوبيا في ٧شباط ١٨٨٩، وذكر أن السلطان يوسف أحسن استقباله، وأكد له رغبته في وضع بلاده تحت الحماية الإيطالية، وأنه مستعد للتوقيع على الأوراق الرسمية، وادعى القنصل الإيطالي أنه تحقق من استقلال سلطان أوبيا من الوجهة القانونية، وأنه لا توجد على كل أراضيه الممتدة من وارشيخ في الجنوب حتى رأس عوض في الشمال أية مؤسسة أوروبية، وأكد أنه ليس لأية دولة عظمى أي نفوذ أدبي أو مادي على طول سواحله. ولم يكن تأكيده ذا قيمة إلا من حيث الشكل لاستيفاء الشروط والأوراق اللازمة قبل تبليغ الحماية إلى الدول الموقعة على الاتفاقية العامة لمؤتمر برلين التي نظمت أمر تقسيم الأراضي الإفريقية بين الدول الأوروبية، خصوصاً وأن القانون الدولي لم يعط للإفريقيين نفس الحقوق التي منحها للأوروبيين. ولم يكن هؤلاء الإفريقيون يعرفون ما يبصمون عليه نظير مبلغ من المال، ولا يعرفون أن الحماية تعني السيطرة والاستغلال والتحكم. وعلى كل حال فقد وقع السلطان على الاتفاق الرسمي اللازم للحكومة الإيطالية في ٨ شباط، وقامت إيطاليا بإبلاغ الدول في ٢أذار ١٨٨٩بأنها وضعت سلطنة أوبيا تحت حمايتها(٢).

وأهم بنود المعاهدة نصت على أخذ السلطان من حكومة إيطاليا في العام ٢٠٠٠ريالاً. وأن يرفع العلم الإيطالي في بلاده حتى لا تدخلها قوات أجنبية(٣). ورفع العلم الإيطالي على بلاد السلطان يوسف التي تمتد من المارق El Marek جنوباً حتى رأس عوض Ras Auad شمالاً. وتعهد بعدم إبرام أي اتفاق مع حكومة آخرى، إلا بموافقة حكومة روما. وقد بادر القائم بأعمال السفارة الإيطالية في لندن السنيور توماس كاتالانى Thomas catalane بإرسال مذكرة إلى لورد سولسبرى بشأن طلب سلطان أوبيا وضع بلاده تحت حماية إيطاليا. وذكر كاتالانى أن الحكومة الإيطالية قد تأكدت من أنه لم تمتلك أوبيا أية دولة أجنبية أو أية شركة خاصة تابعة لدولة أجنبية(٤). وبدأت الحماية الإيطالية على سلطنة أوبيا، ووضع الاستعمار الإيطالي قدمه في قطعة مهمة من أرض

---

(١)- يحيى: التنافس الدولي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٢٤٢ -٢٤٣.

(٢)- يحيى: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٤٦٦-٤٦٧.

(٣)- عيسى: مرجع سابق، ص١٦٧.

(2)-*Pankhurst, S; Ex-Italian Soma land, London,1951. P. 51.*

الصومال المطلة على المحيط الهندي، اتخذها قاعدة فيما بعد لبسط نفوذه وسيطرته على قسم كبير من بلاد الصومال الداخلية[١].

بعد انتهاء إيطاليا من عملية إعلان حمايتها على سلطنة أوبيا، وجهت أنظارها صوب **سلطنة الميجرتين**، وأمرت قبطان السفينة الحربية ستافتا Stafetta بتوقيع اتفاقات مع الشيوخ المحليين، وبرفع العلم الإيطالي على مناطقهم الساحلية. وأبلغت إيطاليا وزارة الخارجية البريطانية بمهمة تلك السفينة الحربية في مياه شرق إفريقية، وطلبت توجيه سلطات عدن إلى مساعدة قبطانها في المهمة التي كلفته بها ذاكرة أنها لا ترغب في قيام أي مشاكل إقليمية بين منطقة نفوذها الجديدة وبين مناطق النفوذ البريطاني. وأوصت الخارجية البريطانية وزارة الهند بإبلاغ ذلك لسلطاتها في عدن وبربرة. في حين رحب يوسف علي يوسف سلطان أوبيا بقدوم السفينة الإيطالية، وذهب إلى صهره عثمان محمود سلطان الميجرتين معلناً أنه مستقل تمام الاستقلال عن أوبيا. وقام الإيطاليون بتحديد أراضي كل من الشيخين المحليين في علولا بحضور كل منهما[٢].

بدأ القنصل الإيطالي في زنجبار نشاطه الواسع، فقد سعى لاكتساب ثقة حكام المناطق الداخلية من الشيوخ والسلاطين، واستطاع أن يستصدر اعترافاً كتابياً صريحاً من سلطان الميجرتين، يعلن فيه دخوله تحت الحماية الإيطالية[٣]. وفي٧ نيسان ١٨٨٩ عقد السنيور فيلوناردى قنصل إيطاليا في زنجبار، والسلطان علي يوسف سلطان أوبيا والسلطان عثمان محمود يوسف سلطان ميجورتين Migertini في بندر ألولا[٤]معاهدة آخرى، تعهد بموجبها سلطان ميجورتين بقبول حماية إيطاليا لبلاده، وكل ممتلكاته من رأس عوض إلى رأس الخيل، ووافق سلطان ميجورتين على أن تخفق الراية الإيطالية على بلاده. وتعهد بالامتناع عن إبرام أية معاهدة مع أية حكومة آخرى، وتعهد بمنع نزول أي جور أو أذى بالرعايا الطليان وأصدقائهم في جميع أملاكه. وأصبحت المنطقة الخاضعة لحماية إيطاليا على ساحل الصومال الشرقي المطل على المحيط الهندي تمتد من الشمال إلى الجنوب من شمال ميناء وارشيخ جنوباً إلى منطقتي جراد ووادي نقل شمالاً[٥].

---

(١) – هندي: مرجع سابق، ص٤٠.

(٢) – يحيى: التنافس الدولي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٢٤٦.

(٣) – تقع سلطنة الميجرتين على تخوم الحبشة، وكانت تتعرض للمتاعب والاعتداءات منها باستمرار دون أن يكون لسلطانها القدرة على حماية نفسه وسلطنته، فقبل الحماية الإيطالية لعلها تكون منقذاً لسلطنته منها، كما وعده القنصل الإيطالي بإرسال الجند والسلاح لمساعدته ضد الاعتداءات الحبشية، لكنه لم يف بوعده. هندي: مرجع سابق، ص٤٠.

(٤)– بندر ألولا: يقع في الطرف الشمالي الشرقي من القرن الإفريقي على ساحل خليج عدن الجنوبي. وكانت حكومة روما قد أدخلتها حينئذ تحت حمايتها في الصومال الشمالي.حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٥٣١ .انظر موقع بندر ألولا على الخريطة في الملحق رقم(١١).

(٥)– حراز: المرجع نفسه، ص٤٩٢ –٤٩٣.

وقامت الحكومة الإيطالية بإبلاغ الدول في ٢٠أيار من العام نفسه بحمايتها على بلاد الصومال الواقعة بين الصومال البريطاني وأراضي سلطنة زنجبار[١]. وعلق القنصل الإيطالي بعد التوقيع على المعاهدة قائلاً: **(إن حكومة إيطاليا مستعدة لكل ما يحتاج إليه السلطان من المال والسلاح، لأن بعض قبائل الميجرتين كانت غير خاضعة للسلطان والنزاع بينها وبينه مستمر)** [٢]. وبعد مدة أعطت إيطاليا كلاً من السلطانين عدداً من البنادق بقصد المحافظة على استقلالهما. والواقع أن هاتين الاتفاقيتين كانتا أكبر من مجرد إبرام معاهدة ودية من قبل إيطاليا، حيث أذاعت أن كلاً من السلطانيين تحت حماية ملك إيطاليا، وله الحق في السيطرة على بلادهما، وجعلت إيطاليا في كل من السلطنتين وكيلاً يمثل حكومته وتابعاً لقنصل زنجبار الإيطالي، وأعطت هاتان المعاهدتان للإيطاليين حرية التنقل[٣].

وبنظرة سريعة على ما فعلته الدول الاستعمارية **بريطانيا ـ إيطاليا ـ فرنسا** باسم هذه المعاهدات، يستشعر المرء بأنها غير قانونية وغير منطقية وتحمل في طياتها ما يهدمها، لأنها أبرمت تحت الضغط والتهديد حيناً، وتحت بريق من الهدايا والوعود المعسولة حيناً آخر. وأن هذه المعاهدات أبرمت بين تجار أو مكتشفين ووكلاء دول أوروبية وبين سلاطين وشيوخ عشائر صومالية لا يتمتعون بأية صفة لتمثيل الشعب الصومالي. إضافة إلى طبيعة المجتمع الصومالي المتكون من مجموعة من القبائل له دور كبير في قبول بعض القبائل الصومالية الحماية الأوروبية بل وطلبها، حيث أن التشاحن بين القبائل الصومالية. وبعضها شجع بعضهم بالمبادرة إلى طلب الحماية الإيطالية، ربما لتدعيم ملكها أو الاستعانة بهذه القوة الجديدة للقضاء على قوة القبيلة الآخرى، مما ينتج عنه بطبيعة الحال إسراع الأخيرة بطلب الحماية من نفس الدولة التي استعانت غريمتها أو دولة آخرى لكي تأمن من شر عدوتها. وبجانب هذا أن بعض السلاطين كانوا يفهمون الحماية حينئذ بمعنى يختلف عن مفهومها الأوروبي الاستعماري، فلم يظنوا أن قبولهم الحماية الأوروبية انتقاص لسيادتهم ونفوذهم، وإنما كان معنى الحماية لديهم أقرب إلى الصداقة من أي شيء آخر. ونرى أن إيطاليا استفادت من الحصار البحري أيما استفادة، حيث أنها في خلاله فرضت سلطتها على مناطق شاسعة من ساحل الصومال المطل على المحيط الهندي. فلم تأت نهاية عام ١٣٠٧هـ /١٨٨٩م حتى شملت الحماية الإيطالية على أملاك سلطنتي أوبيا وميجورتين، والتي تمتد من شمال ميناء وراشيخ نهاية السيادة الزنجبارية جنوباً حتى علوله شمالاً. وبعد ذلك عادت حكومة روما إلى تكرار محاولتها السابقة للسيطرة على بقية ساحل بنادر باتفاقها مع الأنكليز في٣ آب ١٨٨٩.

---

(١) – يحيى: التنافس الدولي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٢٤٣.

(٢)– عيسى: مرجع سابق، ص١٦٧.

(٣)– عيسى: المرجع نفسه، ص١٦٧.

٥- الاتفاق البريطاني الإيطالي بشأن ساحل بنادر Benadir[١] ٣ آب عام ١٨٨٩:

التقت المصالح البريطانية في إبعاد الفرنسيين والألمان(٢) عن حوض النيل، مع رؤية إيطاليا بعد أن احتلت ساحل بنادر Benadir الصومالي المطل على المحيط الهندي من أجل الإحاطة بالفرنسيين في مستعمرتهم الصومالية، مع أهداف السياسة الإيطالية في أواخر العقد الثامن من القرن التاسع عشر التي كانت تعمل وقتئذ للتوسع في إريتريا غرباً وجنوباً، أي باتجاه الحبشة وساحل بنادر الصومالي. وكان الدافع لإيطاليا على التوسع جنوباً هو إتمام عزل الحبشة عن العالم الخارجي بإغلاق منافذ الحبشة المطلة على المحيط الهندي، بعد أن حالت مستعمرتها إريتريا بينها وبين الاتصال بالعالم الخارجي عن طريق البحر الأحمر، فتصبح الحبشة تحت رحمتها، وتقع بالتالي فريسة سهلة بين أيديها(٣)، ولم يلبث أن أعلن الإيطاليون عن تأسيس مستعمرتهم في إريتريا الأمر الذي أعجز الفرنسيين عن التوغل في الحبشة وحوض النيل، وشكل ذلك خدمة عظيمة للإنكليز(٤).

وبعد توقيع الحكومة الإيطالية اتفاقيات مع سلطنتي أوبيا وميجورتين بشأن وضعها تحت حمايتها، توغلت قواتها في الأراضي الداخلية فيما وراء مصوع غرباً، فاحتلت بعض المواقع الداخلية، واستولت على مونكولو واوتمولو على الرغم من احتجاجات السلطنة العثمانية والحكومة المصرية. ومدت سلطانها شمالاً حتى وصلت إلى ١٠٠ميل جنوب سواكن، وفي الجنوب صارت المناطق الإيطالية متاخمة لمستعمرة الصومال الفرنسي ومقابلة لباب المندب. ومع ازدياد النفوذ الإيطالي على ساحل المحيط الهندي في ممتلكات سلطان زنجبار اندفعت لمد نفوذها الاستعماري إلى كسمايو، وغيرها من الموانئ المهمة على الساحل مثل مقديشو ومركة وبراوة، وعرفت أن

---

(١) - ساحل بنادر:جمع بندر وهو المدينة، وأطلق هذا التعبير على المدن الصومالية الرئيسة التي تقع على ساحل المحيط الهندي، وفي النصف الأخير من القرن التاسع عشر عرف بالمدن الساحلية الصومالية التي تبعت السيادة الزنجبارية، ويمتد ساحل بنادر من وارشيخ إلى الجنوب فيضم مقديشو، ومركة، وبرواة، وكسمايو إلى آخر نقطة ساحلية في جنوب الصومال، ويمتد هذا الإقليم نحو الداخل إلى مسافة تزيد عن ١٠٠ كم، ولعب الساحل دوراً كبيراً في التاريخ العام لشبه جزيرة الصومال سواء في حركة السكان أو في الاقتصاد الوطني. حسن، محمد حاج مختار: الصومال الايطالي في فترة الوصاية حتى الاستقلال، رسالة دكتوراه في تاريخ العرب الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر، بإشراف الدكتور عبد العزيز الشناوي، ١٩٨٣، ص٤. انظر ساحل بنادر على الخريطة في الملحق رقم(١١).

(٢)- كانت بريطانيا تخشى من توسع الشركة الألمانية الاحتكارية التي رسخت أقدامها في تنجانيقا ، ورأت أن سفنها الاستكشافية تتقدم إلى سواحل الصومال حيناً بعد حين، كأنها تتطلع إلى النزول فيها. وكانت بريطانيا تحرص على عدم قيام قوة تهدد مصالحها، فاتصلت بإيطاليا لحضها على الاحتلال الكامل لساحل بنادر، لأنها كانت من حلفائها ضد ألمانيا، وقررت لعب دور الوسيط بين إيطاليا وسلطان زنجبار. عيسى: مرجع سابق، ص١٤٣.

(٣)- صبري: الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، مصدر سابق، ص٢٤٦-٢٤٧.

(٤)- شكري: مصر والسودان، مرجع سابق، ص٢٤٨-٢٤٩.

استيلاءها على تلك الموانئ لن يتم إلا بموافقة ودعم بريطانيا[١]. ونجحت المفاوضات التي عقدتها معها من أجل امتلاك موانئ ساحل الصومال الشرقي. وتقرر أن تتوسط شركة إفريقية الشرقية البريطانية في هذه المسألة بين إيطاليا وسلطنة زنجبار[٢] على أن تتخلى الأخيرة للشركة البريطانية عن تلك الموانئ[٣]، فتتخلى الشركة بدورها عن الموانئ للحكومة الإيطالية[٤].

وتطلعت الشركة البريطانية نيابة عن حكومتها للحصول على حقوق امتلاك ميناء كسمايو[٥] الذي يقع عند مصب نهر جوبا، وكان من المعتقد أن نهر جوبا هو من أعظم المجاري المائية في إفريقية الشرقية، وأحد المسالك الذي لابد من استخدامه كطريق طبيعي سهل للتوغل إلى داخل القارة، وكان ميناء كسمايو ذاته على قدر كبير من الأهمية كمنفذ لتجارة الصومال. أما موانئ ساحل بنادر الأربعة الأخرى، فلم تكن قيمتها كبيرة بالنسبة للشركة البريطانية، وإنما كانت ذات أهمية إستراتيجية فائقة بالنسبة لإيطاليا التي كانت قد فرغت وقتئذ – بمساعدة بريطانيا – من بسط نفوذها على ساحل البحر الأحمر الغربي، وراحت تعمل لنشر نفوذها على ساحل الصومال الشرقي، وصار يخشى منذئذ أن تقلب الحماية الإيطالية على الحبشة ميزان القوى في السودان الشرقي، لأنه كان للحبشة ادعاءات معروفة على الأراضي الواقعة إلى الغرب منها والممتدة لغاية مجرى النيل الرئيس. وحاول مدير الشركة ماكينون[٦]عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م أن يضرب عصفورين بحجر واحد، فيمنع ألمانيا من احتلال لامو من جهة،

---

(١) - الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص١٨٥.

(٢)– دفعت بريطانيا سلطان زنجبار إلى مصاحبة إيطاليا، وأقنعته بأن الصومال الثائر ربما ينسلخ عن حكمه، ويعصي على ولائه، وإنه بالتعاون مع إيطاليا يستطيع السيطرة عليه وقمع ثورته. وضغطت على السلطان لمراسلة جلالة ملك إيطاليا، فلم يلبث أن سمع السلطان النصيحة البريطانية، وأسرع إلى كتابه رسالة ود وصداقة إلى ملك إيطاليا في أواخر عام ١٨٨٩ يعلن فيها عن رغبته في الصداقة مع إيطاليا، وأنه لا يمانع في إجراء اتفاق بخصوص إقليم كسمايو الذي كان دائماً مطمع الطليان، والذي تسبب إلى إشعال أزمات كثيرة بينهم وبين السلطان. يحيى: التنافس الدولي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٢٥٠.

(٣)– تحت تأثير الخطر البرتغالي الذي كان يهدد الأراضي المتبقية من سلطنة زنجبار في الجنوب، أضافة إلى الخطر الألماني الذي استهدف السيطرة على أراضي جديدة في الشمال، فلم يجد السلطان برغش بداً من الاستمرار في ركب السياسة البريطانية، فمنح امتياز"شركة إفريقية الشرقية البريطانية"في أيار عام ١٨٨٧ برئاسة وليم ماكينون. محروس: مرجع سابق، ص٩٥.

(4) –*Pankhurst:ibid, P. 13.*

(٥)-كسمايو: مدينة بحرية تقع على ساحل الصومال الشرقي المطل على المحيط الهندي، ويقال إن شعب الباجون هم أول من أسس مدينة كسمايو،كما يشير اسم المدينة، فكلمة كسم معناها المكان أو صائد في اللغة السواحلية، وكلمة يو معناها بعيد.أي أن معنى كسمايو المكان البعيد للصيد، وذلك بالنسبة للجزر الممتدة في المنطقة الأمامية للساحل الممتد من كسمايو حتى ميناء حافون، وأهمها نجوى وتشاى وفوما العليا والسفلى وشقيا وجويلا.سالم: مرجع سابق، ج١، ص٣١.انظر موقع كسمايو على الخريطة في الملحق رقم(١١).

(٦)– ماكينون: بدأ حياته العملية بوظيفة كاتب في إحدى الشركات التجارية الصغيرة، ثم اشتغل ابتداء من عام ١٨٤٧بالتجارة في الهند. وربح أموالاً طائلة استعان بها عام ١٨٦٢في تأسيس"شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية"التي سرعان ما أصبحت من

ويعرقل مطالبة إيطاليا بكل موانئ ساحل بنادر من جهة أخرى، وذلك تقدمه بما ادعى أنه حق بريطاني سابق في الاستحواذ على امتياز إدارة لامو وموانئ ساحل بنادر. وواقع الأمر أن ماكينون كان يدرك أن الحصول على كسمايو لشركة بريطانية مسألة في غاية الأهمية، ولكنه لم يظهر اعتراضاً على احتلال إيطاليا لموانئ ساحل بنادر الأربعة الأخرى. وعلى ذلك فقد أبدى رغبة صادقة في مساعدة إيطاليا بالحصول من سلطان زنجبار على امتياز إدارة براوة ومركه ومقديشو ووارشيخ. ومما يسترعي الانتباه أن مساعدة ماكينون لإيطاليا من أجل الحصول على هذا الامتياز، عادت على الأنكليز في الوقت نفسه ببعض المنافع أهمها:

١- كان اقتسام إيطاليا وبريطانيا للنفوذ والسيطرة على ساحل الصومال المطل على المحيط الهندي يضع حداً للتوسع الإقليمي الألماني من ويتو شمالاً.

٢- الاستقرار الإيطالي على ساحل بنادر يسهم في التقليل من خطر النشاط الفرنسي في ساحل الصومال المطل على خليج عدن، وهو خطر كان يهدد الوجود الاستعماري البريطاني ليس في عدن فحسب، بل كذلك في اليمن الجنوبي والهند. لذا لقيت سياسة التوسع الإيطالية في ساحل بنادر دعم بريطانيا وتأييدها للحد من التوسع الألماني، ولمضاربة النفوذ الإيطالي بالنفوذ الفرنسي في شرق إفريقية. فقد خشيت بريطانيا أن تتحالف فرنسا مع الحبشة ولاسيما مملكة شوا، وأن تستند على هذا التحالف لتتخذ - بالاتفاق مع الحبشة - من حقوقها القديمة على خليج زولا متكئاً للقيام بحركة توسعية من مستعمرة أوبوك باتجاه النيل الأعلى. لذلك استقبلت بريطانيا بحماس المشروعات الإيطالية الاستعمارية في ساحل المحيط الهندي. فتعاونها مع الطليان في ساحل بنادر هيأ للإنكليز فرصة طيبة للتوغل داخل القارة. ومما يجدر ذكره أنه في الوقت الذي كان ماكينون يساعد الطليان في الحصول من سلطان زنجبار على الامتياز المطلوب، كان يجري معهم مفاوضات من أجل رسم خط يفصل بين منطقتي النفوذ البريطانية والإيطالية في إفريقية الشرقية بحيث يرسم هذا الخط بطريقة تترك وادي النيل في قبضة بريطانيا. وساعدت الطريقة التي قدم بها الطلب الإيطالي لأول مرة للحصول على الامتياز المطلوب على تقوية مركز الأنكليز في بلاط سلطان زنجبار. ففي عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م طلب فيشنزو فيلوناردى vicenso filonardi قنصل إيطاليا في زنجبار من السلطان خليفة بن سعيد ١٣٠٦-١٣٠٨هـ/١٨٨٨-١٨٩٠م التنازل لإيطاليا عن ميناء كسمايو. وكان مسلك فيلوناردى غريباً من حيث مجافاته للعرف وخلوه من الأدب الذي كان السلطان يتوقع أن يتحلى به القناصل المفوضون في بلاطه، وانتهى الأمر بهذا الطلب إلى الرفض التام من جانب السلطان، وقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين من جانب إيطاليا. وعندما تضامنت بريطانيا وألمانيا مع السلطان في الاحتجاج على تصرف القنصل الايطالي، لم

أهم شركات الملاحة في العالم، وصارت بواخرها تقوم برحلات منتظمة بين بريطانيا، وجميع موانئ المحيط الهندي. واستطاع في سنوات قليلة أن يجمع ثروة ضخمة جعلته من أغنى أغنياء بريطانيا، وأكبر رجال المال والأعمال فيها.حراز: أفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، مرجع سابق، ص٢٣٦.

تجد حكومة روما بدأً من تأجيل طلبها على الأقل مؤقتاً. وكان أول نتيجة لهذا الطلب الإيطالي شعور السلطان خليفة بالاطمئنان من ناحية إيوان سمث قنصل بريطانيا في زنجبار الذي انتهز الفرصة، فراح يعمل لتقوية مركز الشركة البريطانية في شرق إفريقية، فحصل إيوان سمث على سلسلة من التعهدات لصالح الشركة البريطانية(١).

ولما كان السلطان خليفة قد أبدى من قبل عدم رضاه على المطالب الإيطالية، فقد أصر آنئذ على رفضها بكل عناد وصلابة على أن حكومة روما لم ترغب في الانتظار، وإضاعة الوقت سدى، فوصلت تعليمات من روما إلى دى روبيلان de robilant سفير إيطاليا في لندن، بأن يلح في طلب تدخل سولسبرى. وذكر أن شرف إيطاليا قد جرح، وأن سفينتين حربيتين إيطاليتين قد ألقتا مراسيهما في ميناء زنجبار، وهما تنتظران هناك تضميد جرح الشرف الايطالي. وأبلغ الكونت هاتزفيلدت hatzfeldt سفير ألمانيا الجديد في لندن المسؤولين بوزارة الخارجية البريطانية، بأن بسمارك يؤيد بشدة المطالب الإيطالية، وربما أراد بسمارك من تدخله، ووقوفه إلى جانب إيطاليا في خلافها مع سلطان زنجبار، أن يزيد من ضعف هذا الأخير، ليكسب صداقة إيطاليا، وليتسنى له تحقيق المزيد من المكاسب والتوسعات على حسابه. وتوسط سولسبري في هذه الأزمة بخبرته السياسية المعتادة، فكتب إلى فيلرز ليستر viliers lister وكيل وزارة الخارجية المساعد يقول:(**إن المطالب الإيطالية يجب أن تؤجل بعض الوقت حتى تهدأ مشاعر العرب الثائرة. وفي أثناء ذلك تتعهد الحكومة البريطانية بضمان عدم إعطاء موانئ ساحل بنادر إلى أية دولة آخرى على أساس أن سلطان زنجبار قد وعد بعدم التنازل عن شيء من أملاكه دون موافقة بريطانيا)** (٢). ورغم نصيحة سولسبري فقد استأنف ماكينون مباحثاته مع كاتالانى. ومن المؤكد أن ماكينون لم يقم بهذا المسلك متجاوباً مع وجهة نظر حكومة بلاده، بل كان يحاول التهرب من تعليمات وزارة خارجية بلاده. ويمكن اتخاذ مباحثات ماكينون ـ كاتالانى كمثل واضح على أن ماكينون كان يقدر مصالح بريطانيا الإمبريالية في إفريقية الشرقية أكثر من تقدير حكومته لها. أما الحكومة الإيطالية فقد اعتبرت تلك المباحثات كمفاوضات خاصة، حاولت عن طريقها الحصول على ما عجزت الحصول عليه بالطرق الدبلوماسية الرسمية. وقد جلبت مباحثات ماكينون ـ كاتالانى زجر وزارة الخارجية البريطانية، وانتهازها للرجلين اللذين قاما بها. وعلق برسى أندرسون رئيس الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية على تلك المباحثات بقوله: (**إن من الأمور الجديرة بالتأمل، كيف سوغ كاتالانى لنفسه أن يحاول بطريقة غير مباشرة التوصل إلى اتفاق، وكان يعلم أن صاحبة جلالة الملكة ترى وجوب تأجيله بعض الوقت)**(٣).

ولم يبال ماكينون وكاتالانى بالاحتجاجات الرسمية للحكومة البريطانية، وواصلا مباحثاتهما في ٢١آذار عام ١٨٨٩ حول وضع شروط اتفاق تحصل إيطاليا بموجبه على امتياز استغلال الموانئ الشمالية الأربعة من ساحل

---

(١)- حراز: إفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، مرجع سابق، ص٤٦٧-٤٧٥.

(٢)- حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٥١٤ .

(٣)- حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٥١٥ .

بنادر[1]، بينما يحصل ماكينون لشركته على امتياز استغلال ميناء كسمايو. واتفق ماكينون وكاتالانى على أن تحاول الشركة البريطانية أن تحصل لنفسها من السلطان خليفة على امتياز إدارة الموانئ الشمالية، ثم تقوم الشركة البريطانية بالتنازل عن ذلك الامتياز لشركة إيطالية. واتفقا على أن تتولى الشركتان معاً إدارة واحتلال ميناء كسمايو في حين ينفرد الطليان بإدارة واحتلال الموانئ الآخرى في ساحل بنادر. ومع أن مشروع اتفاق ماكينون –كاتالانى كان يهيئ للطليان الفرصة المناسبة للسيطرة على ساحل بنادر، إلا أنه كان يتيح في الوقت نفسه حرية الدخول في نهر جوبا، ومن هنا فقد أيدت وزارة الخارجية البريطانية الاقتراحات الواردة في مشروع الاتفاق، وأبرقت إلى إيوان سمث طالبة أن يشمل مشروع الاتفاق المقترح لرعايته وتأييده. إلا أن ثورة العرب والسواحلية بقيادة بوشيري بن سالم لم تسمح بوضع مقترحات ماكينون وكاتالانى موضع التنفيذ حيث اتفقت وزارة الخارجية البريطانية وماكينون وسمث على أنه من المتعذر عمل أي شيء بهذا الصدد قبل أن تنتهي الاضطرابات وأعمال العنف[2].

وبعد انتهاء الاضطرابات استؤنفت المفاوضات بين الشركة الإفريقية الشرقية البريطانية والحكومة الإيطالية في ٣ آب ١٨٨٩، وانتهت بالمواد الآتية:

- المادة الأولى: عندما يتنازل السيد خليفة سلطان زنجبار، ويسلم حسب وعوده وتصريحاته إلى الشركة البريطانية الأراضي والمناطق والبلاد الواقعة على ساحل إفريقية الشرقي من كسمايو إلى شمال مصب نهر جوبا، ومن ضمنها موانئ براوة ومركه ومقديشو لمسافة عشرة أميال بحرية إلى الداخل، وميناء وارشيخ لمسافة خمسة أميال بحرية إلى الداخل،فإن الشركة البريطانية سوف تتنازل بدورها بموافقة السلطان عن هذه الأراضي والمناطق والبلاد المذكورة سابقاً، وكذلك موانئ براوة ومركه ومقديشو ووراشيخ، وتقوم بتسليمها إلى وكلاء الحكومة الإيطالية.
- المادة الثانية: تدفع الحكومة الإيطالية للشركة البريطانية جميع النفقات التي تحملتها الأخيرة كتعويض لها، وتتكفل أيضاً بموجب هذه المادة بإجابة مطالب الشركة البريطانية ودعاويها.
- المادة الثالثة: يخضع ميناء كسمايو والمنطقة المجاورة له لاحتلال مشترك من الطرفين المتعاقدين الحكومة الإيطالية والشركة البريطانية على أن يقتسم الجانبان مصاريف إدارتها وصافي الأرباح بالتساوي.
- المادة الرابعة: تعهدت الحكومة الإيطالية بالامتناع عن ممارسة أي نفوذ سياسي أو غيره، أو فرض حمايتها على أية منطقة أو وضع يدها على أية أراض أو التدخل في شؤون الأقاليم أو القبائل الخاضعة للنفوذ البريطاني، وذلك في المنطقة الواقعة في إفريقية الشرقية إلى الغرب والجنوب من خط يرسم من الضفة الشمالية لمصب نهر

---

(١)– من الجدير بالذكر أن سلطان زنجبار السابق السلطان برغش بن سعيد ،كان قد تنازل في ٢٥أيار ١٨٨٧ لشركة إفريقية الشرقية البريطانية عن حقوقه في ساحل إفريقية الشرقي من نهر أمبا إلى كيبيني الواقعة عند مصب نهر تانا. ثم تنازل خليفته السلطان خليفة في ٩ تشرين الأول ١٨٨٨ للشركة نفسها عن الأراضي الواقعة على ساحل إفريقية الشرقي من ميناء وانجا جنوباً إلى ميناء كيبيني شمالاً، ومن ضمنها موانئ ساحل بنادر.حراز: المرجع نفسه، ص٥١٠–٥١١ .

(٢)– حراز: المرجع نفسه ، ص٥١٤–٥١٥ .

جوبا، ويتبع هذا الخط مجرى نهر جوبا بحيث يظل دائماً شمال وشرق مجرى هذا النهر. ومن ناحية آخرى فقد وافقت الشركة البريطانية، وتعهدت بموجب هذه المادة نفسها بالامتناع عن ممارسة أي نفوذ سياسي أو غيره، أو فرض حمايتها على أية منطقة، أو وضع يدها على أية أراضي أو التدخل في شؤون الأقاليم أو القبائل الخاضعة للنفوذ الإيطالي.

- المادة الخامسة: إقر الجانبان بحرية الملاحة في نهر جوبا وروافده.
- المادة السادسة: اتفق الجانبان على حل المنازعات فيما بينهما بالطرق الودية، وإسناد الأمر إلى هيئة تحكيم تمثل الجانبان، ويكون الطرفان بعد ذلك ملزمين بنتيجة الحكم.
- المادة السابعة: تحتفظ الحكومة الإيطالية بكامل سلطاتها في أن تمنح كل حقوقها وسلطاتها وامتيازاتها التي نالتها بموجب هذا الاتفاق إلى شركة إيطالية في طريق التكوين تسمى **شركة إفريقية الشرقية الإيطالية الملكية** أو نحو ذلك، على أن تتكفل الشركة المذكورة بجميع الالتزامات التي أنيطت بالحكومة الإيطالية بموجب الاتفاق الحالي(١).

تسلمت الشركة البريطانية موانئ بنادر المتنازل عنها من قبل سلطان زنجبار في ٣١ آب ١٨٨٩، فتنازلت الشركة بدورها عملاً باتفاق ٣ آب عام ١٨٨٩ . للحكومة الإيطالية في ١٨ تشرين الثاني ١٨٨٩ عن حقوقها وامتيازاتها في موانئ بنادر. ولم يلبث في ١٩من الشهر نفسه أن أبلغت الحكومة الإيطالية حكومات الدول المشتركة في مؤتمر برلين عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م بأنها فرضت حمايتها على الأراضي التي تقع بين كسمايو ووارشيخ. وبعد فرض الطليان حمايتهم على ساحل الصومال الشرقي المواجه للمحيط الهندي"ساحل بنادر"بمعونة الأنكليز، أصحاب الكلمة العليا في شؤون سلطنة زنجبار حينئذ. فمن المعلوم أن زنجبار أصبحت منذ عام ١٣٠٨هـ /١٨٩٠م محمية بريطانية، أو بالأحرى سلطنة تحت الحماية البريطانية (٢). بعد ذلك توجهت الحكومة الإيطالية إلى عقد اتفاقية مع بريطانيا لتحديد الحدود بين مناطق النفوذ بين مستعمرتيهما على ساحل الصومال الشرقي عام ١٣٠٩هـ/١٨٩١م.

٦- اتفاقيات تحديد الحدود بين مناطق النفوذ البريطانية – الإيطالية على ساحل الصومال المطل على المحيط الهندي عام ١٣٠٩هـ/١٨٩١م:

توصلت إيطاليا في الفترة الواقعة بين اتفاقية التنازل وبداية عهد الشركة الإيطالية إلى توقيع عدة اتفاقيات ومعاهدات سواء مع الحكومة البريطانية من ناحية، وسلطان زنجبار من ناحية ثانية. وفيما يخص **الاتفاقيات البريطانية – الإيطالية** : قامت كل من بريطانيا وإيطاليا بالتفاوض من أجل تحديد مناطق النفوذ بين مستعمراتهما

---

(١) – حراز: إفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، مرجع سابق، ص٤٨٠-٤٨٢. يحي: التنافس الدولي في شرق إفريقية، مرجع سابق ، ص٢٥٣-٢٥٧.سالم: مرجع سابق، ج٢، ص١٥١-١٥٣.

(2) – *Lyne,R. N: Zanziber in contemporary times,London,1905,p. 195.*

على ساحل الصومال المطل على المحيط الهندي بناء على طلب الحكومة الإيطالية التي شعرت خلال تلك الفترة، بأن في إمكانها الحصول على مزيد من الامتيازات في المنطقة بمساعدة بريطانيا[1]. فبعد استيلائها على جزء من ساحل البحر الأحمر الغربي، وإعلان حمايتها على أجزاء من ساحل الصومال المطل على المحيط الهندي ثم على الحبشة، فكرت في تحديد مناطق نفوذها في شرق إفريقية، والحصول على اعتراف دولي بسيادتها على تلك المناطق، خوفاً من توغل الفرنسيين من خليج عدن غرباً، وإفسادهم عليها خططها في إمبراطوريتها الاستعمارية الإفريقية. واقترحت على بريطانيا رسم خط يسير إلى الشمال من إريتريا إلى الغرب من الحبشة ثم يتجه صوب المحيط الهندي عند مصب نهر جوبا، وبعد ذلك يرسم خط ثان لحدود الصومال الأنكليزي المطل على خليج عدن بحيث يترك الأراضي الواقعة بينهما للنفوذ الإيطالي، ويتم الاعتراف بالمستعمرة الإيطالية على الساحل من خط ١٥°-٨٧° شمالاً حتى بندر زيادة، ويمهد لتحديد منطقة النفوذ الفرنسي في بلاد الصومال[2].

بدأت المفاوضات البريطانية الإيطالية بالمحادثات عن الخط الذي يبدأ من سواحل البحر الأحمر، لكنها انقطعت نتيجة لرغبة إيطاليا في إدخال كسلا داخل منطقة نفوذها، وإصرار كريسبي على ذلك ثم اقترح البدء بالنهاية الجنوبية لذلك الخط من سواحل المحيط الهندي تفادياً للمصاعب، ولكن مصاعب آخرى كانت تنتظر الإيطاليين والأنكليز في ذلك الجزء من أملاك سلطان زنجبار. وكان من المستوجب على الشركة البريطانية أن تعقد اتفاقية مع الحكومة الإيطالية طبقاً لنصوص اتفاقهما في ٣ آب ١٨٨٩، وذلك لتسليم الأراضي والبلاد الذي منحها السلطان خليفة لهذه الشركة، والواقعة إلى الشمال من مصب نهر الجوبا لكي تديرها حكومة روما طبقاً لنصوص تلك الاتفاقية. لكن السلطان منح الشركة البريطانية عقد امتياز في ٣١ آب ١٨٨٩ لمدة خمس سنوات، وسلمت الشركة تلك الحقوق للحكومة الإيطالية في ١٨من تشرين الثاني من نفس العام. وكان عقد الاستلام والتسليم يحتاج إلى تصديق السلطان خليفة الذي توفى، مما تسبب في بعض التأخير، فحاولت الحكومة الإيطالية انتهاز الفرصة لتعديل نصوص عقد الامتياز لمصلحتها، ومدته من خمس سنوات إلى خمسين، ونجحت الشركة البريطانية في الحصول على عقد امتياز آخر من السلطان الجديد علي بن سعيد ١٣٠٨-١٣١١هـ /١٨٩٠-١٨٩٣م كانت شروطه أكثر فائدة، وترك أمر الاستلام والتسليم للايطاليين والأنكليز، بعد أن أعلن السلطان موافقته على ذلك مقدماً. لكن الشركة البريطانية شعرت بأنها حصلت على تلك الاتفاقية الجديدة بمجهودها، وحاولت استغلالها في الضغط على الحكومة الإيطالية، وعدم إعطائها كل ما تطلب إلا بعد تساهلها في مسألة الاحتلال المشترك، والتعاون في إدارة كسمايو.فأرادت الحكومة الإيطالية أن تقطع خط الرجعة على الشركة البريطانية، وأبلغت وزارة الخارجية البريطانية مشروع بلاغ رسمي يرسل إلى الدول العظمى، ويذكر أن امتياز الشركة البريطانية قد تحول إلى إيطاليا، وأن حكومة روما ستقوم بدون تأخير، وباسم سلطان زنجبار بإدارة موانئه

---

(١) - البوري: مرجع سابق، ص٣٨-٣٩.

(٢) - الجمل: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص١٩٢.

الواقعة إلى الشمال من كسمايو والأراضي المحيطة بكل منها، وذلك في براوة ومركه ومقديشو ووارشيخ، وطبقاً للاتفاقية الموجودة ستقوم الحكومة الإيطالية باحتلال كسمايو مع الشركة البريطانية، وسيكون لها نفس الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها هذه الشركة في هذا الميناء، وفيما يخص الملاحة على نهر جوبا[١].

واستؤنفت المفاوضات الأنكليزية الإيطالية بعقد اجتماع تفاوضي في نابولي في أيلول عام ١٨٩٠ للتباحث من جديد لعقد اتفاق بصدد تخطيط حدود منطقتي النفوذ البريطانية والإيطالية في إفريقية الشرقية. وكان يمثل الجانب البريطاني افلن بارنج المعتمد والقنصل البريطاني العام في القاهرة، والجنرال فرنسيس جرانفيل Grenfell francis سردار الجيش المصري.أما الجانب الإيطالي فكان يمثله فرنشسكو كريسبى والجنرال لوكينو دال فرمى luchino dal verme والقومندان سلفستريللى silvestrelli. وفي ٢٤آذار و١٥نيسان١٨٩١ أبرمت حكومتا لندن وروما بروتوكولين لتخطيط مناطق النفوذ بين بريطانيا وإيطاليا في إفريقية الشرقية من عند نهر جوبا على ساحل الصومال، ورأس قصار على ساحل البحر الأحمر الغربي لغاية النيل الأزرق. نصت المادة الأولى من **بروتوكول ٢٤ آذار ١٨٩١** على أن خط الحدود في إفريقية الشرقية بين منطقتي النفوذ البريطانية الإيطالية سوف يذهب صاعداً مع الفرع الأوسط لنهر جوبا من مصبه على المحيط الهندي تحت خط الآستواء تقريباً لغاية الخط السادس من خطوط العرض الشمالية، وبذلك تظل كسمايو مع منطقتها الواقعة على الضفة الشرقية لهذا النهر في حوزة بريطانيا. ويتبع خط الحدود الخط السادس من خطوط العرض الشمالية حتى يلتقي مع الخط الخامس والثلاثين من خطوط الطول شرق غرينتش إلى أن يتقابل مع النيل الأزرق[٢].

ورغم الشبه الواضح بين هذا البروتوكول والمادة الرابعة من اتفاق ٣ آب ١٨٨٩ إلا أنهما يختلفان في أنه خرجت كسمايو في هذا الاتفاق من منطقة النفوذ الإيطالي لتقع في حوزة الأنكليز بعد أن كانت خاضعة بمقتضى الاتفاق السابق لنفوذ الدولتين.كما أنه بموجب ذلك البروتوكول أجري تعديل على سير خط الحدود حيث لا يتعدى الخط السادس من خطوط العرض، عدا عن أن كان يسير حتى الخط الثامن، وهذا . ولاشك . يعني إضافة أراضي جديدة بالنسبة للممتلكات الإيطالية. وافقت حكومة لندن على التساهل مع الإيطاليين، وقبلت إدخال بعض التعديلات في رسم الحدود عند مصب نهر جوبا نظير تنازلها عن كل المناطق القريبة من بلاد الكافا الموجودة إلى الشمال. وذلك بإنزال خط الحدود من خط ٩° من خطوط العرض شمالاً إلى خط ٦° ثم يسير إلى النيل الأزرق مع خط طول ٣٥° شرقاً. وافقت إيطاليا على وجهة نظر بريطانيا مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة، مما سمح بالتوقيع على اتفاقية ٢٤ آذار ١٨٩١ لتحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين في شرق إفريقية، وسار الخط الفاصل بينهما في وسط مجرى نهر جوبا إلى أن يلتقي هذا النهر الخط ٦° من خطوط العرض شمالاً، ثم يسير مع هذا الخط غرباً حتى نقطة تقاطعه مع خط ٣٥° من خطوط الطول شرقاً، فيسير مع هذا الخط شمالاً إلى أن تقابل

---

(١) – يحيى: التنافس الدولي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٢٦٤-٢٦٦.

(٢) – حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٤٩٦-٤٩٧.

مع النيل الأزرق. وكانت هذه الاتفاقية أساس إتمام تحديد مناطق النفوذ بين بريطانيا وإيطاليا من النيل الأزرق حتى سواحل البحر الأحمر. واعترفت بريطانيا لإيطاليا بنفوذها في المناطق الواقعة إلى الشرق، وإلى الداخل من ذلك القوس في نظير الاعتراف بالأراضي الواقعة إلى الجنوب وإلى الغرب والشمال من هذا القوس كمنطقة نفوذ بريطانية: وهي الأراضي التي شملت على كينيا وأوغندا وأعالي النيل والسودان. وكانت أيضاً أساساً لسيطرة إيطاليا على الجزء الشمالي من سواحل سلطنة زنجبار والموانئ الواقعة عليها، وكانت أساسية بالنسبة لإنشاء الصومال الإيطالي[١].

أما فيما يخص **بروتوكول ١٥نيسان ١٨٩١** فقد نصت المادة الأولى على أن تحدد منطقة النفوذ الإيطالية في الشمال، وفي الغرب من إفريقية الشرقية بخط يرسم من رأس قصار على البحر الأحمر إلى نقطة تقاطع الخط السابع عشر من خطوط العرض الشمالية مع الخط السابع والثلاثين من خطوط الطول شرق غرينتش. ويتبع خط الحدود خط الطول هذا إلى أن يلتقي مع خط عرض ١٦,٣٠° من خطوط العرض الشمالية. ويرسم خط الحدود من نقطة الالتقاء هذه في خط مستقيم إلى سابدرت بحيث تترك سابدرت إلى الشرق. ومن سابدرت يرسم خط الحدود في الاتجاه الجنوبي إلى نقطة على خور القاش تبعد عن كسلا بعشرين ميلاً إنكليزياً، وتتصل بنهر عطبرة عند خط عرض١٤,٥٢° من خطوط العرض الشمالية. ثم يذهب خط الحدود مع نهر عطبرة إلى أن يلتقي مع خور كاكاموت. ومنها يتجه خط الحدود غرباً حتى يلتقي مع خور لمسن، ثم يتبع خور لمسن حتى التقائه مع نهر الرهد. ويتبع خط الحدود نهر الرهد إلى مسافة قصيرة بين ملتقاه مع خور لمسن، وتقاطعه مع الخط الخامس والثلاثين من خطوط الطول شرق غرينتش، ثم يتبع خط الطول هذا جنوباً حتى يلتقي مع النيل الأزرق. واعترفت بريطانيا بمقتضى هذا البرتوكول بنفوذ إيطاليا على تلك المنطقة الواقعة بين ذلك المثلث الذي يضم كلاً من الحبشة وينتهي بالمنطقة الساحلية التي تمتد بين كسمايو ورأس غوردافوي، مقابل اعتراف إيطاليا بالنفوذ البريطاني في جميع المناطق المحيطة بهذا المثلث من الشمال والغرب والجنوب. وبعد أن اطمأنت إيطاليا إلى تحديد حدود مستعمرتها مع بريطانيا في شرق إفريقية، اتجهت للحصول على عقد امتياز تنازل سلطان زنجبار عن مدن وموانئ ساحل بنادر التي تقع شمال نهر جوبا[٢].

٧- عقد امتياز تنازل سلطان زنجبار للحكومة الإيطالية في ١٢آب عام ١٨٩٢:

انحسرت سلطة آل سعيد بشكل كبير، واقتصرت سلطتها في عهد آخر أبناء السيد سعيد علي على جزيرتي زنجبار وبمبا، ولم يكن علي بن سعيد يحكم هاتين الجزيرتين حكماً مباشراً بل كان يباشر سلطته تحت الحماية البريطانية. وهكذا تضاءل نفوذ سلطنة زنجبار تضاؤلاً كبيراً، وفقد سلاطينها الهيبة التي كان يتمتع بها جدهم السيد سعيد بن سلطان منشئ تلك السلطنة، وأصبحوا لا حول لهم ولا قوة. ودخلت إيطاليا في ١٢آب ١٨٩٢مفاوضات مع سلطان

---

(١)-يحيى، جلال: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،١٩٩٩ ، ص٤٧١-٤٧٢.

(٢)- الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص١٧٩ -١٨٠.

زنجبار بشأن التنازل عن الموانئ التي تقع شمال نهر جوبا. وفي تلك المفاوضات أناب السنيور كوتونى Cottoni قنصل إيطاليا العام في زنجبار عن حكومته، والسير جيرالد بورتال Portal قنصل بريطانيا العام في زنجبار نيابة عن حكومته وعن السيادة الزنجبارية، ووصلا بسهولة إلى عقد امتياز يضمن المصالح الإيطالية والنفوذ البريطاني في الموانئ الواقعة إلى شمال مصب نهر الجوبا، وأبرما اتفاقاً في ١٢ آب ١٨٩٢بشأن تنازل سلطان زنجبار للحكومة الإيطالية عن مدن وموانئ ساحل بنادر متضمناً المواد الآتية:

- المادة الأولى: يمنح سلطان زنجبار حكومة ملك إيطاليا كل ما لها من سلطات على مدن وموانئ ساحل بنادر وهي:براوة ومركة ومقديشو، وعلى الأراضي المجاورة لها، وعلى مسافة عشرة أميال بحرية إلى الداخل، وبشرط أن تدير الحكومة الإيطالية هذه المدن والموانئ من الناحيتين السياسية والقضائية باسم حكومة سلطان زنجبار.
- المادة الثانية: يمنح سلطان زنجبار حكومة ملك إيطاليا حق التنازل عن إدارة مدن وموانئ ساحل بنادر إلى شركة إيطالية، تتكفل بإدارة المدن والموانئ والأقاليم باسم سلطان زنجبار، وتحت مسؤولية حكومة ملك إيطاليا. ثم إلى جانب ذلك توافق حكومة سلطان زنجبار على منح حكومة ملك إيطاليا أو مندوبيه جميع القلاع والمنشآت العامة الكائنة في مدن بنادر في وقت احتلال الإدارة الإيطالية لها.
- المادة الثالثة: يمنح سلطان زنجبار الشركة الإيطالية التي سوف تتولى إدارة تلك المنطقة بتفويض من حكومة ملك إيطاليا مدن وأقاليم بنادر، وتمنحها حق المتاجرة والتملك وتشييد المباني وامتلاك الأراضي والمنازل والمباني في المدن والأقاليم المذكورة سابقاً.
- المادة الرابعة: يتنازل سلطان زنجبار لحكومة ملك إيطاليا أو لمندوبيه عن امتياز فرض الضرائب، وتنظيم التجارة والمعاملات التجارية والملاحة ، وتعبيد الطرق ومد خطوط الترام والسكك الحديدية وحفر القنوات وإصلاح الموانئ.
- المادة الخامسة: سمحت حكومة سلطان زنجبار لحكومة ملك إيطاليا بإقامة الجمارك، وفرض الضرائب والرسوم على السفن والبضائع والمتاجر عند دخولها إلى الموانئ سالفة الذكر، وكذلك عند خروجها منها.
- المادة السادسة: تمنح حكومة سلطان زنجبار الحكومة الإيطالية حق تأسيس بنك أو بنوك، وإصدار عملة مالية في مدن وموانئ ساحل بنادر.
- المادة السابعة: إن جميع السلطات والحقوق والامتيازات المشار إليها سابقاً، قد منحت لحكومة ملك إيطاليا أو مندوبيه لمدة ٢٥عاماً تبدأ من اليوم الذي يحصل فيه اتفاق التنازل الحالي على موافقة ملكة بريطانيا وحكومة ملك إيطاليا. وعندما تنتهي مدة ٢٥ عاماً هذه، فإن اتفاق التنازل الحالي يمكن أن يجدد مدة ٢٥ عاماً آخرى بنفس شروط الاتفاق الحالي وبواسطة إعلان بهذا الشأن من حكومة ملك إيطاليا.
- المادة الثامنة: تعهدت حكومة ملك إيطاليا بأن تدفع لسلطان زنجبار مبلغ ٤٠,٠٠٠ روبية تحمل صفة مكافأة أو تعويض، وذلك عندما تضع الإدارة الإيطالية يدها على موانئ ومدن وأقاليم ساحل بنادر. وتعهدت

الحكومة الإيطالية أيضاً بأن تدفع لحكومة سلطان زنجبار مكافأة أو تعويضاً سنوياً قدره ١٦٠,٠٠٠ روبية على أربعة أقساط[١].

أبلغ القنصلان الإيطالي والبريطاني شروط عقد امتياز ١٢ آب عام ١٨٩٢ إلى حكومتيها اللتين وافقتا عليه بعد تشاورهما، وزودت كل قنصل منهما بسلطات التوقيع عليه في نفس اليوم، وتم التوقيع في اليوم التالي في زنجبار. لكن حكومة روما كانت في موقف لا تحسد عليه نتيجة للأزمة المالية السائدة في إيطاليا، وخوفها من ثورة البرلمان إذا ما طلبت اعتماد مبلغ ١٦٠,٠٠٠ روبية من الميزانية لتلك المغامرة الإفريقية الجديدة. لذلك فضلت أن تقوم بتجربة لمدة ثلاث سنوات فقط حتى ترى كيفية سير الأمور، وذلك بنفس شروط عقد الامتياز السابق حتى تعطي نفسها فرصة تهيئة الرأي العام، وطلب الميزانية اللازمة من البرلمان. أما القنصل البريطاني في زنجبار رود فقد وافق على الاقتراح الإيطالي، وفرض عليه في نفس الوقت بعض الشروط مثل إجبار إيطاليا على دفع ٥٠,٠٠٠ روبية للسلطان، إذا ما أخلت تلك المناطق بعد ثلاث سنوات حتى يسمح له ذلك بإعادة إقامة إدارته في تلك المناطق، ويزاد هذا المبلغ إلى الضعف إذا ما قامت إيطاليا بعمليات شبه عسكرية هناك في الشهور الثلاثة السابقة للإخلاء. وكان على الايطاليين أن يتعهدوا بعدم مطالبتهم بأي تعويضات عن أي أعمال عامة، واشتغال المنافع التي يكونوا قد أقاموها. فوافقت إيطاليا على تلك الشروط ووقعت على **اتفاقية جديدة في ١٥ أيار ١٨٩٣** تعطيها حق إدارة موانئ السلطان الشمالية لمدة ثلاث سنوات فقط. ثم وافق البرلمان الإيطالي على العقد، وعهدت حكومة روما بهذه المهمة إلى شركة فيلوناردى V. Filonardi وأعطتها معونة سنوية قدرها ٣٠٠,٠٠٠ ليرة. وفي ٣ تشرين الأول ١٨٩٣ تركت السفينة الحربية الإيطالية ستافتا ميناء زنجبار حاملة القنصل الإيطالي، ومعظم شيوخ المدن والموانئ الشمالية متجهة بهم صوب ساحل بنادر، لكي يجري تسليم تلك المناطق لحكومة إيطاليا بعد أن أفهمهم السلطان أنه قد تنازل عن إدارتها للإيطاليين وأمرهم بإطاعة أوامر ممثلي الحكومة الإيطالية في بلادهم[٢].

وكما ذكر في بروتوكولي٢٤ آذار و ١٥نيسان١٨٩١ أن إيطاليا حصلت على ذلك المثلث الذي يضم إريتريا والحبشة والمنطقة الساحلية من الصومال المطلة على المحيط الهندي ابتداء من مصب نهر جوبا حتى رأس غورادافوي. ثم مالبثت أن شرعت حكومة روما بتنفيذ سياسة التوغل في الأراضي الداخلية الخصيبة من بلاد الصومال. علماً بأن الامتيازات التي أعطيت للحكومة الإيطالية في هذا المجال لم تكن تتجاوز إلى أبعد حد ١٠ أميال في الداخل. لكن إيطاليا وضعت خطة لربط مستعمرتيها إريتريا والصومال بزحف مشترك على الحبشة من جهتين: إريتريا شمالاً وساحل بنادر جنوباً. ولم تلبث أن شرعت بريطانيا ـ بعد أن أعلنت حمايتها على المنطقة الصومالية الممتدة من رأس جيبوتي حتى بندر زيادة ـ التوغل جنوباً في داخل الأراضي الصومالية، فكان لابد من

---

(١)- حراز: بريطانيا وشرق إفريقية، مرجع سابق، ص١٤٨-١٤٩.يحيى: التنافس الدولي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٢٧٦-٢٨٠.حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا، مرجع سابق، ص٥١٤-٥١٦.

(٢)- يحيى: التنافس الدولي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٢٨٠-٢٨٢.

المواجهة بين التوسع الإيطالي الذي يأخذ طريقه إلى الشمال، والتوسع البريطاني الذي يسير بمحاذاة الجنوب، وتفادياً لذلك شرعت الحكومتان إلى تحديد مناطق نفوذهما في القرن الإفريقي. وتم ذلك في **اتفاق ٥ أيار ١٨٩٤** حينما أبرمت الحكومتان بروتوكول[١] حدد مناطق نفوذهما بخط يبدأ من مدينة جلديسا ، ويسير هذا الخط بمحاذاة الخط الثامن من خطوط العرض الشمالي إلى أن يلتقي بالخط الثامن والأربعين من خطوط الطول شرق غرينتش. ويترك هذا الخط قرى جلديسا وجيججا وململ إلى اليمين منه. ومن خط ٤٨° من خطوط الطول ينحرف خط الحدود شمالاً إلى تقاطع الخط التاسع من خطوط العرض مع الخط التاسع والأربعين من خطوط الطول حتى خليج عدن[٢].

وقيمة هذا البروتوكول إثباته الحماية الإيطالية على أثيوبيا باعتراف من بريطانيا، إضافة إلى إدخاله بلاد الصومال ما عدا الإقليم الشمالي تحت الحماية الإيطالية. لذا أصبحت الممتلكات الإيطالية تمتد من إريتريا من ساحل البحر الأحمر مارة بإثيوبيا وهرر والأوجادين والجالا إلى ساحل بنادر ورأس غوردافوي[٣]. وتعهدت بمقتضاه الحكومتان بحدود الصوماليين البريطاني والإيطالي بحيث تضمن السيطرة الإيطالية على ساحل الصومال بين الصومال البريطاني ونهر جوبا، وتم الاتفاق بينهما على العمل معاً لإطلاق حرية التجارة لصالح رعاياهما وسكان وقبائل الأوجادين[٤]. وكان الهدف الإيطالي من بروتوكول أيار أن يحصلوا من بريطانيا على اعتراف رسمي بحقوقهم في المنطقة المجاورة بأملاكهم، والاعتراف بادعاءاتهم في السودان الشرقي، ووافقت بريطانيا من جانبها على إطلاق يد الإيطاليين في احتلال كسلا والبلاد المجاورة لها في نهر عطبرة[٥]. وبذلك الاتفاق صار ساحل الصومال الإيطالي يصل إلى نهر جوبا الذي يبلغ طوله ألفي كيلو متر[٦].بينما كان هدف بريطانيا ترسيخ النفوذ الإيطالي في الحبشة والأوجادين والصومال الإيطالي بقوة خوفاً من أن تسبقها فرنسا إليها، وأن يترك وادي النيل لها. والدليل على ذلك أنه بعد خمسة أيام من عقد هذا الاتفاق عقدت بريطانيا مع ليوبولد الثاني ملك بلجيكا معاهدة تؤجر له بمقتضاها بحر الغزال، ويؤجر لها في المقابل شريطاً من الأرض بين بحيرتي ألبرت ادوارد وتنجانيقا، وذلك لتنفيذ مشروع القاهرة ـ الكاب البريطاني، وإغلاق الطريق أمام مشروع فرنسا المضاد لاختراق إفريقية بالعرض بين جيبوتي والسنغال، ومنع نفاذها إلى وادي النيل[٧].

---

(١)- انظر الاتفاق البريطاني الإيطالي ٥ أيار عام ١٨٩٤ على الخريطة في الملحق رقم (١٠-١٢).

(٢)-الشيخ، رأفت: تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، مصر، ١٩٦٦، ص٩٧.

(٣)- محمد: مرجع سابق، ص٢٤٢.

(٤)- فليفل: مرجع سابق، ص٤٣.

(٥)- حراز: إفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، مرجع سابق، ص٤١٣.

(٦)- الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص١٨٠.

(٧)- رياض: الصومال الوعي الغائب، مرجع سابق، ص٥٧.

رغم أن النشاط الإيطالي بدأ في منطقة شرق إفريقيا، وخاصة ساحل الصومال المطل على المحيط الهندي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، استطاع قناصل إيطاليا إبرام وعقد اتفاقيات ومعاهدات حماية مع السلاطين ورؤساء القبائل الصومالية، إلا أنه حتى السنوات العشر الأولى من القرن العشرين لم تتجاوز السيادة الإيطالية الشريط الساحلي من تلك المنطقة، بل كان نشاطها مقصوراً على موانئ كسمايو، وبراوة، ومركة ومقديشو حتى وصلت أملاكها إلى رأس دلجادو في الشمال، ويرجع ذلك إلى الثورات التي قامت في المنطقة. ولم تقتنع إيطاليا بهذه المناطق الساحلية، ورغبت بالتوسع في الأراضي الداخلية، وتحديداً المنطقة الواقعة بين نهري شبيلي وجوبا لخصوبتها، واعتدال مناخها، ولوجود مراكز تجارية مهمة مثل محطة لوج. لذلك شنت غارات وحشية على الأراضي الداخلية في بداية عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م وبالتحديد منطقة مابين النهرين، لكنها جوبهت بمقاومة عنيفة من قبل الوطنيين الصوماليين حدت من توسعها لفترة معينة لعدم استطاعت المقاومة الوطنية مجابهة هذا الغزو المدعم بالأسلحة الفتاكة. ولم يلبث أن طلب الملك منليك إبرام معاهدة لتسوية مشكلة الحدود عام ١٩٠٨م[١]، ولم يكن ذلك رفقاً من منليك بمتاعب السكان المحليين وقلقه عن الضنك والبؤس الذي أصابهم من جراء العمليات الحربية الإيطالية، لكن ذلك يرجع إلى خوفه على مصالحه الخاصة ورغبته الملحة في الحد من التوسع الإيطالي قبيل أن يخترق أملاكه الحقيقية.

ومن الملاحظ أن منليك أبرم مع الأنكليز معاهدة في شباط ١٩٠٨ بخصوص تحديد الحدود بين مستعمرة شرق إفريقية البريطانية وأثيوبيا، وكانت تلك المعاهدة تشجيعاً لإيطاليا لإبرام معاهدة مع منليك، فطالبت بالمزيد من الأراضي الداخلية، ونجحت وأبرمت معاهدة في ١٦أيار ١٩٠٨ يبدأ فيها الخط الفاصل بين المستعمرة الإيطالية في الصومال، وأقاليم أثيوبيا عند دولو متجهاً صوب الشرق حتى يلتقي بنهر شبيلي، ومنها يلتقي بخط الحدود الذي وافقت عليه إيطاليا في **معاهدة نيرازانى . منليك عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م** [٢]، ثم يسير الخط مع الخط السابق حتى الخط الفاصل بين الممتلكات الإيطالية والبريطانية بمقتضى بروتوكول عام ١٣١٢هـ/١٨٩٤م. وحققت إيطاليا كسباً كبيراً حيث أضافت إلى ممتلكاتها أراضي داخلية شاسعة تبلغ مساحتها ضعف جزيرة صقلية، ومن ضمنها منطقة لوج مقابل دفع مكافأة لمنليك قدرت بثلاثة ملايين ليرة إيطالية مقابل تخليه عن إقليم بيدوه الخصيب، وقبوله حدود المعاهدة الجديدة[٣]. وكونت إيطاليا من الأراضي الصومالية الساحلية

---

(١)- انظر الاتفاق الإيطالي الحبشي عام ١٩٠٨ على الخريطة في الملحق رقم(١٢).

(٢)- ترد تفاصيلها في الفصل الخامس.

(٣)- حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا، مرجع سابق، ص٥٤٦- ٥٤٧.

والداخلية مستعمرة ثانية في شرق إفريقية عرفت **بمستعمرة الصومال الإيطالي**[1]ظهرت للوجود في بداية القرن العشرين[2].

– **الاستنتاج:** إن قيام إيطاليا الموحدة وانضمامها إلى دائرة النفوذ الرأسمالي الإمبريالي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حدث مهم في ذاته ترتب عليه دخولها الميدان الاستعماري. فليس هناك شك في أن التوسع الإيطالي في شرق إفريقية كان نتيجة حتمية للوحدة الإيطالية، ومن ثم لم يكن هناك مناص أمام الحكومات الإيطالية التي تولت شؤون البلاد من أن تتطلع إلى بسط النفوذ الإيطالي فيما وراء البحار، وأن تؤسس المستعمرات التي يجب أن يتجه إليها تيار الهجرة الإيطالي المتدفق على بلدان أوروبا نفسها، وعلى العالم الجديد لتسهم تلك المستعمرات في حل مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية هذا من ناحية، ومن ناحية آخرى فإن إيطاليا الحديثة بدخولها الميدان الاستعماري تستطيع أن تتبوأ المكان اللائق بها كدولة عظمى خليقة بمجد الإمبراطورية الرومانية القديمة.

ونتيجة للفشل الإيطالي باحتلال تونس توجهت بأطماعها نحو ساحل البحر الأحمر الغربي، ونجحت في تكوين مستعمرتين في شرق إفريقية: إريتريا والصومال الإيطالي، وهما المستعمرتان اللتين تمخض عنهما التوسع الإيطالي في شرق إفريقية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. تم كل ذلك بدعم بريطاني ولا نبالغ في قولنا أن الإمبراطورية الإيطالية في شرق إفريقيا، لم تقم وتتم إلا لحماية المصالح البريطانية عند مداخل البحر الأحمر والخليج العربي والهند وقناة السويس وشرق إفريقيا البريطانية. ونتج عن ذلك وقوع جزء مهم من بلاد الصومال فريسة للاستعمار الإيطالي حيث تمكنت من الاستيلاء على ساحل بنادر ، وجعلت قاعدة أسطولها في مقديشو، ونظمت إدارتها، وبدأت تثبت أقدامها في تلك البلاد، وأعدت جيوشها لتحقيق مآربها السياسية والاقتصادية، واعتبرت نفسها من أقوى دول أوروبا ونشبت أظافرها الاستعمارية في أرزاق الشعب الصومالي مع سوء تصرفاتها وكثرة مطالبها، فلم تسمح له بالتخلص من قيودها، وأصبح يئن تحت نفوذها، فكان يتصرف بالبلاد حسب إرادته، لا ينازعه منازع، ولا يسمح لأي أحد بإقامة حكم ذاتي، بل جعل أداة لتنفيذ أوامره، وأنشأت إيطاليا عدة شركات تجارية وزراعية تابعة لها. وتدفقت الهجرات تحمل آلاف الطليان القادمين إلى الصومال سعياً وراء الخيرات، وكانت الحملات العسكرية تمهد لهم الطريق مستخدمة أساليب العنف والطغيان، ولايستطيع المواطن الصومالي أن يشكو ما يصيبه، وإن شكا ألقى القبض عليه، وأعدم علناً أمام آلاف الموطنين، حتى أصبح الشعب الصومالي لقمة سائغة لهم. وبقيت إيطاليا تسيطر على هاتين المستعمرتين حتى الحرب العالمية الثانية.

الفصل الرابع

(١)– انظر مستعمرة الصومال الإيطالي على الخريطة في الملحق رقم(١١).

(٢)– الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، مرجع سابق، ص٩٧–٩٨.

التنافس الإيطالي ـ الفرنسي على بلاد الصومال
(١٢٨٧-١٣٠٣هـ /١٨٧٠- ١٨٨٥م)

١- تقوية مستعمرة أوبوك AOBOCK عام١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م.

٢- بعثة لو ماى le May الفرنسية عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م.

٣- الموقف البريطاني ـ العثماني ـ الإيطالي من احتلال فرنسا تاجورة عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م.

٤- الموقف الفرنسي ـ البريطاني ـ العثماني من احتلال إيطاليا بيلول وعيد ومصوع عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م.

٥- معارضة إيطاليا احتلال فرنسا خور أنجار Khor angar عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م.

١- تقوية مستعمرة أوبوك AOBOCK عام١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م:

قامت الحكومة الفرنسية بعد شرائها أراضي أوبوك عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م بإعداد مشروع خاص لإنشاء خط ملاحة لسفن المساجيرى ماريتم مواز للخط الأنكليزي، وكان ذلك المشروع يتطلب البحث عن موانئ لرسو تلك السفن وتزويدها بالفحم والمؤن عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر بالقرب من مضيق باب المندب. اقترحت الحكومة الفرنسية ميناء أوبوك على إدارة شركة المساجيرى ماريتم في شهر تموز من نفس العام. ولم يتم مشروع إنشاء الخط الملاحي الفرنسي الموازي للخط الأنكليزي لأن:

١- الشركة كانت قد حصلت على قطعة الأرض اللازمة لها من الأنكليز في عدن.

٢- رفض وزارة البحرية الفرنسية من جانبها أن تقوم بالإنفاق على الأشغال اللازمة لبناء ميناء أوبوك، والإنفاق على حامية تحضرها من السنغال. بينما ساعدت الحوادث المهمة التي شغلت أوروبا منذ عام ١٢٨٠هـ /١٨٦٣م إلى ما بعد حرب ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م[١]على نسيان الحكومة الفرنسية لتلك الأراضي"أوبوك" التي اشترتها في ساحل الصومال. فقام بعض المغامرين الفرنسيين بالطلب من حكومة بلادهم السماح لهم بالإقامة في أوبوك، لإنشاء المؤسسات التجارية، وفتح العلاقات الاقتصادية مع الحبشة، وطلبوا حمايتها، لكنها رفضت ، وأصرت على أن هذه الإقامة في تلك المنطقة ستكون تحت مسؤولية القائمين بها، وأفهمتهم أنها لن ترسل إليهم أي قوات للأمن أو موظفين للإدارة خصوصاً وأن وسائل البحرية الفرنسية كانت بسيطة في تلك المناطق، رغم أنه كان في استطاعتهم تقديم المأكولات ومواد التموين خصوصاً للسفن الفرنسية المسافرة إلى الهند الصينية، ومحاولة إغراءها على الرسو في أوبوك بدلاً من الذهاب إلى عدن. ومع مضى الوقت اتضح أن وزارة البحرية الفرنسية هي التي كانت تمانع إعطاء الحماية للفرنسيين للذين يرغبون في الإقامة في أوبوك، لأنها لم تعتقد أنه سيكون لها أي مستقبل في يوم من الأيام، إذ أن منطقتها جافة غير مسكونة، والميناء غير ذي قيمة كبيرة، وأن المؤسسات الكبيرة الموجودة في تلك المنطقة، كانت تسيطر على الأعمال التجارية في غير صالح أوبوك، وهي أعمال قليلة الأهمية على كل حال. وظلت وزارة البحرية الفرنسية تتمسك بهذا الموقف لعدة سنوات. وظهر أن الحكومة الفرنسية كانت تهدف باستيلائها النظري على ذلك الميناء إلى الاحتفاظ بإمكانية أخذ قرار في المستقبل بخصوص المنطقة المجاورة لعدن وبريم اللتين كانت بريطانيا تسيطر عليهما[٢].

بينما كانت فكرة استعمار أوبوك لاتزال موجودة في أذهان المغامرين أو المستعمرين الفرنسيين الأوائل الذين استقروا في أوبوك ولا يزال العمل بها مستمراً، فأنشأت أول شركة فرنسية اسمها **الشركة الفرنسية الأثيوبية** عام

---

(١)- انشغلت فرنسا بالحوادث الأوروبية التي بدأت منذ عام ١٨٦٣ متمثلة بحرب السبع سنوات مع بريطانيا، تلاها انشغالها في ١٨٦٦ بالتحركات البروسية في القارة الأوروبية التي انتهت بالحرب السبعينية عام ١٨٧٠ التي قضت على التفوق الفرنسي في أوروبا، وأعلنت قيام الإمبراطورية الألمانية.فكان على فرنسا أن تتوخى الحذر في تحركاتها الخارجية، مادامت ألمانيا ترابط على حدودها بل وتحتل مقاطعتي الألزاس واللورين، وتهين الكرامة الفرنسية في عقر دارها. يحيى: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص٣٨.

(٢)- يحيى: المرجع نفسه، ص٣٨-٤٠.

١٢٨٧ هـ/١٨٧٠م بناء على توجيهات السيد بيير أرنو Pierre Arnoux، وكان الهدف منها جذب تجارة الحبشة الوسطى وشوا والجالا إلى أوبوك. وتبع السيد أرنو خمسة عشر شخصاً من بينهم ثلاثة متزوجين برفقة نسائهم. وكان هؤلاء بمثابة المستعمرين الأوائل لأوبوك، وكان لديهم رأس مال بسيط في باريس يؤمن لهم العيش لبضعه أشهر في أوبوك، وبمجرد وصولهم إليها بدؤوا العمل فأقاموا البيوت والمخازن، وتم ذلك بالتدريج. وقد أرسل المستعمر أرنو إلى ملك شوا منليك عدة رسائل تخبره بوجود هؤلاء الفرنسيين. وبعد ستة أشهر حذت شركة فرنسية آخرى حذو شركة أرنو، وتأسست تحت اسم **الشركة الفرنسية في أوبوك** عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م ، ففي ميناء الهافر الفرنسي جهزت هذه الشركة مركباً بخارياً بحمولة ٢٥٠ طن، وأطلقت حملة يرأسها سوليه Soleillet المعروف عنه رحلته إلى شمال إفريقيا والسنغال، وبدأ هذا الأخير بعد خروجه من باب المندب بالرسو في جزر الإخوة السبعة، واستولى عليها معلناً أنه استولى عليها باسم فرنسا. واستقر في أوبوك حيث التقى السيد أرنو ومجموعته، وتزايد عدد الفرنسيين في أوبوك التي أصبحت للكثيرين بمثابة ضمانة لمصالحهم،كذلك بالنسبة إلى شوا التي كان ملكها منليك يأمل بإقامة علاقات متبادلة مع الفرنسيين في أوبوك، لكن وزارة البحرية الفرنسيةلم تعر أي اهتمام أو تعاطف أو تشجيع لهؤلاء المغامرين، فعملوا بشكل مستقل وغير رسمي وبدون أي دعم إيجابي لهم من حكومة بلادهم(١).

واصلت وزارة البحرية سياسة التجاهل وعدم الاهتمام في أوبوك، ليس ذلك فحسب بل كادت أن تكون موضوع مبادلة مع الحكومة المصرية عام ١٢٩١هـ/١٨٧٤م. وشرح وزير البحرية في أوائل تلك السنة إلى زميله وزير الخارجية الأسباب التي تدفعه إلى أن يعارض في إنشاء محطات اقتصادية وعسكرية في أوبوك، وكان يأمل في أن تتفق حكومة بلاده مع نظيرتها المصرية بخصوص التنازل لها عن أراضي أوبوك، واقترح فكرة مبادلتها نظير ملكية المبنى الذي تشغله القنصلية الفرنسية في القاهرة. ولم يعارض وزير الخارجية الفرنسية في ذلك المبدأ، ولكنه أضاف بأن هذا الأمر يتطلب التريث في البحث إلى أن يتم معرفة إمكانيات إقامة مؤسسات في أوبوك المطلة على البحر الأحمر، ومعرفة مزاياها بالنسبة لفرنسا من ناحية، ومعرفة موقف الخديوي وما سيعرضه على فرنسا من ناحية آخرى. وكانت الطلبات المقدمة لوزارة الخارجية الفرنسية تدل على الأهمية التي ستعود على تجارة ذلك البلد من إنشاء مركز تموين على ساحل إفريقية الشرقي، فعمل وزير البحرية على زيادة معلوماته بهذا الشأن، وكلف وكيله القنصلي في الإسكندرية بمحاولة جس نبض الحكومة المصرية ومعرفة نياتها في تلك المسألة(٢).

ترافق ذلك مع كتابات أرنو إلى الوزارات المختصة في باريس عام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م شارحاً الفوائد التي ستعود على حكومة بلاده من فتح أسواق تجارية في تلك المنطقة. وكان أرنو قد أقام لعدة سنوات في بلاد شوا، وحظي بثقة ملكها منليك الذي عبر لأرنو عن رغبته في إنشاء علاقات منتظمة ومستمرة مع فرنسا، وأضاف أن

---

(1) – *Rivoyre: ibid, p. 156 -159.*

(٢)– يحيى: التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص٥٢– ٥٣.

هناك طريقاً مستقيماً بين نهاية البحر الأحمر الجنوبية ووسط إفريقية، وليس هناك أمر يشجع استخدام هذا الطريق سوى حماية القوافل التي تسير فيه من الجمارك المصرية. وكان من السهل الوصول إلى هذه النتيجة، إذا ما وافقت وزارة البحرية الفرنسية على احتلال أوبوك أو أن تسمح له هو ومن معه برفع العلم الفرنسي في هذه المنطقة رسمياً. أظهر وزير الخارجية الفرنسية ترحيبه بأفكار أرنو أكثر من زميله وزير البحرية والمستعمرات[١]، الذي استمر بتردده وموقفه في أن الاستفادة من أوبوك . التي في رأيه . لا يمكنها أن تنمو وتزدهر إلا بعد دفع نفقات ومصاريف باهظة ودون أن تعود بأي ربح سريع لبضع سنوات[٢]. الأمر الذي يشير الى مدى وطنية هؤلاء المستعمرين فيما يخص مصالح بلدانهم ، وكم يتريثون ليتأكدوا من الربح الذي يمكن أن يفيد بلادهم ، وكم هو ضروري الحفاظ على الأموال الوطنية وحمايتها.

استمر عدم تطابق وجهات نظر وزيري الخارجية والبحرية الفرنسيين قائماً، ومع إعلان الطليان تأسيس مستعمرتهم في خليج عصب. كتب وادنجتون وزير الخارجية الفرنسي إلى زميله وزير البحرية والمستعمرات في ١٠ شباط ١٨٧٩ راجياً إياه أن يظهر تشجيعه للفرنسيين الذين يرغبون بالإقامة في أوبوك خصوصاً بعد إقامة الطليان في خليج عصب، لكن وزير البحرية رفض إدخال أي تعديل على موقفه واتجاهاته. فاضطرت اللجنة العليا للمستعمرات إلى التدخل في الأمر بعد أن أصبحت المناقشات بين الوزيرين عقيمة وغير مجدية، فلفتت نظر وزير البحرية إلى أوبوك وأهميتها التي قد تزداد نتيجة لإقامة منشآت فرنسية خاصة فيها بالمستقبل، فأوصت بأفضلية الترحيب بطلبات منح الأراضي التي يتقدم بها الفرنسيون إلى وزارة البحرية، وأن تظهر الوزارة رغبتها في حماية الفرنسيين الذين يرغبون الإقامة فيها .كما يحدث في أي مكان آخر في العالم . عن طريق السفن الحربية الفرنسية، وأوصت اللجنة العليا وزير البحرية بأن يبحث مع زميله وزير الخارجية عما إذا كان من المستحسن كسب ود منليك وصداقته بمنحه بعض الهدايا ليسهل قيام علاقات بين بلاده والتجار الفرنسيين في أوبوك. ومع المستجدات التي طرأت في المنطقة كتزايد النشاط الإيطالي والبريطاني في شرق إفريقية، وتوصيات اللجنة العليا للمستعمرات، دفع حكومة باريس إلى إعادة تفكيرها بشكل جدي في الاستفادة من أوبوك بشكل ما، ولو عن طريق إقامة محطة بحرية فيها لخدمة الملاحة مع الشرق الأقصى. وأبلغ وزير الخارجية الفرنسي نائب قنصله في عدن، أنه ليس لدى الحكومة نية التخلي عن أوبوك، بل على العكس من ذلك إن نيتها تتجه إلى محاولة الاستفادة منها وتنظيمها. وعملت وزارة الخارجية على اتخاذ أقل الوسائل اللازمة لتأكيد سلطة فرنسا هناك، دون أن تفرض على الحكومة الفرنسية دفع مصاريف لا تتناسب في ذلك الوقت مع ما قد تعود به منطقة أوبوك من ربح عاجل. فأسرع وزير الخارجية بالكتابة إلى زميله وزير البحرية يشرح له أن وزارته، قد فكرت في أن تكتفي بدلاً من إرسال موظف

---

(١)- ذكر وزير الخارجية الفرنسي لأرنو:(**لم أتمكن ياسيدي من أن أرى جهوداً جديدة تبذلها الحكومة الفرنسية بشأن أوبوك، وأنتم تحاولون أن تطوروا علاقاتنا التجارية مع الحبشة، وأنني سأكون سعيداً لأؤكد لكم أن عملاء فرنسا في ساحل البحر الأحمر الإفريقي سيتعاونون معكم إذا كنتم في حاجة إلى ذلك**).*Rivoyre: Ibid, p93.*

(2) - *Rivoyre: Ibid, p98.*

خاص وبشكل دائم إلى أوبوك، بأن تكلف نائب قنصلها في عدن بالذهاب إليها والإقامة بها لمدة عدة أيام من كل عام، لكي يتعرف على حاجيات المستعمرين الفرنسيين الذين أقاموا في أوبوك، ويدخل في علاقات مع الأهالي بصفته مندوباً عن حكومة الجمهورية الفرنسية(١).

اتضح اهتمام الحكومة الفرنسية الفعلي بمنطقة أوبوك في الثمانينيات من القرن التاسع عشر بعد أن ساد أوروبا هدوء نسبي نتيجة لنظام التوازن الذي حققه بسمارك، فقد بدأت الدول الأوروبية منذ ذلك الوقت جولة آخرى من التنافس الاستعماري، فعودة اهتمام فرنسا في أوبوك وتوسعها فيها، لم يكن فقط نتيجة فتح قناة السويس أو إقامة محطة تموين بحرية، ولكن أيضاً بسبب المخطط الاستعماري الفرنسي العام في إفريقيا في مواجهة المخطط الاستعماري البريطاني، فمنذ احتلال بريطانيا مصر عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م، فكرت حكومة باريس في اتخاذ ميناء أوبوك قاعدة انطلاق لبسط نفوذها على الحبشة، وللضغط على بريطانيا لتسوية المسألة المصرية. ثم إن بعض الأوساط الاستعمارية الفرنسية أرادت خلق إمبراطورية تمتد من الغرب إلى الشرق بعرض القارة الإفريقية بأكملها من المحيط الأطلنطي إلى البحر الأحمر، فتقطع الطريق أمام تكوين إمبراطورية بريطانية تمتد من الشمال إلى الجنوب بطول القارة الإفريقية، فإذا استطاعت فرنسا بسط نفوذها على الحبشة، والاستيلاء على منطقة أعالي النيل في جنوب السودان، فإنها تحقق مخططها الاستعماري العام في إفريقيا في مواجهة المخطط البريطاني(٢).

لذا سعت حكومة باريس للاستفادة من أوبوك لاتخاذها مركزاً وقاعدة استعمارية لها عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر تتوسع منها في شرق إفريقية، وتكون نواة لمستعمرة فرنسية على ساحل الصومال. فتذكرت في أواخر عام ١٢٩٩هـ/١٨٨١م أنها اشترت من عشرين سنة، أي في عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م قطعة أرض من الأهالي في أوبوك على خليج تاجورة المطل على ساحل البحر الأحمر الصومالي، وخلال هذه المدة لم تحتل فرنسا المنطقة، أو تعمل فيها أي شيء يدل على نيات استعمارية، ولم تقم باستغلالها لفترة سنوات طويلة. ثم فكرت بالتوسع من هذا الموقع، وبشكل خاص بعد التوسع الإيطالي من ميناء عصب الصغير شمالاً وجنوباً على ساحل البحر الأحمر، إضافة إلى استعداد بريطانيا بدورها للاستيلاء على ساحل الصومال المقابل لخليج عدن الذي يقع إلى شرق مدينة زيلع. وسعت للاستفادة من موقع أوبوك على خط مرور الملاحة البحرية عبر قناة السويس والبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، بأن تتحرر من الالتجاء إلى ميناء عدن البريطاني، إضافة إلى أن التوسع حول أوبوك، كان يعطى فرنسا واجهة بحرية مع بعض المواقع الأكثر قيمة من أوبوك نفسها، والتي تسمح لها بإقامة علاقات مع

---

(١) – يحيى: التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص٨٣– ٨٤.

(٢)– سمعان، بطرس فرج الله: مستقبل جيبوتي بين أثيوبيا والصومال، مجلة السياسة الدولية، السنة الثالثة، العدد السابع ،١٩٦٧ ، ص ١٥٣.

الداخل الإفريقي، وكانت فرنسا في ذلك الوقت قد أخذت تستعد للتوسع في الهند الصينية، وللتدخل في جزيرة مدغشقر. فاتجهت لتأكيد حقوقها على أوبوك[١]. فأسرعت لاستغلالها والسيطرة عليها[٢].

وحانت الفرصة في أوائل عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م بمقتل المستعمر الفرنسي أرنو على يد بعض الصوماليين، فأبرق القنصل الفرنسي من عدن إلى حكومته أنه أصبح من الضروري تنظيم قوة بوليس في أوبوك، لحماية المستعمرين الفرنسيين، والمحافظة على النظام العام. وكانت هذه الحادثة فرصة مواتية للبدء في إقامة إدارة منتظمة في أوبوك. بدأ قبطان السفينة الفرنسية بيسون Bisson التحقيق بمقتل أرنو، وكان من الصعب عليه بطبيعة الحال، أن يعثر على القتلة في مثل تلك الظروف، فأبلغ حكومته في أحد تقاريره في ١٥نيسان ١٨٨٢ أن الموقف لا يزال صعباً، وأكد أن أحداً لن يتمكن من أن يقيم منشاة لها قيمتها أو أهميتها، مادامت الحكومة الفرنسية لم تقرر الاستيلاء الفعلي على أوبوك، ولم ترسل موظفاً له اختصاصات رسمية لتمثيلها بأي لقب كان: حاكم أو قائد أو مقيم أو غيره ، ويعتمد على قوة مسلحة أو قوة بوليس كافية لضمان هدوء الأهالي، وسوف تستمر مثل هذه الحوادث، طالما بقيت الحكومة الفرنسية مترددة، ودون أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية الأفراد، وضمان ممتلكاتهم أمام الأهالي المتوحشين. واهتم القبطان بمسألة حقوق بلاده فذكر أن الوقت قد حان للتفكير فيها خصوصاً، وأن جميع من وقعوا على معاهدة عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م قد توفوا، وإذا مرت فترة آخرى دون أن يقيم الفرنسيون في تلك المنطقة، فإن أحداً لن يتذكر بعد ذلك أن لفرنسا حقوقاً على أوبوك، وأنها حصلت عليها واشترتها نقداً. ولربما اضطرت فرنسا بعد ذلك إلى دفع تعويضات من جديد لمن سيدّعي أنه صاحب الأرض الشرعي[٣].

تضافرت عوامل عدة ، أجبرت وزير البحرية الفرنسية على تغير حكمه على مصالح بلاده في أوبوك، أهمها النشاط الإيطالي في عصب، والرغبة المصرية في تأكيد حقوقها على ساحل البحر الأحمر الإفريقي، والوجود البريطاني في عدن ومصر، وموقف وزارة الخارجية الفرنسية، فقرر بعد الاجتماع الذي عقد في مكتبه والذي اشترك فيه شيفر ومدير المستعمرات الفرنسية، أن يصدر تعليماته إلى قبطان أول باخرة تمر في قناة السويس متجهة إلى المحيط الهندي أن تقوم بتحديد عام لأراضي الحكومة الفرنسية في أوبوك طبقاً لمعاهدة عام ١٨٦٢ ، وقرر دعوة من يطلب الحصول على قطع من الأرض في أوبوك، أن يحدد الفترة التي يستطيع فيها إرسال أحد مندوبيه لاستلام تلك القطع المطلوبة، وستقوم الوزارة بإبلاغ ذلك لقائد المحطة البحرية في المحيط الهندي ليتمكن من إرسال السفن التابعة له لكي تشرف على تحديد هذه القطع وتسليمها[٤].

---

(١)- يحيى: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٣٦٩-٣٧٢.

(٢)- عبده: مرجع سابق، ص١٠٧.

(٣)- يحيى: التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص٦٣— ٦٥.

(٤)- يحيى: مرجع سابق، ص٦٦— ٨٥.

جاء إلى أوبوك تاجر فرنسي يسمى دينس دوني دور يفوار Denis de Rivoyre أسس شركة تجارية، سميت **الشركة الفرنسية الإثيوبية الجديدة**. وسرعان ما تبعها ثلاث شركات فرنسية آخرى: **شركة أوبوك الفرنسية، وشركة المصانع الفرنسية** عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م، **وشركة مسنيه** Mesnier عام١٣٠١هـ/١٨٨٣م. وأقامت الشركة الأخيرة محطة تموين في أوبوك لتموين السفن الفرنسية. لكن شركة أوبوك هي الشركة الوحيدة التي أوفدت سولييه Soleillet مع عدد من المقيمين للشروع في إقامة مستعمرة فرنسية هناك، وكان من بينهم المهندس شيفنو Chefneux الذي لعب دوراً حيوياً في إنشاء الطريق الحديدي إلى أديس أبابا. ونجح ممثلو تلك الشركات بعض الشيء في إقامة علاقات صداقة مع شيوخ الأعفار المحليين، وكذلك مشاركتهم في التجارة مع الحبشة. ونتيجة النشاط الاقتصادي للشركات الفرنسية في أوبوك وجه وزير البحرية والمستعمرات الفرنسي رسالة إلى يفوار: ***(يسمح للمستعمرين الراغبين في الاستفادة من أوبوك، أن يستولوا على النقاط التي تبدو لهم مناسبة في حدود أراضي أوبوك التابعة للحكومة الفرنسية، وأن يقيموا فيها كافة الأعمال، وأن يبنوا فيها المنشآت التي تبدو لهم ضرورية، ونؤكد لهم أن حقوقهم المكتسبة ستكون محفوظة لهم، والأعمال التي سينفذونها، والآنشاءات التي قاموا بها ستعود إليهم بدون أدنى شك...)***. وأضاف:***(إن عواطفي ستكون معكم في نجاح مشاريعكم، وأنني مستعد أن أكون معكم قدر الإمكان، وعندما تبدؤون العمل بتلك الآنشاءات في أوبوك سأعطى الأمر بالموافقة، وأنا مرتاح الضمير. وإذ نجحتم في بناء مرفأ في أوبوك يمكنه أن يقدم الموارد الكافية من المؤن الطازجة والمياه والفحم، فإن السفن المختلفة، ستكون قادرة على أن تجدد مؤنتها حسب الحاجة، حيث يمكنها التزود بأي وقت وبما تريد، وستجدون كما أتمنى في هذه المحطات عناصر الازدهار لمؤسساتكم)***[١].

اجتمع أعضاء شركة الدراسات الاستعمارية والبحرية الفرنسية للاستماع إلى محاضرة يلقيها يفوار بخصوص المنشآت المزمع إقامتها في أوبوك. وبعدها عين المجلس لجنة مكونة من ستة أعضاء مكلفة بإعطاء رأيها حول هذه المشروعات المقترحة، وبعد اطلاع اللجنة على منافع الاستثمار في أوبوك، والتنازلات الممنوحة من ملك شوا منليك للشركة، شكل ذلك فكرة خصبة تصب في المصلحة الوطنية للجمهورية الفرنسية. وبعد ذلك اعتبرت اللجنة أن هناك فوائد لتشجيع الفرنسيين لاتخاذ مبادرات في هذه المشاريع التي يمكنها أن تكون ذات فائدة كبيرة للبلاد، ويمكن أن تفتح أبواب إفريقيا الداخلية على فرنسا، وفي النتيجة اعتبرت أن الشركة يمكنها أن تمنح الدعم المعنوي والمادي لهذه المشروعات. وسافرت مجموعة مؤلفة من سبعة أشخاص بمهمة الاستطلاع البحري والتجاري لأوبوك، وقامت اللجنة بدراسة الأمكنة والأشياء التي من الممكن أن تخدم هذا المشروعات.في حين تمكن السيد سولييه من استقبال أول قافلة تجارية قادمة مباشرة من شوا إلى أوبوك. وأصبح التيار التجاري بين أوبوك والحبشة الوسطى يرتسم بشكل جدي، وربما كان ذلك دافعاً للحكومة الفرنسية للتحمس وللتدخل، وبطريقة رسمية لتقديم

---

(2)- *Rivoyre: ibid, p. 95 - 210* .

جهود لهؤلاء الوطنيين الفرنسيين الذين كانوا دائماً دعماً قوياً لها. عرض ماسينيه إقامة مستودع للفحم في أوبوك على نفقته الخاصة شريطة أن تتزود منه السفن الفرنسية المارة في البحر الأحمر. وبعد أن حققت قافلة شوا أرباحاً جيدة لسولييه سارع لإقامة ممثل له ومكتب تجاري في شوا ليقوم بنشاطات كبيرة تتناسب مع مشاريع الشركة الممثل لها. ثم ما لبث أن وضعت شركة المصانع الفرنسية في أوبوك نفس الخطط، ونفس الأهداف، فقد كانت التجارة مع شوا تجذب إلى أوبوك تجارة إفريقية الداخلية، وتقيم معها علاقات نظامية، وشكلت أوبوك أول مركز ملاحي، وأنشط أداة للشركة الجديدة، وشكل هذا أكبر تفوق لثالث شركة فرنسية على الشركات التي سبقتها[1].

استلم وزير الخارجية الفرنسي تقارير سولييه عن طريق نائب قنصله في عدن اشتملت على معلومات خاصة بمستقبل أوبوك، وعن المحاولات التي قام بها وكلاء وعملاء الحكومة الإيطالية للحصول على ثقة ملك شوا منليك، ومحاولتهم الاستئثار بصداقته أو مصادقته. علماً أن الحكومة الفرنسية كانت ترغب هي الآخرى في تنمية علاقاتها الودية مع منليك، وألا تترك المفاتحات الودية التي أظهرها لأرنو أن تضعف بمرور الزمن. وبقيت الأمور على حالها حتى وصلت أنباء عن دخول إحدى فصائل الجنود المصريين في أراضي أوبوك في أواخر عام ١٣٠١هـ/١٨٨٣م. وكان هذا في الواقع تمويهاً واضحاً، إذ أن بريطانيا كانت تضغط على مصر في ذلك الوقت لإجبارها على إخلاء ممتلكاتها الإفريقية، مما دفع الحكومة الفرنسية إلى الإسراع بتأكيد ملكيتها لأوبوك بقرار رئيس مجلس الوزراء الفرنسي ووزير الخارجية في نفس الفترة، إرسال موظف مكلف بتحديد الأراضي التي ستمنح للسيد ماسيينه لإنشاء مخزن للفحم. وفي نفس الوقت قابل القائم بالأعمال الفرنسية في القاهرة شريف باشا وزير الخارجية المصري الذي اعترف له بالسيادة الفرنسية على أراضي أوبوك، واعترف له أيضاً بأن عدم وجود أي علامات بين الأراضي الفرنسية والمناطق المجاورة، كانت هي السبب الرئيس لتلك المصاعب. وانتهزت إدارة المستعمرات في باريس هذا الموقف الضعيف من حكومة القاهرة، وكلفت أحد الموظفين الفرنسيين هو لاجارد Lagarde بالذهاب إلى أوبوك للتفاوض في أمر عقد اتفاقية لتحديد الحدود مع الإدارة المصرية هناك. وصدر أمر بتعينيه كأول قائد فرنسي لأوبوك في ٢٤حزيران ١٨٨٤، ويعود إليه الفضل الأول بإنشاء المستعمرة الفرنسية في بلاد الصومال[2].

ترافق ذلك مع انشغال حكومة باريس بالحرب في الصين ومدغشقر، وقيام الأنكليز بإغلاق هونغ كونغ في وجه السفن البحرية الفرنسية، وهددوا كذلك بإغلاق مضيق باب المندب. فبدأت أوبوك تزداد أهميتها في أعين حكومة باريس وخاصة رئيسها جول فيرى، فأرسلت السفينة الشراعية YInfernet، وكلف ضباطها بمهمة تحديد أراضي أوبوك رسمياً. وصدر قانون انطلاق لأوبوك ينص: ***(إن أراضي أوبوك التي تقع في خليج عدن على طرف ساحل إفريقية الشرقي، قد تم الحصول عليها عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، لتأمين التحرك لسفننا لكن تلك الأراضي بقيت ولفترة طويلة من الزمن شبه مهملة، وبسبب التوسع الإمبراطوري الاستعماري الفرنسي في***

(1)- *Rivoyre: ibid, p. 211-214.*

(٢)- يحيى: مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص٦٣٤-٦٣٥.

منطقة الهند الصينية، والعمليات العسكرية الفرنسية في مدغشقر، كانت بحريتنا بحاجة إلى مخرج على البحر الأحمر، وإلى مركز تموين نتمكن عن طريقه من تأمين الفحم والمؤن بأمان... تركز اهتمام حكومتنا على واقع هذه البلاد التي صارت فرنسية أكثر من عشرين عام، والدراسات المعمقة التي أجريت لأوبوك في بداية هذا العام من قبل السيد قائد الفرقاطة Conneau، والسيد لاجارد قائد مجموعة دائرة السنغال، والذي سمي حديثاً قائداً لأوبوك، وقد بين هذا القائد: أن هذه الأراضي تستطيع تقديم كافة التسهيلات المطلوبة لمنشأة حقيقية... إن ميناء أوبوك الطبيعي هو ميناء رائع، وقد أضفت عليه الأعمال الكبيرة سهولة أكبر في الخدمة، فالمياه العذبة يمكن أن تجمع بسهولة، وقسم كبير من الأراضي يمكن تخصيصه للزراعة، أضافة إلى أن السكان المحليين كانت عواطفهم إيجابية معنا، ساعدت على إنشاء مركز استعماري حيث سيتم تأمينه عن طريق فرقة صغيرة من الجيش... من الناحية الاقتصادية، فإن أوبوك يمكن أن تصبح منفذاً بحرياً لمملكة شوا الغنية في الداخل الإفريقي التي تسعى لإرسال منتجاتها إلى الساحل الإفريقي للبحر الأحمر، ولدينا كل الأسباب لنعد للمستقبل بالاعتماد على الازدهار التجاري الحقيقي لأوبوك)[١].

ومنذئذ صارت البوارج الفرنسية تظهر بكثرة في مياه خليج عدن، وأخذت أهمية أوبوك تزداد حتى أضحت ثغراً مهماً لجميع السفن الذاهبة إلى الهند الصينية والآتية منها، واتخذت فرنسا من أوبوك محطة للفحم والمؤن والذخائر للسفن الحربية الذاهبة إلى الشرق الأقصى. وغدت بمثابة أول قاعدة عسكرية في مفهوم ذلك العصر أفادت الفرنسيين في النواحي الاقتصادية والسياسية [٢].

وبدأت الحكومة الفرنسية توسعها عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر بمحاولة تنظيم أوبوك التي ستكون قاعدة عملياتها المقبلة في تلك المنطقة، فأرسلت إحدى سفنها الحربية وأمرتها بالبقاء في ذلك الميناء[٣]. انتهز لاجارد تلك الفرصة لتقوية مستعمرة أوبوك، وطلب من حكومة بلاده الإسراع بإرسال سرية من الجنود لاستخدامهم في بناء الاستحكامات، وفي زيادة قوة الحامية الفرنسية التي كانت لا تقدر على مواجهة المواقف التي قد تنشأ في أي وقت من الأوقات. وذكر لاجارد أن الفرنسيين لا يخشون أي حوادث في جنوب مستعمرتهم، ولكنهم كانوا مضطرين إلى الانتباه إلى أوبوك نفسها، والإقليم الواقع إلى الشمال منها حتى يتمكنوا من أن يصدوا أي هجوم قد يقوم به سلطان رهيطه الذي كان يتمتع بتأييد الإيطاليين ودعمهم، ويقبل أن يدفعوه إلى مهاجمة المستعمرة الفرنسية.مما جعل لاجارد يطلب من حكومة بلاده مدداً يتراوح بين ١٥٠-٢٠٠ جندي، وزيادة قطع المدفعية ٤ أرطال الموجودة في المستعمرة إلى أثنتي عشرة قطعة. وما إن نشر خبر وصول الإمدادات إلى أوبوك حتى اندهش الأهالي، وأوقفوا مظاهراتهم العدائية لفرنسا. واجتمع الشيوخ وقرروا عدم القيام بأي شيء في تلك الفترة. وبقي أمام لاجارد

---

(1) – *Rivoyre: ibid, p172-176.*

(٢)– محمد: مرجع سابق، ص٢٧٢.

(٣)– يحيى: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص٧٩.

أمر أخير، وهو موقف سلطان تاجورة الذي نجح عملاء رهيطه في الوقيعة بينه وبين الفرنسيين، وضمه لجانب الإيطاليين. فقد كانت الدول الاستعمارية تتسابق لشراء الاتفاقيات من الأهالي، ولم يكن هؤلاء المشايخ يعلمون معنى بيع أراضيهم في القانون الدولي أو بيع بعض الحقوق خصوصاً، وأن هذه الاتفاقيات كانت ترضي غرورهم الشخصي، وتلقبهم بألقاب السلطنة وتمنحهم السيادة. وكان من الطبيعي أن يسير هؤلاء المشايخ مع من يدفع أكثر من الآخر. حاول عملاء رهيطه إغراء سلطان تاجورة على بيع بحيرة عسل مع قطعة من الأرض الواقعة بين رأس علي وموندو Mundo للحكومة الإيطالية مستندين إلى أن اتفاقية عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م مع فرنسا غير ذات مفعول. وكان لاجارد يأمل في أن يؤثر وصول الإمدادات العسكرية على سلطان تاجورة، خصوصاً بعد أن اتخذ احتياطاته لعزل هذا السلطان والقضاء على نفوذه، واستطاع لاجارد أن يحصل على تأييد أبو بكر باشا ووزير تاجورة، وهما من أقوى الشخصيات في بلاد الصومال، بينما لم يبق لسلطان تاجورة إلا أن يعتمد على تأييد بعض أفراد من أسرته. في حين نجح لاجارد في ضم سلطان لهيطة إليه بعد فترة تردد فيها أمام النقود الإيطالية(١).

وكان من الصعوبة، أن يتمكن الطليان من القيام بأي عمل عدائي ضد المنشآت الفرنسية في أوبوك(٢). لكن في بلدان الشرق الشهيات الاستعمارية دائماً مفتوحة وجاهزة لحبك المؤامرات مستغلة سذاجة العامة التي كانت دائماً وقود الصراع والتنافس فيما بين المتنافسين الأوروبيين مقابل حصولهم على مبالغ مالية وألقاب فخرية لا تسمن ولا تغني من جوع. ففي صباح أحد الأيام أرسلت إيطاليا إلى أوبوك بضعة مئات من السكان الأصليين من قبائل الدناقل والإعفار مسلحين بالحراب والبنادق بقيادة شاب يلقبونه بالزعيم أو السلطان، ولم يجد الإيطاليون أفضل منه لمضايقة الفرنسيين في أوبوك وإزعاجهم. وكانت ممتلكاته ممتدة حتى رأس دميره على أطراف ممتلكات الفرنسيين في أوبوك، ودفعه الطليان للمطالبة بالأراضي التي تحت سيطرة الفرنسيين، لأنها تشكل ـ حسب رأيه ورأي محرضيه ـ جزءاً مقتطعاً من إرثه ووعده الطليان بدعم مزاعمه. فما كان من قائد أوبوك إلا أن وجه إنذاراً للمهاجمين لمنع إراقة الدماء طالباً منهم إلقاء أسلحتهم، لكن الإنذار لم يلق أذاناً صاغية من المهاجمين، فواصلوا تقدمهم إلى القرب من قلعة أوبوك، وشاءت الصدف برسو فرقة من المشاة البحرية الفرنسية في أوبوك منذ بضعة أيام، ولم يمض سوى نصف ساعة على الاصطدام بين الطرفين حتى أحاط الجنود الفرنسيون بالمهاجمين، ونزعوا سلاحهم وأسروهم جميعاً، واقتيد ثلاثة من زعمائهم على متن أحد المراكب الفرنسية كرهائن، لكن لم يبتعدوا كثيراً، وبغية تفادي أي حوادث مشابهة في المستقبل، قدم قائد أوبوك لهم نص معاهدة ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م التي تحدد بوضوح حدود أراضي أوبوك الممنوحة للفرنسيين، وطالب بالثمن الذي دفعه الفرنسيون لقاء حصولهم على تلك الأراضي. وكان السلطان دينى الذي وقع على المعاهدة المذكورة حاضراً على هذا الحديث مؤكداً كل ما قيل(٣).

---

(١)- يحيى: التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص٨٦- ٨٨.

(٢)- انظر المنشآت الفرنسية في أوبوك في الصورتين في الملحق رقم (٥- ٦).

(3) – *Rivoyre: ibid, p. 192-200.*

سار الفرنسيون بعد ذلك على خطا ثابتة لإنشاء مستعمرتهم في بلاد الصومال فبدؤوا في استخدام الأدوات الإنشائية التي وصلت إلى أوبوك، فأخذت معامل تكرير المياه في تنقية كمية تتراوح بين١٥٠٠ و١٦٠٠ لتراً يومياً. كما أن مشاة الأسطول أسهموا في بناء سقالة بحرية في الميناء تكفي للخدمة العادية، وتغير شكل أوبوك العام التي لم يكن بها أكثر من ثلاثين شخصاً في أوائل الاحتلال الفرنسي عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م، إذ أن عددهم زاد إلى ما يبلغ سبعمئة أو ثمنمئة شخصاً، وحضر إليها بعض الأهالي من الدناقل طلباً للعمل، إضافة لبعض الأهالي من الصوماليين والعرب والأحباش من المناطق المجاورة. وبدأ التجار من الأهالي يظهرون في أوبوك، وأصبح لهم حي قائم بذاته، وعملوا على تزويد السفن التي تمر على أوبوك ببعض المؤن، وأخذوا يبيعون الأطعمة للعمال في المستعمرة. وأقاموا فيها فندقاً، وصار المسافرون يمرون فيها بأعداد كبيرة، فقد غدت سوقاً فعلية يومية للداخل الإفريقي. وتقدمت تربية المواشي في أوبوك الأمر الذي منحها مزايا متنوعة، وأصبحت من المناطق البحرية المميزة على ساحل الصومال المطل على البحر الأحمر، ووصلت إلى مستوى عدن بالأهمية الاستراتيجية، وكل هذه التطورات التي ارتبط بها تطور مستقبل أوبوك لم تغب عن حسد الأنكليز وانزعاجهم، وقرروا إعاقة النشاط الفرنسي في تلك المنطقة للتعويض عما فقدوه، بينما عملت فرنسا بكل مالديها من طاقات بشرية ومادية لإنجاح عمليات تطوير أوبوك(١).

٢- بعثة لو ماى le May الفرنسية عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م:

حاول برتانBertrand نائب القنصل الفرنسي في عدن الاستعانة بالعناصر التي تستطيع الإسهام في إنجاح مستعمرة أوبوك والعمل على ازدهارها. فطلب من المونسنيور توران كهان Mgr.Tourin Cahagne المطران ورئيس بعثة التبشير الفرنسية في بلاد الجالا .كان يقيم منذ سنوات عديدة في هرر . أن يقوم بإنشاء بعثة تبشيرية جديدة في أوبوك ، وذكر له أن الحكومة الفرنسية مستعدة لمنحه الأراضي اللازمة لبناء كنيسة وبيوت للمبشرين ، وللنشاط اللازم لهم . وأرادت الحكومة الفرنسية معرفة الحالة في هرر، والنشاط البريطاني فيها. فأوصى برتران رئيس بعثة التبشير كهان خيراً بزميل له هو لو ماىle May نائب القنصل الفرنسي في الخرطوم الذي لم يتمكن من الوصول إلى مركز وظيفته، بسبب ثورة المهدي في السودان، وكلفه المسيو بارير المعتمد الدبلوماسي والقنصل العام الفرنسي في القاهرة ببعثة خاصة في هرر. وكان من الطبيعي أن يتسبب جلاء الجنود المصريين عنها في خلق مصاعب ومشاكل كبيرة للتجار الفرنسيين وللمبشرين الكاثوليك الفرنسيين الموجودين فيها، فأعلن الأسقف أنه يهتم تمام الاهتمام بإقامة منشاة فرنسية في أوبوك وبتقويتها ونموها، إذ أنها ستكون الطريق الذي تسير فيه البعثات إلى بلاد شوا، وذكر في تواضع المبشرين أن ازدهار أوبوك هو عامل لازدهارهم شخصياً. وصل لو ماى إلى هرر قرب نهاية أيار ١٨٨٤ وكتب تقريره عن الحالة في بلاد الصومال وهرر وبلاد الجالا، وعن المستقبل التجاري لأراضي أوبوك الفرنسية . وذلك بعد عودته إلى الإسكندرية في ٢٥ تموز عام ١٨٨٤ . فقد رأى عند مروره في

(1) – *Rivoyre: ibid, p. 201-231.*

مصوع كيف أن كل السودان الشرقي قد أصبح خاضعاً للسلطات البريطانية التي كانت تسيطر عليه وعلى سواكن، وكان ذلك يدل على التغيير الشامل الذي أصاب ساحل البحر الأحمر بعد الاحتلال الأنكليزي لمصر. وأخيراً لخص لو ماى ملاحظاته عن أوبوك وبلاد الصومال في النقاط الآتية:

١- فيما يخص المستقبل التجاري لمستعمرة أوبوك لن يكون من الحكمة الاعتماد إلا قليلاً على التبادل التجاري مع شوا، إذ أن تلك البلاد لا تصدر سوى العاج الذي يحتكره منليك، وأن القوافل القليلة التي يمكنها أن تعود من شوا لن تتمكن من تغيير أوضاع أوبوك وجعلها منشاة تجارية لها أهمية فعلية.

٢- إن الطرق الطبيعية للقوافل تنتهي في تاجورة وليس عند أوبوك الموجودة إلى الشمال منها.

٣- لا يمكن الاعتماد إلا قليلاً على التجارة مع الحبشة التي ستخرج من مصوع التي تشكل المخرج الطبيعي لها خصوصاً بعد إعلانها ميناء حراً.

٤- إن المكان الذي تقع فيه أوبوك لا يمكن اعتباره حتى صدور أوامر آخرى إلا كمركز تقام عليه محطة فحم ضرورية بطبيعة الحال لحاجيات البحرية الفرنسية، وليس كمركز تجاري ومخرج لتجارة الحبشة(١).

٥- إن ممثلي البيوت التجارية الثلاثة التي أقيمت في أوبوك وهم أرنو Arnaux الذي مات مقتولاً، وسوللييه Soleillwt وبريمون Bremond وهما يقيمان في شوا لم يحصلوا على أية نتيجة إيجابية، وأن منليك أصبح يشك في الفرنسيين نتيجة لخديعة هؤلاء المذكورين له رفض التعامل معهم، وأصبح لا يطيق بقاء سوللييه وبريمون في بلاده(٢). وعلاوة على ذلك فإنهم قد أساؤوا إلى سمعة فرنسا. وذكر أمر خديعتهم لمنليك. كما خدعوا رجال الأعمال في باريس ومرسيليا أي من أموالهم وأرسلهم إلى بلاد الصومال.

٦- يأتي بعد ذلك فرنسيون آخرون في المرتبة الثانية، مثل بيكار Picard ودى شان Deschamps التاجر في عدن، وليو باريل Leon Barrel، ولم يكن تصرفهم وسلوكهم بأحسن من سابقيهم، ولا يمكن اعتبارهم إلا كمغامرين.

---

(١)- يحيى: التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص٩٤-٩٥.

(٢)- لكن في مرجع فرنسي مهم عنوانه *Rivoyre,De. Denis, Les Frascais AObock* يوضح كاتبه الفرنسي كيف أخذ ملك شوا منليك يقيم التطورات التي كانت تجري حول بلاده، وكانت له أفكار واضحة حول أهمية الدور الذي تقوم به العلاقات الاقتصادية مع أوروبا عن طريق السكك الحديدية والعلاقات التجارية، وكان يطمح في تقريب بلاده من أوروبا اقتصادياً وسياسياً. وفي تاجورة أقيمت علاقات فرنسية مع مملكة شوا، بانتظار أن تتمتن أكثر بعد تجاوز العقبات الكثيرة خط حديد أوبوك المار بتاجورة والمؤدي إلى أوسه، فبين أوبوك وأوسه كانت توجد بحيرة الملح. و كان هناك اعتبارات خاصة لتبرير إنشاء خط حديدي لتسهيل العلاقات التجارية بين أوبوك في الساحل وشوا في الداخل، فالحكومة الفرنسية كانت تريد احتكار استثمار بحيرة العسل المالحة، وإلقاء منتجاتها في الأسواق الأثيوبية. و كانت هذه أفكار المسيو سوللييه Soleillet الذي عاد إلى فرنسا بعد الإقامة لمدة سنتين عند منليك في شوا، وشكلت وفاة سوللييه ضربة قاسية للمصالح الفرنسية في أوبوك وشوا والتي كرس حياته لها.
Rivoyre : ibid. P. 205-212

٧- كان من نتيجة إرسال الأسلحة والذخائر لمنليك أن غضب يوحنا الرابع ملك الامهرا وإمبراطور الحبشة، وهذا هو السبب في أنه أصبح بدوره لا يرغب في إقامة علاقات مستمرة مع فرنسا. ولذلك فإن أحسن طريقة تتبع ستكون قصر كل علاقات فرنسا مع الحبشة على تلك التي يقوم بها نائب القنصل الفرنسي في مصوع[١].

ونصح لو ماى حكومة بلاده بالاحتياط والحذر والمحافظة على الوضع القائم في الحبشة، أي بالدخول في علاقات مع يوحنا الرابع عن طريق مصوع، وعدم الدخول مع منليك في علاقات تتضارب مع هذه المعاملات الأولى، أو تكون حتى مجرد موازية لها وتبدأ من أوبوك. لكن نصائحه لم تلق أذناً صاغية لدى حكومة باريس التي حاولت الاستناد إلى أوبوك في التوسع عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وكانت تتوقع مصاعب لبداية استعمارها من المنطقة القريبة من مصوع. فتوالي الأحداث في تلك المنطقة أجبرت فرنسا على النزول إلى الميدان لكي تنشئ مستعمرة لها في شرق إفريقية تلك المستعمرة التي ستحاول إقامة صلات بينها وبين جنوب الحبشة عن طريق هرر[٢].

٣- الموقف البريطاني ـ العثماني ـ الإيطالي من احتلال فرنسا تاجورة عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م:

برز الاهتمام الاستعماري البريطاني ـ الإيطالي ـ الفرنسي في تاجورة[٣]وما حولها، فقد كانت تقع تاجورة في المنطقة الممتدة إلى غرب زيلع على ساحل الصومال المطل على البحر الأحمر وخليج عدن ،كونها تبشر بأن تصبح قاعدة اقتصادية ممتازة للتجارة مع جنوب الحبشة، إضافة إلى موقعها الجغرافي الذي يسمح لها بأن تصبح محطة مهمة للسفن القادمة من زنجبار ولامو في طريقها إلى عدن، وستزداد أهميتها بطبيعة الحال بعد الانتهاء من حفر قناة السويس وافتتاحها للملاحة الدولية. وإذا كانت عدن والحديدة مركزين تجاريين لشبه جزيرة العرب والخليج العربي، فإن مصوع وتاجورة كانتا هما المخرجان الطبيعيان لبلاد الصومال والحبشة. وإذا كان من الصعب على فرنسا أن تنافس الاحتكار الأنكليزي لعدن، فإنه كان من الضروري عليها كدولة عظمى، ودولة تجارية في البحر المتوسط، ودولة استعمارية في إفريقية أن تزيد نفوذها في بلاد الصومال والحبشة، خصوصاً بعد سيطرتها الفعلية على أوبوك، يضاف لذلك ميل أهالي تاجورة وتجرى لها كان واضحاً نتيجة لجهود المبشرين الكاثوليك، وإلى رغبة ملك تجرى في أن يضع نفسه تحت حماية فرنسا. فسعت فرنسا إلى استغلال شيوخ تلك المناطق لتسخرهم في تنفيذ سياستها الاستعمارية مثل النجاشي ملك تجرى، أو أبي بكر إبراهيم في تاجورة أو كليهما، وتجعلهما يقومان شخصياً بتسخير الأهالي حتى بدون أجر لخدمة مصالحها، لهذا سعت لكسب ولائهما. وكان هذا الضمان الوحيد لنجاحها، ولكن هذا النجاح لم يكن صعباً، لأن بريطانيا كانت تعادي كلاً من هاتين الشخصيتين، مما دفعهما إلى الارتماء في أحضان فرنسا. ومع ازدياد النفوذ الفرنسي في تاجورة بعد أوبوك، شعر الأنكليز بتعاظم

---

(١)- يحيى: التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص٩٦- ٩٨.

(٢)- يحيى: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص٧٩-٨١.

(٣)- انظر منظر تاجورة في الصورة في الملحق رقم (٤).

الخطر الفرنسي على مصالحهم في المنطقة، ولم يكن أمامهم سوى البحث عن خلق المصاعب والمتاعب أمام الفرنسيين بمضايقة حليفهم أبي بكر إبراهيم، وذلك بدفع السلطات العثمانية في الحديدة لإجباره على دفع أربعة آلاف ريال غرامة، بحجة التلاعب في بيع بقايا إحدى السفن. فسارعت فرنسا إلى الدفاع عن حليفها بتكليفها قبطان السفينة الفرنسية ليجينيLegenie للمطالبة بذلك المبلغ مدعياً أنه يخصها ولا يخص السلطنة العثمانية، لأن هذه السفينة الغارقة كانت فرنسية، وبعد استرداد المال أودع طرف القنصل الفرنسي في عدن الذي طلب من حكومته أن تعيده إلى أبي بكر إبراهيم ذاكراً أن تأثير هذه المعاملة الطيبة على الأهالي سيكون حسناً لرؤيتهم فرنسا تمنع الظلم عنهم، وتحميهم من العثمانيين الذين يعملون بإيعاز من الأنكليز. فقد كان الفرنسيون يدعون أن السلطات البريطانية لها من الموارد، ما يسمح لها بتقديم الهدايا اللازمة لتنفيذ سياستها في تلك المنطقة، فقام قبطان ليجيني بتوزيع بعض قطع من السلاح والمال على الزعماء المحليين، ودعا بعضهم إلى ظهر سفينته في نزهة على ساحل الصومال لكسب ودهم(١).

وكان من بين هؤلاء الزعماء المحليين سلطان تاجورة أحمد بن محمد الذي كانت فرنسا تفكر في التفاوض معه لشراء خليج تاجورة وضمه إلى أملاكها في أوبوك.فقد لفت لاجارد نظر حكومة بلاده إلى أهمية وضرورة الاستيلاء على ذلك الجزء من الساحل الذي يسمح بقيام مستعمرة فرنسية، وإلى ضرورة العمل على الاتصال بالداخل، ومحاولة الاستفادة من التجارة في بلاد هرر وشوا(٢). وبدأت البوارج الفرنسية تظهر بكثرة منذ ذلك الحين في مياه خليج عدن، وسعى لاجارد لإيجاد قاعدة إستراتيجية لبلاده في شرق إفريقية تمكنها من ربط مستعمراتها في الهند الصينية والمحيط الهندي والمحيط الأطلنطي، وبدأت حكومة باريس محاولاتها لاكتساب غطاء شرعي لوجودها على ساحل الصومال بعقدها عدة معاهدات مع الشيوخ أو السلاطين المحليين لتوسيع ممتلكاتها على ذلك الساحل المطل على عدن. وحرصت على أن تثبت في تلك المعاهدات أن هؤلاء السلاطين رؤساء مستقلون يتمتعون بالسيادة التامة في بلادهم(٣). فعقد لاجارد مفاوضات بين عامي ١٣٠٢- ١٣٠٣هـ/١٨٨٤- ١٨٨٥م مع سلطان تاجورة انتهت بعقده معاهدة أمنت لبلاده السيطرة على خليج تاجورة(٤)، بتعهد الأخير بوضع بلاده تحت الحماية الفرنسية(٥).

وكان ظهور النشاط الفرنسي في أوبوك وامتداده إلى تاجورة أمراً أزعج رجال الأعمال ورؤوس الأموال الإيطالية الذين تطلعوا إلى تلك المنطقة لامتلاك مراكز نفوذ فيها بعد أن تحطمت أمالهم في تونس على أيدي

---

(1) – *Rivoyre: ibid . p. 219.*

(٢)- يحيى: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص٧٩.

(٣)- ياغي: مرجع سابق، ص٦٥ .

(٤)- مراد: مرجع سابق، ص٩٦.

(٥)- حافظ: مرجع سابق، ص١٩٣.

الفرنسيين، ترافق ذلك مع تصميم إيطاليا على ألا تلاقي في البحر الأحمر المصير نفسه الذي سبق أن لاقته في البحر المتوسط مهما كلفها ذلك من ثمن. وتذكرت هي الآخرى أنها كانت قد اشترت منذ عام ١٢٧٩هـ /١٨٦٩م موقعاً قريباً من أوبوك يقع شمال تاجورة يعرف بخليج عصب، فأرسلت قوة لاحتلاله. وقد أثار ظهور النفوذين الفرنسي والإيطالي في تلك المنطقة اهتمام الساسة الأنكليز كونهم كانوا يحرصون كل الحرص على تأمين سلامة طريقهم إلى الهند، والحيلولة دون وقوعه في أيدي غيرهم، فأصبح واجباً عليهم العمل على رعاية مصالحهم وهم أصحاب إمبراطورية الهند، وأصبح في سلم أولوياتهم السيطرة على الأسواق التجارية في إفريقيا، وتأمين طريق مواصلاتهم إلى إمبراطوريتهم(١).

ومع بداية الدراسات الفرنسية الاستطلاعية لتحديد أراضي أوبوك، نظر الأنكليز في عدن إليها بازدراء وسخرية. فقد اعتادوا على رؤية السفن الفرنسية تكتفي بالمرور قرب أوبوك بشكل عابر، ولم يخف حاكم عدن الأنكليزي غضبه من رؤية ضباط البعثة الفرنسية يريدون زيارة عدن فاستقبلهم بفتور. ومما زاد في غضبه إعلان الحماية الفرنسية على تاجورة الذي تم بسرعة بعقد لاجارد معاهدة مع سلطانها، مما أعطى لفرنسا دعماً إضافياً لمحاولة فرض سيطرتها على أراضي أمبادو وسجالو ورأس علي التي شكلت عمقاً استراتيجياً لخليج تاجورة، فأصبح الساحل الشمالي لخليج تاجورة ملكاً لفرنسا التي تحكمت من موقعها ذاك بطريق القوافل المنطلقة من ساحل الصومال المطل على البحر الأحمر من زيلع إلى شوا في الداخل الإفريقي، ولم يكن لفرنسا أي استعداد للتنازل والاستغناء عن تلك المناطق التي تتميز بميزات أكثر من أوبوك بفضل غزارة مياهها وخصوبة تربتها، فقد كانت تؤمن احتياجات الفرنسيين من الحبوب والخضار. وكان السيد ليون بارال يعمل في المصانع الفرنسية، اهتم بمسألة غنى أراضي تاجورة بالثروات الزراعية، وعقد آمالاً كبيرة على الأراضي المستولى عليها بهذا الخصوص، وعمل على توظيف عدد كبير من السكان المحليين من صوماليين وأعفار لعدم قدرة الأوروبيين على تحمل ارتفاع حرارة الشمس(٢).

وأصبح الفرنسيون بعد عقدهم معاهدة الحماية على تاجورة يسيطرون على أحد الطريقين المهمين اللذين تستخدمهما القوافل للاتجار مع الداخل الإفريقي. وبقي طريق العوصا الذي كان لاجارد قائد مستعمرة أوبوك لا يزال يفاوض من أجله مع سلطان العوصا محمد أمفالي Mhmmad Amphale الذي أرسل إلى لاجارد خطاباً يبلغه فيه استلامه للهدايا التي كانت الباخرة الحربية الفرنسية LInfernal قد أرسلتها إليه. إلا أن هذا الخطاب لم يكن يشبه الخطابات التي اعتاد السلطان أن يرسلها إلى قائد أوبوك، إذ أنه كان مكتوباً بعبارات مؤدبة، ولكن تعبيرات الصداقة والود قد اختفت منه. وكان السبب في هذا يرجع إلى النشاط الإيطالي في تلك المناطق خلال تلك الفترة، ووجود الكونت أنتونيللي مع عبد الرحمن معاونه العربي طرف السلطان المذكور. لذلك فإن أي

---

(١)- سيد: مرجع سابق، ص٢٤- ٢٥.

(2) – *Rivoyre: ibid, p177- 183* .

مفاوضات فرنسية معه قد أصبحت غير مجدية. فاضطر لاجارد للانتظار بعض الوقت ثم أرسل إليه أحد العملاء لمفاتحته في الموضوع من جديد، لكن دون الوصول إلى أية نتيجة. وعلى أي حال فإن لاجارد قد اقتنع بحصول فرنسا على أحد الطرق التجارية التي تسير من تاجورة وسجالو صوب شوا ماراً في بلاد سلطان لهيطه، وسعى إلى الحصول على مجرد الحياد الودي من طرف سلطان العوصا عن طريق إرسال بعض الهدايا والكتابات الودية إليه من وقت لآخر.لم يكن الأنكليز راضين بترك الميدان خالياً للفرنسيين، إضافة إلى أن المصريين لم يرغبوا بترك ساحل الصومال بسهولة. وكان عدم احتلال الفرنسيين لتاجورة يسهل على بريطانيا الاستيلاء عليها في أقرب فرصة ممكنة. وقد ازداد قلق لاجارد حينما أبلغه سلطان تاجورة في يوم ٢٤أيلول ١٨٨٤أن العلم المصري قد رفع على رأس علي، وطلب منه إرسال بعض الجنود الفرنسيين إلى سجالو لإفساد خطط الإنكليز وأبو بكر باشا[١] الذي انقلب على الفرنسيين وانضم للإنكليز. لكن حكومة باريس لم تكن ترغب في الاصطدام مع القوات البريطانية، أو أن تظهر بمظهر المعتدي على حقوق السلطنة العثمانية قبل ثبوت ذلك على بريطانيا أولاً. رغم أنها لم تكن مستعدة للتنازل عن الامتيازات والحقوق التي حصلت عليها من اتفاقها مع سلطان تاجورة أحمد. فأبرقت إلى قائد أوبوك في ٢٧ أيلول ١٨٨٤عن طريق السفينة الحربية Seigneley: (**إذا وقعت معاهدة مع السلطان أحمد تضع تاجورة تحت الحماية الفرنسية، وفي حالة انسحاب القوات المصرية، فاتفق مع قائد السفينة الحربية Seigneley على الاحتلال. أما إذا جاء الإنكليز بعد المصريين، فلتحتج ضد هذا الاحتلال، وابتعد عن أي صدام معهم**). وكان على لاجارد أن يقتصر على الاحتجاج على هذا الاحتلال البريطاني لتاجورة إذا أتم، وأن يرسل صورة احتجاجه إلى حكومة باريس تمهيداً لتولى الأمر بالطرق الدبلوماسية بين الدولتين المتنافستين بناء على توجيهات وزير البحرية والمستعمرات الفرنسي[٢].

بدأ لاجارد الاتصال بالسلاطين والشيوخ على طول الساحل، لكنه اضطر إلى عدم الذهاب إلى تاجورة قبل أن يخرج المصريون منها، فأرسل إحدى سفن بلاده إلى رأس علي وهو الميناء الصيفي لتاجورة في ٢٧نيسان١٨٨٤، واستغل الفرنسيون في تلك العملية أحمد بن محمد سلطان تاجورة الذي صحبه في هذه الرحلة، الذي لم يكن يرغب في ترك الإنكليز يستولون على بلاده بعد خروج المصريين، طاف الفرنسيون في تلك المنطقة، واقتربوا من المكان الذي يرفرف عليه العلم المصري، وأبلغوا شيخ الناحية أن ميناء رأس علي قد أصبح ملكاً لهم،

---

(١)- أظهر أبو بكر باشا ميله للإنكليز لشعوره بقوة نفوذهم في شرق إفريقية، في الوقت الذي عملت فيه بريطانيا بالسيطرة على كل الشؤون المصرية بعد احتلالها للبلاد، أو أنه أظهر ذلك تمشياً مع الحكومة الخديوية التي كان يعمل لديها، أو محاولة منه للاحتفاظ بمركزه أو انتظاراً لما قد تنجلي عنه الحوادث.يحي: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص٨٢-٨٣.

(٢)- يحي: التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص١٣٧-١٣٩.

وأنهم سيعودون بعد أيام للاستيلاء عليه. وبطبيعة الحال أسرع الموظفون المصريون في تلك الناحية طالبين إلى حكومتهم إرسال إمدادات إليهم(١).

زادت هذه الأحداث الخشية الإنكليزية من ازدياد النشاط الفرنسي في تاجورة، وخشوا من تحريضهم للدناقل على إخراج المصريين منها بالقوة، مما اضطر المحافظ المصري أبو بكر باشا إبراهيم إلى طلب إرسال المدد إليه أو السماح له بالانسحاب مع رجاله، وكان نوبار باشا رئيس الوزارة المصرية يفضل الحل الأول، ويرى أنه يمكن إغاثة تاجورة برجال من الحامية المصرية الموجودة في زيلع، مما يخلي الجو أمام الإنكليز هناك. لكن السلطات البريطانية في القاهرة خشيت وقوع صدام مسلح مع الفرنسيين في تاجورة، وأشارت إلى انسحاب المصريين منها، وأبلغوا ذلك إلى محافظها على أنه أمر صادر من الحكومة الخديوية، وكأنه لا يمس بريطانيا في قليل أو كثير، ونجح الدناقل بتحريض فرنسي في إخراج الحامية الصغيرة من تاجورة إلى زيلع، وسيطر السلطان على المدينة، وجاء الفرنسيون وأعلنوا ضمها رسمياً، وحيوها بإطلاق المدافع(٢). مما جعل حكومة باريس تتفرغ للسيطرة على **سجالو** بعد تاجورة، فكلفت السفينة Seignelay للاستيلاء على ميناء سجالو الممنوح إلى السيد سولييه، وبعد بضعة أسابيع من جلاء القوات المصرية، استوطن الفرنسيون في محيط تاجورة دون الالتفات إلى الحقوق المصرية والتي بموجبها ومنذ عشر سنوات، أمر الخديوي إسماعيل بإقامة حاميات مصرية في تاجورة وبربرة وزيلع، ولم تعترف فرنسا بهذا الوجود المصري، وتم استبدال العلم الفرنسي بالعلم المصري بدون مشاكل. وبعد علم الإنكليز بما حدث جاءت إحدى سفنهم ورست على شاطئ تاجورة، فالإنكليز في عدن كان لهم نفس تفكير الفرنسيين، ولكن تفكيرهم هذه المرة كان متأخراً عن فرنسا، فدرس السيطرة البريطانية على عدن أعطى درساً لفرنسا استفادت منه في السيطرة على تاجورة. فقد كانت الضربة قاسية جداً لهم، فقد تعود الإنكليز على العمل منفردين في تلك المنطقة كأسياد مطلقين بدون اعتبار أو حساب لأي ادعاءات لفرنسا التي قاومت الضغوط البريطانية لفترة طويلة من الزمن. عمل سولييه على تطوير منشأته في أوبوك، فبنى برجاً ضخماً، لكن لسوء حظه دمره إعصار عام ١٣٠٣هـ /١٨٨٥م،كما نجح في كسب ود الزعماء المحليين، وأقام معهم علاقات ودية ومن بينهم السلطان لويتا الذي تنازل له عن مرفأ سجالو على الشاطئ الغربي لخليج تاجورة والواقع على بعد ١٥ ميل من تلك المدينة، وأقام سولييه سوراً حول هذا المرفأ، وعلم الإنكليز بذلك، فاغتاظوا وبدؤوا يتحدثون ويتخوفون من الأطماع الفرنسية في هذه المنطقة. جعلهم الغضب يكشفون الكثير من الأسرار الخطيرة المتعلقة بالسيطرة الفرنسية على تاجورة وسجالو، فاستيلاء فرنسا على خليج تاجورة كان جزءاً من السياسة التقليدية لها منذ أن استقرت بريطانيا في عدن(٣).

---

(١)- يحيى: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص٧٩ -٨٠.

(٢)- يحيى: المرجع نفسه ، ص٨٦- ٨٧.

(1) – *Rivoyre: ibid, p166 - 167* .

خشي الخديوي توفيق من تداعيات التنافس البريطاني الفرنسي على تاجورة وما حولها الخاضعة للسيطرة المصرية، لا رغبة منه في الاحتفاظ بها أو منعاً للأوروبيين من الاستيلاء عليها، ولكن الخشية من النتائج الدولية التي قد تترتب على هذا التنافس، ووصول المسألة إلى علم السلطان العثماني الذي لم يكن يثق أو يحب الخديوي الذي شعر بخطئه في عدم إبلاغه أمر إخلاء زيلع إلى الباب العالي إبلاغ يشهد بخضوعه للسلطان العثماني، ويعتبر كدعوة بإرسال قوات عثمانية إلى ذلك الميناء المهم، وتحدث نوبار باشا في تلك المسألة مع المندوب السامي البريطاني اللورد نورثبروك الذي أجاب :(**إن الحكومة البريطانية ستنظر إلى هذا التصرف بعين غير ودية**)[1]. ولم يكن هذا الموقف من جانب الحكومة البريطانية يهدف إلى احتلال زيلع رغم أنف السلطنة العثمانية، أو منعها من احتلالها، لكنه كان يهدف إلى تقليل أهمية الصلة القائمة بين الخديوي والسلطان ومنع التقرب بينهما من ناحية، وإرغام الباب العالي على قبول شروطها التي فرضتها عليه لإعادة ترك زيلع له دون أن تمر المسألة بطريق القاهرة، بل تسوى بين لندن والقسطنطينية رأساً، وبطريقة تسمح للحكومة البريطانية بتقليل الخطر العثماني في شرق إفريقية، وتثبيت أقدامها هي في تلك المناطق، ولاستخدام النفوذ العثماني البسيط في عرقلة التوسع الفرنسي في بلاد الصومال، ذلك أن الحكومة البريطانية قد أعلنت رغباتها في استمرار احتلالها لزيلع حتى يقوم الباب العالي باتخاذ الوسائل اللازمة لاستلامها منها. ولن تقبل تسليمه زيلع بطبيعة الحال إلا إذا وافق على شروطها. وأسرعت في نفس الوقت إلى إعلان وضع كل ساحل الصومال المصري وإقليم هرر تحت إدارة وزارة الهند. لكن الخديوي ورئيس وزرائه نوبار باشا وجدا وسيلة آخرى للتظاهر بعدم التفريط في حقوق السلطنة العثمانية. فأعلنا قلقهما من النشاط الفرنسي في تاجورة. واستند نوبار إلى بقاء العلم العثماني مرفوعاً على زيلع رغم وجود القوات البريطانية لعدم التحدث عن ذلك الميناء، وحاول استغلال تبليغ الباب العالي أمر النشاط الفرنسي في تاجورة، ورفع العلم الفرنسي عليها، لكي يظهر بمظهر غير المفرط في أقاليم الدولة. وكان الاعتذار الذي يحمل معنى التبرير ، يساعد بريطانيا على تبرير سياستها[2].

اشتكى السفير العثماني في باريس لرئيس الوزارة الفرنسية جول فيري من المحاولات الفرنسية في تاجورة، فأجاب الأخير بطريقة عامة وبشكل يدل على أنه لا يعير الموضوع كبير أهمية. في حين زادت تلك المحاولات ووضحت، وانتهى الأمر بتحقيقها في صورة تلك المعاهدات التي أمضاها بعض السلاطين المحليين، وتنازلوا بها لفرنسا عن الأراضي التي يدعون سيادتهم عليها، ولكن هذه الإجابة غير المحددة لم تمنع السفير العثماني من الاحتجاج، ورفض الاعتراف لهؤلاء السلاطين المزعومين بأي حق يخولهم التصرف في الأقاليم التي تنازلت السلطنة العثمانية عنها لمصر، والتي اعترفت مصر دائماً بسيادة سلطان القسطنطينية عليها. واعترض فيري بأن بريطانيا قد قامت بنفس العمل في نقط متعددة من سواحل الصومال، وفي زيلع تحديداً. لكن السفير العثماني أجاب أن بريطانيا تحتلها في ذلك الوقت باسم مصر، وأن احتلالها بشكل نهائي هو أمر يسوى فيما بعد، وجدد السفير

---

(١)- يحيى: التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص١٤٤.

(٢)- يحيى: المرجع نفسه، ص١٤٥-١٤٦.

احتجاجه، لكن دون جدوى. وقع احتلال فرنسا لتاجورة في الوقت الذي عين فيه هنري نائباً قنصلياً لفرنسا في هرر، وكان من مساعدي لاجارد. وخشي الميجر هنتر من تدخل هذا المندوب الفرنسي في شؤون هرر، وأوصى حكومته بضرورة الوصول إلى اتفاق رسمي مع فرنسا وإيطاليا بخصوص هرر، والعمل بإشراف دولي على حركة دخول الأسلحة النارية والذخائر إليه. ولم يكن هنتر يسعى إلا إلى تقليل خطر تزويد الفرنسيين للأهالي بالأسلحة، مما قد يهدد الوجود البريطاني في زيلع وبربرة، ولم يقترح إشراك إيطاليا في هذا التعهد، ألا لكي يضمن لفرنسا أن إيطاليا لن تحتكر بيع الأسلحة في شرق إفريقية،بعد امتناع كل من بريطانيا وفرنسا عن هذه التجارة.عزز بارنج موقف هنتر وكان مستعداً لدفع الثمن لفرنسا، فاقترح أن أحسن ضمان لطلب عدم تدخل فرنسا في هرر،هو الامتناع البريطاني عن التدخل في تاجورة. ووافقت وزارة الخارجية البريطانية على ذلك، وصرحت لقنصلها العام في القاهرة ببحث هذا الموضوع مع باريس. وأكد القنصل العام الفرنسي لبارنج أن الهدف الوحيد لتعيين هنري لم يكن إلا لتسهيل تجارة القوافل بين هرر وأوبوك، وتعهد بأن يأمر هنري بالامتناع عن التدخل في شؤون هرر بأي شكل من الأشكال(١).

وجاء الرد الفرنسي على النشاط البريطاني هو التصديق على معاهدة الحماية التي عقدها لاجارد مع سلطان تاجورة، فقد خشي لاجارد من دسائس الإنكليز، وفضل أن يحتل بسرعة كل المناطق التي أشارت إليها المعاهدة، وطلب من حكومته أن تسمح له باحتلال قبة الخراب وأمبابو إذا اقتضى الأمر. ولم تمانع حكومة باريس في أمر أمبابو خصوصاً، وأنها كانت تدخل ضمن الأراضي التي وضعتها معاهدة ٢١أيلول عام ١٨٨٤ تحت الحماية الفرنسية. أما قبة الخراب فقد ذكرت افتتاحية تلك المعاهدة أنها آخر حدود أراضي سلطان تاجورة، فوافقت الحكومة الفرنسية على احتلالها، وأمرت لاجارد باحتلال الجزء الساحلي الواقع بينها وبين أمبابو، أذا ما وافق سلطان لهيطه على ذلك. وتم ذلك حسب وجهه نظر الساسة الفرنسيين بسبب الخشية من أن يقوم الإنكليز بالضغط عليهم من الشرق، والطليان بالضغط عليهم من الشمال، بشكل يخنق المستعمرة الفرنسية الناشئة، ويقطع صلاتها مع داخل القارة فانتهز لاجارد فرصة وجود وفورات ميزانية لاستغلالها في التوغل صوب الداخل، ووقع على معاهدة آخرى في ٥حزيران عام ١٨٨٥ مع بعض مشايخ الأصال، تفتح أمام فرنسا المنطقة الواقعة بين سلطنة العوصا(٢)وساحل الصومال،فالسلطنة المذكورة تقع في الوسط بين هضبة وسلسلة الجبال التي تقع خلفها على طريق تجارة أوبوك باتجاه الداخل الإفريقي ، مما يسمح للفرنسيين بالوصول إلى أبواب شوا دون المرور بممتلكات أية دولة أجنبية. فقام لاجارد بهذا التصرف على مسؤوليته ووضع حكومته أمام الأمر الواقع.بينما كانت

(1) –*Rivoyre: ibid, p.183.*

(٢)– انظر سلطنة العوصا على الخريطة في الملحق رقم (٦).

هي مشغولة بالنشاط البريطاني على ساحل الصومال، وافقت على إجراء لاجارد، لكنها حرمت عليه القيام بأي تصرف جديد دون استشارتها[١].

ويبرز **الموقف الإيطالي من النشاط الفرنسي في تاجورة** في تبادل كل من لاجارد في أوبوك والقوميسير الإيطالي في عصب عبارات الود فيما بينهما منذ منتصف عام ١٨٨٤، أي منذ بداية النشاط الفرنسي في بلاد الصومال. وتعتبر تلك المراسلات على الأقل أعترافاً شبه رسمي بالمستعمرة الفرنسية في أوبوك.لكن سرعان ما ظهر تضارب المصالح الفرنسية والإيطالية في فترة جلاء القوات المصرية عن بلاد الصومال، ونافس كل منهما الآخر في آرائه التوسعية لمصلحة بلاده. وأخذت الحكومة الإيطالية ترقب باهتمام النشاط الفرنسي في تاجورة في تشرين الثاني من نفس العام. وسأل السفير الإيطالي في لندن الكونت نيجرا وزير خارجية بريطانيا اللورد جرانفيل عن هذا الموضوع. ورفض الأخير إعطاء جواب رسمي يقيد حرية تصرفه في المستقبل رغم أنه ذكر لنيجرا أنه يمكن للإيطاليين أن يفرضوا بشكل قاطع، أن الحكومة البريطانية لا تهتم بإمكانية استيلاء الفرنسيين على تاجورة، أو وضعها تحت حمايتهم.عرضت الحكومة البريطانية . بعد فشلها في السيطرة على تاجورة . على السلطنة العثمانية أمر استلامها لهذا الجزء من الساحل أملاً في الوقيعة بينها وبين فرنسا، أو تحديداً للتوسع الفرنسي أو لإظهار فرنسا بمظهر المعتدي على أراضي السلطنة العثمانية. ولقد أبرق الباب العالي في ٢٦ تشرين الثاني١٨٨٤ إلى سفيره في باريس وكلفه بطلب تفسيرات سريعة خاصة بتاجورة من الحكومة الفرنسية. وأسرع مانشيني بالإبراق إلى سفيره في باريس:(**سيكون من الضروري لنا أن نعرف ما إذا كانت الحكومة الفرنسية ستقوم بالرد، وأن نعرف في هذه الحالة نفس الألفاظ التي سيصاغ فيها الرد**) [٢].في الوقت الذي كان فيه رئيس الحكومة الفرنسية جول فيري مشغولاً بمسألة المناقشات البرلمانية الخاصة بتونكين، اضطر الجنرال منابريا السفير الإيطالي في باريس أن يحصل على معلوماته حول هذه المسألة من زميله العثماني بعد فشله في الحصول على معلومات تخص تاجورة من زميله البريطاني. وحاولت إيطاليا الاستناد إلى ضم فرنسا لتاجورة لكي تسمح لنفسها بالتوسع في ساحل البحر الأحمر مستندة على عصب، وترتب للسلطنة نفس الرد الذي سترده فرنسا عليها في حالة احتجاجها على النشاط الاستعماري الإيطالي.كان هذا بالنسبة للأراضي الواقعة إلى الجنوب من أوبوك التي لم تكن إيطاليا تفكر في التوسع فيها، أو تفكر في ضمها إلى مستعمرتها عصب [٣]. ولكن موقف إيطاليا كان يختلف عن ذلك تمام الاختلاف بالنسبة للأراضي الواقعة إلى الشمال من أوبوك، التي يمكن لإيطاليا أن تتوسع فيها ابتداء من عصب. بينما نجحت الحكومة الفرنسية في الاستفادة من قاعدتها في أوبوك للتوسع الاستعماري في المناطق القريبة من البحر الأحمر في بلاد الصومال، وفي الحصول على مستعمرة تسمح لها باستمرار مواصلاتها البحرية مع الشرق الأقصى دون أن

---

(١)- يحيى: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص٨٩-٩٠.

(٢)- يحيى: التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص١٦٤ .

(٣)- انظر مستعمرة عصب على الخريطة في الملحق رقم (٩).

تكون تحت رحمة بريطانيا، وتسمح لها أيضاً باستغلال التجارة الإفريقية في إقليمي هرر وشوا، وتنفيذ مشروعها الاستعماري في الربط بين شرق إفريقية وغربها، وتم كل ذلك وسط معارضة شديدة من الإنكليز والعثمانيين والطليان[١].

٤- الموقف الفرنسي . البريطاني . العثماني من احتلال إيطاليا بيلول وعيد ومصوع عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م.

كانت إيطاليا قد توصلت إلى إنشاء مستعمراتها الصغيرة في عصب على ساحل البحر الأحمر قبل الاحتلال البريطاني لمصر. وكانت تعقد الأمل عليها لخلق محطة بحرية لها قيمتها البحرية والاستراتيجية بين أوروبا والشرق الأقصى، ولإنشاء مركز تجاري يتعامل مع الحبشة، ولخلق قاعدة للتوسع السياسي والإقليمي عندما تحين الفرصة. وكان على إيطاليا أن تستخدم سياسة حذرة ويقظة ومرنة في هذه الفترة، خاصة بعد أن احتلت بريطانيا مصر، وتفاقمت الأحوال في السودان، وتزايدت المنافسات الإقطاعية بين الرؤساء الأحباش، مما شجع الدول الاستعمارية على النزول إلى الميدان للاستفادة من تلك الظروف. وكانت إيطاليا قد بدأت في ذلك الوقت اتصالاتها بالحبشة سواء مع يوحنا في شمال الحبشة، أو مع منليك ملك شوا في جنوبها، وجاءت أنباء انتشار الثورة المهدية في السودان لكي تشغل بال الحكومة الإيطالية التي كانت تتخذ موقف الترقب، ألا أن عدداً من الصحف الإيطالية كانت تطالب بالمشاركة في كل المسائل التي تهم البحر المتوسط والبحر الأحمر. وحين قررت الحكومة البريطانية إجبار مصر على إخلاء ممتلكاتها الإفريقية، رأت الحكومة الإيطالية أن الفرصة قد سنحت أمامها للتوسع في المنطقة المجاورة لعصب خاصة وأن النشاط الفرنسي كان قد ظهر في أوبوك وحولها، والنشاط الإنكليزي في زيلع وبربرة على ساحل الصومال المطل على خليج عدن. وتركزت الأهداف الإيطالية للتوسع في مناطق قريبة من عصب في بيلول وعيد ومصوع[٢]. وواجهها الموقف الدولي المتمثل بالتنافس الشديد الذي كان قائماً بين إيطاليا وفرنسا في الشرق الإفريقي، واشتداد ذلك التنافس بعد هزيمة إيطاليا السياسية على يد فرنسا في الشمال الإفريقي ، باتجاه لندن لتتقدم بطلباتها، وتقوم بشرح أمانيها أملاً في إرضاء طموحاتها على حساب دولة وادي النيل المصرية. ورغم عدم معارضة بريطانيا لهذه السياسة الإيطالية، ألا أنه لم يكن في وسعها أن تمنح شيئاً لا تملكه، أما سلطات القاهرة فإنها كانت عاجزة عن التنازل عن أي أراض قبل أن تضمن موافقة الباب العالي. ودفعت هذه المواقف إيطاليا إلى زيادة التقرب من بريطانيا في سبيل الوصول إلى اتفاق تام بينهما، مع إظهار استعداد إيطاليا للقيام بأي دور يعهد به إليها.تعززت توجهات حكومة روما بمقتل مواطنها جوستافو بيانكى Gustavo

(١)- يحيى: التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص١٦٥- ١٦٦.

(٢)- يحيى: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٣٦٠.

Bianchi في أثناء مروره في بلاد الدناقل قرب حدود الحبشة، مما أعطاها ذريعة تتذرع بها لإرسال بعض قواتها إلى ساحل البحر الأحمر(١).

شرحت الحكومة الإيطالية للحكومة البريطانية، أنها لا تعتقد بأن توسعها في البحر الأحمر سيثير حقدهم خصوصاً إذا كان هذا التوسع بسيطاً حول عصب، مما يشكل ضمانة لها من عدم وقوع تلك المناطق في أيدي دولة آخرى منافسة لها مثل فرنسا. وجهت إيطاليا قواتها إلى بيلول وعيد اللتين تقعان إلى الشمال من عصب، وذكرت أن حاميتها المصرية لا تزيد على خمسين جندياً.ثم رأى الإيطاليون أن رهيطة التي تقع إلى الجنوب من عصب، اعترفت بالحماية الإيطالية عليها، وهذا يمكنهم من التوسع إلى الشمال والجنوب من عصب في نفس الوقت بشكل يسمح باطراد نمو تجارة، واستتباب الأمن في تلك المناطق. وأرادت إيطاليا أن تحصل على موافقة بريطانيا في عملياتها التوسعية دون أن تلجأ إلى مصر أو إلى السلطنة العثمانية، أو تثير مسائل إقليمية معها. وكانت تعمد في هذا إلى إرضاء الحكومة البريطانية نفسياً، وتعترف لها بطريق غير مباشر بالتصرف في الشؤون المصرية بشكل أو بآخر، لكن بريطانيا اضطرت إلى أن تشرح لإيطاليا أنها لا تحقد على أي توسع تقوم به حول عصب، لكن المسألة تهم السلطنة العثمانية من الوجهة الرسمية قبل أن تهم أي دولة آخرى.فيتوجب على إيطاليا أن تتجه إلى القسطنطينية، وتتفاهم معها في الأمر، لكن إيطاليا كانت واثقة من أن السلطنة العثمانية سترفض أي محادثات بهذا الخصوص، فالتجأت إلى بريطانيا من جديد التي أصرت بدورها على أنه لا يمكنها التصرف في أراض تابعة لسيادة غيرها(٢).

وتفسير موقف حكومة لندن، ربما تكون قد شعرت بالخطر الإيطالي على مشاريعها في شرق القارة الإفريقية، والتي لاتقل خطورة عن المشاريع الفرنسية، فآثرت التريث بعض الشيء لتنكشف مرامي السياسة الإيطالية، وأبعادها الإقليمية والدولية.فاضطرت إيطاليا للجوء إلى القاهرة محاولة إيجاد منفذ لدى نوبار باشا، ولدى السير إفلين بارنج القنصل العام البريطاني في القاهرة الذي لم يبد أية معارضة للمشروعات الإيطالية، ألا أن موافقته عليهالم تكن ذات أهمية كبيرة في ذلك الوقت، وبخاصة وأن الحاجيات المصرية كانت لا تزال على طول ذلك الساحل، وكانت بريطانيا قد دخلت في مفاوضات رسمية مع السلطنة لتسلم إدارة تلك الموانئ.أما نوبار فلم يكن قادراً على التصرف في أراضي السلطنة العثمانية. وحتى الخديوي توفيق كان عاجزاً عن التصرف بشكل يهدد علاقاته مع السلطان العثماني، وقد يعطيه الذريعة أو الفرصة لعزله،كما عزل أباه إسماعيل من قبل، وتعيين غيره على كرسي الخديوية.ففشلت إيطاليا في الوصول إلى أهدافها عن طريق المفاوضات الرسمية، لكنها عملت بديلاً عن ذلك إلى ترتيب الأمر سراً مع القنصل

---

(١)- يحيى: المرجع نفسه ، ص٣٦١.

(٢)- يحيى: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص٩٨-٩٩.

العام البريطاني في القاهرة، وعملت على إعداد قوات بحرية وعسكرية أرسلتها للبحر الأحمر، فاحتلت بيلول وعيد في أوائل عام١٨٨٥م[١].

وأبرق مانشيني إلى كورتى Corti سفير إيطاليا في القسطنطينية يسوغ احتلال بيلول وعيد بقوله:(**إن مذبحة حملة أو بعثة جوستافو بيانكى Gustavo Bianchi التي وقعت بعد ثلاثة أعوام من نكبة جيوليتى Giulietti[٢]،هي التي اضطرتني إلى تدعيم نفوذنا وسلطتنا على ساحل البحر الأحمر الغربي،بإرسال حامية إلى بيلول وعيد يكون في استطاعتها بطريقة مباشرة كبح جماح الدناقل، لأن التغاضي عن الفوضى الضاربة أطنابها في بيلول وعيد، معناه من ناحية خلق مصدر دائم للتهديدات والأخطار لمستعمرتنا في عصب، ومن ناحية آخرى إيجاد مبرر قوي لتدخل دولة ثالثة (فرنسا). ومن ثم فقد عزمنا على إنزال فرقة صغيرة من رجال البحرية الإيطالية في بيلول وعيد لحفظ النظام والهدوء هناك**). وفي اليوم التالي أرسل مانشيني إلى ممثلي إيطاليا في برلين ولندن وباريس وبطرسبرغ وفينيا صورة هذه البرقية التي بعث بها إلى الكونت كورتى في القسطنطينية[٣].

جاءت مساعدة بريطانيا لإيطاليا،بإصدار قنصلها في القاهرة أمره إلى محافظ مصوع المصري، وإلى قواد السفن البريطانية هناك بعدم مقاومة الطليان على أساس أنهم سيحتفظون بالعلم المصري مرفوعاً على المناطق التي يحتلونها، ولقد رتب القنصل العام البريطاني في مصر كممثل للاستعمار الأجنبي عملية احتلال إيطاليا لساحل البحر الأحمر المصري في تعاون تام مع نوبار باشا رئيس وزراء الخديوي. وكان نوبار هو الذي قبل تنفيذ سياسة إخلاء السودان، وجاءت تلك الترتيبات الجديدة في وقت ساءت فيه العلاقات بين نوبار والسلطنة العثمانية نتيجة لوقوع مشاكل خاصة بالأرمن[٤].

توجهت إيطاليا إلى ميناء مصوع في أوائل عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م الذي كان ملكاً لمصر، لكنه كان محتلاً من قبل بريطانيا، فمعنى ذلك أن احتلال إيطاليا لمصوع لابد أن يكون قد تم بموافقة أو تحريض بريطانيا. وتحليل الفرنسيين لهذا التفاهم البريطاني الإيطالي هو: إن بريطانيا كانت في مأزق بسبب ثورة المهدي، وفي نفس الوقت كانت لا تخشى من إيطاليا كما تخشى من فرنسا، فمن الطبيعي إذن أن يتفق الطرفان، ليصبح الطليان عوناً

---

(١)- يحيى: البحر الأحمر والاستعمار، مرجع سابق، ص١٠٠.

(٢)- نكبة جيوليتى Giulietti:خرجت بعثة كشفية إيطالية من عصب في نيسان عام ١٨٨١ بقيادة من السينور جيوليتى سكرتير قوميسير عصب، وكان غرضها اجتياز بلاد الدناقل لدراسة إمكانياتها المحلية، والبحث عن طريق تجاري يربط هضبة بموانئ ساحل البحر الأحمر الغربي، وعلى وجه الخصوص ثغر عصب. وقد وصلت بعثة جيوليتى براً إلى بيلول، ومنها تابعت سيرها غرباً في ٢٥ أيار عام ١٨٨١ في اتجاه سلطنة بورو، لكنها ما لبثت أن تعرضت بعد خمسة أيام من توغلها في بلاد الدناقل لهجوم إحدى قبائل الدناقل قرب سلطنة بورو. وفي ذلك المكان قضي على البعثة الإيطالية على آخرها. حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص١٤٦.

(٣)- حراز: المرجع نفسه، ص١٧٠-١٧١.

(٤)- يحيى، جلال: العالم العربي الحديث، دار المعارف بمصر،١٩٦٦ ، ص٣٩٠-٣٩١.

للإنكليز ضد الدراويش من ناحية، والفرنسيين من ناحية آخرى.فغضت بريطانيا الطرف عن السيطرة الإيطالية على مصوع، ثم شجعتها على استكمال تأسيس مستعمرة عصب، وإرسال حملات علمية وتجارية إلى إقليم هرر. وتفاهمت الدولتان سراً على أن جميع الأراضي الحبشية تعتبر دائرة نفوذ لإيطاليا، وتستطيع أن تؤسس فيها إمبراطورية. وسمحت بريطانيا لإيطاليا باحتلال كسلا مؤقتاً، وكسلا في ذلك الوقت كانت في يد المهديين. وبهذه السياسة تستطيع بريطانيا أن تصطاد ثلاثة عصافير بحجر واحدة:

١- الإيطاليون سيقفون سداً أمام قوات المهدي في الشمال.

٢- إن السماح للإيطاليين بمد دائرة نفوذهم في الحبشة، وإلى ما أصبح يعرف فيما بعد الصومال الإيطالي يجعلهم يقفون سداً أيضاً أمام حركة الفرنسيين من الساحل الشرقي نحو السودان.

٣- إن الحليف الإيطالي الذي قد يستطيع أن يقف سداً أمام الدراويش، لابد أن يصاب بكارثة على أيدي الأحباش، وعندئذ تدخل بريطانيا في الحبشة على جثة الدرويش الذي ذبحه الإيطالي، وعلى جثة الإيطالي الذي ذبحه الحبشي، وعلى جثة الحبشي الذي أفناه الدرويش والإيطالي[١].

كانت فرنسا الدولة الوحيدة التي كان في استطاعتها الاحتجاج على التفاهمات الدولية،كونها كانت تطمح هي الآخرى في التوسع على حساب السيادة العثمانية والمصرية حول أراضي أوبوك عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. فحاولت معاداة نزول الإيطاليين في مصوع وبيلول وعيد، وتوسعهم على ساحل البحر الأحمر الإفريقي، لكن الحكم كان للقوة وليس لأي قانون أو اتفاق أو عرف تقليدي.بينما واصلت إيطاليا إرسال حملاتها إلى ساحل البحر الأحمر تثبيتاً لمركزها هناك، إن نزول الطليان في ساحل البحر الأحمر الغربي، ومد نفوذهم على نقاط معينة في ذلك الساحل، وتطلعهم لنشر نفوذهم في السودان الشرقي والحبشة نتيجة لتحالفهم مع الإنكليز من ناحية، ونتيجة لنجاح سياسة بريطانيا في الاستعانة بالطليان من أجل محاصرة الفرنسيين في مستعمرتهم أوبوك من الشمال من ناحية ثانية،كل ذلك لم يضع حداً لأطماع فرنسا في الوصول إلى أعالي النيل، ومنافسة بريطانيا في السيطرة على تلك الجهات، وإزعاج الاحتلال البريطاني في مصر بل جعل فرنسا تتطلع منذ أوائل العقد التاسع من القرن التاسع عشر لتنفيذ مشروع البحر الأحمر ـ المحيط الأطلنطي بالتوغل في إفريقية الوسطى، والوصول إلى حوض النيل من الحبشة عن طريق نشر النفوذ الفرنسي في البلاد الأخيرة على أنقاض النفوذ الإيطالي من ناحية، وإرسال حملات من الممتلكات الفرنسية في إفريقية الغربية والوسطى إلى حوض النيل بغية ضم إقليم بحر الغزال على وجه الخصوص إلى أملاكها الإفريقية[٢].

أما **موقف حكومة القاهرة** لم تسكت على احتلال الطليان بيلول وعيد ومصوع،بل بادرت بمجرد بلوغ الخبر إليها بالاحتجاج ـ شكلياً ـ على تعدي الطليان على حقوق سيادتها في تلك المناطق، فاحتج نوبار باشا في مذكرة

---

(١)- عبده: مرجع سابق، ص١١٠.

(٢)- شكري: مصر والسودان، مرجع سابق، ص٤٩٥-٤٩٦.

بعث بها إلى دى مارتينو على احتلال القوات الإيطالية للمناطق الخاضعة للسلطة المصرية، ورفع العلم الإيطالي بجانب الراية المصرية. واتجهت الحكومة المصرية إلى السلطنة العثمانية[١]التي احتجت بدورها على أعمال إيطاليا التوسعية في ساحل البحر الأحمر تلك الأعمال التي تتعارض مع حقوق سيادتها، ومع ضمان سلامة أراضي السلطنة التي حاولت أن تستعين ببريطانيا على إجبار إيطاليا أو حتى إقناعها بضرورة الانسحاب.لكن مسعى السلطنة لم يكن موفقاً، فقد رفضت بريطانيا بطبيعة الحال أن تسيء لعلاقتها مع إيطاليا من أجل الحفاظ على ممتلكات السلطنة العثمانية، وبخاصة وإن مصالح إيطاليا لم تكن تتعارض مع مصالحها. وفي أوائل عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م قام الجنرال جينى الإيطالي بتنفيذ الأوامر الصادرة من روما فأنزل العلم المصري عن مصوع، ورفع العلم الإيطالي بدلاً عنه على المراكز العسكرية والإدارات المدنية، واستولى على كل الإدارات المصرية في مصوع وبيلول وعيد، وأخرج الموظفين والجنود المصريين وأرسل بهم إلى القاهرة. واحتجت سلطات القاهرة والقسطنطينية، لكن دون جدوى. وتقلص الحكم المصري من مصوع شمالاً إلى رأس قصار الواقعة في منتصف المسافة بين الميناء المفقود وميناء سواكن الذي خضع للسلطات البريطانية، وأصبح قاعدة إستراتيجية مهمة تسمح بالتحكم في مصر والسودان، وأما ميناء مصوع فإنه قد أصبح الدعامة الرئيسة التي استند إليها الإيطاليون لإنشاء مستعمرتهم في البحر الأحمر رغم المعارضة الفرنسية الشديدة[٢].

٥- معارضة إيطاليا احتلال فرنسا خور أنجار Khor angar عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م [٣].

أما من جهة الحدود بين الصومال الفرنسي ومستعمرة عصب الإيطالية في شرق إفريقية، تمثلت في بداية الأمر بالنزاع الفرنسي الإيطالي حول خور أنجار Khor angar.عندما احتلها الفرنسيون في عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م حيث أسرع السفير الإيطالي في باريس الجنرال منابريا Menaberea بتكليف من حكومة بلاده بإرسال مذكرة احتجاج إلى جول فيري رئيس حكومة باريس، وقد أظهرت فيها نية إيطاليا الاستعمارية بالنسبة لهذه الأراضي، والموقف الذي ترغب في اتخاذه من فرنسا. وادعت تلك المذكرة أن مشايخ رهيطه قد اتصلوا بالقوميسير الإيطالي في عصب، وشرحوا له أن العقد(معاهدة عام ١٨٦٢م)الذي منح أوبوك لفرنسا، لم ينص إلا على قطعة صغيرة من الأرض، ولايدخل فيها خور أنجار بأي شكل من الأشكال. وادعت أنهم (مشايخ رهيطه)قد طالبوا بالإطلاع على عقد البيع الذي يثبت حقهم في المطالبة بهذا الجزء من الساحل،ثم طلبوا من الحكومة الإيطالية حمايتهم طبقاً للاتفاقيات المعقودة بينهم وبين إيطاليا. وذكر القوميسير الإيطالي في عصب عند تبليغه طلبات الأهالي إلى حكومة روما أن احتلال فرنسا لخور أنجار،قد تسبب في إثارة النفوس في رهيطه، وأنه قد اضطر إلى التدخل بنفسه لتهدئه المشايخ، ولحضهم على الامتناع عن أعمال العنف التي هددوا بالقيام بها ضد

---

(١)- حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص١٧٥.

(٢)- حراز: المرجع نفسه، ص٢٦٢-٢٦٣.

(٣)- انظر موقع خور أنجار Khor angar على الخريطة في الملحق رقم (٦).

القوات الفرنسية المسلحة التي جاءت لاحتلال خور أنجار، وطلبت حكومة روما من حكومة باريس بحث الموضوع بحياد على الطبيعة، واقترحت أن تتفق الحكومتان على أن تعهدا بهذه المهمة إلى ممثليها في أوبوك وعصب،على أن تكون قراراتهما هي الأساس اللازم لتحديد الحدود بين مستعمرة أوبوك، وسلطنة رهيطه الخاضعة للحماية الإيطالية، مما يمنع أي طعن من أي جانب في المستقبل(١).

ومما لاشك فيه أن الحكومة الإيطالية أرادت الاحتماء وراء حقوق المشايخ المحليين، لكي تتأكد من نصوص عقد البيع الذي أعطى أراضي أوبوك لفرنسا تمهيداً للطعن في ذلك العقد باسم المشايخ المحليين، أو منعاً لفرنسا من التوسع في أوبوك صوب الشمال وصوب رهيطه وعصب. ولم تخف نية حكومة روما التوسعية عن حكومة باريس التي ذكرت أنها لا تعلم تفاصيل الحوادث التي تشغل بال حكام مستعمرة عصب الإيطالية، ولكنها أكدت أن قائد أوبوك لم يتعد اختصاصاته باحتلاله لخور أنجار، أذ أن تلك الناحية تقع إلى الجنوب من رأس دميره التي تمثل الحد الشمالي على الساحل للأراضي التي منحها العقد المبرم مع شيوخ الدناقل لفرنسا عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م. ورغم ذلك لم تمانع الحكومة الفرنسية في اشتراك قائد أوبوك مع قوميسير عصب في بحث الموضوع، والتمهيد لتحديد الحدود بين الأراضي الخاضعة لفرنسا والبلاد الخاضعة لسلطان رهيطه، واتفق وزير خارجية فرنسا مع زميله وزير البحرية والمستعمرات على أن يرسلا بتعليمات مفصلة لقائد أوبوك بهذا الخصوص(٢).

اتصل مندوبا الدولتين في شرق إفريقية كل منهما بالآخر، وأعلن القوميسير الإيطالي في عصب بستالوزا pestalozza لقائد أوبوك الفرنسي لاجارد، أنه لا يمكن القيام بعلمهما إلا على الطبيعة وفي أوبوك تحديداً.لكنه حاول الوصول إلى القواعد العامة لتخطيط الحدود قبل بدء المعاينة على الطبيعة. ولم تكن تعليمات حكومته التفصيلية قد بلغته في ذلك الوقت، ولم يكن يعارض فكرة المفاوضة، لكنه استند إلى الحقوق التي أعطتها اتفاقية عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م لفرنسا على خور أنجار، وقرر أنه لا يمكن المناقشة إلا في النقطة المعينة التي تنتهي فيها الممتلكات الفرنسية شمالاً عند رأس دميره، وفي خط سير الحدود الوهمية النظرية التي تصل هذه النقطة بقمم المرتفعات، وهي التي يمكن اعتبارها كحدود طبيعية، ومنها رأس علي وهي الحدود الفرنسية القديمة قبل احتلال الفرنسيين لمنطقة تاجورة(٣).

وذكر لاجارد أن الضباط الفرنسيين الذين رافقوا الشيخ دينى أحمد أبو بكر في عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م قد أصدروا بلاغاً يخص وضع علامات عند رأس دميره، وأرسل بنسخة من ذلك البلاغ إلى زميله الإيطالي، وأعلن عن أسفه لرفع تلك العلامات من مكانها، وأعرب عن رغبته في الاتفاق مبدئياً مع بستالوزا على النقط التي ستجري حولها المفاوضات، واقترح أن يقوما سوياً بإعداد مشروع يخص تحديد الحدود الخاصة بدميره يرفعوه بعد

---

(١)- يحيى: التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص١٦٨.

(٢)- يحيى: مصر الإفريقية والإطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص٧٠١.

(٣)- يحيى: التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص١٦٩.

ذلك إلى حكومتيهما. وأبلغ لاجارد زميله الإيطالي أنه لا يهدف إلا إلى توطيد صلات الود والصداقة التي تربط بين أوبوك وعصب حتى تساعد كل من المستعمرتين الآخرى بإخلاص في عملها الحضاري الذي بدأته، وأكد له أنه سيبذل كل ما في وسعه للوصول إلى تلك الغاية[١]. وأظهر لاجارد استعداده للتفاهم مع الإيطاليين حتى ينفى عن نفسه صفة حاكم إحدى المستعمرات الذي يهدف إلى توسيع حدود مستعمرته بكل الوسائل المتاحة. ولكن هذا الاستعداد للتفاهم لم يكن يحمل معنى التقهقر أمام المناورات الإيطالية على أساس عدم الاعتراف للإيطاليين بأي مطالب إقليمية إلى الجنوب من رأس دميره من ناحية، وعدم مناقشة معاهدة عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م من ناحية آخرى. والحقيقة أن مطالب سلطان رهيطه على الأقاليم الواقعة إلى الجنوب من رأس دميره بنوع عام، وعلى خور أنجار بشكل خاص، لم تكن تستند إلى أي حق شرعي. ذلك أن ذلك السلطان لم يكن في حقيقة الأمر إلا شيخ رهيطه، وكان قبل ذلك موظفاً يتقاضى راتباً شهرياً من الحكومة المصرية. ولم يعلن نفسه سلطاناً على تلك الأقاليم إلا بإيعاز من الإيطاليين عند مفاوضته معهم منذ بضع سنوات، مما اضطر الحكومة المصرية إلى فصله من الخدمة عام ١٢٩٩هـ/١٨٨١م خصوصاً بعد أن تجنس بالجنسية الإيطالية.إذن لم يكن لهذا السلطان أية حقوق إقليمية. بينما صرح وزير البحرية والمستعمرات الفرنسي لقائد أوبوك بتحديد الأراضي الساحلية مع زميله الإيطالي حاكم عصب في ١٣آذار عام ١٨٨٥ . ووصل هذا التصريح إلى أوبوك في نفس الوقت الذي وصل فيه خطاب من بستالوزا بتاريخ ٢٠ آذار. وبدا أن ادعاءات القوميسير الإيطالي كانت تقل عن مطالب حكومة روما الأخيرة، التي ظهر طابعها المتطرف، وسوء نيتها بشكل يهدد العلاقات بين المستعمرين.كان لاجارد يعرف منذ شهر كانون الأول السابق، أن اقتراح الجنرال منابريا الخاص بتحديد الحدود لم يكن يسعى إلا إلى الطعن رسمياً في شرعية اتفاقية عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م وقانونيتها.ذلك أن لاجارد لم يكن يقدر على التنازل عن أي جزء من الأراضي الواقعة إلى الجنوب من رأس دميره،بينما حاولت حكومة روما مد منطقة نفوذها حتى خليج بوريه Buret الواقع في ميناء أوبوك نفسه! فرأى لاجارد أن أحسن وسيلة لتسوية الخلاف هي احتلال رأس دميره نفسها إلى أن تعترف الحكومة الإيطالية رسمياً بحقوق فرنسا، خصوصاً وأن سلطان رهيطه كان يسعى إلى إثارة الأهالي والقبائل القاطنين في المنطقة الفرنسية بإيعاز من الإيطاليين[٢].

وفي تلك الأثناء، تطورت الحركة التجارية بالنسبة لكافة الشركات الفرنسية العاملة في أوبوك بهدف إنعاشها اقتصادياً، فالسيد بريمون M. Bremond عاد من شوا برفقة قافلة كبيرة من الجمال محملة بالعاج والفهود والذهب والمسك، وكانت الجمال الموجودة ترعى تحت الراية الفرنسية. وعلى الرغم من المناورات الإيطالية المستمرة ضد الفرنسيين، فقد فشلت في إثارة السكان المحليين ضد بريمون وملك شوا، أضافة إلى فشلهم في إثارة مخاوف ملك شوا منليك Menelick من الفرنسيين، ولم يكن من بريمون سوى التباهي بنجاح رحلته ورعاية منليك له أكثر من أي وقت قد مضى.فقد أظهر منليك رغبته الكبيرة في إقامة علاقات مع فرنسا، وحرص على موافقة سياسته مع

---

(١)- حسب الإدعاءات والمزاعم الاستعمارية.

(٢)- يحيى: التنافس الدولي في بلاد الصومال، مرجع سابق، ص١٧٠-١٧٢.

سياستها، وبعد انطلاق بريمون من تاجورة، ووصوله إلى نهر الحواش الذي اجتازه بالطوافة، لكن عودته كانت عن طريق المناطق التابعة لسلطنة العوصا برئاسة السلطان محمد أمفالي Mhmmad Amphale[1].

ومارس رجال الدبلوماسية الإيطالية في نهاية العقد التاسع من القرن التاسع عشر نشاطاً محموماً ضد السياسة الفرنسية في أوبوك. فقد تمكن عملاؤها بالمال الوفير من استماله سلطان العوصا محمد أمفالي. وعلى الرغم من ذلك فقد بقي زعماء الدناقل الآخرون على ولائهم لفرنسا، ولكن السلطان أحمد لويتا سلطان جوباد ذهب إلى عصب الخاضعة للإيطاليين، وقوبل هناك بالحفاوة والتكريم اللائقين به سواء أكان ذلك بالضغط أو بالإغراء، فقد وقع على وثيقة إلغاء معاهدات عامي ١٣٠٢-١٣٠٣هـ/١٨٨٤-١٨٨٥م التي عقدها مع فرنسا من قبل. وكان موقف الحكومة الفرنسية موقفاً حرجاً، وكان عليها أن تسرع برفع الراية الفرنسية فوق جزر الصوبا Souabaوجزيرة دوميره. وقد أحاطت الحكومة الإيطالية حكومة باريس علماً بمعاهدة أوتشيالى التي عقدتها مع الحبشة عام ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م، وكانت إيطاليا تريد التخلص من الوجود الفرنسي في خور أنجار، وألا يعترف سلطان العوصا بأية قيمة لمعاهدات أبرمها مع فرنسا في عامي ١٣٠٢-١٣٠٣هـ/١٨٨٤-١٨٨٥م مع سلطان تاجورة وجوباذ. وأشارت إيطاليا إلى اعتقادها بعدم جدوى تلك المعاهدات،كونهالم تحظ بموافقة سلطان العوصا زعيم الدناقل، ولا بتصديق النجاشي. وقدمت الدبلوماسية الإيطالية تأييدها لما ذهبت إليه فذكرت مقتطفات من كتب الجغرافيا وما نشره الرحالة والتجار بخصوص وحدة المصالح التي تسود بلاد الدناقل وسيطرة سلطان العوصا عليها وسيادة ملك شوا، وأضافت أن الكونت انتونيللى مندوب إيطاليا قد أبرم مع محمد أمفالي سلطان العوصا معاهدة عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ولم يتم سريانها إلا بعد تصديق ملك شوا. وكان ذلك في رأي الدبلوماسية الإيطالية دليلاً قاطعاً على سيادة أثيوبيا وأيضاً إيطاليا التي تعتبر نفسها لها[2]. وتضمنت المعاهدة المواد الآتية:

١- سيادة السلم والصداقة بين السلطات الإيطالية في عصب والسلطان محمد أمفالي سلطان العوصا، ويجري الأمر على السلطات التابعة لهما.

٢- يسمى كل من الطرفين ممثلاً عنهما لمعالجة القضايا الخلافية.

٣- يضمن السلطان محمد أمفالي للحكومة الإيطالية ولجلالة الملك منليك أمن الطريق الواصل بين عصب وأوسه[3]ومملكة شوا لحماية القوافل القادمة من البحر الأحمر أو المتوجهة إليه.

٤- يعلن السلطان محمد أمفالي بالاتفاق مع السلاطين الآخرين أنه يعفي كافة القوافل الإيطالية القادمة من عصب والمتوجهة إليها من الإتاوات والضرائب.

---

(1) – *Rivoyre: ibid, p.196 - 197* .

(2) – *Rivoyre: ibid, p. 201- 202* .

(٣)– انظر موقع أوسه على الخريطة في الملحق رقم(٣).

٥- يتنازل السلطان محمد أمفالي لحكومة ملك إيطاليا عن حق الانتفاع من جزء من أراضي أوسه الخصبة والصالحة للزراعة بغية إقامة محطة تجارية إيطالية.

٦- يتفق الطرفان على احترام كافة الأديان.

٧- يتمتع كافة رعايا ملك إيطاليا بحرية التنقل في كافة البلاد التابعة لسلطان العوصا محمد أمفالي، كما يسمح لرعايا هذا الأخير بالاستفادة من مساعدة السلطات القنصلية الإيطالية.

٨- تقوم السفن الحربية التابعة لملك إيطاليا بالسهر على أمن ساحل الدناقل الصومالي.

٩- تخضع هذه المعاهدة لتصديق ملك شوا منليك، ويتم تصديقها في شوا من قبل ممثل حكومة ملك إيطاليا.

١٠- يتم طبع هذه المعاهدة باللغات: الأمهرية- لغة مقاطعة الأمهرا في الحبشة- والعربية والإيطالية، وبترجمات متطابقة تماماً[١]. واعتبرت هذه المعاهدة كسب ثمين لإيطاليا، كونها حصلت على الكثير من الامتيازات الاقتصادية، وربطت مصالحها بين عصب وأوسه وشوا.لكن حكومة لندن لم تكن بعيدة عما كان يجري حولها، واستطاعت إثارة الاضطرابات بين قبائل الدناقل التابعين لسلطان العوصا والقبائل الخاضعة لفرنسا، فبالنسبة لسيادة العوصا أنكرها سلطان جوباذ وتاجورة عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م.أما فرنسا فقد حاولت في العام التالي جاهدة الحصول على تعهد من إيطاليا بخصوص هرر مثل التعهد الذي حصلت عليه من بريطانيا عام١٣٠٦هـ /١٨٨٨م ألا أن محاولاتها لم يكتب لها النجاح، لأن إيطاليا كانت متمسكة بعدم الاعتراف بشرعية حقوق فرنسا على الساحل والسلطنات المجاورة. وقد اعترفت بريطانيا بمقتضى الاتفاقيات التي عقدتها مع حكومة روما في ١٨٩١ و ١٨٩٤ بالحماية الإيطالية على هرر، وجزء كبير من الأجاودين وشبه جزيرة غوردافوي. وقد سببت هذه الاتفاقية الأخيرة دهشة عظيمة لدى الحكومة الفرنسية، فأسرعت لإعلان تحفظاتها لدى الحكومة الإيطالية التي اعتبرت أن معاهدة أوتشيالى سارية المفعول. ورأت حكومة باريس أنه من الأفضل انتظار ما تأتي به الأحداث من ظروف أفضل تسمح باسترداد الحقوق المشروعة بطرق سلمية. وقد تغيرت الظروف بعد الهزيمة الإيطالية في موقعة عدوة عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م على يد الحبشة، التي أجبرت إيطاليا على التخلي عن معاهدة أوتشيالى، وعن مزاعمها في الحبشة، واعترفت بمعاهدة أديس أبابا في أواخر عام ١٨٩٦ التي قررت استقلال أثيوبيا استقلالاً تاماً، وقررت حماية أثيوبيا على سلطنة العوصا[٢]. وكان الفرنسيون قد تركوا لإيطاليا طريق القوافل التي يمتد من عصب في إريتريا إلى سلطنة العوصا وممتلكات رهيطة. وتنازل الفرنسيون أيضاً عن حقوقهم في منطقتي أيد وأمفيلا، غير أن فقد فرنسا لهاتين المنطقتين الصغيرتين لم يسبب لها أي إزعاج. أما بالنسبة لطريق قوافل العوصا، فقد رأت فرنسا أنه لا ضرر عليها من تركه من الناحية التجارية حيث أن التجارة في الصومال الفرنسي ترتبط

---

(1) – *Rivoyre: ibid, p. 203* .

(٢)- حراز: إفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، مرجع سابق، ص٤٨٥.

بتطوير حركة النقل مابين هرر وجيبوتي. وأن الحماية الفرنسية التي فرضتها على ساحل الصومال وبلاد الدناقل أفادتها في أن تكون لها في الشمال حدود معروفة ومرسومة كما كان ذلك في الجنوب، مما يقضي على حالات الخلاف والتوتر مع الحكومة الإيطالية(١).

– **الاستنتاج:** سارعت الحكومة الفرنسية تحت ضغط المصالح السياسية والاقتصادية إلى الاهتمام في أوبوك، ووضعت كل ثقلها لإعادة تأهيلها وتنشيطها اقتصادياً وسياسياً، وجعلها كمركز يعتمد عليه لخدمة مصالحها في شرق إفريقيا ووسطها.ثم امتد الاهتمام الفرنسي من أوبوك إلى تاجورة التي تتمتع بأهمية أكثر قيمة من أوبوك من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية، فحصل تنافس شديد فرنسي ـ بريطاني ـ إيطالي للسيطرة عليها، واغتنام خيراتها، فاعتمدت فرنسا على لاجارد الغيور على مصالح بلاده، والذي نجح في ضمان السيطرة الفرنسية على تاجورة عبر سلسلة من التفاهمات مع زعماء تاجورة، ففرض الحماية عليها أولاً،ثم سعى بعد ذلك للاستيلاء عليها عسكريا رغم الضغوط البريطانية والإيطالية. ولم يكتف لاجارد بذلك،بل سارع لفرض سيطرة بلاده على ما يجاور تاجورة بمناطق سجالو ورأس علي وأمبادو وقبة الخراب ، لكن الطليان لم يرضوا أن يبقوا مكتوفي الأيدي متفرجين على التوسع الفرنسي بالقرب من مستعمرتهم في عصب، فسارعوا رداً على التوسعات الفرنسية بالسيطرة على بيلول وعيد ومصوع في عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م ، بالتحالف والتعاون مع بريطانيا، وسارعت إيطاليا للاستفادة من وجود بعض الإيطاليين في مملكة شوا، لكسب ود ملكها منليك، وعلى رأس هؤلاء الكونت أنتونيللي لتنشيط التجارة الإيطالية مع الحبشة، لتتخذ منها ستاراً تخفي من ورائه أطماعها الاستعمارية للسيطرة عليها، وبالتالي لتنفيذ مشروع مانشيني الاستعماري الذي كان يسعى لتكوين إمبراطورية إيطالية تبدأ من شرق إفريقيا لتنتهي في شمالها، لتكون إيطاليا خليقة بخلافة الإمبراطورية الرومانية، ولم يتم بناء ما كانت تخطط وتسعى إليه إيطاليا من دون منافسات استعمارية مع غيرها من الدول الأوروبية، وبشكل خاص فرنسا فقامت بين الدولتين سلسلة طويلة من التنافس والتحالفات مع الدول الآخرى، لكن عن طريق الدبلوماسية تم تصفية تلك المشاكل، وخاصة مشاكل الحدود.

الفصل الخامس

---

(١)– حراز: إفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، مرجع سابق، ص٤٨٦.

دور الحبشة في التنافس البريطاني-الفرنسي- الإيطالي على بلاد الصومال

١- أهم العلاقات العربية مع الحبشة.

٢- أطماع منليك Menelik ملك الحبشة ١٣٠٦-١٣٣٢هـ/١٨٨٨- ١٩١٣م بحدود أوسع لأثيوبيا الحديثة.

٣- الصراع الإيطالي . الحبشي في بلاد الصومال ونتائجه.

٤- الصراع البريطاني – الفرنسي – الإيطالي . الحبشي في أعالي النيل والصومال الغربي (الأوجادين).

٥- بعثة رينيل رود Rennell Rodd البريطانية إلى الحبشة عام ١٨٩٧.

٦- اتفاق بريطانيا وفرنسا وإيطاليا مع الحبشة عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م

.

٧- التعاون البريطاني – الفرنسي – الإيطالي - الحبشي لقمع الثورة الصومالية بقيادة الملا محمد ابن عبد الله ابن حسن عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م .

١- أهم العلاقات العربية مع الحبشة:

تقع الحبشة[١] في شرق إفريقية في منطقة القرن الإفريقي، يحدها السودان من الغرب والشمال، وبلاد الصومال من الشرق والجنوب، وكينيا من الجنوب. والهضبة الحبشية يتراوح متوسط ارتفاعها بين٧٠٠٠ -٨٠٠٠ قدم فوق سطح البحر، لكن الهضبة تترك بينها وبين ساحل البحر الأحمر سهلاً ساحلياً. وتعتبر الحبشة بمثابة الجسر الذي يربط بين قارتي إفريقية وآسيا فلا يفصلها عن الساحل الآسيوي لشبة الجزيرة العربية إلا مسافة ضيقة تقل عن عشرين ميلاً. فشبه الجزيرة العربية تواجه الحبشة، ولا يفصل بينهما إلا البحر الأحمر وهو بحر ضيق،يكاد يلتقي ساحلاه الإفريقي والآسيوي في الجنوب عند مضيق باب المندب، ويمكن القول أن ذلك البحر كان عامل وصل أكثر منه عامل فصل بين سكان شبه الجزيرة العربية وسكان ساحل إفريقية الشرقي وما وراءه، وخصوصاً أن الملاحة في البحر الأحمر سهلة متيسرة طوال العام، فلا تكاد تهب زوابع أو أعاصير تعرض الملاحة فيه للخطر إلا بضعة أيام في العام. وقد كان للحبشة تجارة زاهرة إذ كانت تصدر البن والصمغ والعاج وريش النعام والحيوانات، وتستورد الأرز الهندي والبلح والأقمشة القطنية والحديد وغيرها، ولاشك أن العرب كانوا يلعبون دوراً مهماً في ذلك التبادل التجاري[٢]، الذي كان يتم في الغالب عن طريق المقايضة إلى أن عرفت العملات القديمة[٣].

اتخذت العلاقات السياسية العربية الحبشية سمة خاصة منذ نهاية الربع الأول من القرن السادس للميلاد. وهذه السمة استمرت وشكلت جوهر العلاقات بين هذين الشعبين بعد ظهور الإسلام في بداية القرن السابع للميلاد [٤].فالعلاقات كانت طبيعية بين الأحباش للعرب في عهد الرسول الكريم (ﷺ)، واستمرت تلك العلاقات في ظل الدولة العربية الإسلامية، وأصبح العرب يترددون أكثر على الحبشة، واستقر بعضهم هناك، وعلى الرغم من الصلات الطيبة والودية بين الأحباش والمسلمين حدثت بعض الاحتكاكات بين الأحباش والدولة العربية الإسلامية، فمثلاً في عهد الخليفة عمر بن الخطاب تعرض ميناء جده لغارات الأحباش، فأرسل الخليفة الفاروق في

---

(١)- الحبشة: إن كلمة أثيوبيا تسمية حديثة العهد لذلك الشعب، فالاسم الحقيقي الذي يصدق على تلك البلاد من النواحي الجغرافية والجنسية والتاريخية وهو الحبشة ، وهي التي تدل على النواة القديمة للشعب، والتي نشأت نتيجة الامتزاج الذي تم بين العناصر السامية الوافدة من شبه الجزيرة العربية، والحامية التي كانت مستعمرة في المنطقة، اشتقت كلمة الحبشة من لفظة حبشات أو حبشت، ومعنى اللفظ الخلط أو ذوي الدم المختلط ، وهي قبيلة عربية نزحت من اليمن إلى سواحل إريتريا ثم توغلت إلى المرتفعات الجبلية لتصبح فيما بعد إحدى القبائل التي أسهمت في تأسيس مملكة أكسوم. وكان اسم الحبشة في تلك العصور تشمل بلاد الصومال وزيلع والجالا حتى إريتريا. أبو بكر: مرجع سابق، ص٤٧.

(٢)- كان للعرب نشاط كبير في البحر الأحمر، وعن طريقه يتنقلون للجانب الإفريقي من ذلك البحر. ونشير بالذات إلى أن التجار اليمنيين والحجازيين الذين كانت لهم علاقات تجارية مع الحبشة، وأدت تلك العلاقات إلى هجرة جماعات من عرب شبه الجزيرة العربية إلى السهول المحيطة بهضبة الحبشة. القلقشندى، أبو العباس أحمد: صبح الأعشى في صناعة الأنشا، القاهرة، ١٩١٥، ج٥، ص٣٢٥-٣٣١.

(٣)- الجمل: تاريخ المسلمين في إفريقيا، مرجع سابق، ص٢٢-٢٣.

(٤)- عبد الحليم: العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة، مرجع سابق، ص٣١- ٣٤.

عام٢٠هـ/٦٤٠م سرية من المسلمين في البحر لمهاجمة الحبشة، لكنها فشلت لعدم امتلاك المسلمين خبرة كافية بركوب البحر وقتذاك لرد هذا العدوان. وحدث صدام آخر في عام ٨٣هـ/٧٠٢م إذ اقتحم الأحباش ميناء جدة للمرة الثانية، وخيل لبعض الناس أنهم سيمضون في طريقهم إلى مكة لتحطيم الكعبة، فما كان من الدولة الأموية إلا أن جردت حملة استولت عنوة على جزر دهلك والموانئ الحبشية التي كان يلجأ إليها الأحباش. ولم يتم استيلاء العرب على المنطقة الساحلية الحبشية إلا في القرن الثامن انتقاماً لما فعله الأحباش في جدة. وبعد ضياع الموانئ انقطعت أسباب الاتصال بين الأحباش والعالم الخارجي انقطاعاً تاماً، وفي أواخر القرن التاسع أخذ ملوك الحبشة يستردون الأراضي الساحلية التي كان يسيطر عليها العرب، فعادت الحبشة مرة آخرى دولة بحرية تجارية تربطها باليمن علاقات الصفاء وتبادل المنافع، وأدى المسلمون من سكان جزر دهلك وميناءي مصوع وزيلع الجزية للعاهل الحبشي. وظلت مملكة الحبشة مزدهرة حتى عام ٣٦٥هـ/٩٧٥م ثم أصابتها نكسة أدت إلى تقسيمها إلى ممالك شاسعة، تأسست فيها إمارات إسلامية"إمارات بلاد الزيلع"[١]على ساحل إفريقيا الشرقي[٢]، وانتشر الدين الإسلامي في معظم مناطق الصومال الساحلية، فأصبح العداء سافراً والخطر جاثماً بصفة مستديمة على صدر ملوك الحبشة[٣]الذين نظروا إلى هذه الإمارات الإسلامية نظرة عداء تحفزهم الأطماع التوسعية، وحب السيطرة على موقعها الاستراتيجي والتجاري المهم حيث تمر عبره القوافل التجارية القادمة من أواسط إفريقيا في طريقها إلى العالم الخارجي لتصل زيلع على البحر الأحمر، مما أدى إلى قيام هؤلاء الملوك بشن الحروب المتواصلة ابتداء من القرن الثالث عشر حتى القرن السادس عشر الميلادي[٤]. وأبرز أسبابها:

١- كانت الحبشة تواجه عدة مشاكل داخلية، لكنها منذ القرن الخامس عشر تخلصت تقريباً منها، وأصبحت مملكة متحدة، وأصبح بإمكانها أن تجابه السلطنات الإسلامية في المناطق الساحلية.

٢- كانت معظم التجارة الخارجية قد استقرت وتركزت في أيدي السلطنات الإسلامية، فكان طبيعياً أن يثير هذا ثائرة حكام الحبشة.

٣- وصلت السلطنات في ذلك الوقت لدرجة من القوة أثارت مخاوف الحبشة التي أخذت تفكر جدياً في القضاء على تلك القوة قبل أن يستفحل أمرها.

---

(١)- تأسست في القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي سبع إمارات إسلامية "أوفات . دوارة . ارابيني . هدية . شرخا . بالي . دارة" على ساحل الصومال الشمالي، وما يليه جنوباً سميت بدول الطراز الإسلامي لأنها على جانب البحر كالطراز له، أي أنها تمتد على طول ساحل البحر، ونشأت في عهد ملوك عدل وزيلع وهرر، وشغلت سهل زيلع شمالاً وأرض هرر جنوباً، وتوغلت في الأراضي التي تحتلها الحبشة حالياً، وكان يقال لهذه البلاد في ذلك العصر في مصر والشام بلاد الزيلع.سالم:مرجع سابق، ص٣٦١.

(٢)- انظر الإمارات الإسلامية على الخريطة في الملحق رقم(١٣).

(٣)- العريان،سعيد - أمين،شاكر- أمين، مصطفى:أضواء على الحبشة،دار المعارف بمصر ،د.ت، ص٤٥-٤٩.

(٤)- خلف الله، محمد:حركة التحرر في إقليم الصومال الغربي، ندوة المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد،١٩٨٢، ص٦١٧.

٤- ظهور البرتغاليين في مياه المحيط الهندي منذ نهاية القرن الخامس عشر وهجماتهم على الإمارات العربية في ساحل إفريقيا الشرقي، مما شجع الأحباش على التصدي للعرب في السهول المحيطة بالهضبة، وفي السواحل الإفريقية.

٥- إن البرتغاليين أنفسهم كانوا يسعون للوصول إلى تلك المملكة المسيحية(الحبشة)، والاتفاق معها على تطويق القوى الإسلامية، والقيام بعمل مشترك ضدها[١].

والأثر السلبي بالنسبة للأحباش الذي نتج عن قيام ممالك الزيلع الإسلامية سيطرتها على موانئ البحر الأحمر الغربية، وعلى الطرق التجارية التي تربط تلك الموانئ بهضبة الحبشة في الداخل.فأصبحت تجارة الحبشة الخارجية رهينة في قبضة الممالك بحكم موقع بلادهم الذي شغل السهول الساحلية والصحارى والوديان المحصورة بين البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي وبين هضبة الحبشة [٢]، وكان الأحباش يرون ضرورة الخلاص من ذلك الوسيط بعد أن ازدادت اتصالاتهم بأوروبا، وعرفوا عنها سعيها الحثيث لتحقيق نفس الهدف وهو التخلص من وساطة المسلمين التجارية ومن سيطرتهم على الطرق التجارية التي تمر عبر أراضيهم في بلاد الشام والعراق ومصر بين الشرق والغرب[٣].فما كان من الأحباش سوى تتبع أخبار حملات الفرنجة الدائرة في بلاد الشام، وكان ملوك الحبشة يطمعون في أن يسهموا في تلك الحروب، فجرت اتصالات بينهم وبين ملوك أوروبا بهدف قيام حلف مسيحي يكون للأحباش دور فيه بمهاجمة الدول الإسلامية من الجنوب. وتم التنسيق بين الطرفين بوصول البرتغاليين إلى شرق إفريقية للاتفاق على عمل مشترك ضد السلطنات الإسلامية[٤].

ولابد من التنويه أن الأحباش لم يكونوا بحاجة إلى تحريض الدول الأوروبية لهم ضد المسلمين، فقد كانوا مدفوعين إلى ذلك من تلقاء أنفسهم، ولكنهم رأوا في ذلك التحريض الأوروبي ضد المسلمين عاملاً مشجعاً ومفيداً في صراعهم ضد سلطنات الطراز الإسلامي، فاستجابوا له منذ الوهلة الأولى، وانصب عداؤهم على حوض البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي بصفة عامة، وإمارات الزيلع في بلاد الصومال بصفة خاصة، لأنها تمثل عصب المقاومة ضد اعتداءات الأحباش.أما الأوروبيون فقد وجدوا أن خير من يساعدهم في تطويق البلاد العربية من الجنوب، وغلق البحر الأحمر هي دولة الحبشة المسيحية التي تقع عند الطرف الجنوبي لذلك البحر، ويمكنها أن تتحكم في مضيق باب المندب وتغلقه في وجه الأسطول المصري، أو تمنع المتاجر الشرقية من المرور فيه إلى مصر. وجرت اتصالات مباشرة بين دول أوروبا من ناحية، وبين الحبشة من ناحية آخرى لتحقيق ذلك الهدف، واستغلت الحبشة تلك الاتصالات لضرب مسلمي الزيلع، ولتهديد حدود مصر الجنوبية، وفي تهديد الأماكن المقدسة في

---

(١)- الجمل: تاريخ الصومال في العصر الحديث، مرجع سابق، ص١٠١.

(٢)- كانت مقديشو في الجنوب، ومصوع في الشمال، وزيلع في الوسط، أهم منفذ للعرب والإسلام في اختراق منطقة القرن الإفريقي، وتسربهما عبر مناطق القبائل البدوية كالبجة والأعفار والصومال والجالا إلى هضبة الحبشة نفسها.قاسم: مرجع سابق ، ص٣٠٨.

(٣)- عبد الحليم: العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة، مرجع سابق، ص٧٧- ٧٨.

(٤)- الجمل: تاريخ المسلمين في إفريقيا، مرجع سابق، ص٢٧.

مكة والمدينة المنورة. والواقع كان على الحبشة - حسب رأيها - ألا تظل بعيدة عن ميدان حروب الفرنجة مدة طويلة، بحكم موقعها عند المدخل الجنوبي للبلاد الإسلامية، ولكونها أكبر دولة مسيحية في منطقة القرن الإفريقي، ويمكنها أن تسهم بشكل فعال في طعن الجبهة الإسلامية من الخلف. ولا يمكن أن يتهيأ لها ذلك الدور ألا بعد أن تتخلص من المقاومة الإسلامية في بلاد الزيلع بالقضاء على الوجود الإسلامي الذي نما وتكاثر، وشكل خطراً على الحبشة وفي داخلها. وهذا دفع الاتصالات المتبادلة بين الحبشة والدول الأوروبية، فتم الاتفاق بينهما على مهاجمة الأحباش ممالك الزيلع من الجنوب، والأوروبيون يهاجمون مصر والشام من الشمال، فيما عرفت بحروب الفرنجة. ولما فشلت تلك الحروب في تحقيق أهدافها،سارع الأوروبيون لتحقيق أهدافهم بطريقة آخرى، وهي الدوران حول إفريقيا والاتصال بالشرق مباشرة، والتلاقي مع الأحباش وتوحيد جهودهما في القضاء على مسلمي الزيلع وغيرهم من القوى الإسلامية الآخرى،حسبما تسمح الإمكانيات وتقتضي الظروف(١).

وبدأ تدخل العنصر الخارجي في شرق إفريقية التي تعرضت لحركة استقطاب وتوسع الإمبراطوريتين البرتغالية والعثمانية منذ القرن السادس عشر، فبينما تطلع الحكم المسيحي في الهضبة الحبشية إلى الإمبراطورية البرتغالية، تطلعت الإمارات والممالك الإسلامية المحيطة بالهضبة، والممتدة على ساحل الصومال إلى السلطنة العثمانية. وكان كل طرف من هذين الطرفين المحليين يبحث عن حماية ودعم ضد الطرف الآخر باسم الدين وتحت رايته، لكنه بالتأكيد كان صراع قوى تستقطبه قوى أكبر جاءت من خارج المنطقة تبحث عن النفوذ والسيطرة والتوسع، فكان هدف الحكم المسيحي في الهضبة الحبشية القضاء على الإمارات الإسلامية المحيطة به مستعيناً بالدعم البرتغالي، في حين كان هدف تلك الإمارات الإسلامية التوسع إلى داخل الحبشة نفسها مستعينة بالدعم العثماني(٢). وانتقال الصراع من صراع محلي بين مسلمي ومسيحيي القرن الإفريقي إلى صراع دولي بين قوى أكبر وأعظم فاتجه البرتغاليون إلى الحبشة، وقاتلوا إلى جانبها ضد الإمام أحمد بن إبراهيم(٣)بحجة الدفاع عن المسيحية، وتمكنوا من الوصول إلى البحر الأحمر.فشعرت السلطنة العثمانية بحرج الموقف، وقد تبين لها مدى خطورة الاتفاق البرتغالي

---

(١)- عبد الحليم: العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة، مرجع سابق، ص٥٧- ٩٩.

(٢)- حافظ: مرجع سابق، ص٥٧.

(٣)- أحمد بن إبراهيم:ولد في مقاطعة هرر من أسرة صومالية عام١٥٠٦ ، انتقل إلى زيلع وتزوج ابنة الإمام محفوظ أمير هرر وزيلع الذي كان يخوض صراعاً مع الأحباش.شب الأمير أحمد في تلك المرحلة الحالكة التي تمر بها الإمارات الإسلامية بسبب الجرائم التي ارتكبها البرتغاليون بحقها، وتواطؤ ملوك الحبشة معهم، ودعوتهم لمساعدتهم للقضاء على الإمارات الإسلامية.عمل الأمير أحمد لكسب تأييد أتباع الإمام محفوظ، وقاد البلاد إلى بر الأمان من المنافسات الداخلية فيما بين الإمارات، ومن الغزو الخارجي الحبشة التي استولت على بعض المناطق من الإمارات، ونجح بالقضاء على أطماعها التوسعية،ثم رفض دفع الجزية لملك الحبشة لبنا دنقل الذي هاجم سلطنة عدل، فتصدى الإمام أحمد لهم وهزمهم بمساعدة قبائل العفر والساهو والصوماليين،كما قاتلت معه جيوش مملكة عدل وأيفات، سيطر على جزء كبير من الحبشة لكنه هزم واستشهد عام ١٥٤٢ نتيجة التنسيق الحبشي البرتغالي، ولتفوقهم باستخدام الأسلحة النارية. طوح: مرجع سابق، ص٢١-٢٢.

الحبشي وخطورة دخول البرتغاليين إلى البحر الأحمر على زعامتها للبلاد العربية والإسلامية،كونه يشكل تهديداً للأماكن المقدسة في الحجاز، مما يؤثر سلباً على هيبتها.لذلك اتخذت السلطنة العثمانية . بعد سيطرتها على مصر . من ميناء السويس قاعدة لإعداد الحملات الحربية ضد البرتغال.فأرسلت القائد العثماني سنان باشا بأسطوله إلى البحر الأحمر لمنازلة الأسطول البرتغالي في عام ٩٣٨هـ/١٥٣١م فانتصر عليه وأجلاه عن مواقعه، وسيطر على سواكن وجده ومصوع وزبيد والحديدة والمخا باليمن، وجعل زيلع قاعدة للأسطول العثماني في البحر الأحمر، وعين في كل مدينة موظفاً عثمانياً ينوب عنه ومعه حامية من الجنود، وجعل الجميع تحت سلطة والي حاكم عام الحجاز[١].

أخذ العثمانيون يلعبون دوراً مهماً في مساندة القوى الإسلامية في شرق إفريقيا، وفي المحيط الهندي ضد القوى المسيحية، وكان اهتمام العثمانيين بالسيطرة والتحكم في الملاحة في البحر الأحمر والمحيط الهندي أكثر من اهتمامهم بأعالي النيل. وقد اتخذ العثمانيون من اليمن بصفة عامة، وعدن بصفة خاصة مراكز استراتيجية للقضاء على النفوذ البرتغالي في البحر الأحمر والزاحف إلى المحيط الهندي،كما أنهم جعلوا من البحر الأحمر بحراً إسلامياً مغلقاً لا تدخله السفن غير الإسلامية، لأنه يطل على الأماكن المقدسة في الحجاز، وأرسلت السلطنة العثمانية بعض قطع أسطولها لمياه المحيط الهندي والبحر الأحمر. وكان للصراع البرتغالي – العثماني في المياه الإفريقية نتائجه على الصراع المحلي بين الأحباش وإمارات الزيلع[٢].

اتصل العثمانيون بالإمام أحمد الذي كان في صراع دائم مع الحبشة، وأمدوه بقوة عسكرية من حملة البنادق قوامها ٩٠٠رجل وبالمدافع والبنادق، وبعض المدربين لتدريب رجاله على استعمال الأسلحة النارية التي لم تكن معروفة في القتال في القرن الإفريقي[٣].مما ساعد الأمير أحمد على تنظيم الحملات العسكرية ضد البرتغاليين والأحباش، وانتصر عليهم، واستطاع أن يستولي على ثلاثة أرباع أراضي الحبشة[٤]، وامتد نفوذه حتى حدود السودان لتصبح مدينة هرر عاصمة لأكبر دولة إسلامية تقوم في شمال الصومال وغربه. وبعد فترة طويلة من الجهاد دامت خمسة عشر عاماً استشهد الأمير أحمد في إحدى المعارك عام ٩٤٩هـ/١٥٤٢م،تولى القيادة ابن أخته نور الدين الذي استطاع أن يحافظ على الدولة الصومالية حتى عام ٩٧٦هـ/١٥٦٨م، وبعد وفاته اشتدت الهجمات الحبشية والبرتغالية، واستطاعوا تقليص حدود تلك الدولة لترجع إلى حدودها الأصلية، لكنها تمكنت من المحافظة على كيانها واستقلالها، فحملت على عاتقها نشر الإسلام، ومحاربة الأحباش، لكنهالم تستطع توحيد جميع السلطنات الإسلامية في دولة واحدة، ترافق ذلك مع ازدياد النفوذ البرتغالي في بلاد الحبشة وشرق إفريقية من

---

(١)– نادو: مرجع سابق، ص١١٢.

(٢)– الجمل: تاريخ الصومال في العصر الحديث، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٣)– عبد الحليم: صوماليا، مرجع سابق، ص٣٩٥.

(4) –*Trimingham . S: Islamin in Ethiopia. oXford. 1927. p. 85.*

خلال محاولاته المتكررة تنفيذ سياسته الاستعمارية للسيطرة على البلاد، فخاف حكام الأحباش من ازدياد ذلك النفوذ على أنفسهم، وتوجسوا خيفة من استعمار أوروبي حتى ولو كان نصرانياً، فما كان منهم إلا تأليب شعبهم على البرتغاليين الذي تمكن من طردهم عام ١٠٧٨هـ/١٦٦٧م. وبذلك كانت بلاد الصومال في تاريخها الحديث ساحة صراع بين القوى المسيحية والإسلامية صراع اتخذ رداء الدين، لكنه في حقيقته صراع اقتصادي وسياسي ، شاركت فيه عدة دول وجماعات من دول القارة ذاتها ومن خارجها، فقد اكتشفت القوى المختلفة أهمية تلك البلاد في شرق القارة، بموقعها الاستراتيجي المهم، وأهميتها الاقتصادية، فحاولت أن تضعها تحت نفوذها.فوجدت الدول الاستعمارية بريطانيا ـ فرنسا ـ إيطاليا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين في تلك الظروف فرصة مناسبة للتدخل في شؤون تلك البلاد لتحقيق أهدافها ومصالحها.فسارعت للتعامل والتحالف مع الملك منليك حاكم شوا الذي سعى للتحالف مع القوى الأوروبية المتنافسة والمتصارعة على بلاد الصومال ليستفيد من هذا التنافس، وليحصل على جزء من الغنيمة الصومالية[١].

٢- أطماع منليك Menelik ملك الحبشة ١٣٠٦-١٣٣٢هـ/١٨٨٨- ١٩١٣م بحدود أوسع لأثيوبيا الحديثة.

جاء مؤتمر برلين عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م ليضع خريطة تقسيم القارة الإفريقية، وينظم السباق الاستعماري الأوروبي، ويحدد لكل دولة من تلك الدول الاستعمارية حدود مستعمراتها الجديدة. وبرز الدور الحبشي الذي أسهمت الدول الأوروبية الاستعمارية في صياغته ودعمه وإهدائه مناطق نفوذ في بلاد الصومال"إقليم هرر والأوجادين". وإذا كان هذا هو دور الدول الأوروبية الاستعمارية.فما هو دور الحبشة في عمليات تخطيط وتقسيم بلاد الصومال بينها وبين تلك الدول؟ ذلك التقسيم الذي مازال يشكل لهذا اليوم بؤرة للتوتر والصراع في القرن الإفريقي!

لم تكن الحبشة في معظم فترات تاريخها القديم والوسيط، وحتى منتصف القرن التاسع عشر مملكة واحدة،بل كانت عبارة عن إمارات صغيرة الحجم:تجرى- شوا - جوجام- غوندر[٢]كثيرة التطاحن كل واحدة يرأسها حاكم أو نجاشي، ويرأس هؤلاء جميعاً نجاشي النجاشية الذي كانت له السيطرة على هؤلاء الملوك الصغار جميعاً[٣]. وفي العادة كان الذي يتغلب من بين حكام الممالك يصبح إمبراطوراً. وبينما كانت مصر تنحدر من القوة إلى الضعف بفعل الضغوط الأوروبية الاستعمارية، فاضطرت للانسحاب من المناطق الإفريقية التي سيطرت عليها. كانت الحبشة - القوة الإفريقية الناشئة - تنهض من سبات طويل وتعمل على التقدم على تلك المناطق مستندة إلى حق تاريخي تدعيه فيها. ومن هنا شاركت الدول الأوروبية في تكالبها الاستعماري على تلك البلاد بعد إجلاء المصريين

---

(١)- شاكر: مرجع سابق، ص١١-١٣.

(٢)- انظر لأثيوبيا قبل توسعها الاستعماري في بلاد الصومال على الخريطة في الملحق رقم(١٤).

(٣)- عبده: مرجع سابق، ص١٠١.

منها.فقد كانت الحبشة تؤمن أن لديها تفويضاً في أن تحكم تلك البلاد وسكانها،رغم اختلاف الأديان والأيديولوجيات والتقاليد والأعراف، وحتى الطبيعة الجغرافية. ورغم غزواتها المتكررة لم تنجح في أن تستولي على أي جزء من تلك الأراضي قبل حصولها على الأسلحة الأوروبية ووحدة إماراتها الأربعة[١]، والأسباب التي عرقلت التوسع الحبشي في الأراضي الصومالية:

١- مقاومة الشعب الصومالي ودفاعه عن أرضه.

٢- التوازن في ميزان القوى، فالسلاح متماثل وتعداد السكان متقارب، بل الشعب الذي يجاورها كانت له الكثرة.

٣- شيوع الخلاف المذهبي داخل الدولة المسيحية من كاثوليك وأرثوذكس.

٤- التناقض والتنافس المستمر بين الملوك على العرش الملكي، مما أضعف كثيراً من تماسك الجبهة الداخلية للحبشة.

٥- عدم المساواة بين أبناء الحبشة في الحقوق، فكانت هناك قلة تتمتع بكل شيء، بينما كانت الأعداد الهائلة من المجتمع تعيش في عبودية مزمنة. وفي عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م كانت الحبشة على صورة أربعة ممالك هي: تجرى . شوا . جوجام . غوندر. فتمكن كاسا أمير جوجام من ضم إمارة غوندر إلى إمارته،ثم غير اسمه إلى تيودور الثاني أي المحبوب إلى الإله ١٢٧٢-١٢٨٥هـ/١٨٥٥-١٨٦٨م،ثم زحف على مملكة شوا وأسر أميرها الرأس آيلو Ailu وابنه الوحيد منليك في مجدالا، وكان تيودور حاد المزاج سريع التقلب، فوضع عدداً من قناصل ومبعوثي الدول الأوروبية في السجن[٢]، فبعثت بريطانيا بجيش بقيادة نابير إلى الهضبة لإرغام تيودور على إطلاق سراح السجناء، ولما أيقن تيودور الثاني أنه مقهور لا محالة نال من نفسه بيده قبل أن يقع أسيراً في أيدي خصومه عملاً بمبدأ بيدي لا بيد غيري ، وكان ذلك في ١٣ نيسان ١٨٦٨، فاعتلى عرش الحبشة الإمبراطور يوحنا الرابع١٢٨٩-١٣٠٧هـ/١٨٧٢-١٨٨٩م. ورغم أنه قاوم الحصار الإسلامي والتغلغل الأوروبي. إلا أنه لم يستطع أن يوحد الممالك الحبشية، وانتهت حياته في إحدى المعارك مع المهديين عام ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م[٣].

وفي عهد الملك منليك Menelik١٣٠٦-١٣٣٢هـ/١٨٨٨-١٩١٣م الذي خلف الإمبراطور يوحنا تمت على يديه الوحدة الحبشية المنشودة[٤]، ومعظم الغزوات التوسعية على حساب الأراضي الصومالية.فإنه كان من

---

(١)- فليفل: مرجع سابق، ص٦٣.

(٢)- كان تيودور يطمع في السيطرة على مصر وساحل البحر الأحمر الغربي، فأرسل رسائل إلى الحكومتين البريطانية والفرنسية طالباً مساعدتها، لكن رسائله أهملت، ورفضت الحكومتان تأييد خططه العدوانية على مصر، وبات مقضياً على أغراضه التوسعية بالفشل، فزج بقناصل الدول الأوروبية في السجن.حراز: التوسع الإيطالي في شرق أفريقية، مرجع سابق، ص٩٠-٩٣.

(٣)- طوح: مرجع سابق، ص٣٦.

(٤)- فر منليك من الأسر عام ١٨٦٥ وأصر على استعاده عرش شوا، فاستقبله أهالي شوا استقبالاً حسناً، وسرعان ماتوجوه على عرش والده وأجداده ، سارع إلى تدعيم استقلاله، وتوسيع رقعة مملكته على حساب الأقاليم المجاورة.تميز حكمه بميزات ثلاث:١- امتداد الإمبراطورية إلى الجنوب والجنوب الغربي مستولياً على الممالك الإسلامية والوثنية. ٢- احتفاظه باستقلال الحبشة

المعروف أن سلطة الحكومة لا تتعدى مئة ميل من مدينة أكسوم في ذلك الوقت، في حين كانت الأراضي شرق تلك المنطقة وغربها وجنوبها ملكاً لشعوب آخرى، وتحت سيطرتها الوطنية الأمر الذي يثبت أن الأراضي الصومالية لم تكن حتى ذلك الوقت جزءاً من الحكم الحبشي تاريخياً،بل هي تختلف عنها جغرافياً وبشرياً ودينياً وحضارياَ، لكن التوسع الحبشي في تلك الأراضي تم بمساعدة مادية وسياسية وعسكرية مباشرة من القوى الأوروبية، لكي تبرز إلى الوجود قوة حليفة تتفق سياسياً ودينياً وترتبط ثقافياً مع القوى الأوروبية الصاعدة[١].

ويعتبر منليك في نظر المؤرخين الأوروبيين حدثاً استثنائياً فهو ذلك الإفريقي الزاحف إلى إفريقية[٢].فقد تغيرت أوضاع المنطقة تغيراً ملحوظاً بعد توحيد الحبشة على يديه، وأصبحت أقوى قوة في المنطقة، فقد انهالت عليها الأسلحة الحديثة[٣]،بينما حرمت الشعوب الآخرى في المنطقة منها، وخاصة الإمارات الإسلامية الصومالية التي كانت تتنافس مع الحبشة، وتدافع عن أراضيها وممتلكاتها[٤].

برزت أولى خطوات الحبشة للسيطرة على أجزاء من بلاد الصومال في هرر، عندما فكرت الدول الاستعمارية بريطانيا ـ فرنسا ـ إيطاليا باحتلال هرر بعد انسحاب المصريين منها، لكنها لم تفلح بسبب تنافسها فيما بينها، وتسابقها للوصول إلى قلب القارة الإفريقية العذراء، ولوجود عوائق من داخل مستعمراتها في إفريقية من ثورات وتمرد بعض المناطق، فقرروا تركها لمنليك الذي غدا المرشح الوحيد لاحتلال إمارة هرر للأسباب الآتية:

١- أراد منليك أن ينتقم للإيطاليين الذين أبيدوا على أبواب هرر من المسلمين، لكونهم أصدقاءه، أضافة إلى شعوره الديني تجاه الأوروبيين المسيحيين الذين اعتبرهم إخوة وأصدقاء.

٢- أراد منليك أن يكون أول من يحتل هرر من الأجانب ويستبق غيره إليها.فإذا كانت هرر تقع ضمن مجال نفوذ بريطانيا وفرنسا كونها تقع وراء مستعمراتها الصومالية من الجنوب والغرب.فإن منليك بدوره يعتبر هرر واقعة في مجال نفوذه حسب مبادئ مؤتمر برلين.

٣- حصوله على كميات كبيرة الأسلحة التي حصل عليها منليك من الدول الأوروبية الاستعمارية[٥].

٤- رغبة منليك في الحد من نشاط المسلمين الاقتصادي، فلابد من القضاء على سيطرتهم على مرافق التجارة وطرق القوافل.فتركز اهتمامه بالسيطرة على مدينة هرر الإسلامية بالذات، لتوسط موقعها على طرق القوافل

ودفاعه عنها ضد الحملة الإيطالية عام ١٨٩٦ ، وتثبيت حدودها بالمعاهدات التي عقدها في هذا الشأن. ٣- القضاء على سلطة الملوك والأمراء، وجعل الدولة وحدة واحدة. طوح: مرجع سابق، ص٤٤.

(١)- حافظ: مرجع سابق، ص٦٤-٦٥.

(٢)- رولاند: تاريخ إفريقيا، مرجع سابق، ص٨٥-٨٦.

(٣)- تدفقت الأسلحة الأوروبية على منليك في الحبشة بكميات كبيرة من موانئ: مصوع الإيطالي، وميناء جيبوتي الفرنسي وميناء زيلع البريطاني. طوح: مرجع سابق، ص٣٨-٣٩.

(٤)- طوح: المرجع نفسه، ص٣٧.

(٥)- طوح: مرجع سابق ، ص٥٢.

التي ترتبط داخل الحبشة بموانئ زيلع وبربرة وتاجورة[١].فجهز قوة عسكرية لاحتلالها، لكن قوات الأمير عبدالله هزمتها، فاضطر منليك إلى تجهيز قوة عسكرية آخرى مؤلفة من ثلاثة آلاف مقاتل مزودين بأحدث الأسلحة النارية. وتقدم منليك وقاد جيشه بنفسه لاحتلال هرر، وكان يساعد جيش منليك الكثير من الضباط والجنود الأوروبيين، فجرت معركة غير متكافئة في مكان يدعى تشلنقوا، وبعد التحام الجيشين هزمت قوات الأمير عبدالله، ودخل منليك مدينة هرر عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م. وبعد احتلال هرر عين منليك ابن عمه الرأس ماكونين حاكماً عليها لتكون قاعدة لتوسعاته المرتقبة.أرسل منليك رسالة إلى المقيم البريطاني في عدن يعبر فيها عن سروره باحتلال هرر، ويبشره بهذا الحدث الجلل الذي غير موازين الأحوال في المنطقة من طمس كيان دولة هرر الإسلامية قائلاً:(**من منليك ملك شوا وكل الجالا الأخيار منهم والأشرار، كيف حالكم؟ بمشيئة الإله نحن بخير، الأمير عبد الله لن يتعرض لمسيحي في بلده، لقد كان جرى آخر**[٢]**، ولكن بفضل الله ومساعدته حاربناه وحطمناه وهرب بحصانه، ولقد رفعت علمي فوق عاصمته، واحتلت قواتي مدينته.لقد كان خليفة جرى الذي مات منذ قرون"أحمد بن إبراهيم"، وعبدالله في أيامنا هذه خلفه، فهذه البلاد ليست بلاداً إسلامية كما يعرف الجميع**)[٣].يظهر من رسالة منليك، وتفاخره بانتصاره على أمير هرر عبدالله حقده الدفين على الإسلام والمسلمين.

بارك الإنكليز احتلال منليك لهرر، وأبرموا معاهدة معه، أقروا فيها بشرعية عمله[٤]، فقد أرادوا مكافأته عن دوره في القضاء على الثورة المهدية[٥].بينما ظهر الدور الإيطالي في توجيه ونصيحة منليك للقيام بتلك الأعمال التوسعية. وكانت تنطلق من نقطتين:

١- توتر العلاقات بينها وبين بريطانيا بسبب المناطق الصومالية الداخلية المتجاورة لمستعمرتيهما، فقدمت إيطاليا مذكرة احتجاج إلى بريطانيا من ذلك التوتر الذي أوشك على قطع العلاقات بينهما.

٢- كانت إيطاليا تظهر نفسها على أنها حامية الحبشة بصداقتها وتقديمها لها المعونات بالجنود والعتاد. وكانت تهدف من وراء ذلك:

١- إبعاد فرنسا وبريطانيا عن المناطق الداخلية في الصومال والحبشة، ووقف توسعاتهما مستخدمة الحبشة بإرشاداتها وتعهداتها، وأن تقوم الثانية بتقديم مقترحات إلى دول أوروبا لحدود مملكتها، ولو في المستقبل البعيد.

---

(١)- عبد الحليم: العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة، مرجع سابق، ص٨١.

(٢)- جرى:كلمة صومالية صرفة معناها الأعسر أو الأشول. طوح: مرجع سابق، ص٥٥.

(٣)- حافظ: مرجع سابق، ص٦٦-٦٧.

(٤)- مراد: مرجع سابق، ص٩٧.

(٥)- عبد الله، إبراهيم: الكفاح التاريخي للصومال الغربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،ط١٩٨٢،١، ص٥٨.

٢- بما أن الحبشة دولة ضعيفة، فبإمكان إيطاليا أن تستولي عليها، وكانت تعتبرها أيضاً مواقع نفوذها تمسكاً بمبادئ مؤتمر برلين الاستعماري، وبمشروع منشيني الاستعماري.فبعثت الحكومة الإيطالية أنتونيللي صديق منليك [١] حاملاً إليه اقتراحاً من حكومته يغريه بإصدار خطاب دوري بقصد توزيعه على الدول الأوروبية،يوضح حدود الإمبراطورية الأثيوبية،باعتبار ذلك الخطاب يمثل وثيقة استعمارية تكشف عن نوايا منليك التوسعية التي لم تعرف الحدود، فما كان من منليك سوى الترحيب بهذا الاقتراح وتنفيذه[٢]. ووجه خطابات في عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م إلى قادة كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا.تضمنت ضرورة تعين حدود بلاده آنذاك، وذكر طموحاته الشخصية في التوسع معلناً عزمه على إعادة حدود الحبشة إلى ما كانت عليه[٣].

وعبر منليك عن طموحاته في خطاب آخر وجهه للدول الأوروبية في عام ١٣٠٦هـ/١٨٩١م[٤] قائلاً:(**إذا كانت هناك قوى قادمة من الخارج تعمل على اقتسام إفريقية، فلا يمكن أن أقف موقف المتفرج**) [٥].الأمر الذي يؤكد إصرار منليك على أن تلعب بلاده دوراً سياسياً بارزاً في التقسيم الاستعماري لبلاد الصومال، وفي ممارسة بسط النفوذ على أرض الآخرين كقوة محلية تمارس دور الشريك مع القوى الخارجية في حملات التقسيم والتوسع على حساب الأراضي الصومالية. وأثبت منليك أنه كان يعمل للوصول إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي بأي وسيلة كانت، فبدأ باستجداء الدول الأوروبية الاستعمارية ليجد لبلاده منفذاً ساحلياً يفتح الباب أمامه على العالم الخارجي.فاستخدام كل مشاعر العنصرية الدينية في حملته التوسعية ليكسب تأييد ومساعدة الدول الأوروبية، فكان يقول لزعماء تلك الدول ولرؤساء كنائسها:(**إن زيلع وعدن تقعان تحت أيدي المسلمين ولا أستطيع الاقتراب منهما، وإني أعيش في جزيرة مسيحية محصورة بين مسلمين ووثنيين**) [٦]، وسرعان ما وجدت هذه العبارة تجاوباً في الدوائر السياسية والدينية الأوروبية، ولعبت الكنيسة دوراً أساسياً في الضغط على الحكومات

---

(١)- أنتونيللي:كان مقرباً من همبرت ملك إيطاليا، وهو الذي سلم أول هدية من الأسلحة النارية لمنليك من ملك إيطاليا. وبعدما استتب الأمر لمنليك جاء إليه أنتونيللي يحمل إليه هدايا جديدة، وأبرم معه معاهدة أوتشيالى١٨٨٩.طوح:مرجع سابق، ص٣٥.

(٢)- طوح: المرجع نفسه، ص٥٨-٥٩.

(٣)- تاريخ إفريقيا العام(إفريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر)، المجلد الرابع، المطبعة الكاثوليكية، بيروت،١٩٨٨، ص٢٦.

(٤)- انظر تصورات منليك في رسالته لملوك أوروبا عام ١٨٩١ على الخريطة في الملحق رقم(١٧).

(٥)- حافظ: مرجع سابق، ص ٦٥.

(٦)- حافظ: مرجع سابق ، ص ٦٥.

الأوروبية لمساعدة منليك، وتمكينه من التوسع فحصل على ما يريده من دعم سياسي ومادي، وبخاصة الأسلحة الحديثة التي حسمت الأمر لصالحه في نهاية الأمر(١).

ونجح منليك بكسب ود وتعاطف الدول الاستعمارية الأوروبية التي ساعدته في التوسع منطلقاً من هضبة الحبشة في الداخل ليحتل بالقوة العسكرية وبالمؤامرات السياسية الصومال الغربي(الأوجادين)(٢)، فبعد احتلاله هرر، اتخذها رأس جسر لتوسعاته إلى الأوجادين، وقد ترك تلك المهمة إلى الرأس مكونين والد هيلاسيلاسي الذي نصبه حاكماً على إقليم هرر، فبدأ مكونين بتسيير حملات عسكرية عدائية ضد شعب إقليم الأوجادين، وتقدم الجيش الحبشي حتى منطقة واريمبي، وقام بأسر عدد كبير من النساء والأطفال، ونهب مواشي المواطنين.تم كل ذلك بدعم من الإنكليز وحلفائهم الذين شجعوا الأحباش وأمدوهم بالمعدات العسكرية(٣)، والخبراء لاحتلال هذه المنطقة المهمة(٤)، وبدل اسم الحبشة التاريخي القديم إلى إثيوبيا الاسم الجديد(٥)موحياً باتساع الإمبراطورية، لتشمل شعوباً آخرى لم تكن في السابق ضمن الحكم الحبشي. وبدأت أثيوبيا تدخل في إطار الدول الاستعمارية المعادية لبلاد الصومال(٦). وظلت أثيوبيا الإمبراطورية تتمسك حتى اليوم بما حصلت عليه تحت الحماية الأوروبية من أراضي الصومال، وهي تسوق عدة مبررات قانونية وتاريخية:

١- **القانونية**:رأت أن لها الحق في تلك الأراضي بمقتضى معاهداتها مع الدول الأوروبية. وأن حقها هذا كان يجب أن يكتمل بحصولها على كل أراضي الصومال التي احتلتها الدول الاستعمارية الثلاث:بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وأن هذه الدول لم تمكنها من ضم هذه الأراضي.

٢- **التاريخية**:يقول الأثيوبيون إنهم وصلوا فيما سبق إلى بحيرة فيكتوريا جنوباً وحتى الخرطوم شمالاً،بما فيه السودان الحالية، وأن حقوقهم تصل إلى هذا المدى.بينما الحقائق التاريخية،تقول إن الأحباش لم يكن الجنوب بالنسبة لهم يصل حتى نهاية القرن التاسع عشر، ألا لتخوم مملكة أكسوم بالقرب من حدود اريتريا شمالاً،بل إن أديس

---

(١)- حافظ: المرجع نفسه ، ص ٦٦- ٧٨.

(٢)- الصومال الغربي(الأوجادين):يقع في المنطقة الداخلية من بلاد الصومال، ويتخذ هيئة مثلث ذي ثلاثة أضلاع إحدى زواياه الحادة تنتهي عند نقطة التقاء الإقليم الشمالي بالإقليم الجنوبي من بلاد الصومال. يحده من الشمال الشرقي والشرق والجنوب الشرقي جمهورية الصومال، ومن الغرب إثيوبيا ومن الجنوب منطقة أنفدي الواقعة تحت إدارة كينيا، ومن الشمال الصومال الغربي"جيبوتي" يسكنه شعب صومالي. طوح: المرجع نفسه ، ص٥.انظر إقليم الأوجادين على الخريطة في الملحق رقم (١٥).

(٣)- تلك الأسلحة التي قهر بها زعماء الأوجادين وأبو شرق الحبشة، حيث كان هؤلاء الزعماء خلوا من الأسلحة الحديثة، ومن التأييد السياسي الخارجي، وهما عنصران لازمان لأي مجابهة متكافئة، أمداد عسكري ودعم سياسي. الجمل:تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص١٩٦-١٩٧.

(٤)- أبو سعدة: مرجع سابق، ص٤٣- ٨٥.

(٥)- إثيوبيا:لفظ يوناني مركب من كلمتين Aitho وجه، Opsis حرق معناها الوجوه المحروقة. أبو سعدة: مرجع سابق ، ص٦٥.

(٦)- الجمل:دراسات في تاريخ شرق إفريقيا، مرجع سابق، ص ٤٠٨.

أبابا العاصمة الحالية نفسها[١]لم تكن لهم إلا في أواخر ذلك القرن، وهي الفترة التي توسعوا فيها جنوباً تحت الحماية والتشجيع الأوروبي.حيث كانت الأصول الصومالية تقطن السهول المتاخمة للمرتفعات الحبشية القديمة لأكسوم، ولم تكن هناك أدنى علاقة بين تلك الأصول الصومالية وبين الأحباش. وهنا فإن الثابت أن هذه الأصول كانت تشكل قومية مميزة الأسس العرقية واللغوية والدينية والحضارية، بينمالم تكن للإمبراطورية الأثيوبية نفس تلك الأسس[٢]. ولم يعمل منليك على عكس الدول الأوروبية التي تكالبت على بلاد الصومال لاقتسامها واستعمارها على الحصول على سند قانوني لوجوده في هرر والصومال الغربي عن طريق عقد المعاهدات مع السلاطين والأمراء والشيوخ الصوماليين، وإنما اهتم منليك بالحصول على اعتراف الدول الأوروبية بأقصى امتداد لحدوده الشرقية. ولم تكن أطماع إثيوبيا تقتصر على الصومال الغربي، وإنما كانت أكبر مطامعها تستهدف الوصول إلى البحر الأحمر أو المحيط الهندي لتأمين تجارتها واتصالها بالدول الأوروبية المصدر الرئيس للسلاح[٣].

ويعد منليك المؤسس الحقيقي للإمبراطورية الإثيوبية، واعترفت الدول الاستعمارية بالحدود الجديدة لإثيوبيا مقابل موافقته على مقاسمتها المناطق الساحلية إريتريا وجيبوتي ومناطق من ساحل الصومال، وكان هدف منليك الأساس وفق رسالة وجهها إلى الدول الثلاث، وإلى ألمانيا وروسيا السيطرة على المناطق الساحلية، وعلى المناطق الشمالية الغربية حتى الخرطوم،ثم المناطق الجنوبية حتى بحيرة فيكتوريا بأوغندا، لأنه يعتبر هذه المناطق إثيوبية وله الحق في استرجاعها ؟! لكن الخبث المقرون بالدهاء للدول الاستعمارية الثلاث فاق دهاءه وخبثه، فلم تهتم لرسالته بل أهملتها، ولم ترد عليها ومضت في تنفيذ احتلالها واستعمارها للقارة الإفريقية، وبلاد الصومال كجزء منها بالطرق الدبلوماسية تارة، وبالقوة العسكرية تارة آخرى[٤]. وأولى حلقات الصراع الأوروبي الحبشي اتضحت بالصراع الإيطالي ـ الحبشي، وفيما يلي تفاصيله.

٣- الصراع الإيطالي ـ الحبشي في بلاد الصومال ونتائجه:

---

(١)- أديس أبابا:كانت عاصمة مملكة شوا فيما مضى أنكوبر ، لكن الملك منليك نقلها إلى انتوتو. ولما شيدت الإمبراطورة تاويتو Taitu زوجة منليك الثانية قصراً في ضاحية تبعد عن انتوتو مسافة ثلاث ساعات، أخذت حاشية الملك تنتقل تدريجياً من انتوتو إلى تلك الضاحية حتى أصبحت عاصمة البلاد. وكانت الإمبراطورة قد أطلقت على ذلك القصر أديس أبابا ، ومن ثم أطلق هذا الاسم على العاصمة. وكلمة أديس أمهرية معناها جديد، وهي تحريف لكلمة حديث العربية، ومعنى أبابا الزهر، وعلى ذلك فأديس أبابا تعني الزهرة الجديدة. العظم: مرجع سابق، ص١٦٥.

(٢)- حافظ: مرجع سابق، ص٧١-٧٣.

(٣)- فليفل: مرجع سابق، ص٦٣.

(٤)- أبو سعدة: مرجع سابق، ص٩١.

سعت حكومة روما لاستعمار إحدى المقاطعات الواسعة في شرق إفريقيا، وجعلها باباً للولوج إلى داخل القارة الإفريقية، فانتهزت فرصة انشغال الأحباش بالدراويش "أتباع المهدي"، فاحتلت مصوع وعصب[١]، واتجهت أنظارها بعد استقرارها في مستعمرتها إريتريا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر إلى ساحل بنادر الصومالي والداخل الإفريقي باتجاه الحبشة، وبدأ الطليان يسعون لتنفيذ مشروعهم الاستعماري للتوسع في شرق إفريقية، لتأسيس مستعمرة ضخمة تربط شرق القارة بشمالها مقتدية بالمشاريع الاستعمارية للدول الأوروبية الآخرى[٢].

بدأ رجال السياسة الطليان يوسعون دائرة نفوذهم على ساحل البحر الأحمر الغربي، وهضاب الحبشة الشمالية التي يلائم مناخها الشعب الإيطالي. ووجدا في ظروف الحبشة الداخلية[٣]، وعلاقاتها المضطربة بالسودان المهدي خير معين على توسيع دائرة نفوذهم على الحبشة كلها التي اعتبرها الطليان وبمساعدة الإنكليز منطقة توسع لهم[٤]. ولكي تنجح إيطاليا في تنفيذ خطتها فكرت باستغلال الخلاف الذي كان قائماً بين منليك حاكم إقليم شوا وبين الإمبراطور يوحنا الرابع.فقامت بالتحالف مع الأول ومدته بالسلاح ضد منافسيه في الحبشة، وحين وصل الكونت أنتونيللى Antonelle إلى أنكوبر عاصمة النجاشي منليك في شوا استقبله هذا الأخير استقبالاً طيباً، ودارت بينهما مباحثات انتهت في ٢١ أيار ١٨٨٣ بإبرام معاهدة صداقة وتجارة، عززت مركز إيطاليا التجاري والسياسي في المناطق الساحلية التي تلي عصب غرباً. وقد تألفت تلك المعاهدة من ثماني عشرة مادة،كفلت للطليان تثبيت دعائم مستعمرتهم إريتريا على الساحل، وتوفير سبل الاتصال التجاري بينها وبين المناطق الداخلية الغنية، ولاسيما مملكة شوا الحبشية. وهذا يتبعه قيام تبادل تجاري على نطاق واسع بين الساحل والداخل، مما يكفل تعمير المستعمرة وبقاءها.أظهرت المعاهدة بجلاء أن لإيطاليا سياسة في الحبشة ذاتها،بجانب اهتمامها بتوفير مقومات بقاء وازدهار مستعمرة عصب، ولم تغفل أمر التطلع لنشر نفوذها السياسي في الحبشة، وتمهيد الطريق لفرض سيطرتها عليها[٥].قابل يوحنا الرابع نزول الطليان في مصوع، وزحفهم إلى الداخل، وتحالفهم مع منليك بدهشة شديدة، لأنه كان يظن حتى ذلك الوقت أن الطليان ليس لهم مصالح تشمل ساحل البحر الأحمر الغربي كله، بل تقتصر—كما اعتقد— على ساحل خليج عصب وحسب. ولما كانت مصوع المنفذ البحري الوحيد لتجارة شمال الحبشة، عارض يوحنا نزول القوات الإيطالية بهذا الثغر، واحتج بشدة على الاستيلاء الإيطالي عليه. واتهم منليك بتحريض الطليان على احتلال مصوع لأنها المنفذ البحري لتجارة شمال الحبشة لا لجنوبها، وكان

---

(١)- العظم: مرجع سابق، ص٢٥٣.

(٢)- البوري: مرجع سابق، ص٣٩.

(٣)- كانت الحبشة آنذاك تحت حكم الإمبراطور يوحنا الرابع يؤيده كثير من الرؤوس أقواهم الرأس ألولا حاكم تجرى، ويناوئه آخرون على رأسهم منليك حاكم شوا. رياض: الاستعمار الأوروبي لإفريقيا في العصر الحديث، مرجع سابق، ص٢٤١.

(٤)- كانت إيطاليا- لحداثتها كدولة موحدة-لا تزال ضعيفة، ناقصة الخبرة لا يخاف شرها بقدر سواها من القوى الأوروبية الآخرى. لهذا أفسحت بريطانيا لها ميداناً واسعاً في ا الحبشة. خياطة، سليم: الحبشة المظلومة، مطبعة روضة الفنون، بيروت، د.ت، ص١١٩.

(٥)- حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص١٥٤-١٥٥.

منليك يطمع في عرش الحبشة الإمبراطوري، وينتظر من الطليان مساعدته في الوصول إليه، ولهذه الأسباب حصل اصطدام عسكري بين إيطاليا ويوحنا في عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، واستطاع الرأس ألولا Ras Alulahk أن يوقع هزيمة بالإيطاليين عند منطقة دوجالى، وتدخلت بريطانيا لمساندة إيطاليا(١)، ولتعقد صلحاً بين الجانبين، وكان هذا الصلح بمثابة هدنة مؤقتة بينهما، فالإمبراطور انشغل في مواجهة الثورات الداخلية، في حين أن إيطاليا أخذت تعيد تنظيم صفوفها، فلم توقفها تلك الهزيمة عن المضي في تنفيذ خططها لاحتلال الحبشة(٢).

وخدمت الظروف إيطاليا بسبب مقتل الإمبراطور الحبشي يوحنا على يد الدراويش في السودان في موقعة القلابات عام ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م.فانتهزت الفرصة، وتقدمت لاحتلال مناطق كيرن وأسمرة لتتحكم بالطرق الجبلية المؤدية إلى الحبشة. ولما تقلد منليك العرش الحبشي بتأييد من الإيطاليين الذين اعتقدوا أن الإمبراطور الجديد مدين لهم بوصوله للعرش، فواصلوا سياستهم التوسعية تجاه الحبشة، ووقعوا معه في ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م معاهدة أوتشيالى Uccialli(٣).التي تضمنت اعتراف منليك بأن إريتريا مستعمرة إيطالية، وليست جزءاً من أراضيه، وتم ترسيم الحدود بين الحبشة والمستعمرة الإيطالية في شرق إفريقية، وتعاون البلدان فيما يتعلق بعلاقات الحبشة مع الدول الأجنبية، وتعهدت إيطاليا بتقديم هدية مالية لمنليك قدرها ٤مليون ليرة، وبعض الذخيرة والسلاح الذي كان يشعر أنه بحاجة إليه من أجل المعركة القادمة التي سوف يخوضها ضد مناوئيه على العرش. وبينما كان منليك يصارع معارضيه للجلوس على العرش،كانت إيطاليا قد بيتت النية للاستيلاء نهائياً على الحبشة، فاتخذت معاهدة أوتشيالى ذريعة للتدخل في شؤون الحبشة الداخلية، لتحويلها تدريجياً إلى مستعمرة ايطالية.فأعدت العدة لاجتياح أراضي الحبشة باحتلال بعض أقاليمها(٤). ولسوء نية إيطاليا ذر قرن الخلافات بينها وبين منليك، فأرادت حكومة روما استغلال نص المادة ١٧ من معاهدة أوتشيالى(٥)، بغرض بسط سيطرتها على الحبشة عن طريق إدارة شؤونها الخارجية مع الدول والحكومات الآخرى، ولم يدر هذا المفهوم في ذهن منليك فرفض الأخذ بها، بعد أن علم الخدعة الإيطالية. وكتب خطاباً إلى الملك الإيطالي همبرت في ٢٧ أيلول عام ١٨٩٠ موضحاً عدم اتفاق النص الأمهري مع الترجمة الإيطالية، وتمنى أن تصحح الأخطاء وأن تعلم القوى الأوروبية ذلك. وبناء على ذلك الخطاب وصل انتونيللى Antonelle إلى أديس أبابا في ١٨ كانون الأول١٨٩٠، ومعه تفويض بإعطاء منليك الحدود التي يرضاها إذا قبل النص الإيطالي للمادة ١٧، ودارت مباحثات بين الطرفين رفض فيها الجانب الإثيوبي اعتبار

---

(١)- الجمل: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٣٩.

(٢)- البوري: مرجع سابق، ص٤٠.

(٣)- الجمل: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٣٩.

(٤) - سمعان: العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، مرجع سابق، ص١٢٦ .

(٥)- جاء في نص المادة ١٧ من الصيغة الإيطالية مختلفاً تماماً عنه في الصيغة الأمهرية.فقد ورد في النص الأمهري ما يعني: بأن ملك أثيوبيا يستطيع استخدام وساطة إيطاليا في تصريف كل شؤونه الخارجية مع أوروبا، بينما يقضي النص الإيطالي على أن ملك أثيوبيا يوافق على استخدام حكومة جلالة ملك إيطاليا في تصريف شؤونه الخارجية كلها مع الدول والحكومات الآخرى. الجمل: دراسات في تاريخ شرق إفريقيا، مرجع سابق، ص٤٠٤.

الحبشة تابعة لإيطاليا. ولما أدرك انتونيللى أن محاولاته قد باءت بالفشل، ووصلت إلى طريق مسدود، أرسل رسالة مطولة في ٢٣ كانون الثاني ١٨٩١ إلى رئيس وزراء بلاده كريسبى أوضح فيها أن المادة ١٧ ليست ضرورية لضمان مصالح إيطاليا في إثيوبيا، وأن هذه المادة قد عرقلت التوصل إلى اتفاق مع القوى الأوروبية حول مجال النفوذ الإيطالي، وأوضح أن إلغاء المادة سيسهل العلاقات الودية مع منليك[١].لكن حكومة بلاده لم تستجب لنصيحته، وأصرت على موقفها. وكانت هذه بادرة سيئة للعلاقات الأثيوبية الإيطالية، وبنفس الوقت كانت بداية طيبة لتوثيق عرى الصداقة الأثيوبية الفرنسية.أرسل منليك إلى الدول الأوروبية ـ بناء على نصيحة فرنسا ـ طالباً مساعدتها مبيناً موقفه من النص الإيطالي المخالف لما تم الاتفاق عليه مع الطليان، فجاءت مواقف بعض الدول الأوروبية بين المؤيد والمعارض لإيطاليا كل حسب مصالحه، فالموقف البريطاني تجسد بنقاط ثلاث:

١- رغبة بريطانيا في الحد من النفوذ الفرنسي خشية امتداده من الصومال الفرنسي إلى المستعمرات البريطانية، فسمحت لإيطاليا باحتلال كسلا بصورة مؤقتة عام ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م.

٢- وجود فرنسا في منطقة أعالي النيل يشكل تهديداً لمصالح بريطانيا، ورأت أن تقف ضدها، وأن تستعين بدولة تكون بمثابة حاجز أمام تقدم فرنسا.

٣- لم ترغب بريطانيا بسيطرة إيطاليا على أثيوبيا الأمر الذي يحقق قيام إمبراطورية استعمارية بجوارها، وقد تصبح منافسة لها في المستقبل،بل فضلت وأرادت احتفاظ أثيوبيا باستقلالها كدولة إفريقية ضعيفة.

أما ألمانيا رفيقة إيطاليا في التحالف الثلاثي، فقد كانت أمام خيارين:

١- أن تساند إيطاليا لأنها ترتبط معها في التحالف الثلاثي، وتتحمل كافة النتائج التي قد تترتب على ذلك.

٢- أن تقف موقفاً سلبياً من مسألة أثيوبيا بما يحقق مصالحها.

وفضلت ألمانيا الخيار الثاني، لأنها تريد أن تقوي من موقف فرنسا في أثيوبيا، بما يدفع بريطانيا إزاء ذلك للتقرب من ألمانيا أو الدخول في التحالف الثلاثي، وفي الوقت نفسه كانت حرب البوير التي أدت إلى سوء العلاقات بين بريطانيا وألمانيا من جهة، وقربت بين ألمانيا وفرنسا من جهة آخرى[٢].

أما فرنسا فوقفت إلى جانب أثيوبيا، فأمدتها بالمال والسلاح عن طريق مستعمرتها جيبوتي.فالمساعدة الفرنسية لأثيوبيا لم تكن مجرد وسيلة لزيادة النفوذ الفرنسي في أثيوبيا فحسب، ولكنها كانت أيضاً مظهراً من مظاهر مقاومة فرنسا لإيطاليا لتنافسهما في شمال إفريقيا، ولانضمام إيطاليا إلى التحالف الثلاثي الذي كونه بسمارك في مواجهة فرنسا. وهناك سبب إضافي لعداء فرنسا لإيطاليا هو تقرب الأخيرة إلى بريطانيا التي كانت المنافس الرئيس لفرنسا في الميدان الاستعماري في القارة الإفريقية. بينما نظرت روسيا للتحالف الثلاثي على أنه خطر على مصالحها

---

(١)- الجمل: مرجع سابق، ص ٤٠٥ .

(٢)- سمعان: العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، مرجع سابق، ص١٢٧-١٢٨.

خاصة في البلقان، ونكاية ببريطانيا وإيطاليا سمحت فرنسا بمرور السلاح من روسيا عبر ميناء جيبوتي، وشجعت منليك للوقوف بوجه الأطماع الإيطالية في بلاده[١].

وعندما تحددت مواقف الدول الأوروبية على ذلك النحو، قررت إيطاليا العمل على حسم الأمور في أثيوبيا بصورة نهائية، فأرسلت بعثة إلى منليك عام ١٣١١هـ/١٨٩٣م لإقناعه بقبول المعاهدة، لكنها فشلت في ذلك. فسارعت إلى كسب ولاء زعماء تجرى على أمل تكوين دولة حاجزة بينهم وبين شوا، وتقسيم الحبشة إلى قسمين شمالي وجنوبي. وأخذت تتفاوض مع زعماء تجرى، وخاصة المانجاشا"ابن الإمبراطور يوحنا الرابع" الذي رحب وأيد الطليان، ووقع معهم ميثاق صداقة. ورد منليك على ذلك التحالف بإعلان إلغاء معاهدة أوتشيالى في عام ١٨٩٣م مستغلاً تعاطف الدول الأوروبية معه، وأخذت الأسلحة تتدفق إليه من فرنسا وروسيا، وأرسل مبعوثاً أثيوبياً مسلماً يسمى محمد الطيب لمفاوضة المهديين للوقوف صفاً واحداً ضد العدو الإيطالي[٢].

الأمر الذي دفع إيطاليا لزيادة توددها إلى المانجاشا الذي فقد الأمل في استرجاع العرش الحبشي، لكنه غير رأيه، وانقلب على الطليان، واجتمع بجيوشه في أديس أبابا ٩ حزيران عام ١٨٩٤، وأعلن الولاء لمنليك للوقوف في وجه العدو الخارجي الأوروبي. وفي ١٩ كانون الأول من نفس العام طلب الجنرال الإيطالي بارتيرى Barateri من المانجاشا أن يحل جيشه، لكنه رفض فأسرع الطليان للاستيلاء على مدينة أدى جيزات التي تتحكم بالطريق الطبيعي نحو شوا، ثم احتلوا مدينة عدوة، ولم يعد هناك مجال لتجنب الحرب بين الطرفين"إيطاليا والحبشة".فقد اعتبر الطليان إلغاء منليك معاهدة أوتشيالى بمثابة إعلان الحرب، فقرروا من جانبهم إعلان الحرب على الحبشة، وزحفوا على أقاليم الأمهرا وتجرى وتقدموا صوب أكسوم، وواجهوا مقاومة عنيفة في تقدمهم نحو المدينة المقدسة، وأعطى الدفاع عنها لمنليك شهرة عظيمة، فأضحى في نظر الأحباش بطلاً يدافع عن كيان بلادهم الديني والسياسي، ولم تنجح إيطاليا في تفرقة الأثيوبيين حيث انضم كل الرؤوس البارزين إلى صفوف الملك منليك[٣].

لكن الطليان أصابهم الغرور بقوتهم، فخفضوا الظن كثيراً بمناعة الأحباش وقوتهم، فأخذوا ينظمون الحملات نحو الداخل واحدة تلو الآخرى، فيعقب كلا منها إلحاق جزء من الحبشة بمستعمرة إريتريا الإيطالية[٤]، ومع إعلان إيطاليا تصميمها على تبني سياسة التوغل قابلها الأثيوبيون مجتمعين في ٧كانون الأول عام ١٨٩٥، ولم تمض ساعة على المعركة بين الطرفين حتى قضي على الجيش الإيطالي فلم ينج منه سوى٣٠٠ جندي وثلاثة ضباط. وكانت هذه الهزيمة في أمبا آلاجي، وكانت أول هزيمة خطيرة نزلت بالقوات الإيطالية في أثيوبيا، فكانت سبباً في تصميم الطليان على ضرورة كسب الحرب بأي ثمن، لذا وافق البرلمان الإيطالي على تخصيص مبالغ هائلة للإنفاق

---

(١)- البوري: مرجع سابق، ص٤٢.

(٢)- الجمل: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص١٨٩.

(٣)- الجمل: المرجع نفسه، ص٢٦٥-٢٦٦.

(٤)- خياطة: مرجع سابق، ص١٢٣-١٢٤.

على الحرب الأنتقامية ضد الأحباش.بينما بعثت (معركة أمبا آلاجي) الثقة في نفوس الأثيوبيين في مفاوضات الصلح التي دارت بين الطرفين إذ تمسك كل منهما بوجهة نظره، فطلبت إيطاليا اعتراف أثيوبيا بملكيتها للأراضي من إريتريا حتى عدوه. واحتلال ماكالى وأمبا الآجي بصفة مؤقتة،بينما أصر منليك على مطالبه بوجوب تخلي الإيطاليين عن كل ما كسبوه من الأرض دون وجه حق، فلم يلبث القتال أن تجدد في أول آذار عام ١٨٩٦ ، وكان قوام الطليان ٢٠٠ ألف رجل، ومع ذلك استطاع الأثيوبيون بهجومهم الساحق وحسن قيادتهم، أن يقتلوا من الإيطاليين ستة آلاف ويأسروا مثلهم، ويستولوا على جميع قطع المدفعية، فكانت موقعة عدوة من أشنع الهزائم التي منيت بها أمة في القرن التاسع عشر، مما أدى إلى سقوط الوزارة الإيطالية. وفي ٢٦تشرين الأول من نفس العام عقدت معاهدة الصلح والصداقة في أديس أبابا، وحددت فيها الحدود نهائياً بين مستعمرة إريتريا وولاية تجرى الأثيوبية، علاوة على الفدية الكبيرة التي دفعتها إيطاليا من أجل إطلاق سراح المعتقلين، وألغيت معاهدة اوتشيالي. وأصيبت سياسة التوسع الإيطالية بضربة قاضية[١]. واعترفت إيطاليا في معاهدة الصداقة باستقلال أثيوبيا استقلالاً تاماً، ورسمت الحدود وخرجت إثيوبيا من معركة عدوة دولة ذات بأس وقوة، واتجهت إليها وفود فرنسا وبريطانيا وروسيا والسلطنة العثمانية كل يعرض مشروعات عمرانية لتنمية مواردها[٢].

تركت معركة عدوة بأثيوبيا ردود فعل قوية على المستويين المحلي والدولي:

١- المستوى المحلي: وصل خبر الهزيمة إلى روما في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، فاستقال رئيس الوزراء كريسبى حال اطلاعه عليه خشية مواجهة ردود الفعل الناتجة عنه. وفي اليوم التالي شاع الخبر في أرجاء إيطاليا فقامت المظاهرات في أغلب المدن والمناطق، وعمت الإضرابات، وتعالت صيحات الاحتجاج، والمطالبة بمحاسبة ومعاقبة كريسبى والمسؤولين الآخرين في الحكومة الإيطالية، وضرورة تسريح كبار ضباط الجيش لأنهم غير قادرين على تحقيق أي شيء لإيطاليا.

٢- المستوى الخارجي: فقد ترتب على الصدام بين الإثيوبيين والإيطاليين في عدوة، أن تحول اهتمام إيطاليا من التوسع في شرق إفريقية على حساب الممتلكات الإثيوبية إلى التوسع في ساحل الصومال الشرقي. واستطاعت بالفعل أن تدعم وجودها في كل موانئ كسمايو ومقديشو حتى وصلت إلى رأس دلجادو في الشمال، وكونت مستعمرة ثانية في شرق إفريقية عرفت باسم مستعمرة الصومال الايطالي[٣]. ومن الجدير بالذكر أن إيطاليا فرضت نفوذها على هذه المناطق الشاسعة بدون حرب أو قتال. وفي ٢٨آذار عام ١٨٩٧ أرسلت حكومة روما بعثة برئاسة الدكتور نيرازانى Nirazzani إلى أثيوبيا بهدف:

١- تهدئة مخاوف الحبشة، ومحاولة إعادة كسب صداقتها بعد هزيمتها في الحرب.

---

(١)- رياض: الاستعمار الأوروبي لإفريقية في العصر الحديث، مرجع سابق، ص٢٤٢-٢٤٣

(٢)- الجمل:دراسات في تاريخ شرق إفريقيا، مرجع سابق، ص ٤٠٨.

(٣)- اندريه: تاريخ أفريقيا، مرجع سابق، ص١٨٥.

٢- للحد من التنافس القائم بين بريطانيا وفرنسا من جهة، وبينها وبين الدولتين من جهة آخرى[١].

٣- للاتفاق مع منليك بشأن الحدود بين أثيوبيا والصومال الإيطالي[٢].

وتم عقد اتفاق منحت إيطاليا بموجبه أراضي شاسعة لم تكن تحلم بها، فقد عرض الملك منليك على نيرازانى خريطة لهذه المنطقة، ووضع عليها خطوطاً تمثل الحدود التي يرغب أن تكون بينه وبين الطليان، ويبدأ ذلك الخط عند نهاية الخط الفاصل بين إيطاليا وبريطانيا بمقتضى برتوكول عام ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ويتجه جنوباً بموازاة الساحل على بعد ١٨٠ ميلاً نحو الداخل حتى يلتقي بنهر جوبا عند مصبه. ولما عاد نيرازانى إلى روما حاملاً معه هذه الخريطة التي تمثل رغبات الإمبراطور، لم تلبث حكومة روما أن انتهزت هذه الفرصة، فأبرقت إليه في ٣أيلول عام ١٨٩٧ معلنة موافقتها على اقتراحاته.فحصلت إيطاليا على أراضي تمتد من رأس غوردافوي حتى مصب نهر جوبا، وإلى مسافة ١٨٠ ميلاً إلى الداخل. وبعد أن تلقى منليك برقية الحكومة الإيطالية السابقة بعث ببرقية يقول فيها:(**نحن مسرورون غاية السرور لمصادقتكم على معاهدة التجارة واتفاقية الحدود الجديدة، ويحدونا الأمل في أن تسود علاقات الصداقة بيننا وبين إيطاليا**)[٣].

بقيت مواقف الدول الأوروبية على ما هي عليه تجاه إيطاليا، فقد شعرت فرنسا بأن انتصار أثيوبيا هو بمثابة انتصار لسياستها،كون ذلك سيدفع إيطاليا بالتوقف عن منافسة فرنسا مستقبلاً، ويجعلها تتبع سياسة آخرى تتسم بالقرب منها خاصة. وأما دول التحالف الثلاثي الذي تنتمي إليه إيطاليالم تساند عملها في أثيوبيا، لتضارب مصالح تلك الدول تجاه أثيوبيا.في حين كانت ألمانيا ترى عكس ذلك، فهذه الهزيمة سوف تجعل إيطاليا أكثر تمسكاً بالتحالف الثلاثي وارتباطاً به، وبريطانيا بدورها شعرت بأن هذه الهزيمة ترضي رغبتها في الاحتفاظ بأثيوبيا كدولة إفريقية مستقلة وضعيفة، وتكرس العداء بين فرنسا وإيطاليا[٤]. وفيما يأتي بعض آثار معركة عدوة:

١- كانت معركة عدوة فاتحة التكالب الاستعماري على منطقة القرن الإفريقي بصفة عامة ووادي النيل بصفة خاصة، والحقيقة أن مخططي السياسة البريطانية والفرنسية قد وضعوا سياستهم الإفريقية على أساس امتداد النفوذين: إلبريطاني من القاهرة شمالاً إلى الكاب جنوباً والفرنسي من قاعدة أوبوك في بلاد الصومال شرقاً حتى المحيط الأطلسي غرباً، وكانت الدولتان تبحثان عن حليف لتنفيذ سياستهما، فوجدت بريطانيا في إيطاليا خير حليف لها يقف أمام التوسع الفرنسي في وادي النيل والقرن الإفريقي.بينما وجدت فرنسا في الحبشة خير حليف يمكنها من تقويض المخططات البريطانية.

---

(١)- أبو سعدة: مرجع سابق، ص١٠٩-١١٠.

(٢)- سالم: مرجع سابق، ج٢، ص٢٠٤.

(٣)- حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٥٤٢-٥٤٣.

(٤)- البوري: مرجع سابق، ص٤٢.

٢- صارت الحبشة دولة ذات بأس، وأخذت وفود الدول الأوروبية تسعى من أجل التحالف معها، وفي نفس الوقت أحس الملك منليك أن الوقت قد حان لتحقيق حلمه القديم الذي عبر عنه في رسالته لملوك أوروبا عام ١٣٠٩هـ/١٨٩١م لبسط سيطرته، وتوسيع مجال نفوذه حتى الخرطوم والنيل الأبيض. وبدأ بالفعل في مشاركة الدول الأوروبية عمليات التقسيم وبسط السيطرة(١).

٣- ضاعت آمال إيطاليا في بناء إمبراطورية ضخمة في شرق إفريقية بهزيمة عدوه، وخرجت إيطاليا من ساحة الصراعات الأوروبية في الحبشة.

٤- عقدت إيطاليا معاهدتين مع الحبشة تنازلت بمقتضاهما عن عدة أجزاء من منطقة الأوجادين التي كانت خاضعة لها(٢).ففي عامي ١٣١٨-١٣٢٦هـ/١٩٠٠-١٩٠٨م عقد الملك منليك وممثلو إيطاليا في أثيوبيا معاهدتين لتحديد الحدود بين الأراضي الصومالية الواقعة تحت الاحتلال الحبشي وبين الأراضي الصومالية الواقعة تحت الاحتلال الإيطالي، ولتخطيط الحدود بين المستعمرة الإيطالية اريتريا وبين الحبشة. بحيث تكون حدود مستعمرة إريتريا قد استقرت نهائياً من ناحيتي السودان المصري - البريطاني والمملكة الإثيوبية(٣).

٥- كان لهزيمة إيطاليا وانتصار إثيوبيا أثره في إعطاء إثيوبيا أربعين عاماً آخرى من الاستقلال، وخلال هذه الفترة واصل منليك توسعه وتوحيد مملكته(٤).مما أعطى لإثيوبيا الفرصة للدخول وبقوة في عملية الصراع مع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في أعالي النيل والصومال الغربي (الأوجادين).

٤- الصراع البريطاني – الفرنسي- الإيطالي . الحبشي على أعالي النيل والصومال الغربي (الأوجادين):

شكلت هزيمة إيطاليا أمام الجيش الحبشي وخروجها من ساحة الصراعات الدولية في شرق إفريقية عاملاً مهماً لانتعاش التحالف الفرنسي الحبشي على حسابها(٥)، وكان واضحاً أن التوازن بين فرنسا وبريطانيا في شمال شرق إفريقية يعتمد على موقف الحبشة. وكانت بريطانيا تحلم بعد احتلالها لمصر عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م بإقامة خط متصل بين مستعمراتها من جنوب القارة إلى شمالها. ودأبت فرنسا منذ ذلك الوقت على معارضة الاحتلال البريطاني لمصر معارضة شديدة، والسعي للتوغل في أفريقيا والوصول إلى حوض النيل لمنافسة بريطانيا في تلك الجهات عن طريق أملاكها على خليج تاجورة. وكان من الطبيعي أن تبذل بريطانيا كل جهدها لمحاصرة الفرنسيين في أملاكهم لمنعهم من الاتصال المباشر بحوض النيل.فشجعت حكومة روما على تأسيس مناطق لنفوذها على

---

(١)- الجمل: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٢٩٩ -٣٠٢.

(٢)- حافظ: مرجع سابق، ص٦٩.

(٣)- حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٤٨٨-٤٨٩.

(٤)- الجمل: دراسات في تاريخ شرق إفريقيا، مرجع سابق، ص٤٠٨.

(٥)- عبده: مرجع سابق، ص١٧٥-١٧٧.

طول ساحل البحر الأحمر الغربي حتى أصبحت الممتلكات الإيطالية على ذلك الساحل تمتد من رأس كسار جنوب سواكن إلى حدود الصومال الفرنسي الشمالية. ونجحت بريطانيا بمنع فرنسا من الاتصال المباشر بالسودان لعدة سنوات.لكنها لم تنجح بوضع حدٍ لأطماعها في الوصول إلى أعالي النيل لمنافسة بريطانيا في السيطرة على تلك الجهات، ولمضايقتهم وإزعاجهم في مصر وتهديدهم بقطع المياه عنها،بل تطلعت فرنسا منذ أوائل العقد التاسع من القرن التاسع عشر إلى محاولة تنفيذ مشروعها البحر الأحمر ـ المحيط الأطلسي بالتوغل في إفريقية الوسطى للوصول إلى حوض النيل من الحبشة[1]، وإرسال حملات عسكرية من المستعمرات الفرنسية في إفريقية الغربية والوسطى إلى حوض النيل بهدف ضم إقليم بحر الغزال على وجه الخصوص إلى أملاكها الإفريقية، وللاستيلاء على فاشودة في السودان، ورفع العلم الفرنسي عليها. وكانت تفكر في إرسال حملة من الشرق الإفريقي لتقابل آخرى تأتي من الغرب، واتضحت نيتها في محاولة تنفيذ الشق الأول من المشروع الاستعماري، وهو نشر نفوذها في الحبشة على أنقاض النفوذ الإيطالي، وحازت على صداقة منليك بمساعدته في نزاعه ضد الطليان[2].

سارع الأخير لتأكيد نيته بتعميق الصداقة الفرنسية الحبشية بتكليفه في أوائل عام ١٣١١هـ/١٨٩٣م مستشاره الخاص المهندس السويسري الفريد ألج Alfred Alg الذي كان يعطف على المصالح الفرنسية في الحبشة، ويحارب المصالح الإيطالية بها دراسة مشروع مد خط حديدي من ميناء جيبوتي الفرنسي إلى أديس أبابا والنيل الأبيض على أن يمر هذا الخط بإمارات هرر وانتوتو والكافا. وقد وجد ألفريد في شخص صديقه التاجر الفرنسي شفنو Chefneux خير معين على محاولة تنفيذ المشروع ذي الأهمية الاقتصادية الظاهرة، أذ أنه سوف يصل مستعمرة الصومال الفرنسي بأعالي النيل. ونجح شفنو في الحصول على وعود من الشركات الفرنسية بتمويل هذا المشروع. وفي عام ١٣١٢هـ/١٨٩٤م منح منليك شركة فرنسية امتياز مد الخط الحديدي من جيبوتي إلى هرر وإدارته لمدة ٩٩ عام. كانت كل الدلائل منبئة بأن فرنسا عاقدة العزم على تنفيذ مشروعها الاستعماري، ومحاولة التسلل عبر الحبشة إلى إفريقية الوسطى وأعالي النيل لمنافسة بريطانيا في تلك الجهات، لمحاولة عرقلة تنفيذ مشروع القاهرة ـ الكاب البريطاني. وأخذت تجري الاستعدادات اللازمة لإرسال حملة بقيادة مونتي Monteil من الأوبانجي العليا في الكونغو الفرنسي إلى فاشودة التي تسيطر على مجرى النهر الأعلى، وعلى ملتقى رافديه به، وهما بحر الغزال ونهر السوباط. وتمهيداً لنجاح نشاطهم في تلك الجهات حاول الفرنسيون تسوية مشاكلهم مع الألمان الذين جاورت مستعمرتهم في الكمرون أملاك الفرنسيين في الكونغو، فأبرم الفرنسيون مع الألمان في ١٥ آذار ١٨٩٤ اتفاقاً لتحديد منطقتي النفوذ الفرنسية الألمانية في إقليم بحيرة تشاد وتخطيط الحدود بين الكونغو الفرنسي والكمرون

---

(١)- حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٣٦٦-٣٦٧.

(٢)- شكري: مصر والسودان، مرجع سابق، ص٤٩٥-٤٩٦.

الألمانية. وقد صار للفرنسيين بموجب ذلك الاتفاق مطلق الحرية في التوسع شرقاً إلى أقصى ما يستطيعون بلوغه. وأصبح من الضروري على بريطانيا أن تبذل ما بوسعها من جهد لوقف تغلغل النفوذ الفرنسي في الحبشة[١].

أفضى ذلك إلى المواجهة البريطانية الفرنسية في هذه الساحة مباشرة. ورأت فرنسا أن تزيد من ضغطها على بريطانيا، فاعترضت على اتفاق ١٢ أيار ١٨٩٤ بينها وبين ليوبدلد ملك بلجيكا حتى اضطرتها إلى التراجع عن المادة الثالثة منه التي تستأجر بريطانيا بمقتضاها أجزاء من دولة الكونغو الحرة، لتتمكن من مد طريق القاهرة - الكاب. ونظمت فرنسا حملات من جيبوتي وإفريقيا الاستوائية باتجاه أعالي النيل، وكانت فرنسا قد حصلت على امتياز من منليك لمد خط سكة حديد جيبوتي— أديس أبابا عبر هرر، ومن جهة آخرى ازداد التوغل الفرنسي في الحبشة بتولي مجموعة من ضباطها تدريب وتسليح الجيش الحبشي.ترافق ذلك مع بداية فقدان ميناء زيلع أهميته التجارية ووضعه المتميز كميناء لتصدير السلع والمنتجات الحبشية لصالح ميناء جيبوتي، وصارت زيلع في حالة ركود، وصارت جيبوتي تسمى مرسيليا الصغرى يؤمها التجار من كل جنس، وقد تولى تجار صوماليون من قبيلة العيسى مهمة نقل تجارة الحبشة. وأطلق المستعمرون الفرنسيون اسم منليك على أحد ميادين جيبوتي زيادة في التقرب من الأحباش.فرد على الكرم الفرنسي بتوجيه رأس مكونين وراسى جويانا صوب بنى شنقول التي تشرف على النيل الأبيض. وقام جيش آخر باحتلال الكافا، واتجه صوب بحيرة رودولف انتظاراً لوصول الجنرال الفرنسي مارشان[٢]. ومن ناحية ثالثة كلف فيتاورارى هابتا جرجس بمد الإمبراطورية الحبشية جنوباً حتى صحراء الأوجادين.أصيبت بريطانيا بالذهول من التقارب الكبير في العلاقات الفرنسية الحبشية، وواجهت الإجراءات الفرنسية التي كانت تنطلق من سياسة إستراتيجية تقوم على أيدلوجية واضحة تستهدف جعل الحبشة جزءاً من كتلة ضخمة تخضع للنفوذ الفرنسي، وتضم جيبوتي ووادي النيل، وتمتد حتى الكونغو والساحل الغربي لإفريقية عند السنغال. وقد طالبت غرفة التجارة في لندن حكومة بلادها بأن تعمل على ضمان السيطرة على وادي النيل كله، ودعتها في عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م إلى إعلان حمايتها على أوغندا. وقد حدث ذلك بالفعل بنفس العام. ودفعت قواتها صوب دنقلة، واندفع اللورد كتشنر في وادي النيل لقتال المهديين.إذا كانت بريطانيا قد اتخذت تلك الإجراءات لمجابهة فرنسا في وادي النيل، فقد كان عليها أن تغطي بنفسها الجناح الشرقي للوادي المتمثل في الحبشة والقرن الإفريقي الذي انكشف بعد هزيمة حليفتها إيطاليا في عدوة[٣].

---

(١)- حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص٣٦٧-٣٦٩.

(٢)- عقد منليك اتفاقاً مع فرنسا للاستيلاء على عدد من الأقاليم الاستوائية، وكانت الخطة أن تلتقي القوات الفرنسية القادمة من الغرب عبر المناطق الاستوائية التي تم احتلال فرنسا لها مع قوات منليك القادمة من الشرق عند فاشودة، وقد وصلت قوة حبشية قوامها٥٠٠٠مقاتل إلى النيل الأبيض بقيادة رأس تساما. وكان برفقة عدد من المستشارين العسكريين"فرنسي وسويسري وروسي". لكن القائد الفرنسي مارشان تأخر في الوصول في الموعد المحدد، فأسرع تساما إلى العودة إلى بلاده لانتشار الوباء بين جنوده. طوح: مرجع سابق، ص٣٥.

(٣)- فليفل: مرجع سابق، ص٤٤- ٤٥.

عالجت بريطانيا الموقف في الجناح الشرقي لوادي النيل بالسيطرة على الأوجادين لتفاوض به الحبشة مستقبلاً، ولتكون ورقة ضغط بيدها على الحبشة، فعقدت معاهدة حماية عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م مع أحد شيوخ قبائل الأوجادين المدعو أحمد مرجان[١]. وكانت تلك أول معاهدة تعقد بين إحدى قبائل الأوجادين وإحدى الدول الأوروبية صاحبة المطامع في القرن الإفريقي[٢].

ومن متابعة السياسة البريطانية تجاه بلاد الصومال يتضح عدم صحة ما ذهب إليه البعض، من أن هدف بريطانيا من إبرام معاهدة الحماية للحد من التوسع الحبشي في الأراضي الصومالية، بدليل تنازلها عن حمايتها بعد أقل من عام، وهو الأمر الذي يثبت أن تلك المعاهدة لم تكن إلا وسيلة ضغط على الحبشة لتعود وتقايضها بالأوجادين مقابل كف أطماعها على الضفة اليمنى للنيل الأزرق، وعدم التعاون مع فرنسا في ذلك الصدد. وتركت القبائل الصومالية في الأوجادين تتعرض لأبشع الهجمات الحبشية دون إن تقوم بأي رد سياسي أو عمل عسكري لردع الأحباش.فلم تكن بريطانيا ترغب في أن تمد وجودها إلى تلك المنطقة الصحراوية النائية، ولكنها اضطرت إلى ذلك في ظل ظروف التنافس بينها وبين فرنسا في وادي النيل.فاتخذت من حمايتها على الأوجادين، وسيلة ضغط على الأحباش لمقايضتهم عليها مقابل تنازلهم عن مطامعهم في وادي النيل، واسترضائهم بتلك المنطقة، لإبعادهم عن فرنسا وتعطيل تعاونهم معها، وهو التعاون الذي قد يكون وخيم العاقبة على تقدم كتشنر صوب الخرطوم، وعاملاً مشجعاً لتقدم مارشان صوب فاشودة. ولتحقيق هدف بريطانيا الاستراتيجي في السيطرة على مياه النيل، قدمت بريطانيا الأوجادين غنيمة باردة للحبشة، واعترفت رسمياً بوجودها فيها مقابل أن تقنع الحبشة بوقف التعاون مع فرنسا في وادي النيل[٣].

لكن فرنسا لم تكن غافلة عن المخططات البريطانية، فقررت قطع الطريق على الإنكليز بدخولها في مفاوضات مع منليك لتجديد معاهدة عام ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م[٤].فأرسلت في أواخر عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م ليون لاجارد Leon Lagarde حاكم الصومال الفرنسي بمهمة خاصة إلى أديس أبابا بهدف الوصول إلى اتفاق سياسي مع منليك يخدم الأغراض الفرنسية بتسهيل مرور حملتين فرنسيتين في بلاده للوصول إلى أعالي النيل، وكان عليه أن يأخذ مبالغ مالية كبيرة ليزيد بها من قوة نفوذ بلاده في الحبشة. وصل المندوب الفرنسي العاصمة الحبشية في أوائل ١٣١٥هـ/١٨٩٧م. وسجل نجاحاً قبل رجوعه إلى الساحل أذ مهد لإعادة سريان معاهدة الصداقة

---

(١)- نص المعاهدة: (**أنا أحمد مرجان حاكم الأوجادين وضعت نفسي وشعبي وبلادي وأتباعي تحت حماية ملكة الإنكليز، وأصرح هنا أني سوف لا أقبل أنا ولا من خلفي أن تعطى بقعة من بلادي وأموال شعبي لأي حكومة أخرى، ولا أؤجرها لغيرها، ولا أدخل في أي معاهدة غير هذه المعاهدة إلا بموافقة الملكة وإمضائها وكل ما يتعلق بالتجارة سيكون تحت تنظيم الملكة. حرر في ١٨٩٦/٩/١**). عيسى: مرجع سابق، ص١٣٨.

(٢)- أبو سعدة: مرجع سابق، ص٣٨٤-٣٨٥.

(٣)- فليفل: مرجع سابق، ص٤٥.

(٤)- حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص١٥٧-١٥٨.

الفرنسية الحبشية المعقودة عام ١٨٤٣ ، واستطاع أن يوقع معاهدة سرية مع منليك في ٢٠ آذار ١٨٩٧ للسيطرة على حوض النيل الأعلى، واعتبرت فرنسا الاتفاق بمثابة تحالف حقيقي بينها وبين الحبشة. ومهد لاجارد للاتفاق مع الحبشة على تعيين حدود الصومال الفرنسي.فالأسباب السياسية وهدية الأسلحة، ورغبة الفرنسيين في قبول شروط الأحباش الخاصة بتحديد بعض المناطق[١]،كانت عوامل ساعدت على نجاح بعثة لاجارد الفرنسية لتحديد الحدود بين الحبشة والصومال الفرنسي[٢]، ولتشجيع التجارة بين الطرفين. والأمر المهم هو أن لاجارد حاول أن يحث منليك على زيادة وجوده العسكري على الضفة اليمنى لنهر النيل بالقرب من فاشودة لخدمة المصالح الفرنسية. وجعلت معاهدة ١٨٩٧ منليك راغباً في نقل تجارة بلاده عبر جيبوتي حيث حلفاؤه الفرنسيون، وراغباً بالتالي في تشجيع مد الخط الحديدي بينها وبين أديس أبابا عبر الصومال الغربي، وصار عليه أن يعمل على ضمان مصالحه، وحماية تجارة بلاده عبر الأوجادين التي صارت بالنسبة له ذات أهمية إستراتيجية قصوى[٣].

حاولت الحكومة الفرنسية الاستفادة من مشروع خط حديد الحبشة الذي يصل بين أديس أبابا وميناء جيبوتي، فالشركة التي كلفت بتنفيذه فرنسية، أعطى الامتياز لها عام ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م لم يستغل بسرعة. ولكن بعد سنتين من إعطائه ضغطت فرنسا على الشركة للإسراع في إنشاء الخط لأغراض:

١- استراتيجية:لأنها كانت تفكر في إرسال حملتين واحدة من الشرق والآخرى من الغرب إلى أعالي النيل.

٢- اقتصادية: إذ بانتهائه عند ميناء فرنسي يكون كفيلاً بتحويل التجارة الإفريقية إلى الصومال الفرنسي، ويقضي على المنافسة التجارية القديمة بينه وبين الصومال البريطاني. وكان المشروع في يد شركة مساهمة مركزها الرئيس في باريس باسم الشركة **الإمبراطورية لخطوط حديد إثيوبيا**. وكانت الشركة تعمل تحت رقابة الحكومة الفرنسية، والمساهمون فيها كانوا جماعة من الرأسماليين الفرنسيين. وبدأ تشييد الخط بالفعل في عام ١٣١٥هـ /١٨٩٧م. وبمجرد البدء اهتمت الدوائر الأمبريالية الفرنسية بالمشروع، لأن الخط الحديدي في بلاد قليلة المواصلات الجيدة، يعتبر من أحسن وسائل التغلغل إلى داخل الدولة. ولما كانت الحبشة ذات موارد واسعة معدنية وزراعية، ولما كان المشروع احتكارياً فرنسياً، فإنه يفتح الباب لاستثمار رؤوس الأموال الفرنسية في الحبشة. ثم إن السيطرة التجارية لفرنسا على الحبشة التي تنشأ من احتكار النقل، لابد وأن يصحبها نفوذ سياسي كما هو المعتاد في المستعمرات. وفي القواميس الإمبريالية أي مكسب تحصل عليه دولة ما، لابد أن يكون خسارة لدولة آخرى، فهذا المكسب المنتظر لفرنسا سيكون خسارة لبريطانيا. وتسبب ذلك المشروع بحالة من الخوف والفزع في لندن، فقد كانت دوائرها المالية مهتمة باستغلال الحبشة من الناحية الاقتصادية.

---

(١)- الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٢٧٨ -٢٧٩.

(٢)- انظر تحديد الحدود بين الحبشة والصومال الفرنسي وفق معاهدة ١٨٩٧م على الخريطة في الملحق رقم(٥).

(٣)- فليفل: مرجع سابق، ص٤٦.

ولم تكن بريطانيا أقل اهتماماً من الرأي العام بالمشاريع الفرنسية خاصة تلك التي تتصل بالحبشة[١].فسارعت لإيفاد بعثة دبلوماسية إلى أديس أبابا برئاسة أحد رجال السفارة البريطانية في القاهرة، وهو رينيل رود Rennell Rodd لمواجهة مشاريع منليك التوسعية والمخططات الفرنسية التي هددت المصالح البريطانية.

٥- بعثة رينيل رود Rennell Rodd البريطانية إلى الحبشة عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م :

وجدت بريطانيا أن أفضل وسيلة وسط تلك الصراعات المتشابكة، ووسط العلاقات الفرنسية – الأثيوبية القوية، أن تأخذ باب الحيطة والحذر من ناحية منليك، فلم يتمتع الإنكليز بأية حظوة في بلاطه منذ أن عرفت صداقتهم للطليان، ولأنه كان من المعتقد أنهم ساعدوهم بالأموال في معركة عدوة[٢]، لذا قررت بريطانيا إرسال بعثة إلى أديس أبابا في أوائل عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م برئاسة رينيل رود Rennell Rodd للأسباب الآتية:

١- العمل على إنشاء علاقات طيبة مع منليك، لضمان وقوفه على الحياد عند استئناف بريطانيا حربها الفاصلة للقضاء على الدولة المهدية في السودان، وإخباره أن العمليات العسكرية المصرية – البريطانية في السودان موجهة ضد المهديين، وتستهدف استعادة الأقاليم التي فقدتها مصر ليس إلا، وليست هناك أية نوايا عدوانية ضد أثيوبيا. وتلقى رود أمراً صريحاً من حكومته،بألا يمانع أي توسع حبشي على حدود السودان على ألا يمس المستعمرة الإيطالية، وفقا للاتفاق الأنجلو . إيطالي في ١٥نيسان١٨٩١ .

٢- النشاط الفرنسي في الحبشة الذي أقلق الحكومة البريطانية، خاصة بعد أن كانت الشائعات تؤكد،بأن فرنسا والحبشة سوف يقومان بعمل مشترك للاستيلاء على السودان بعد إخلائه من القوات المصرية، فسعت السياسة البريطانية لضمان حياد منليك في حربها الدائرة مع فرنسا في السودان، وأن لا تكون الحبشة معبراً للأسلحة الفرنسية[٣].

٣- ما كان يسري من إشاعات بأن الأحباش على وشك الاتفاق مع المهدية، رغم هزيمة القلابات التي راح ضحيتها الإمبراطور يوحنا الرابع في عام ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م.

٤- بذل قصارى الجهد من أجل عدم وجود أي تعاون بين الملك منليك والخليفة عبد الله التعايشي.

---

(١)- عبده: مرجع سابق، ص٣٣٢-٣٣٣.

(٢)- من الثابت أن بريطانيا قد نظرت بعين الرضا إلى المحاولات العسكرية التي قامت بها إيطاليا منذ عام ١٨٩٤، لإخضاع الحبشة لنفوذها الأمر الذي يؤيده أن وزارة الخارجية البريطانية نشرت في لندن عام ١٨٩٤م مصوراً لإفريقية، لونت فيه منطقة النفوذ الإيطالية في شرق إفريقية باللون الأخضر وأدخلت في تلك المنطقة الحبشة، ومستعمرتي أريتريا والصومال الإيطاليتين، وأطلقت على المنطقة كلها الحبشة الإيطالية. *Burns,Emile: Abyssinia and Italy,London. 1935, p 38-39*

(٣)- شكري ، محمد فؤاد: مصر والسودان" تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن ١٩"، القاهرة، ١٩٥٧، ص٥١١-٥١٣.

٥- نشاط الروس الذين كانوا يعملون على التوغل في الحبشة، واستطاع أحدهم ويدعى ليونتيف، أن يأخذ إلى روسيا جماعة من الأحباش من أجل التقريب بين الدولتين، وخشي الإنكليز أن يسعى الروس والفرنسيون إلى تشويه صورتهم وأغراضها في حوض النيل.

٦- نشاط الإرساليات التبشيرية والدبلوماسية الفرنسية في أثيوبيا، فقد أرسلت فرنسا لاجارد إلى أديس أبابا، ليبذل كل ما في وسعه لتسهيل مرور حملتين فرنسيتين إلى النيل.

٧- جمع المعلومات عن الأحوال الداخلية في أثيوبيا ذاتها، وأن تسعى أيضاً إلى بحث مسألة الحدود بين الصومال البريطاني والحبشة.

٨- عقد معاهدة تجارية تتضمن مبدأ اعتبار بريطانيا أكثر الدول الأوروبية أولوية في الحبشة[١].

أوفدت حكومة لندن رود إلى أديس أبابا لإجراء محادثات مع منليك في عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م، وزودته بمجموعة من التوجيهات والصلاحيات تخوله التنازل إذا كان ضرورياً فيما يتعلق بحدود المستعمرة البريطانية. وأخبرته:(**في حالة ما إذا وجدت أنه من الضروري لإنجاح هذه المفاوضات، أن تتنازل عن أي من القبائل الصومالية الواقعة تحت حماية بريطانيا للحبشة، عليك أن تكون حريصاً في الحصول على تعهد من الحبشة بأنها ستعاملهم بعدل واحترام**) [٢].

فقد توصلت الحكومة البريطانية بالنسبة للمسألة الصومالية إلى قرار مقتضاه أن مصالحها الإمبريالية في الصومال، لا تكفي لتبرير قيامها بالاتفاق على الدفاعات الصومالية ضد الأحباش. وما دامت تضمن قواعد ومؤن أسطولها فكل شيء بعد ذلك هين. لكن كان من المفروض أن تتصرف بريطانيا على أساس أن هناك اتفاقات بينها وبين الصوماليين، تدعى فيها حمايتها عليهم. لكن التعليمات البريطانية إلى رود عكست وبقوة سيطرة مسألة الصراع مع فرنسا في أعالي النيل، والخوف من مساندة الأحباش للفرنسيين، والتعاون في ذلك مع المهديين بالسودان. فقد كان أهم أهداف بريطانيا هو الحصول على تعهد من منليك بألا تكون الحبشة معبراً بين الصومال الفرنسي في شرق إفريقية والسودان الفرنسي في غربها. وكان واضحاً أن بريطانيا كانت مستعدة لضمان الحصول على ذلك التعهد مقابل تنازلها عن بعض أقاليم مستعمراتها الصومالية، طالما أن الهدف من الوجود البريطاني في الصومال لا يعدو أن يكون هدفاً استراتيجياً متعلقاً بضمان الموارد الكافية لتموين عدن. ومن هذا المنطق لم يكن أمراً ذا بال أن تعمل بريطانيا على ضمان معاملة الحبشة للقبائل الصومالية ـ التي ستخلص حمايتها عليها لصالح الحبشة ـ وفقاً لروح العدالة. ووجهت حكومة لندن رود أيضاً إلى عدم المساس بالمستعمرة الإيطالية، وذلك في محاولة منها للحفاظ على علاقاتها الطيبة مع إيطاليا، باعتبار أن مساندتها مطلوبة في الصراع الجاري مع فرنسا في أعالي النيل. وطالبت الخارجية البريطانية رود، بأن يذكر منليك بأيادي بريطانيا البيضاء عليه من ناحية

---

(١)- الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٢٩٠-٢٩١.

(٢)- طوح: مرجع سابق، ص٦٢.

التسليح، وتجريد القبائل الصومالية من السلاح، وعدم حمايتها من الهجمات الحبشية ناقضة بذلك اتفاقياتها معها[١]، وعدم التصدي للاحتلال الحبشي لهرر[٢].

وصلت البعثة إلى أديس أبابا في ٢٨ نيسان ١٨٩٧ ، واستمرت المفاوضات بين رود ومنليك حتى ١٤ أيار ١٨٩٧ لم يستطع رود أن يغير عقلية منليك التوسعية، ونظرته الطامحة إلى أراضي هرر والأوجادين، وعندما أكد رود لمنليك، أنه لا يستطيع أن ينكر استقلال سلطنه هرر، وممارسة شعبها للاستقلال،طلب منليك من رود، وألح في طلبه أن يحصل على المنطقة كمنحه شخصية له من بريطانيا، وأغرت بريطانيا من ناحية آخرى العاهل الحبشي بأنها ستساعده ضد أعدائه من مسلمي بلاد الصومال، وهو ما يتفق مع أيديولوجية منليك تماماً. واتضح لمنليك أن هدف رود هو وادي النيل وليس الأراضي الصومالية، فأعلن على الفور بأن الدراويش في السودان هم أعداء إمبراطوريته، لكنه راح يتشدد في مسألة الحدود. وكانت المصالح الاستراتيجية البريطانية تتناقض مع مصالح شعب الأوجادين الصومالي، الذي قدر عليه أن يتقرر مصيره في غيابه، وبأيدي دولة أوروبية طامعة ومستعمرة ادعت حمايته، ودولة أمهريه تطمع في أرضه. ولم تجد شيئاً محاولات رود لضمان إبقاء بعض القبائل الصومالية في نطاق الحماية البريطانية، وضمان حق القبائل في الانتقال على جانبي الحدود، أو محاولته لحماية مصادر ثروتها الطبيعية المتمثلة في الآبار والعيون من الوقوع في أيدي الأحباش الذين كان طمعهم فيها معروفاً، ويزداد في فترات الجفاف. وكرر رود على مسامع منليك مسألة حقوق مصر، واستقلال القبائل الصومالية منذ مئات السنين عن كل تبعية للحبشة، وهي القضية التي لم تكن تهم بريطانيا في شيء إلا كورقة ضغط تستخدمها في مقايضة منليك فحاول رود استرضاءه، عندما بدا عليه الغضب فعرض التنازل عن المثلث الواقع بين بيوكابونا وجلديسيا ومكانيس. وتحقق لمنليك عدة مكاسب، منها انتقال بطون من قبائل العيسى الصومالية إلى الحماية الحبشية، وإبعاد خط الحدود عن هرر. ودافع رود في ذات الوقت عن إدخال قبائل القضا بورسي داخل المستعمرة البريطانية، بسبب فائدتها للحكم البريطاني في الصومال، ولكن رود في النهاية اعتبر أن الضرورة السياسية تبرر ترك القبائل الصومالية في الأوجادين

---

(١)- في هذه المرحلة الحرجة من غزو جنود الحبشة للقبائل الصومالية نهباً وقتلاً، هرعت قبائل مناطق جككجكة الواقعة شمال غرب الأوجادين إلى سلطات الاحتلال البريطاني، وأرسلت العرائض التالية تقول فيها:(**نحن نسألكم أن تنقذونا من هؤلاء الدخلاء الذين ينهبون مواشينا، ويقضون على أهالينا، ويدمرون قرانا، وفي النهاية يستولون على بلادنا ويطردوننا منها، ولن يتمكنوا من ذلك، بمعنى إذا منحوا سلاحاً يقاومون به الغزاة الأحباش**). وفي رسالة آخرى من أحمد مرجان أحد شيوخ قبائل الأوجادين الصومالية عام ١٨٩٦ إلى المندوب البريطاني في المستعمرة:(**أنا الموقع أدناه أحمد مرجان سلطان عشائر الأوجادين الصومالية، نحيطكم علماً بأني وشعبي في المنطقة تحت التاج البريطاني وحكومة جلالة الملكة، ولا نسمح لأي حكومة آخرى خارجية، ولا نبرم أي معاهدة أو اتفاقية مع جهة آخرى بدون علم من حكومة جلالة الملكة، وبدورها تقوم حكومة بريطانيا بحماية أمن المنطقة من الغزو الخارجي الحبشي**).من هاتين الرسالتين ونحوهما نرى أن الحكومة البريطانية لم تلق بالاً لهذه الشكاوي، ونرى أن تلك الرسائل كانت بعد احتلال هرر والغزو الذي عقبه. طوح: مرجع سابق، ص٦٢-٦٣.

(٢)- فليفل: مرجع سابق، ص٤٧.

تخضع للحكم الحبشي. ويلاحظ أن البعثة البريطانية لم تضع في اعتبارها مصالح القبائل الصومالية، وهو ما وصفه المستر اشلي Ashley في البرلمان البريطاني بقوله:(**إن السكان الصوماليين الذين صاروا رعايا أحباشاً بعد تعديل الحدود بين الحبشة والصومال طبقاً لبعثة رود البريطانية عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م)** [١].لكن ذلك لا يهم الإنكليز في شيء طالما أصبحوا يتمتعون بوضع الدولة الأولى بالرعاية في تجارة الحبشة، وهي التجارة التي كان مشروع خط حديد الصومال الفرنسي قد هددها. وخلال المفاوضات كان واضحاً أن منليك لم يكن على دراية كاملة بالمناطق التي توسعت إليها جيوشه والمناطق التي لا يزال يطمع في ضمها.بل إنه عجز عن تحديد موقعها على الخرائط، كما فشل في تحديد القبائل التي يرى أنها داخله في نطاق دولته، فقرر منليك إشراك الرأس مكونين في المفاوضات، لكن رود قرر الانفراد بهذا الأخير في هرر[٢].

وانتهت المفاوضات بين رود ومنليك بإبرام **معاهدة أديس أبابا في ١٤ أيار ١٨٩٧:**

- المادة الأولى: إعطت لرعايا كل من الطرفين مطلق الحرية في المجيء إلى أراضي الطرف الآخر والذهاب منها والتجارة فيها.
- المادة الثانية: إرجأت تخطيط الحدود بين مستعمرة الصومال البريطاني وأثيوبيا إلى اتفاق ينتهي إليه رود مع الرأس مكونين بتبادل المذكرات التي تلحق بالمعاهدة، وتكون جزءاً منها.
- المادة الثالثة: اتفق الجانبان على إعادة فتح طريق هرر ـ زيلع لعبور تجارة الطرفين.
- المادة الرابعة: إن يعامل نجاشي النجاشية رعايا بريطانيا ومستعمراتها فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب المحلية معاملة رعايا الدول الآخرى في كل المزايا التي ينالها هؤلاء هذا من جهة، ومن جهة آخرى تمر كل السلع والمواد المخصصة للحبشة من ميناء زيلع من غير أن تدفع عليها أية ضريبة جمركية.
- المادة الخامسة: إباحت الحكومة البريطانية مرور الأسلحة المخصصة للحبشة في أراضي مستعمرتها الصومالية.
- المادة السادسة: تعهد الإمبراطور بمنع مرور الأسلحة عبر أراضيه إلى السودان.

وفي ١٥ أيار١٨٩٧ غادرت البعثة البريطانية أديس أبابا متجهة إلى هرر لإتمام مهمتها[٣].

ويلاحظ أن ما تضمنته المادة الأخيرة من المعاهدة، تعهد لمنليك بأن يمنع مرور الأسلحة والذخائر من أرضه، ومن كل أملاكه إلى المهديين الذين يعلن أنهم أعداء إمبراطوريته، وبهذه المادة استطاعت بريطانيا أن تقوض كل المحاولات التي بذلت من أجل تحسين العلاقات بين منليك والخليفة التعايشي. وحققت بريطانيا بتلك المعاهدة إستراتيجيتها القائمة على أساس منع أي دولة أوروبية من الاقتراب من النيل. ووصف رود المعاهدة، بأنها أدت إلى إقامة علاقات ودية في منطقة كان نفوذ بريطانيا فيها قد انهار، وضمنت حياد منليك في الصراع مع الدراويش،

---

(١)- فليفل: مرجع سابق، ص٤٦.

(٢)- فليفل: المرجع نفسه، ص٤٧- ٤٩.

(٣)- شكري: مصر والسودان، مرجع سابق، ص٥١٨.

وهو ما سهل لها عملية إرسال حملة دنقلة ثم التوجه إلى فاشودة للقضاء على المحاولات الفرنسية في أعالي النيل، وحققت بريطانيا هدفها وأجبرت فرنسا على الانسحاب من فاشودة، ولم يبق سوى تخطيط الحدود بين أثيوبيا والسودان(١).

استكملت بعثة رود مهمتها، ووصلت إلى هرر في٣١ أيار١٨٩٧، ودخلت في مفاوضات مع الرأس مكونين بشأن تخطيط الحدود بين مستعمرة الصومال البريطاني والحبشة(٢)، وفي ٤تموز ١٨٩٧ تم توقيع اتفاق بينهما في صورة خطابين متبادلين بين رود ومكونين، فقد حدد رود في رسالته إلى مكونين، بأن تبدأ الحدود من شاطئ البحر المقابل لأبار جارو عند خط ٤٤° شرقي غرينتش،ثم تسير على خط مستقيم إلى خط ٤٧° شرقاً و٨ شمالاً. وبعد ذلك يتبع الحدود الخط الموافق عليه من بريطانيا وإيطاليا في ٤ أيار عام ١٨٩٤ إلى أن يصل البحر. وبهذا انتزع الأحباش مثلثاً من أراضي الصومال الغربي كما ورد في المعاهدات الأوروبية، فضلاً عن المنطقة الداخلية كلها(٣).

ووجه المستر اشلي Ashley عضو مجلس النواب البريطاني اللوم إلى حكومة بلاده، لأنها تنازلت في الاتفاق مع الحبشة عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م عن جزء من الصومال"الأوجادين" الذي كان خاضعاً للحماية البريطانية، وتم نزع سلاح سكانه وتسليمه لأعدائهم الأحباش، وأنه قبل عقد الاتفاق مع الحبشة، تركت الحكومة البريطانية للقوات الحبشية فرصة الإغارة مراراً وتكراراً على القبائل الواقعة داخل النفوذ البريطاني، فإنه لا يصحح خطأ ولا يعيد حقاً.بل إن بطوناً من الأوجادين أرغمت على الخضوع للأحباش، ودفع الجزية لهم بصفة سنوية كان زعماؤهم يتقاضون راتباً من الحكومة البريطانية، وصاروا بعد ذلك موزعين على جانبي الحدود(٤).

ويقول رود الذي تفاوض على معاهدة عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م:(**الحقيقة أن الأراضي التي أعطيت للحبشة بموجب هذه المعاهدة، لم تكن يوماً من الأيام أراضي حبشية لكنها أراضي صومالية...**). وقد قال منليك لرود في أثناء تخطيط الحدود الجديدة:(**إن الإنكليز الذين تمثلهم (رود) يتقدمون تجاه أبواب هرر، لكني أجبته بأن الأحباش هم الذين تقدموا حتى وصلوا هرر، ولقد ورثنا هذه الأراضي عن المصريين، وعقدنا حلفاً مع السكان المحليين.لكن الملك منليك قال لي: إن هناك طموحات للملكة الإثيوبية في هذه الأراضي، فأجبته:وماذا يدري الصوماليون القاطنون في هذه الأراضي منذ قرون عن طموحات المملكة الأثيوبية؟**)(٥)

---

(١)- الجمل، شوقي- عبد الرازق، عبدالله: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة،د.ت، ص٢٩٢.

(٢)- سالم: مرجع سابق، ج٢، ص٢٠٠.

(3) -*Lewis: ibid , P. 59.*

(٤)- فليفل: مرجع سابق، ص٥٠.

(٥)- فليفل: مرجع سابق، ص٥١.

على أنه منذ ذلك التاريخ لم تتوقف بريطانيا عن إتاحة الفرص للحبشة في التوسع وتسليمها أراضي صومالية جديدة، فبعد أن سلمتها هرر سلمتها الأوجادين الصومالية[١]كذلك طبقاً لمعاهدة عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م[٢].

ويمكن الاستنتاج أن بلاد الصومال شهدت في عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م أسوأ أنواع التقسيم بين الدول الاستعمارية الأوروبية والإفريقية بدون معرفة أو إرادة الصوماليين. وكان لتلك المعاهدات أثر كبير في تاريخ العلاقات الأثيوبية الصومالية، لأنها أبرمت كلها بين الدول الاستعمارية دون معرفة الشعب الصومالي، أو على الأقل دون علم القبائل القاطنة على مناطق تلك الأجزاء، وقسمت تلك المعاهدات قبائل صومالية حيث أنها ضمت بعضهم إلى نفوذ يختلف عن النفوذ الآخر. وقضمت أو انتزعت من بعض القبائل على أماكن حيوية لحياتهم الرعوية. فعرفت بريطانيا كيف تستغل ضعف الوعي السياسي للقبائل الصومالية وشيوخها في عدم إدراكهم أن الاتفاقات التي عقدوها معها ستؤول إلى استعمار رهيب يستخدم كافة أدوات القمع والإرهاب ونهب خيرات البلاد. ومع تلك الاتفاقات لم توف بريطانيا بتعهداتها تجاه الشعب الصومالي، ليس ذلك فقط بل تنازلت عن أراضي صومالية إلى الحبشة، ومهدت الطريق أمام احتلال ودخول جيوشها إلى هرر والأوجادين. وقد أشار المستر هـ. بورن في كتابه قصة الصومال إلى معاهدة عام ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م،بأنها غير شرعية، فيقول:(**إنه لغدر مخزي بالصوماليين الذين قبلوا الحماية البريطانية، وقد تركوا ليتعامل معهم وبقسوة أعداؤهم الأحباش**)[٣].

وإذا كانت تلك النتيجة الرئيسة للصراع الأوروبي في أعالي النيل احتلال الحبشة لإقليم الأوجادين، فإن الوجود الحبشي في المنطقة جاء متناقضاً للاتفاقات المعقودة بين الصوماليين والإنكليز، والتي لم تنص على حق بريطانيا في التنازل عن أي جزء من بلادهم لدولة آخرى، لقد جاء الوجود الحبشي في المنطقة كإجراء تم الاتفاق عليه بين دولتين مستعمرتين دون تنازل أصحاب الأرض عن حقوق السيادة لأي منهما. وجاء التصرف البريطاني هذا بعد الانتصار الأثيوبي على إيطاليا في موقعة عدوة عام ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م.لم يكن الحد من السياسة التوسعية للملك منليك، وانهزام إيطاليا العسكري في القرن الإفريقي، وانشغال بريطانيا باشتباكها مع الدراويش في السودان، وخوفها من التقارب الفرنسي الأثيوبي، وخاصة بعد بعثة لاجارد.كل ذلك أرغم بريطانيا أن تتنازل عن حقها في الأراضي الصومالية تملقاً للإمبراطور وكسب وده وحياده فيما إذا حصل تصادم فرنسي – بريطاني في السودان[٤].

وهكذا، ومثلما حصل في فلسطين العربية أعطى من لا يملك وعداً لمن لا يستحق. وأن الأمر المذهل أن يكون من لا يملك في المرتين سواء:في الأوجادين الصومالية في عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م، وفلسطين العربية عام

---

(١)– انظر لأثيوبيا قبل وبعد احتلالها لأوجادين على الخريطة في الملحق رقم(١٥-١٦).

(٢)– حافظ: مرجع سابق، ص ٦٧.

(٣)– نور: مرجع سابق، ص ٦٨.

(٤)– نور: المرجع نفسه، ص ٦٩.

١٣٣٦هـ/١٩١٧م هو الحكومة البريطانية. وكان الذي لا يستحق في المرتين نظامين عنصريين: الأول أمهري مسيحي توسعي في الأوجادين، والثاني:صهيوني يهودي توسعي في فلسطين، وقد كانت الظروف الدولية والصراع الإقليمي أحد الأسباب الرئيسة وراء قيام الحكومة البريطانية باتخاذ تلك الإجراءات التعسفية، دون اعتبار لمصالح الشعوب التي يفترض أن عليها حمايتها. فقد كانت بريطانيا فيما يتعلق بقضية الأوجادين بحاجة إلى تأييد الحبشة ضد المهدية، وبحاجة إلى حيادها في الصراع الدولي في أعالي النيل مع فرنسا. وكانت بريطانيا أيضاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بحاجة إلي مناصرة اليهود محلياً ودولياً في صراعها مع ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى.

لقد نصبت القوى الاستعمارية من نفسها وصية على الشعوب تصنع الحدود لها على غير ما تقتضيه المصالح الخاصة بتلك الشعوب، بل حسبما تقتضيه مصلحتها هي، وتقسم الشعوب إلى مستعمرات فيما بينها، وقد تبيع إحداها مستعمرتها لمستعمر آخر نظير تحقيق هدف مرحلي دون أن تقيم وزناً لمستقبل الشعوب، وحقها في تقرير مصيرها، ولا تحسب حساباً قط لما تسببه لها من صراعات طاحنة بعد حين.لقد كان مطلوباً من المستعمرين الأوروبيين طبقاً لمعاهدتهم مع السلطنات الصومالية أن يوفروا الحماية لها ضد الأحباش، ولكنهم غدروا بهم وسلموهم لأعدائهم. ويمثل هذا الموقف على حد قول البعض فصلاً من فصول التاريخ لا يمكن لهؤلاء المستعمرين الأوروبيين أن يفخروا به مطلقاً.

وهذه الأجزاء الصومالية الخمسة هي من صميم الوطن الصومالي الكبير قبل أن تطأ أقدام الاستعمار تلك البلاد، وفي تلك الأجزاء يعيش الشعب الصومالي مشتتاً مفتتاً، فالاستعمار هو الذي جزأ بلاده واقتسم أراضيه تماماً،كما فعل في بلاد الشام بعد الحرب العالمية الأولى حين ورثت بريطانيا وفرنسا تركة الرجل المريض السلطنة العثمانية فقسمتا البلاد إلى مناطق نفوذ بينهما، ووضع حدود سياسية مزيفة مصطنعة رغم إرادة الشعب العربي في بلاد الشام، كل ذلك بقصد تفتيته وعزله، وهذا هو السبب الذي من أجله ظهرت دول متعددة في المنطقة: فلسطين ـ وسورية ـ ولبنان ـ والأردن، أن الاستعمار حين جزّأ بلاد الشام جزأ الشعب العربي فيها، أنما كان يسعى لحكم تلك المنطقة حكماً سهلاً، وتمكنه من القضاء على الحركات التحررية بسهولة ودون مشقة، وأن يضع بينه الحواجز والعقبات لعزله عن الانتفاضات الوطنية والثورات، هذا هو ما فعله الاستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي في بلاد الصومال فقسم وحدة البلاد إلى خمسة أجزاء رغم إرادة الشعب الصومالي ودون مشورته.

ويجب أن نتساءل لماذا أقدم الاستعمار على تلك الجريمة بتقسيم بلاد الصومال؟ وتشتيت شعبها على النحو الإجرامي الذي تستنكره الإنسانية؟ أن الاستعمار لا يستطيع أن يواجه شعباً متحداً، أو أمة متفقة، أن سياسة فرق تسد هي السياسة الاستعمارية القديمة الجديدة التي أتقنتها وزارة المستعمرات البريطانية، ثم أخذتها باقي الدول الاستعمارية الآخرى التي زحفت إلى إفريقية في القرن التاسع عشر الميلادي، وهي تتبنى سياسة تفتيت أواصر الشعب الصومالي، وتحطيم معنوياته وإمكاناته، ليظل خاضعاً ذليلاً أطول فترة ممكنة تحت سيطرة الاستعمار الذي لا يرحم ولا يبقي.إن الاستعمار حين جزأ تلك البلاد لم يهدف إلا لإذلال شعب الصومال والضغط عليه ليظل حبيساً مرهوناً تحت رحمته وإرهابه واضطهاده.

٦- اتفاق بريطانيا وفرنسا وإيطاليا مع الحبشة عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م .

بعد هزيمة إيطاليا في معركة عدوة عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م ازداد التنافس في منطقة القرن الإفريقي بين الدول الأوروبية، وبشكل خاص بريطانيا وفرنسا، وانتهج منليك سياسة التلاعب بأطماع كل دولة أوروبية على حساب الآخرى، لأن كل دولة كانت ترغب في تحقيق توازن لسياستها الاستعمارية مع الدول الآخرى في المنطقة، والاستفادة من استقلال الحبشة، بل وأخذت كل دولة لها حدود معها تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة على النحو الآتي:

١- أدركت بريطانيا أهمية مصادر النيل الأزرق وبحيرة تانا ونهر العطبرة لمصر والسودان الخاضعين لسيطرتها، فصممت على العمل لحماية تلك المجاري المائية خدمة لمصالحها وأطماعها الاستعمارية.

٢- اهتمت فرنسا باحتكار خط حديد جيبوتي . أديس أبابا باعتباره مشروعاً ثميناً سيدر عليها دخلاً كبيراً، وسيعطيها فرصة بسط نفوذها في إثيوبيا والتوسع منها غرباً.

٣- أما إيطاليا فإنها لم تنس هزيمة عدوة مطلقاً، وصار اعتقادها أن مستقبلها الاستعماري في أي مكان يتوقف على السيطرة، وبسط النفوذ على إثيوبيا، والمناطق الداخلية مابين إريتريا وممتلكاتها على ساحل بنادر الصومالي.

٤- بينما كان لإثيوبيا ذاتها أطماع استعمارية في بلاد الصومال الأمر الذي سيدخلها في حلقة التنافس بين القوى الأوروبية، ويجعلها شريكاً في التنافس الاستعماري على البلاد المذكورة[١].

وهنا يجب التوقف قليلاً لتسليط الضوء على تطور العلاقات الفرنسية - الحبشية، فلم يقتصر منليك على قلب سياسته الداخلية بالنسبة للفرنسيين، بل إنه احتج رسمياً على الاتفاقية المالية الخاصة بمشروع الخط الحديدي، واعتبر أن بعض موادها تعدياً على حقوقه كحاكم دولة مستقلة، وقد أظهر استياءه عملياً بأنه رفض حضور الافتتاح الرسمي للخط عند بدء دخوله الحبشة. ثم إنه أسرع أيضاً في إثبات مقدرته على أن يؤثر في مستقبل الشركة المالي، مما أوقع الشركة في وضع مالي حرج، واحتاجت مرة آخرى إلى رؤوس أموال، وفشلت في كسب تأييد الفرنسيين بالاكتتاب بالمبالغ المطلوبة، فلما التجأت الشركة إلى حكومة باريس التي رفضت تقديم مساعدة جديدة، استغل الإنكليز الفرصة وأعلنوا رغبتهم بتقديم المساعدة. وتمت بين ١٣٢٠-١٣٢٢هـ/١٩٠٢-١٩٠٤م عندما أنقذت البيوت المالية الإنكليزية المشروع الفرنسي بتقديم قرض للشركة[٢].

ولكن ما هو دافع الإنكليز لتقديم المساعدة المالية للشركة الفرنسية؟ إن الدافع الحقيقي يدخل في نطاق التنافس البريطاني الفرنسي المستمر في القارة الإفريقية، والرغبة البريطانية الشديدة في تقليص النفوذ الفرنسي من خلال جعل الخط دولياً على أن تصبح جيبوتي ميناءاً حراً. ولاشك أن الإنكليز لا يخسرون في هذه الحالة شيئاً، لأن جيبوتي

---

(١)- الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٢٧٢.

(٢)- عبده: مرجع سابق، ص٣٣٩-٣٤١.

كانت تابعة لفرنسا، والخط كله لا يسير في أي جزء من أراضي المستعمرة الإنكليزية. وتم اقتراح حل آخر هو أن تبقى الشركة مشروعاً فرنسياً على أن تصل ميناء بربرة البريطاني بخط حديد الحبشة، وتتصل به جيبوتي، أي يكون له مخرجان على البحر الأحمرعند جيبوتي . بربرة. وهنا أيضاً يكسب الإنكليز، لأن المشروع فرنسي بحت، فإخراج فرع من الخط إلى بربرة مكسب لهم في نظير المساعدة المالية. وافق منليك على الحل الإنكليزي لأنه يحول دون المطامع الأمبريالية لدولة واحدة(١).

ودعا منليك الممثلين السياسيين لفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وروسيا لمقابلته في ١١ نيسان ١٩٠٥ (٢)، ووجه إليهم شبه إنذار قائلاً:(**إنه كان يسره أن يتم إنشاء الخط الحديدي في أقصر وقت ممكن، وباتفاق بين الدول المختلفة على أن يعطى تلك الدول الضمانات اللازمة، وإلى تلك اللحظة لم تتقدم له تلك الدول، بأية مقترحات تدل على اتفاقها أو تعاونها على تنفيذ المشروع**). وهدد:(**بأنه إذا لم يحصل على أي مقترحات خلال عشرة أيام يرى منها أن هذه الدول اتفقت، ونبذت ما بينها من الصراع والتنافس، فإنه سيرى نفسه مضطراً للقيام وحده بتنفيذ المشروع دون مساعدة أو قبول أية معاونة أجنبية...**).فانتهز الوزير البريطاني رون لين هارنجتن Rohn Lane Harrington الفرصة للدس ضد الفرنسيين فقال:(***إن إنشاء خط حديدي بأموال أمة واحدة وتحت رقابة حكومة أجنبية واحدة،سيضع الحبشة في مركز لا يتماشى مع استقلالها وسلامة أراضيها. ورأيي الشخصي أن يبقى الخط للأغراض التجارية، ولا يكون أداة سياسية. وأفضل الوسائل لإعطاء أصحاب الشأن المختلفين الضمانات اللازمة ،هو السماح لرؤوس الأموال في الأمم كلها بالإسهام في إنشاء الخط، ولا أرى مانعاً من أن يعهد بإدارة المشروع إلى الفرنسيين على شرط أن تبقى صفته دولية. ولا أستطيع أن أفهم كيف تتفق صيانة استقلال أثيوبيا، مع فكرة إنشاء خط فرنسي من الساحل إلى العاصمة تحت إشراف حكومة باريس وحدها. وإني آسف أن أجد نفسي مضطراً للقول إني لا أفهم هذه السياسة الفرنسية، وعلى الأقل الاقتراحات التي قدمها لي زميلي الوزير الفرنسي، والتي تتعارض مع مبدأ استقلال إثيوبيا نفسه...***)(٣). وحاول هارنجتون إثارة هواجس منليك بشأن محاولات فرنسا المتكررة لتكريس نفوذها وتواجدها في الحبشة وتحريضه ضدها. وبعد ذلك تكلم المندوب الإيطالي مخبراً الملك:(**إنه تلقى تعليمات من حكومته، بأنها ترى ضرورة تدويل الخط، وأنها ستبذل في أوروبا كل جهد لتحقيق تلك الغاية...**). وأما المندوب الفرنسي رفض التعبير عن أي رأي. وكل ما قاله هو:(**إنه عندما تصل حكومته إلى رأي حاسم في الموضوع، فإنه سيتشرف بعرضه على الملك**)(٤).

---

(١)- عبده: مرجع سابق، ص٣٤٢-٣٤٤.

(٢)- شهدت هذه الفترة اهتماماً روسياً بالقرن الإفريقي، وتولى القائد الروسي الكسندر بنلاتوفيتش تدريب جيش منليك، بل إن القائد نيكولا ليونيتف قاد المدفعية الحبشية في معركة عدوة. حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، مرجع سابق، ص١٩٦.

(3) -*Woolf, Leonard: Empire and Commerce in Africa , New York,1920, p. 215-216.*

(٤)- فليفل: مرجع سابق، ص٥٢.

وقد كشفت تلك المقابلة عن موقف دبلوماسي غريب.إذ من الواضح أن فكرة تدويل الخط كانت تؤيدها رسمياً بريطانيا وإيطاليا، وكان منليك يميل إليها. ويلاحظ في ذلك الموقف دليلاً على تجدد مطامع إيطاليا في الحبشة بعد كارثتها في عدوة. وكانت بريطانيا متفقة مع إيطاليا في فكرة تدويل الخط.فإذا نجحت الفكرة تتساوى الدول الثلاث، لكن حكومة باريس رفضتها نهائياً في عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م،كونها لم ترحب بإشراك إيطاليا وبريطانيا معها في مشروعها في الحبشة. مما دفع منليك لتوجيه إنذار إلى مندوبي الدول بعد عشرة أيام من إعلان التصريح في اجتماع نيسان السابق. واستمر ذلك المأزق الحرج حتى شهر تموز ١٩٠٦ أذ في ذلك التاريخ عقدت الاتفاقية الثلاثية بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا التي أقرت بالاعتراف الكامل باستقلال الحبشة[١]، وبرز الهدف الأوروبي من تلك الاتفاقية هو إعطاء الدول الثلاث وسائل لضمان أوضاعها ومصالحها المختلفة في حال انهيار الحكومة الإثيوبية، بسبب مرض الملك منليك، ووفاة كل من الرأس مكونين حاكم هرر والأوجادين والرأس مانجاشا حاكم تجرى، وكانا من أبزر المرشحين للعرش الحبشي بعد منليك، وبدأ النفوذ الألماني يتزايد في أديس أبابا[٢] الذي شكل هاجس خوف للدول الثلاث[٣].فقررت الإسراع في الاتفاق على تقاسم مناطق النفوذ في المنطقة. وأهم مواد الاتفاقية:

١- تتعهد الدول الثلاث باحترام استقلال الحبشة وبالاحتفاظ بالوضع السياسي الراهن فيها.

٢- نصت المادة الرابعة على حصول بريطانيا على تأكيد بعدم التدخل في مياه أعالي النيل.

٣- نصت المادتان السادسة والسابعة على حق فرنسا في إنشاء واستغلال الخط الحديدي من جيبوتي إلى أديس أبابا، على أن تمثل بريطانيا وإيطاليا والحبشة بعضو لكل منهما في مجلس إدارة الخط. وبعد أشهر قليلة من الاتفاقية اعتمدت الحبشة تلك الاتفاقية في ١٣ كانون الأول من السنة نفسها[٤].

وبموجب اتفاقية عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م امتنعت فرنسا عن لعب أي دور في الحبشة بشكل فردي، ولن يبق أمامها أي مجال للعمل على الشاطئ الغربي لخليج عدن إلا الخط الحديدي وميناء جيبوتي، وكل منهما مرتبط بالآخر ارتباطاً وثيقاً، فلا يمكن لأحدهما الاستمرار دون الآخر.فقد تطور ميناء جيبوتي تطوراً كبيراً جداً بالنسبة لفرنسا، لأنه كان يعتبر المحطة الدائمة للأساطيل الدولية الكثيرة التي تأتي عن طريق باب المندب في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر باتجاه قناة السويس إلى أوروبا. وفي المحيط الهندي باتجاه إفريقية الشرقية والهند والشرق الأقصى. وبفضل الخط الحديدي فإن تلك السفن يجذبها عمليات الشحن التي كانت تقوم بها في جيبوتي، وكانت الحركة التجارية نشيطة بسبب

---

(١)- فليفل: مرجع سابق، ص٥٣.

(٢)- أرسلت ألمانيا روزن Rosen إلى الحبشة لعقد معاهدة تجارية معها، فاتصل بمنليك وأظهر استعداد بلاده لبحث مسألة الخط الحديدي معه إذا استدعى الأمر ذلك، ثم عينت ألمانيا قنصلاً في الحبشة. واتضحت نواياها الاستعمارية في مؤتمر الجزيرة الخضراء في أسبانيا عام ١٩٠٦، مما اضطر بريطانيا وفرنسا لتسوية خلافاتهما في الحبشة لقطع الطريق على الألمان. عبده: مرجع سابق، ص٣٤٣.

(٣)- الجمل: دراسات في تاريخ شرق إفريقيا، مرجع سابق، ص ٤١٠.

(٤)- محمد: مرجع سابق، ص٢٤٤.

المنتجات التي كانت تأتي من الحبشة إلى الشاطئ الصومالي[١]. واتفقت الدول الموقعة على الاتفاقية على حقهم القيام بعمل مشترك لحماية مصالح الحبشة إذا ما طرأ جديد، نتيجة للمنافسات الأجنبية أو التغييرات الداخلية في الحبشة، ويلتزمون بعدم التدخل في شؤون الحبشة بشكل منفرد بل باتفاق الدول الثلاث مع إقرار وجود نفوذ غالب لكل دولة في جهة من جهات الحبشة على النحو الآتي:

١- مجال النفوذ البريطاني في حوض النيل ومنطقة بحيرة تانا.

٢- مجال النفوذ الفرنسي في الخط الحديدي بين جيبوتي وأديس أبابا.

٣- مجال النفوذ الإيطالي في الشريط الهلالي الذي يربط إريتريا والصومال الإيطالي، ويدور حول الأراضي المرتفعة الخصبة إلى الغرب من أديس أبابا[٢]. وبذلك انتهى التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية في الحبشة وأعالي النيل على حساب الشعب الصومالي الذي لم يحترم ولم يستشر، وكأن الأمر لا يهمه،كل ماكان يهم تحقيق الدول لمصالحها في المنطقة.

٧- التعاون البريطاني – الفرنسي – الإيطالي – الحبشي لقمع الثورة الصومالية بقيادة الملا محمد ابن عبد الله ابن حسن عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م .

لم يستكن أبناء بلاد الصومال للوضع الذي آلت إليه بلادهم بعد أن مزقتها الدول الاستعمارية فيما بينها، فلم تلبث أن اندلعت ثورة في عام ١٣١٧هـ/١٨٩٩م ضد الاستعمار الأوروبي والحبشي، وظلت مشتعلة أكثر من عشرين عاماً، وتزعمها الملا محمد ابن عبد الله بن حسن[٣].بدأت الثورة حين نزل الإنكليز في بربرة، وكانت خيوط الفجر قد بدأت تنتشر في البلاد، وعندما بدأ تزاحم الناس في مسجد بربرة لصلاة الفجر، ووقف المؤذن يدعو الناس إلى الصلاة، واعتقد الإنكليز أن ذلك الآذان دعوة إلى الجهاد الذي طالما سمعوا عنه، فأخرج ضابط بريطاني مسدسه، وأطلق النار على المؤذن فخر صريعاً. وكانت تلك الرصاصة هي الشرارة الأولى لاشتعال الثورة ضد الإنكليز[٤].

ومن أبرز أسباب الثورة دخول الدول الاستعمارية بريطانيا ـ فرنسا ـ إيطاليا بلاد الصومال باسم شركات تجارية كشفت عن حقيقة وجهها برغم الاتفاقيات المبرمة، وقيام المستعمرين ببناء الكنائس والمدارس للتبشير، وتدخلها في الشؤون الدينية للشعب الصومالي[٥].في حين كان من أعظم أهداف الثورة تحرير الصومال الكبير من قبضة الدول المستعمرة المختلفة، وخلق دولة موحدة عصرية قوية للصوماليين[٦].فرفع الشيخ الجليل راية المقاومة دفاعاً عن بلاده،

---

(1) -*Lieutenant:ibid, P. 5-6.*

(٢)- فليفل: مرجع سابق، ص٥٣.

(3) –*Lewis: ibid. P. 46.*

(٤)- جوهر: مرجع سابق، ص ٧٩.

(٥)- حجاج: مرجع سابق، ص٤٦.

(٦)- جوليد، سعيد عثمان:يوميات صومالية، دار الجماهير، عدن ،ط١ ، ١٩٦٩، ص٤٦.

وتجمع حوله الاتباع الذين أطلقوا على أنفسهم لقب الدراويش تشبهاً بأتباع المهدي في السودان، وبدؤوا الحرب عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م فقد أوقعت قوات الدراويش هزيمة نكراء في الجيش الحبشي في إقليم الأوجادين وحررت مدينة هرر. فجهزت بريطانيا حملة عسكرية كبيرة متحالفة مع الحبشة وإيطاليا في منتصف عام ١٣١٩هـ /١٩٠١م، واستمر القتال لمدة ثلاث سنوات، لكنها فشلت في تحقيق مبتغاها. وجرت مفاوضات للصلح بين الثائر الصومالي الملا محمد والقنصل الإيطالي بيستالوزا قائد الحملة العسكرية[١]. وكانت أهم النقاط التي اتفق عليها:

١- أن يكون للثائر الصومالي مقر إقامة ثابت بالمنطقة الإيطالية معترف به بين رأس جراد ورأس جابي.

٢- أن يتولى الملا حكم القبائل الخاضعة له.

٣- يتمتع بالحرية الدينية، وحرية التجارة باستثناء تجارة العبيد والأسلحة.

٤- عقد هدنة بين الطرفين اعتباراً من أواخر عام ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م.

٥- استعداد الملا لتقديم ضمان نقدي أو عدد من الرهائن لتأكيد استعداده لاحترام شروط الهدنة[٢].استغل الملا محمد فترة الصلح واستطاع أن يجند الصوماليين، ويشكل منهم جيشاً مدرباً على القتال، له تقاليده وتنظيماته الملائمة للحياة التي كانوا يعيشونها[٣]. واتبع سياسة سليمة في حركته تقوم على نشر التعليم بين الناشئين، وتوعية الناس بأمور دينهم ويحثهم على التمسك بالدين في مواجهة حركة التبشير، وحب الوطن الذي يحتله الأجانب الغاصبون، وقد نجح كثيراً في تحريك عواطف الصوماليين الدينية والوطنية، واستطاع بمؤازرة المجاهدين المتطوعين من الشعب الصومالي أن يوقع بالإنكليز هزائم متتالية في مواقع قدرت بأكثر من أربعين موقعة. وحدث أن ثارت بعض القبائل الصومالية في منطقة ساحل بنادر ضد الغزاة الإيطاليين، فقد شهدت مناطق افجوى ومقديشو وترنلى وطنانة وغيرها معارك دامية بين المجاهدين الصوماليين والإيطاليين. وقد تطلع المجاهدون إلى الملا محمد لتكون الثورة عامة ضد الغزاة الأجانب، وبالفعل نجح الثوار الصوماليون بصورة أكبر في هزيمة القوات الإيطالية، مما دفع بإيطاليا للجوء إلى الإيقاع بين المجاهدين في الجنوب وبين الملا، ونجحت في ذلك الميدان بعد أن فشلت في ميدان الحرب، حتى أصبح هناك فئات صومالية موالية للإيطاليين تمثلت في السلاطين الذين كان بينهم وبين الثوار حروب سابقة وعداوة مستمرة، ومن ثم عارضوا الثائرين بلسان الإيطاليين[٤].مما أدخله في منافسة خطيرة مع زعماء القبائل الذين حرصوا دائماً على ولاء الصوماليين لزعاماتهم القبلية. وقد ظل هذا الوضع شوكة في حلق بطل الصومال طوال أيام كفاحه ضد المستعمرين الذين عانى منهم الكثير، وخاصة أن عداوة زعماء القبائل له ألزمته الحرب في جبهتين: جبهة داخلية ضد دسائسهم

---

(١)- أبو سعدة: مرجع سابق، ص١٥٨ -١٥٩.

(٢)- الجمل: تاريخ الصومال في العصر الحديث، مرجع سابق ، ص١٤٥ -١٤٦.

(٣)- مراد: مرجع سابق، ص٩٨.

(٤)- الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، مرجع سابق، ص١٠١.

ومناوراتهم ضده، وإفسادهم خططه ومشاريعه. وجبهة خارجية قوامها الدول الاستعمارية التي اقتسمت بلاد الصومال، وزعماء القبائل هؤلاء ساندوا الاستعمار واتجهوا نحوه ليجدوا فيه ما يعوضهم عن نفوذهم الذي أفقدهم إياه زعيم ثورة الصومال وغريم الاستعمار(١).

استمر ذلك الرجل في مواصلة جهاده، وقاتل دولاً لها جيوش نظامية وهي بريطانيا وفرنسا وإثيوبيا وإيطاليا، وكان يجمع رجاله ويرفع معنوياتهم، لما كان يتمتع به من مواهب وملكات متعددة مثل الشعر والخطابة، فقد جند كل ذلك في سبيل إثارة حمية فرسانه لمقاتله المستعمر الغاصب، وقد انتصر على الأعداء في مواقع كثيرة، وتغلب على الجيش البريطاني وطرده من مقر قيادته في تليح(٢)، والذي ساعده في ذلك نجاحه في تهريب الأسلحة من المناطق التي يسيطر عليها الفرنسيون والإيطاليون إلى جانب ما كان موجوداً بالمخازن من أسلحة الجيش المصري الذي خرج من هذه البلاد منذ وقت قريب. ولكن في الفترة مابين عامي ١٣١٨-١٣٢٢هـ/١٩٠٠-١٩٠٤م أرسل الإنكليز أربع حملات مجهزة تجهيزاً قوياً لقتال الثوار الصوماليين الذين تمكنوا من قهر الواحدة تلو الآخرى. فرأت بريطانيا الاستعانة بزميلتيها الاستعماريتين اللتين اقتسمت معهما الصومال وهما إيطاليا وفرنسا(٣).

وكانت خطتهم في محاربة الملا محمد أن تقوم القبائل الصومالية لهم،كما تقوم الحبشة كذلك بمجموعات متكررة من الهجمات المتواصلة على الدراويش من كل ناحية، لتكون تلك الأعمال بمثابة المصفاة التي يتم عن طريقها استنزاف أكبر قدر ممكن من قوات الملا المقاتلة، واستهلاك أكبر قدر ممكن من ذخائرها حتى إذا استيقنت بريطانيا من أنها قد أضعفت الملا، وأثرت على قواته ضربت ضربتها القاضية، ودخلت معه المعركة الفاصلة(٤). فالتف حوله الكثير من أهل الصومال الخاضعين للإنكليز والطليان، وأخذ يهدد المراكز الداخلية للإنكليز(٥). وإذا كانت هذه الثورة قد عجزت عن طرد أي مستعمر من الأراضي الصومالية، فإنها سببت مشاكل جمة للمستعمرين جميعاً، وكبدتهم خسائر فادحة في الأرواح والأموال والعتاد(٦).فقد أنهكت حرب العصابات التي شنها الثوار الصوماليون الإنكليز حتى اضطروا للجلاء عن الداخل، والاقتصار على المناطق الساحلية التي تكون في حماية السفن الحربية، وحين نشبت الحرب العالمية الأولى، واشتبكت القوات العثمانية في الحرب ضد الحلفاء، أعلن الملا محمد الجهاد ضد دول الحلفاء، واستمر يناضل حتى انتهت الحرب ، فاستعملت بريطانيا سلاح الطيران، وقصفت مواقع الثوار وقراهم بشكل دائم، وهم الذين كانوا مسلحين بالأسلحة التقليدية (٧).

---

(١)- سيد: مرجع سابق، ص٢٢-٢٣.

(٢)- قبلن، عبدالله محمد أحمد: خواطر عن تاريخ الصومال في السنين الأولى من الاستقلال، ١٩٩١، ص٩.

(٣)- سيد: مرجع سابق، ص٤٢ -٤٣.

(٤)- مرزوق، عبد الصبور:ثائر من الصومال الملا محمد بن عبد الله حسن، الدار القومية، القاهرة، د.ت، ص٤٢-٤٣.

(٥)- رياض: الاستعمار الأوروبي لإفريقية في العصر الحديث ، مرجع سابق، ص٢٣٠.

(٦)- فليفل: مرجع سابق، ص٦٦.

(٧)- الجمل: تاريخ المسلمين في أفريقيا، مرجع سابق، ص٣٩.

– **الاستنتاج:** اتضح في الفصل السابق دور الحبشة في التنافس الاستعماري الدائر بين الدول الأوروبية على بلاد الصومال، فقد عرفت كيف تستفيد من ذلك التنافس، وحصلت على مساعدات مادية وعسكرية من تلك الدول التي ساعدت على توسعها، لكي تظهر إلى حيز الوجود دولة حليفة تتحالف معهم ، ومنذ ذلك الحين بدأت أثيوبيا تدخل في إطار الدول الاستعمارية المعادية لبلاد الصومال، ونجح الملك الأثيوبي منليك من توسيع رقعة بلاده على حساب جيرانه في الجنوب والجنوب الغربي والشرقي من مملكة أثيوبيا، وكانت تلك التوسعات مهمة، لأنه ترتب عليها ضم مساحات كبيرة من الأراضي الصومالية، وعلى رأسها الصومال الغربي "الأوجادين"، واستخدم منليك القوة العسكرية لتوسيع مناطق نفوذه معتمداً على تواطؤ بريطانيا وفرنسا وإيطاليا معه، والتي زودته بالأسلحة التي يحتاجها لاستخدامها ضد الشعب الصومالي الأعزل رغم معاهدات الحماية التي وقعتها تلك الدول مع القبائل الصومالية متعهدة بحمايتها.

بينما سعت تلك الدول الاستعمارية الأوروبية لاستغلال قواعدها البحرية على سواحل البحر الأحمر للحصول على مستعمرات تستغلها سياسياً واقتصادياً وبشرياً، وتتسلط على أهلها، وتخضعهم لمصالحها قبل أي شي آخر. ولم يكن الحصول على المستعمرات هدفاً في حد ذاته،بل كان في نفس الوقت وسيلة إلى سياسة أوسع من ذلك، سياسة التوسع، ومحاولة السيطرة على أكبر جزء ممكن من القارة الإفريقية، وأدى ذلك بدوره إلى ازدياد الأهمية الاستراتيجية لتلك المستعمرات، خصوصاً في الفترات العصيبة التي مر بها تاريخ العالم.فمثلاً فرنسا استغلت ساحل الصومال في إنشاء قاعدتها في جيبوتي، وكانت تلك بداية خط سكة الحديد الإثيوبية المارة في جنوب الحبشة إلى أديس أبابا.حقيقة أن ذلك الخط ساعد على التقرب بين الحبشة والعالم الخارجي، ولكنه كان ككل المشاريع الاستعمارية الكبيرة يهدف إلى استغلال موارد الحبشة، وتسهيل وصولها إلى السفن الأوروبية الراسية عند خليج عدن، دون تكبد مصاعب كبيرة في السفر إلى الداخل، ومحاولة الوصول إلى المنتجات الإفريقية في أسواقها الطبيعية الموجودة. وعملت فرنسا على الاستفادة من بلاد الصومال في مشروعاتها، لفرض نفوذها على وسط القارة الإفريقية في خط يسير بين الشرق والغرب، ويسمح لها بالسيطرة إن أمكن على أعالي النيل عند فاشودة، وقطع الخط البريطاني الذي كانت بريطانيا تسعى جاهدة في الوصول إليه، والسيطرة عن طريقه على القارة الإفريقية من الشمال إلى الجنوب. ولم يجر الأوروبيون أي تحسين على طرق المواصلات البرية والبحرية وغيرها من الإصلاحات، إلا لصالح تسهيل النهب الاستعماري للتجمعات البشرية الصومالية.

– الخاتمة:تضمنت أهم الاستنتاجات العلمية التي توصل إليها البحث:

يمكن إجمال ما تضمنه هذا البحث من استنتاجات على النحو الآتي.

– **أولاً**:تعتبر منطقة القرن الإفريقي حلقة اتصال بين أجزاء البلاد العربية في قارتي أسيا وإفريقيا، وقد سميت بهذا الاسم، لأنها تشكل ذلك النتوء البارز في الجانب الشرقي من وسط القارة الإفريقية، تشكل مع اليمن المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الذي يقف عند مدخله باب المندب. وقد برزت الأهمية الاستراتيجية للقرن الإفريقي،

باعتباره يتحكم بطرق التجارة العالمية، وحالياً يتحكم بالبترول بين منطقة الخليج ودول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. ومالصراع الآن في الصومال، ألا امتداداً لتلك الأهمية، وللتركة التاريخية التي سببها الصراع الأوروبي عليه، وعلى أراضيه وتمزيقها وتوزيعها فيما بين القوى الاستعمارية، فترك ذلك التنافس في بلاد الصومال خصوصاً والقرن الإفريقي عموماً آثاراً لا تزال تنطق بتلك المشكلات التي خلفها الاستعمار الأوروبي في أثناء تكالبه على تلك المنطقة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والمعروف أن التكالب يعني الصراع، والصراع بطبيعته لابد، وأن يولد التفرقة والعداء، ويجعل الاستقرار والسلام أمراً بعيد المنال أو صعب التحقيق، فلقد ترتب على ذلك التكالب الأوروبي اختلاف في وجهات النظر بين القوى الأوروبية بصفة عامة، وبين شعوب منطقة القرن الإفريقي بصفة خاصة، حيث أخذ كل فريق يساند الآخر من أجل مصلحة خاصة أو منفعة، قد تعود عليه بالتوسع على حساب جيرانه، دون مراعاة لحقوق شعب من الشعوب أو جماعة من الجماعات أصحاب الأرض والحق. واتخذت الدول الأوروبية مواقف متناقضة بقصد تحقيق مكاسب إقليمية على أكتاف الجماعات البشرية التي قطنت منطقة القرن الإفريقي. وظلت أرض بلاد الصومال موزعة بين المستعمرين يستغلون مواردها ويستنزفون دماء شعبها، وحولوا أرضها إلى مزرعة تفيض بالخير،ثم يتحول ذلك الخير إلى ذهب يسيل في جيوب غلاة المستعمرين، وتتكدس السفن بالأغذية والفواكه والحيوانات ثم تأخذ طريقها إلى أوروبا، في حين أن الشعب الصومالي يقاسي الفاقة والعوز، ومن الغريب أن هؤلاء المستغلين كانوا في بلادهم من المحكوم عليهم بالإعدام والسجن المؤبد، لكنهم وجدوا متنفساً لهم في بلاد الصومال يستنزفون ثرواتها.

- **ثانياً: إ**شعلت بريطانيا حماسة التكالب الاستعماري بين الدول الأوروبية على القرن الإفريقي، وخاصة فرنسا التي كانت في صراع دائم ومستمر معها باحتلالها عدن عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م، وتحكمها في مضيق باب المندب، وفي حرية المرور من وإلى البحر الأحمر عند مدخله الجنوبي، فأسرعت فرنسا لايجاد موطئ قدم في تلك المنطقة، وأسست الصومال الفرنسي على ساحل البحر الأحمر الإفريقي المطل على خليج عدن، لكي تقف في وجه التوسع والتحكم البريطاني في باب المندب،كما أن احتلال فرنسا لتلك المنطقة على ساحل إفريقيا الشرقي أعطاها منفذاً يخدم مصالحها الاقتصادية في وسط القارة، أضافة إلى أن ذلك الموقع الفرنسي قد أعطى الفرنسيين أملاً في ربط مستعمراتهم في شرق القارة وغربها، وبالطبع أدى ذلك إلى صراع محموم بينها وبين بريطانيا التي أعلنت تأسيس **الصومال البريطاني** أنتهت أحداثه الأخيرة بحادثة فاشودة التي قضت على آمال فرنسا في تحقيق تلك الوحدة بين مناطق نفوذها، وجعلها تفكر في التحالف مع أثيوبيا ضد بريطانيا، وتمكنت بتحالفها من عرقلة بريطانيا في تنفيذ خط حديد الكاب ـ القاهرة.
- **ثالثاً:**كانت العلاقات فيما بين الدول الأوروبية التي سعت لاحتلال أراضي بلاد الصومال علاقة مصلحية، وأحياناً علاقة تتصف بصفة شريعة الغاب التي لاتقيم أي وزن للعلاقات الإنسانية والمواثيق والتعهدات،بل تسيرها مصالحها الدائمة.ناهيك عن أن الاستعمار لادين له، وينحصر هدفه في سلب خيرات الشعوب حتى لو كان ذلك على حساب جماجم أبناء المستعمرات.فهناك في علاقات الدول الأوروبية مصالح دائمة ولاتوجد

محبة دائمة، فلا صداقة ولاعداء دائم، وإنما المصالح الدائمة في علاقات الدول وخاصة الاستعمار الأوروبي. وخير مثال التأييد الإيطالي لبريطانيا عند احتلالها مصر،ثم تصريح وزير الخارجية الإيطالي بصداقة بلاده لبريطانيا، وتأييدها لها في المسألة المصرية أثره في تقوية العلاقات الإيطالية – البريطانية. بينما وقفت فرنسا موقفاً عدائياً إزاء بريطانيا في مصر، جعل بريطانيا تنظر إلى إيطاليا على أنها الدولة الموازنة لفرنسا في منطقة القرن الإفريقي. واتخذت بريطانيا من إيطاليا حارساً لها في تلك الجهات لعرقلة التقدم الفرنسي في المنطقة. وقد شجعت بريطانيا إيطاليا لبسط نفوذها على مناطق من شرق إفريقيا ليقفوا معاً في وجه أطماع فرنسا، فاستغلت حكومة روما تلك الظروف، وأعلنت تأسيس أول مستعمرة لها **مستعمرة اريتريا** ، واستكملت نشاطها في المنطقة الممتدة من بداية الصومال البريطاني المطل على خليج عدن وبين النهاية الشمالية لأملاك سلطنة زنجبار. وأعلنت عن تأسيس مستعمرتها الثانية في القرن الإفريقي **الصومال الإيطالي** في الجزء الشرقي من بلاد الصومال المطلة عل المحيط الهندي.

وجدت إيطاليا مجالاً لاستكمال توسعاتها الاستعمارية في شرق إفريقيا، وتنفيذ مشروع مانشيني، ووجدت الحبشة الموقع المناسب لبناء إمبراطوريتها، فراحت تتحالف مع منليك وتؤازره ضد أعدائه، وتمده بالسلاح عبر مينائها مصوع مقابل حصولها على تسهيلات ومناطق استراتيجيه في تجرى، وعقدت مع منليك معاهدة أوتشيالى عام ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م التي أظهرت نواياها التوسعية في أثيوبيا، ولما حدث اختلاف بينهما توترت العلاقات وتأزمت الأمور بحدوث صدام عسكري انتهى بموقعة عدوة في عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م التي كانت نكسة للمصالح الإيطالية في أثيوبيا وإفريقيا عموماً، وأجبرت على إلغاء المعاهدة التي تدعي فيها حمايتها على أثيوبيا، وعقدت معاهدة صداقة في أواخر عام ١٨٩٦ اعترفت باستقلال أثيوبيا استقلالاً تاماً. وبذلك قضي على طموحات إيطاليا في بناء إمبراطوريتها الاستعمارية في شرق إفريقية.

– **رابعاً**: إجبرت بريطانيا حكومة القاهرة على الانسحاب من ممتلكاتها في شرق إفريقيا لتستولي عليها، وتضمها إلى دائرة نفوذها، ثم توزع ما تشاء . تحقيقاً لمصالحها الاستعمارية على القوى الأوروبية"إيطاليا" والإفريقية "أثيوبيا". وتنازلت للأخيرة عن أراض صومالية طبقاً لاتفاق عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م الذي يعتبر عام كل المساوئ والتناقضات في تاريخ استعمار بلاد الصومال حيث ترجع المشاكل بين أثيوبيا والصومال إلى تلك الحقبة.فقد ساومت بريطانيا ببعض الأجزاء من الصومال مع أثيوبيا كي تحافظ على مصالحها هناك، وتبعدها من محالفة وصادقة فرنسا دون أي اعتبار للشعب الصومالي الذي يقطن تلك المناطق، والذي أعلنت بريطانيا حمايتها عليه. وكان لاقتطاع أجزاء من الصومال خلال فترة توسعها الأثر البالغ في تعميق جذور الخلافات بينهما وبين الشعوب المجاورة.

– **خامساً**:ترتب على التنافس الأوروبي في القرن الإفريقي عموماً ،وبلاد الصومال خصوصاً بعد عام ١٣١٤هـ /١٨٩٦م أن صار منليك على وعي كامل بالتهديدات الأوروبية على دولته، حيث وجد بعد هزيمة الإيطاليين في عدوة، قوى أوروبية آخرى بريطانيا . فرنسا تتأهب لالتهام بلاده، وأدى ذلك إلى أن يعيد منليك الكرة في

الاتصال بالخليفة عبدالله التعايشي في السودان،يطلب منه الوقوف معاً ضد القوى الأوربية الطامعة بالسيطرة على المنطقة، وقد اتخذ ذلك الموقف بعد تقدم قوات كتشنر في أعالي النيل، وخوفه من أن يهدد ذلك التقدم دولته. وكان التعايشي مستعداً لقبول التحالف، لكن بسبب تشدده في شروطه مع منليك لم يحدث تحالف رسمي بينهما، واضطرت بريطانيا إلى إرسال بعثة رينيل رود لحماية مصالحها في تلك المنطقة من التهديدات الفرنسية والمهدية والأثيوبية، ولكسب ود منليك وقعت المعاهدة الإنكليزية الأثيوبية عام ١٨٩٧، والتي نصت في أحد بنودها على ألا يقدم منليك مساعدة للمهدية في السودان. وبالتالي فقد زرع المستعمرون الغربيون الفرقة بين الحبشة والسودان من أجل تعميق الخلافات بينهما لتسهيل ابتلاع كل طرف على حدة، ولتأمين مصالحه أولاً وأخيراً.

- **سادساً**:ترتب على هزيمة الإيطاليين في عدوة، دخول أثيوبيا ومشاركتها في عملية التقسيم الأوروبي لبلاد الصومال، وحصلت بالفعل على مساحات واسعة منها بسبب الدعم الأوروبي، وهو ما يخالف تماماً معاهدات الحماية التي عقدتها كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا مع شيوخ القبائل الصومالية، والتي تعهدت بمقتضاها بالمحافظة على سلامة أراضيهم واستقلالهم، وهذا خيانة واضحة لتعهدات تلك الدول تجاه الشعب الصومالي.بينما التزمت الدول الثلاث في اتفاق مشترك بحماية ودعم حدود الإمبراطورية الأثيوبية من أي تهديد، لكي تبرز إلى الوجود قوة حليفة تتفق سياسياً ودينياً، وترتبط ثقافياً معها، وصارت أثيوبيا تضم داخل حدودها شعوباً وقوميات مختلفة أخذت تتصادم فيما بينها، واستطاع الاستعمار الأوروبي أن يعمق من تلك الخلافات وأن يغذي ذلك العداء بعد أن دخلت أثيوبيا شريكاً في عمليات التقسيم التي تمت دون مراعاة لوحدة الشعوب أو قومياتها، الأمر الذي ترتب عليه تداخل الحدود، وتفاقم المشاكل التي تعاني منها مناطق شرق إفريقيا، ومنها السودان ومصر والصومال وأريتريا وكينيا وغيرها تعود الى تلك الحقبة من الاستعمار الأوروبي ، الذي لم يترك من حكمه لتلك المناطق سوى تنمية مصالحه الذاتية على حساب ممتلكات وقوى وقبائل وشعوب الشرق الإفريقي.
- **سابعاً**:ترتب على التنافس الأوروبي على بلاد الصومال أن أخذت تفد على المنطقة تيارات ثقافية وحضارية جديدة مثل البعثات التشيرية، وكان لتلك التيارات فيما بعد آثارها السيئة على شعوب تلك المنطقة التي هبت للمطالبة بحقوقها في المشاركة بحكم بلادها وتقرير مصيرها. ولذا ستشهد المنطقة ثورات تتصدى لنظم الحكم القديمة التي ألفتها المنطقة، والتي كانت صنيعة الدول الاستعمارية لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية.
- **ثامناً**:من أبرز الآثار السلبية التي ترتبت على التنافس الاستعماري الأوروبي في بلاد الصومال قيامه بتقطيع وتجزئة بلاد الشعب الواحد، ورسم الحدود المصطنعة بينها بحيث يؤدي ذلك إلى فصل أبناء القبيلة الواحدة، وتوزيع أبنائها على أكثر من دولة، وحتى الأسرة الواحدة بل الأخ في حدود رعايا دولة، والآخر برعايا دولة آخرى، وبهذا تكون القبيلة والأسرة الواحدة مشتتة لا حيلة لها بالعيش مجتمعه، ولا يستطيعون التواصل فيما بينهم، كما هو الحال في الصومال المقطع والمجزأ من قبل الاستعمار إلى خمسة أجزاء. وهي حدود مصطنعة، لا

تتمشى مع الفواصل البشرية أو الجغرافية أو اعتبارات النشاط الاقتصادي. فالحدود في إفريقية كما في بلادنا العربية،ظاهرة استعمارية، جاءت نتاجاً للتكالب الاستعماري على القارة، ومظهراً للتصارع بين الدول الأوروبية الاستعمارية، وانعكاساً لتوازن القوى بينها، وما أسفر عنه من مساومات، وتعبيراً عن قوة كل منها بمدى ما استطاعة قواتها لاحتلال أراض حيث توافق أن تضع علم دولتها معبراً عن رمز تسلطها. ومن هذا المنطق كان ولابد أن يحدث الصراع في القرن الإفريقي، ولا تزال إلى اليوم مشكلات الحدود بين دوله مترسبة من تلك الصراعات السالفة الذكر تمثل النصيب الأكبر في صراع المنطقة في تلك الأيام خاصة بعد استقلال الصومال البريطاني والإيطالي عام ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م، وسعى دولة الصومال المستقل نحو تحرير بقية مناطق الصومال الخاضعة لفرنسا وأثيوبيا وكينيا.لكن ذلك السعي قوبل بالرفض من الدول الاستعمارية كافة بدليل إصرار فرنسا على عدم منح الجزء الصومالي الخاضع لها استقلاله، لينضم إلى جمهورية الصومال المستقل، رغم ثورة ومطالبة سكانه بذلك.بينما لاتزال أثيوبيا تسيطر على الأوجادين، وترفض منح سكانه حريته واستقلاله شأنها في ذلك شأن كينيا.

لذلك أبرز المشكلات التي نجمت عن التنافس الأوروبي على بلاد الصومال،هي مشكلات الحدود الخاصة بحدود جمهورية الصومال مع كافة جيرانها أثيوبيا وكينيا وجيبوتي.الأمر الذي يثبت أن الأراضي الصومالية، لم تكن حتى ذلك الوقت جزءاً من الحكم الحبشي أو الكيني تاريخياً، بل نراها تختلف عنها جغرافياً وبشرياً ودينياً وحضارياً، فعلى كل صومالي حر رفيع القدر أن يقاوم، وأن لا يستسلم للأمر الواقع الذي يعانيه الصوماليون بل ويسعى جاداً لإعادة توحيد الأراضي الصومالية جميعها.

قائمة المصادر والمراجع العربية

أولاً – المصادر

أ – الوثائق:

١- الجمل،شوقي: الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، د.ت.

٢ – جيان، كارلو: وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن إفريقية الشرقية،ترجمة، يوسف كمال،ط١، القاهرة،١٩٢٧.

ب – المصادر العربية:

١ – ابن بطوطة، أبو عبدالله بن محمد اللواتي الطنجي:تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، مطبعة الأميرية ببولاق، ج١، ١٩٣٩.

٢ – الأيوبي، ألياس:تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل، القاهرة، ج٢، ١٩٢٣.

٣– الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير:تاريخ الرسل والملوك، لندن،١٩٨٩.

٤– القلقشندي، أبو العباس أحمد:صبح الأعشى في صناعة الأنشا، القاهرة، ١٩١٥.

٥– المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي: الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام،نشره رنك، ١٨٩٥.

٦– المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسن بن علي: مروج الذهب ومعادن الجوهر،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٦٤.

٧– النهرواني، قطب الدين: البرق اليماني في الفتح العثماني، الرياض، ١٩٦٧.

٨– حسن، إبراهيم حسن: انتشار الإسلام والعروبة فيما وراء الصحراء الكبرى شرقي القارة الإفريقية وغربها، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية،١٩٥٧.

٩ – سرهنك، إسماعيل:حقائق الأخبار عن دول البحار، القاهرة، ج٢، ١٣١٢هـ.

١٠– صبري، محمد– أ:مصر في أفريقيا الشرقية هرر وزيلع وبربرة.مطبعة مصر ومكتبتها،١٩٣٩.

ب: الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٤٨.

١١ –كمال، يوسف: بالسفينة نازيرور حول القارة الإفريقية، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٢٨.

ثانياً – المراجع العربية:

١– أبو بكر، محمد عثمان: المثلث العفري في القرن الإفريقي عبر العصور التاريخية، المكتب المصري، القاهرة، ١٩٩٦.

٢– أبو سعدة، أحمد: ١٠٠يوم مع ثوار إقليم أوغادين المنسي، د.ت.

٣– البابلي، محمد: في ربوع الصومال، دار الكاتب العربي،١٩٦٤.

٤– البوري، عبد المنصف: الغزو الإيطالي لليبيا، الدار العربية للكتاب،١٩٨٣.

٥– بيضون، جميل – الناطور،شحادة– عكاشة، علي :تاريخ العرب الحديث، دار الأمل للنشر والتوزيع، أربد،ط١٩٩١،١.

٦– الحداد، محمد أحمد: حقائق تاريخية عن العرب والإسلام في إفريقيا الشرقية، دار الفتح، بيروت، ١٩٧٣.

٧ – الجمل، شوقي– أ: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،١٩٧٤.

ب: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،١٩٧١.

٨- الجمل، شوقي- عبد الرازق، عبد الله- أ:تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧.

ب:دراسات في تاريخ شرق أفريقيا، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة،د.ت.

ت:تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة،د.ت.

١٠- الرافعي، عبد الرحمن:عصر إسماعيل، دار المعارف، القاهرة،ط ٤، ج١، ١٩٨٧.

١١- الشيخ، رأفت - أ: تاريخ العرب المعاصر،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ١٩٩٦.

ب: إفريقيا في التاريخ المعاصر،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩١.

١٢- الصطوف، عبد الكافي - الصياح، طليعة- العلي، راغب:دراسات في تاريخ أوروبا في العصر الحديث، مطبعة الداوودي، دمشق، ١٩٩٨.

١٣- العظم، صادق: رحلة الحبشة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١،٢٠٠١.

١٤- العريان، سعيد — أمين، شاكر- أمين، مصطفى: أضواء على الحبشة، دار المعارف بمصر ، د.ت.

١٥ - تاريخ إفريقيا العام (أفريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر)، المجلد الرابع، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت،١٩٨٨.

١٦ - تاريخ إفريقيا العام: إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية١٨٨٠-١٩٣٥، المجلد السابع، المطبعة الكاثوليكية، بيروت،١٩٨٨.

١٧- جوليد،سعيد عثمان:يوميات صومالية، دار الجماهير،عدن،ط١٩٦٩،١.

١٨- جوهر، حسن - شلبي، حسين- شلبي، عبد الفتاح: الصومال، دار المعارف بمصر،١٩٦٥.

١٩ - حجاج، محمد فريد:صفحات من تاريخ الصومال، دار المعارف، القاهرة،١٩٨٣.

٢٠ - حراز، السيد رجب - أ: إفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨.

ب:بريطانيا وشرق إفريقية، معهد البحوث والدراسات العربية،١٩٧١.

٢١- حراز، السيد محمد رجب: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية وتأسيس مستعمرتي إريتريا والصومال، مطبعة جامعة القاهرة،١٩٦٠.

٢٢- حسين، عبد الرزاق: المسح اللغوي في الصومال، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩١.

٢٣- خوري، أميل -إسماعيل، عادل: إلسياسة الدولية في الشرق العربي، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، ١٩٥٩.

٢٤- خياطة، سليم: إلحبشة المظلومة، مطبعة روضة الفنون، بيروت، د.ت.

٢٥- رافق، عبد الكريم: المشرق العربي في العهد العثماني، منشورات جامعة دمشق، مطبعة ابن حيان بدمشق، ط٦ ،١٩٩٨-١٩٩٩.

٢٦- رمزي، أحمد: الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقية، المطبعة النموذجية، ١٩٤٨.

٢٧— رياض، خالد: الصومال الوعي الغائب، الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤.

٢٨- زكي، عبد الرحمن: الإسلام والمسلمون في شرق إفريقيا، القاهرة، ج١٩٦٥،١.

٢٩- سالم، حمدي السيد: الصومال قديماً وحديثاً، وزارة الاستعلامات، الصومال، ج١٩٦٥،٢.

٣٠- سمعان، فرج الله: العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، مكتبة الأنجلو المصرية،ط١٩٨٠،٢.

٣١ - سيد، محمد المعتصم: مهدي الصومال، د.ت.

٣٢- شاكر، محمود: الصومال، دار الفتح، دمشق،١٩٦٤.

٣٣- شكري، محمد فؤاد أ:مصر والسودان"تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن ١٩"، القاهرة، ١٩٥٧.

ب:مصر والسودان في القرن التاسع عشر، القاهرة، ١٩٦٣.

ت:مصر والسيادة على السودان، القاهرة، ١٩٦٣.

٣٤- صقر،عاطف: النزاع الصومالي والصراع الدولي في القرن الإفريقي، ١٩٩٦.

٣٥ - صوار، أحمد: الصومال الكبير، مطبوعات الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،١٩٥٩.

٣٦- طربين، أحمد:تاريخ المشرق العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، مطبعة قمحة أخوان،٢٠٠٠.

٣٧- طوح، يوسف:نضال الصومال الغربي وأطماع أثيوبيا التوسعية عبر التاريخ، مركز الصومال للطباعة، مقديشو، ط١ ،٢٠٠٠.

٣٨- عبد الحليم، رجب محمد: العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٨٥.

٣٩ - عبد الحليم، عبد المنعم:صوماليا، مكتبة الشرق الفجالة، القاهرة، د.ت.

٤٠- عبد الغني،عبد الله:مستقبل إفريقية السياسي، مطبعة مصر، القاهرة، ط١٩٥٧،١.

٤١ - عبد الله، إبراهيم: الكفاح التاريخي للصومال الغربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،ط١٩٨٢،١.

٤٢- عبده، علي إبراهيم: المنافسة الدولية في أعالي النيل، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ط١٩٥٨،١.

٤٣- عيسى، جامع عمر:تاريخ الصومال في العصور الوسطى والحديثة، مطبعة الإمام، القاهرة،١٩٦٥.

٤٤- غرايبه ،عبد الكريم:دراسات في تاريخ أفريقيا العربية، مطبعة جامعة دمشق،ط١٩٦٠،١.

٤٥ - فليفل، السيد علي أحمد: القوى الخارجية والاتجاهات الإقليمية في السودان، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، د.ت.

٤٦- قاسم، جمال زكريا: دولة البوسعيد في عمان وشرقي إفريقيا، مركز زايد للتراث والتاريخ،٢٠٠٠.

٤٧ - قبلن، عبدالله محمد أحمد: خواطر عن تاريخ الصومال في السنين الأولى من الاستقلال،١٩٩١.

٤٨ – قرجاج، إدريس: إطلالة على القرن الإفريقي قضاياه- صراعاته- إشكالياته، مكتبة الأوزاعي، دمشق،ط١، ٢٠١١.
٤٩- كعدان، صباح: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، منشورات جامعة دمشق، ج١٩٩٨،٢-١٩٩٩.
٥٠- مجاهد، حورية: مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة،١٩٨٦.
٥١- محمد، إبراهيم عبد الله: تحفة الأوفياء لمسيرة التحرير والتعريب في القرن الإفريقي،ط١،٢٠٠١.
٥٢- محروس، حلمي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ج١،٢٠٠٤.
٥٣- محمود، حسن: الإسلام والثقافة العربية في إفريقية، مكتبة النهضة المصرية، ج١،١٩٥٨.
٥٤- مراد، عدنان: المجتمعات الإفريقية، منشورات اتحاد الكتاب العرب،١٩٩٥.
٥٥- مرزوق، عبد الصبور:ثائر من الصومال الملا محمد بن عبد الله حسن، الدار القومية القاهرة، د. ت.
٥٦- نادو، محمد: العروبة والإسلام بالقرن الإفريقي،١٩٩٢.
٥٧- نصيف، مجدي: ثورة الصومال، مكتبة مدبولي، ط١،١٩٧٤.
٥٨- نعيسة، يوسف- صالح، محمد حبيب: تاريخ العرب الحديث والمعاصر(مصر والسودان)، منشورات جامعة دمشق، د.ت.
٥٩- نور، عبد الله: مسيرة الإسلام في الصومال الكبير، مطبعة مقديشو للطباعة والنشر، مقديشو، ط١،٢٠٠٤.
٦٠- هندي، محمد عبد الفتاح: تاريخ الصومال، دار المعارف بمصر،١٩٦١.
٦١- ياغي، إسماعيل: العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠٠.
٦٢- يحيى، جلال أ: البحر الأحمر والاستعمار، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٣.
ب: الاستعمار المقنع، المكتبة الإفريقية، الإسكندرية، د.ت.
ت: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩.
ث: التنافس الدولي في شرق إفريقية، دار المعرفة، القاهرة، ط١،١٩٥٩.
ج: التنافس الدولي على بلاد الصومال، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٥٩.
ح: مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر،دار المعارف،القاهرة ، ١٩٦٧.
خ: العالم العربي الحديث، دار المعارف بمصر،١٩٦٦.
٦٣- يونس، محمد عبد المنعم: الصومال، دار النهضة العربية، القاهرة ،ط١،١٩٦٢.

ثالثاً – المراجع المعربة:

١- أوليفر، رولاند- فيج، جون أ: موجز تاريخ إفريقيا،ترجمة:دولت أحمد صادق،سلسلة دراسات إفريقية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة،١٩٦٥.

ب: تاريخ إفريقية، ترجمة:عقيلة رمضان، الدار القومية للطباعة والنشر،١٩٦٤.
٢- توماس، أرنولد: الدعوة إلى الإسلام، ترجمة:حسن إبراهيم حسن- عبد المجيد عابدين- إسماعيل النحراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٥٧.
٣- جوليان،شارل أندريه:تاريخ أفريقيا،ترجمة:طلعت أباظة،نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
٤- لوريمر.ج ج:دليل الخليج،ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، من القسم التاريخي، ج١، د.ت.
٥- مورهيد، الآن: النيل الأبيض،ترجمة:محمد بدر الدين خليل، دار المعارف بمصر.

رابعاً – الرسائل الجامعية:

١- حسن، محمد حاج مختار: الصومال الايطالي في فترة الوصاية حتى الاستقلال،رسالة دكتوراه في تاريخ العرب الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر بإشراف الدكتور عبد العزيز الشناوي،١٩٨٣.
٢-الدجيلي، خوله: العلاقات العربية الإسلامية مع الساحل الإفريقي الشرقي حتى القرن التاسع الهجري، رسالة دكتوراه قدمت في جامعة بغداد بإشراف الدكتور فيصل السامر،١٩٨٠.
٣- القحطاني، ضويحي:عمان وبحريتها مابين احتلالين ١٦٢٤-١٨٢٠، رسالة دكتوراه قدمت في جامعة دمشق بإشراف الدكتور يوسف نعيسة، ٢٠٠٦.

خامساً – الدوريات:

١- حافظ، صلاح الدين:صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٤٩، ١٩٨٢.
٢- خوري، جورج: المصالح الاستعمارية البريطانية والحفاظ على الإمبراطورية العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العدد ٤١-٤٢، ١٩٩٢.
٣ – سمعان، بطرس فرج الله:مستقبل جيبوتي بين أثيوبيا والصومال، مجلة السياسة الدولية، السنة الثالثة، العدد السابع، ١٩٦٧.

سادساً – الندوات:

١- أباظة، فاروق: القوى البحرية الإسلامية ومواجهة النشاط البحري الاستعماري في فجر العصور الحديثة، الحضارة الإسلامية وعالم البحار،بحوث ودراسات، القاهرة، ١٩٩٣.
٢ – أمين، محمد: الصومال في العصور الوسطى الإسلامية، ندوة المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٢.
٣- الجمل، شوقي:تاريخ الصومال في العصر الحديث، ندوة المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية،بغداد، ١٩٨٢.

٤- الشيخلي، صباح: الصلات التجارية بين عمان وشرق إفريقيا في العصر الوسيط، ندوة عمان في التاريخ،سلطنة عمان،١٩٩٤.

٥- الطائي، سنى محمد علي: صلات عمان بشرق إفريقيا في العصور الحديثة، ندوة عمان في التاريخ،سلطنة عمان، ١٩٩٤.

٦- حسنين، عبد المنعم-علي، فريد محمد: المشروعات الاستعمارية في إفريقيا،كتب سياسية، الكتاب الخامس عشر، الشركة الشرقية، د.ت.

٧ - خلف الله، محمد:حركة التحرر في إقليم الصومال الغربي، ندوة المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية،بغداد، ١٩٨٢.

٨- صغيرون، إبراهيم الزين: المؤثرات الحضارية العمانية في شرق إفريقيا في ظل دولة البوسعيديين، ندوة عمان في التاريخ،سلطنة عمان،١٩٩٤.

٩- مكاوي، فوزي: الصومال في العصور القديمة، ندوة المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية،بغداد، ١٩٨٢.

سابعاً – المصادر والمراجع الأجنبية:

1. Burns, Emile,Abyssinia and Italy, london,1935.
2. Coupland. R, East Africa and its Invaders. London,1887.
3. Deschamps. Hubert , Cote des Somali. Paris, 1948.
4. Duffy. games ,portuquese In Africa. London,1959.
5. Eliot . Sir . Charles, Protectorate of East Africa, London, 1965 .
6. Johnston, Sir Harry, History of the Colonization of Africa. Cambridge,1899.
7. Langer,William, Diplomacy of Imperalism1890-1902,New York , 1951.

8 . Peroz,Le Lieutenant: Le Chemin De Fer Ethiopien Le Port De Dgiboutli . 1907.
9. Lweis. I ,The Modren History of Somali land . london,1965.
10. Lyne,R,N , Zanziber in contemporary times,London,1905.
11. Martineau, Alfred , La Cote des Somali . Paris, Plon,1931.
12. M. Sabry , L,Empire Egyptien sous Ismail . Paris,1933.
13. Pankhurst, S , Ex-Italian Somaland. London, 1951.
14. Reush, History of the East Africa. london,1954.
15. Rivoyre,De. Denis, Les Frascais AObock,Paris,1887.
16. Trimingham, History of Islam in East Africa. London,1963.
17. Trimingham . S, Islamin in Ethiopia. oXford. 1927.
18. Whyte, A , Evolution of modern Italy. oXford,1944.
19. Woolf, Leonard, Empire and Commerce in Africa, New York, 1920.

– الملاحق:

١ – الخرائط الجغرافية.

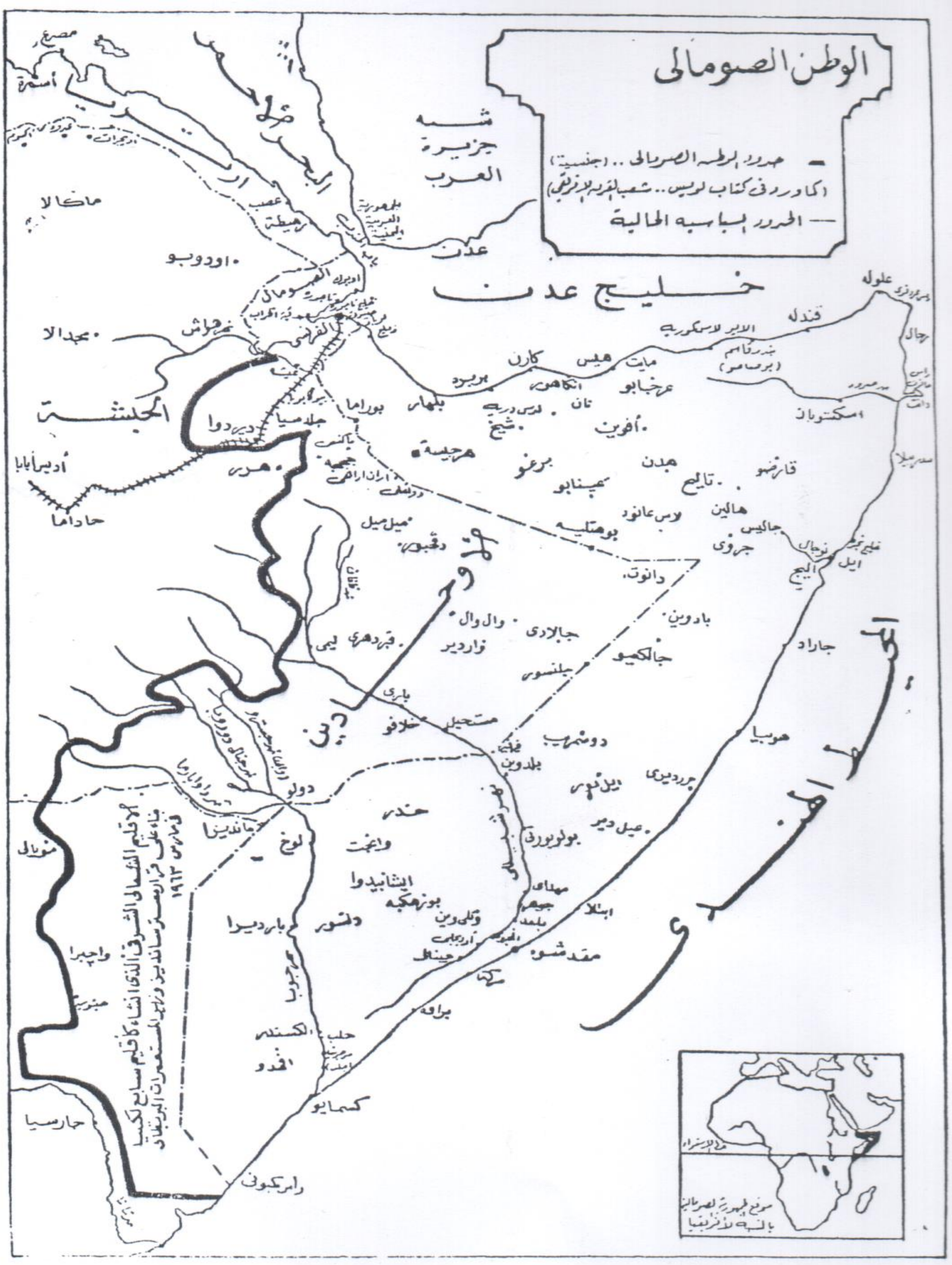

[1]

بلاد الصومال

خريطة رقم (١)

١() - رياض، خالد: الصومال الوعي الغائب، الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة،١٩٩٤، ص٢١١.

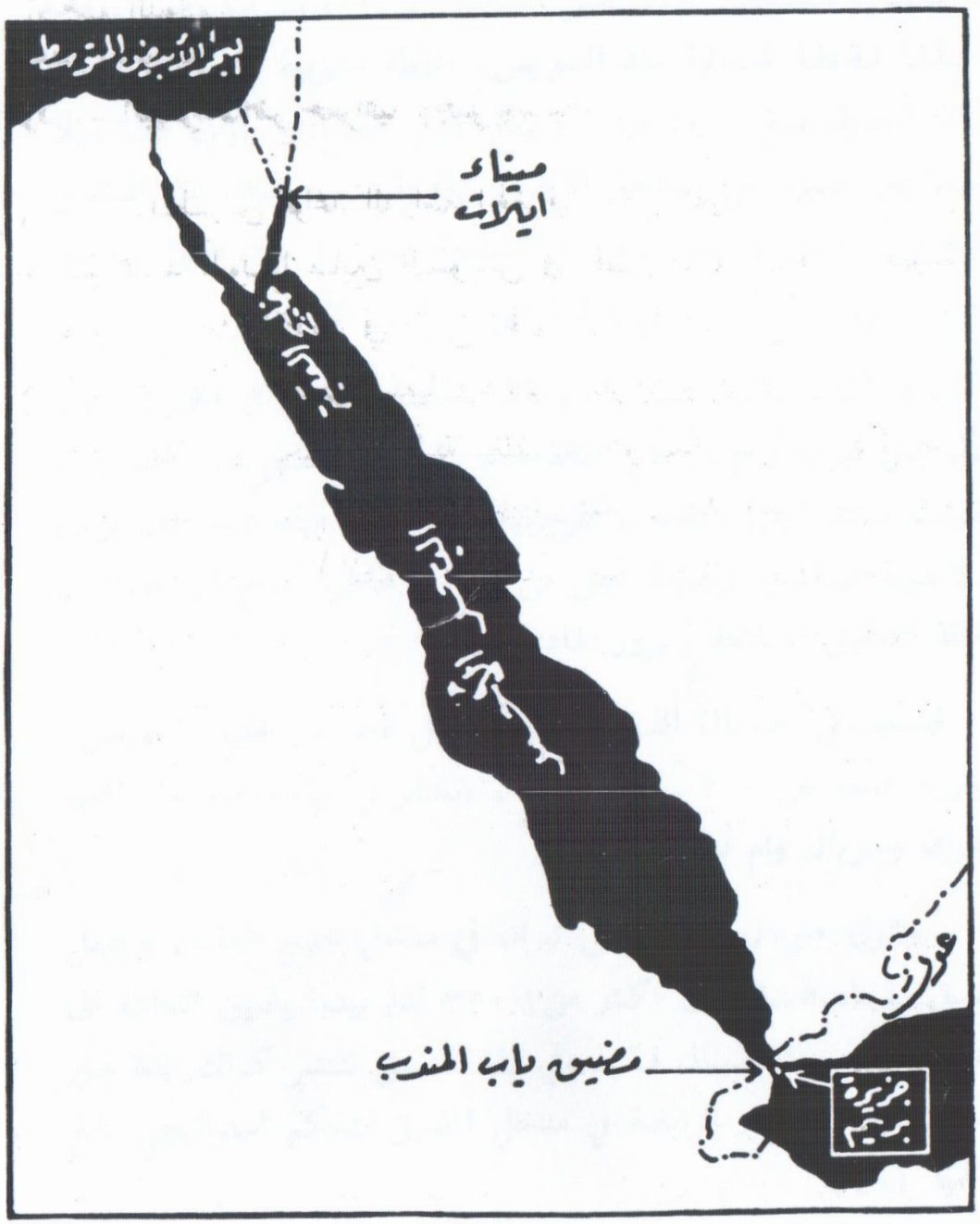

مداخل البحر الأحمر من الشمال والجنوب

(١)

الخريطة رقم(٢)

١() – حافظ، صلاح الدين: صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي،سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد٤٩ ، ١٩٨٢، ص٧٧.

خليج عدن الغربى مبينا عليه اهم الموانى والجزر لتوضيح النشاط الفرنسى فى الصومال

(1)[1]

الخريطة رقم (٣)

١() – حراز، السيد محمد رجب: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية وتأسيس مستعمرتي إريتريا والصومال، مطبعة جامعة القاهرة ،١٩٦٠، ص٤٩٨.

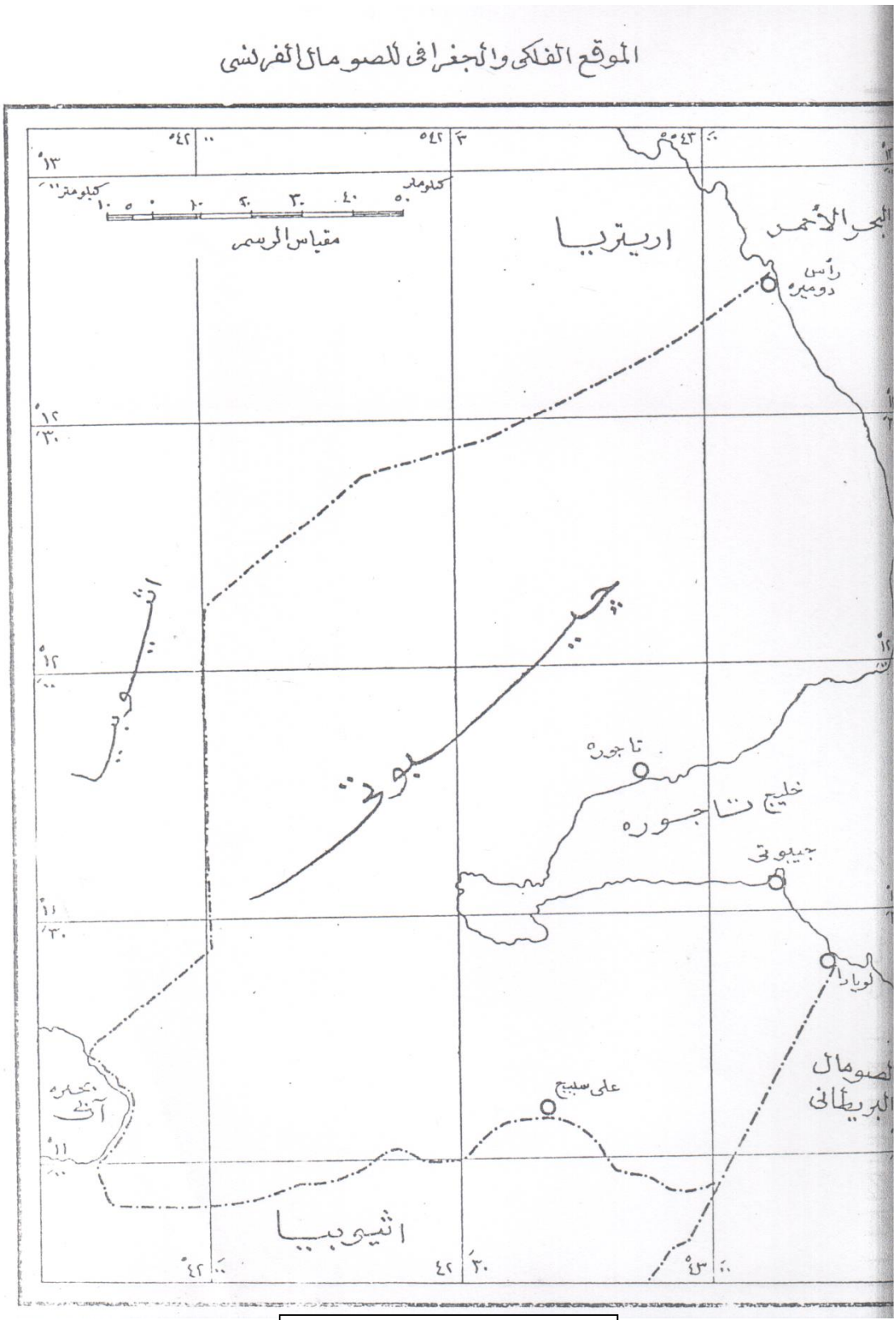

الخريطة رقم (٤)

(1)

١() – حسن، محمد حاج مختار: الصومال الايطالي في فترة الوصاية حتى الاستقلال،رسالة دكتوراه في تاريخ العرب الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر بإشراف الدكتور عبد العزيز الشناوي،١٩٨٣، ص٢١٤.

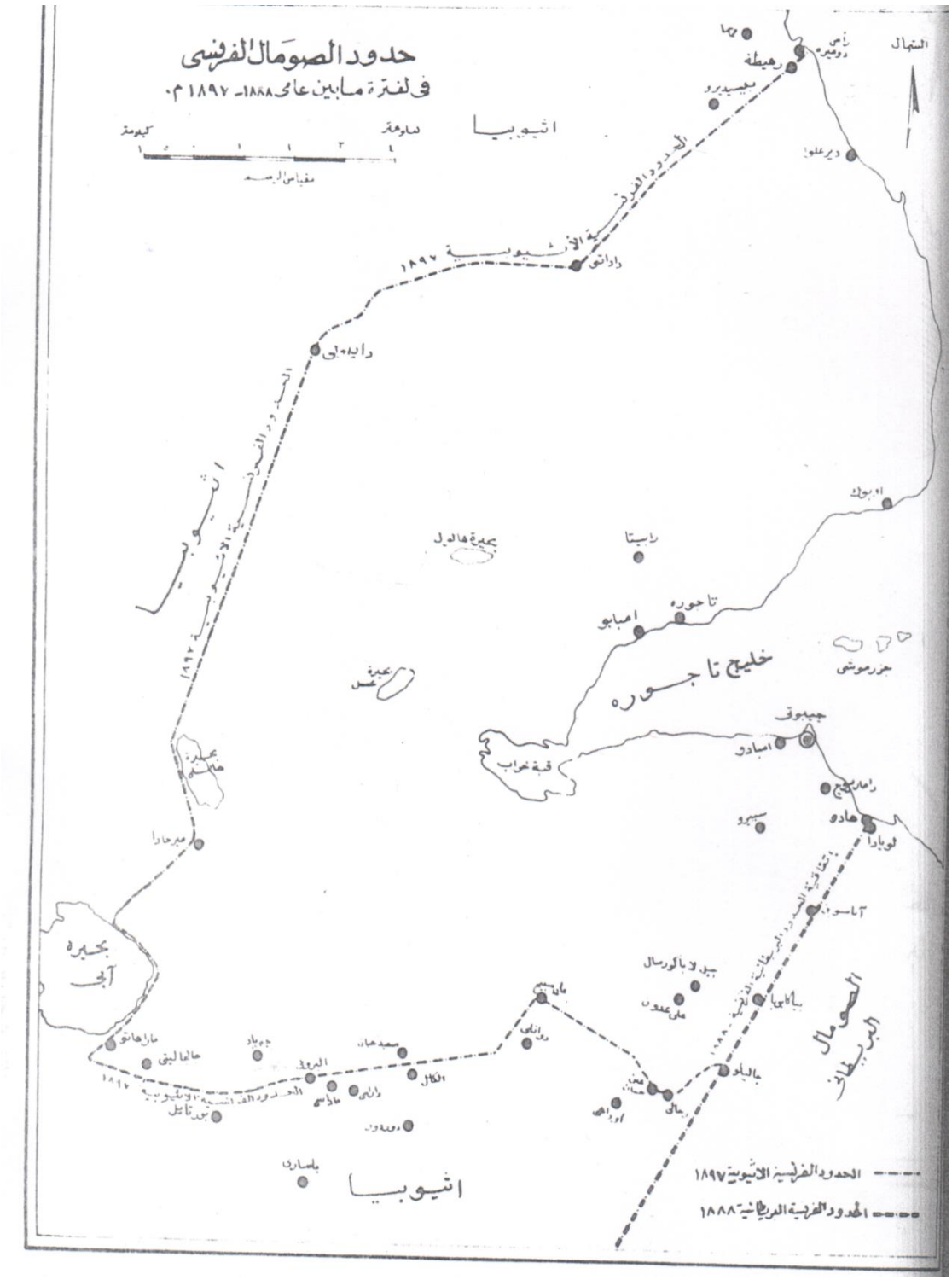

([1])

حدود الصومال في الفترة مابين عامي ١٨٨٨-١٨٩٧

الخريطة رقم (٥)

١() - حسن: الصومال الايطالي في فترة الوصاية حتى الاستقلال، ص٤٣٥.

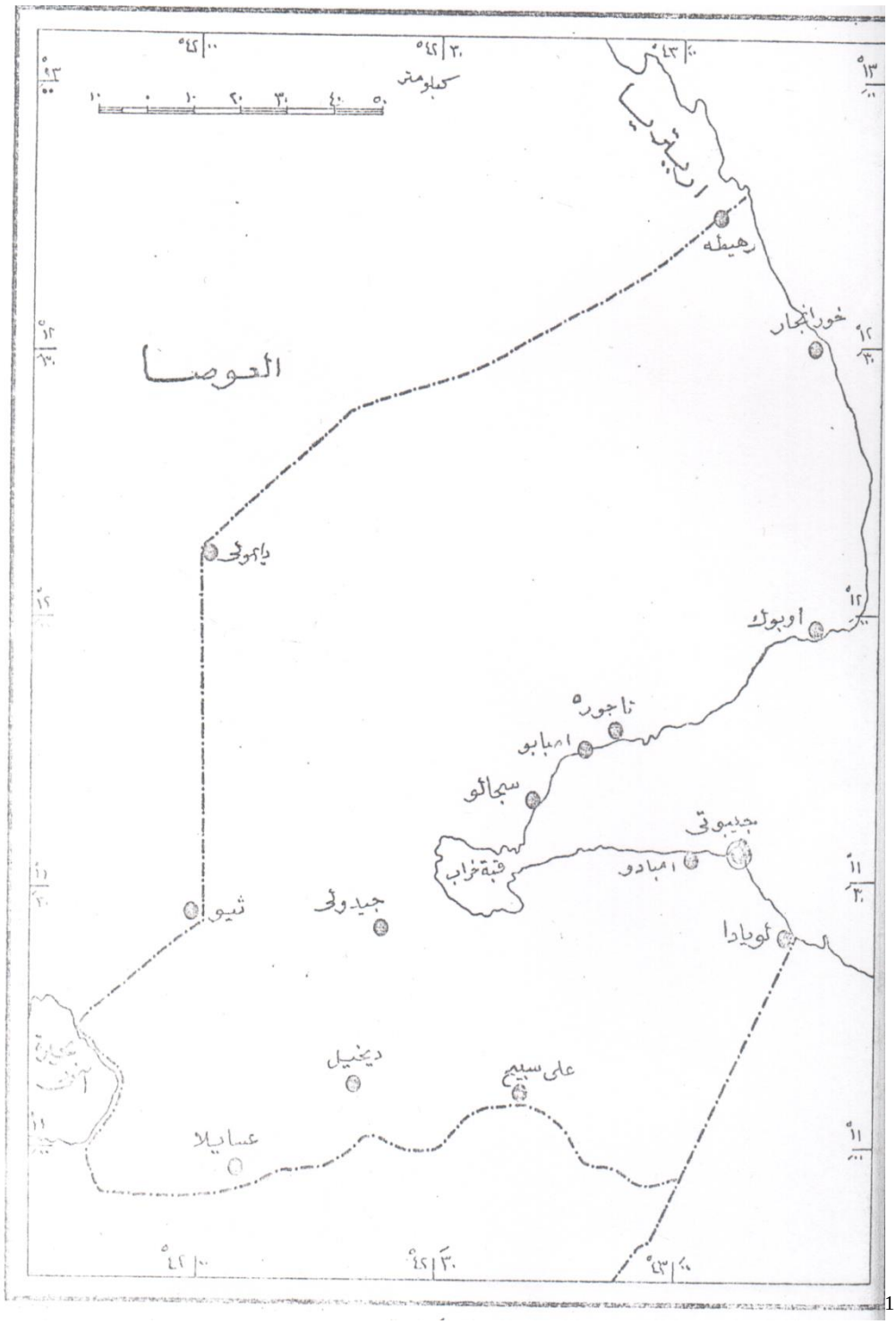

(1) أبرز مدن الصومال الفرنسي

الخريطة رقم (٦)

١() – حسن: الصومال الايطالي في فترة الوصاية حتى الاستقلال، ص٢٣٣.

حدود الأراضي المتحدة مع الدولة المصرية

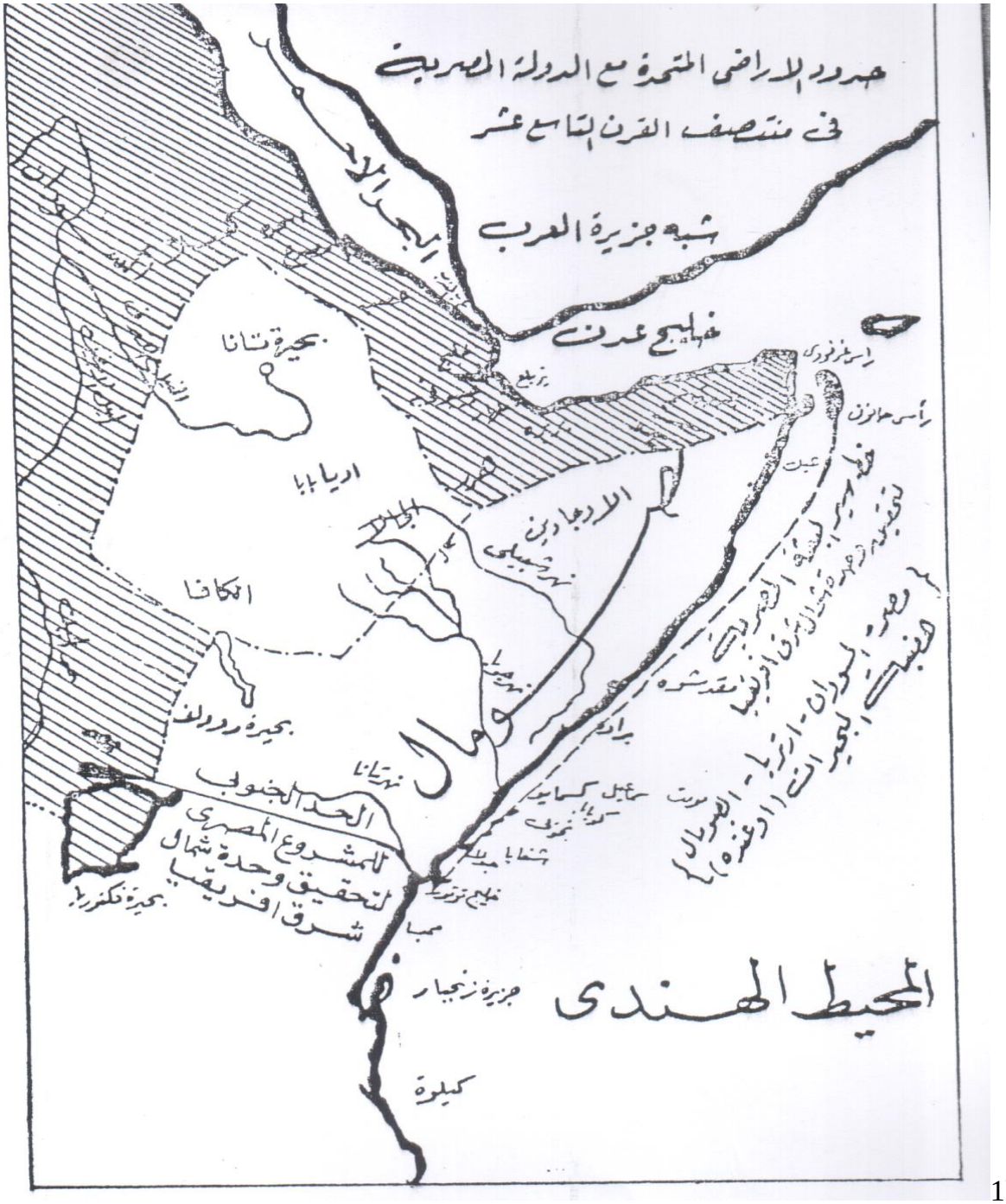

(1)[1]

الخريطة رقم(٧)

١()- سالم،حمدي السيد: الصومال قديماً وحديثاً، وزارة الاستعلامات، الصومال ،١٩٦٥، ج٢، ص٣٢٤.

خريطة توضح السلطنة الزنجبارية حسب اتفاقيات التقسيم
١٨٨٦ ـ ١٨٩٠

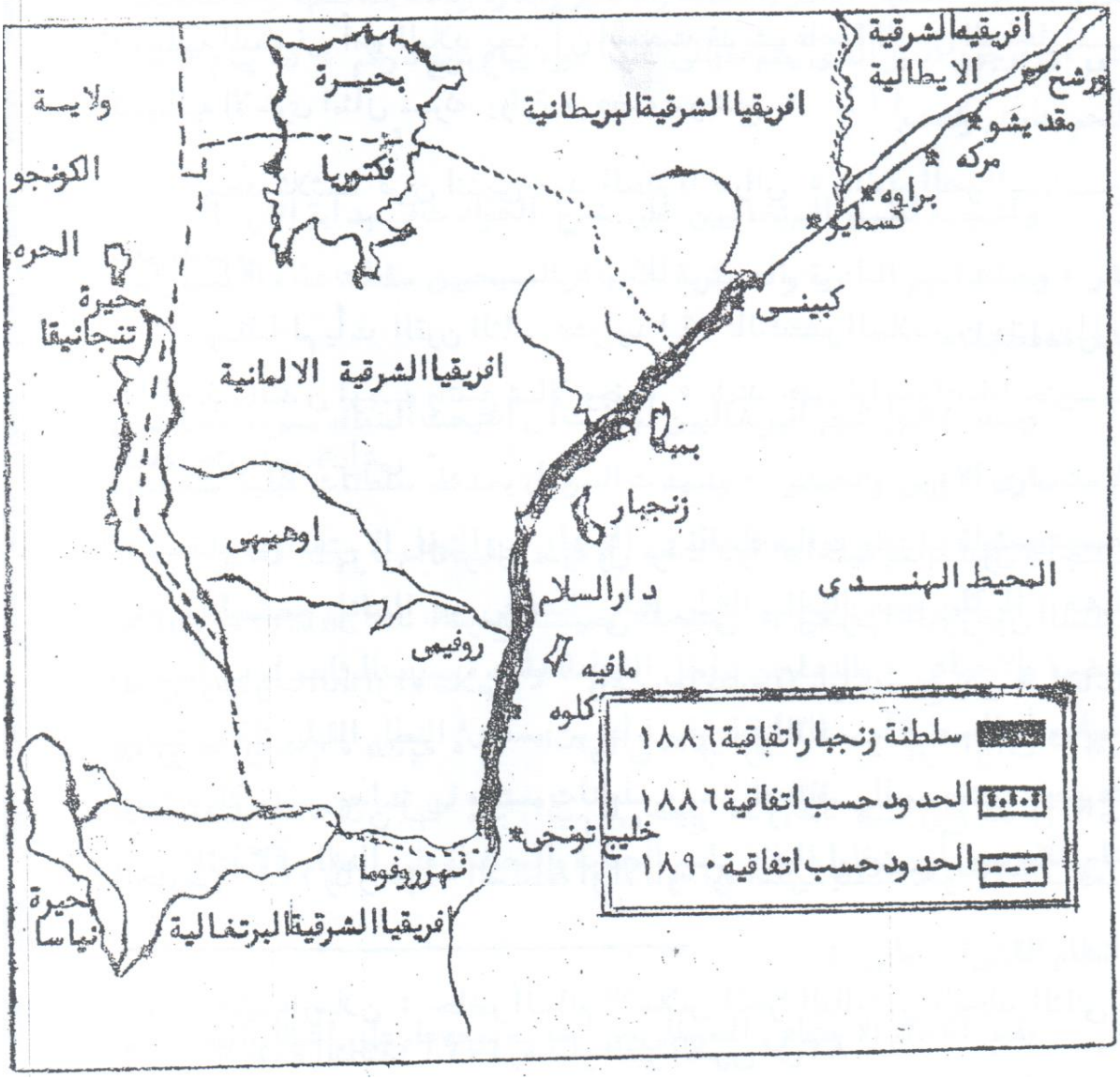

الخريطة رقم(٨)

([1])

(١)- الجمل،شوقي- عبد الرازق، عبدالله:دراسات في تاريخ شرق أفريقيا، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة،د.ت ، ص٣٧٩.

([1])

الخريطة رقم (٩)

١()- الجمل،شوقي- عبد الرازق، عبدالله:دراسات في تاريخ شرق أفريقيا، ص٣٨٠.

1

)1(

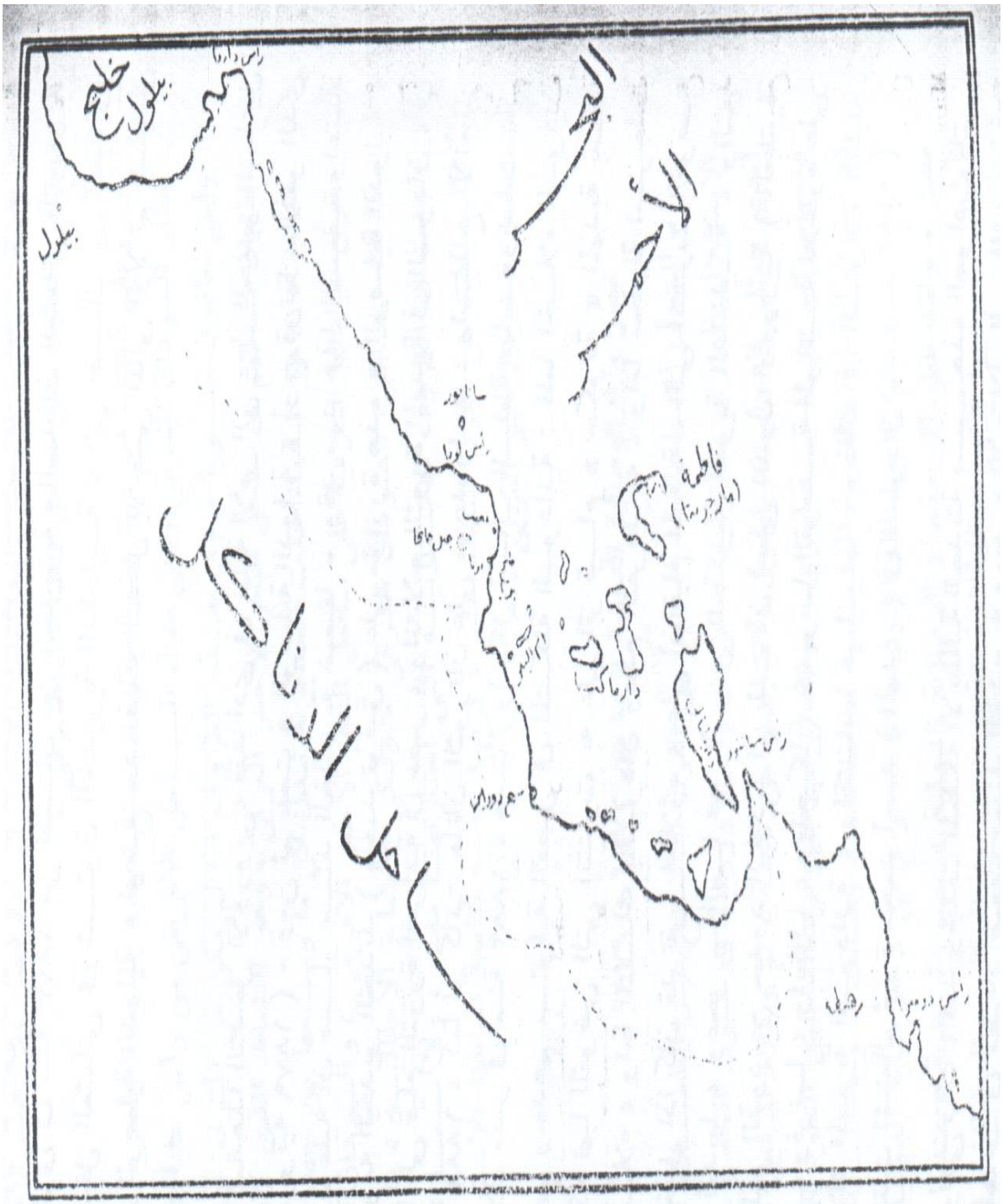

مستعمرة عصب مبينا عليها اهم المواقع التى استولى عليها الطليان على ساحل الدناكل

الخريطة رقم (١٠)

١()- حراز، السيد محمد رجب: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، ص١٤١.

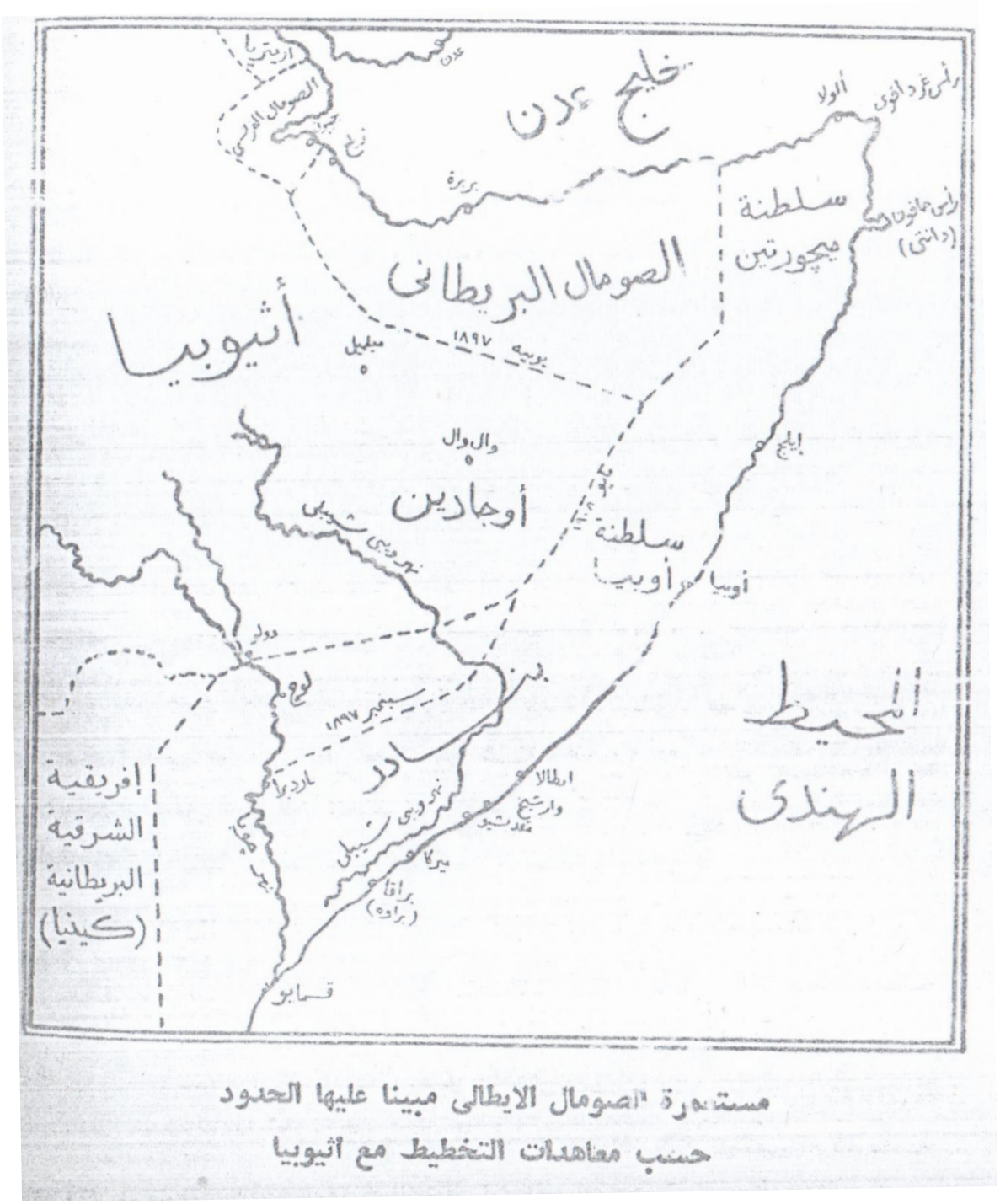

([1])

الخريطة رقم (١١)

١()- حراز، السيد محمد رجب: التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، ص٥٤٨.

خريطة تحدد معالم حدود الصومال في اتفاقيات
١٨٩٤ ، ١٨٩٧ ، ١٩٠٨

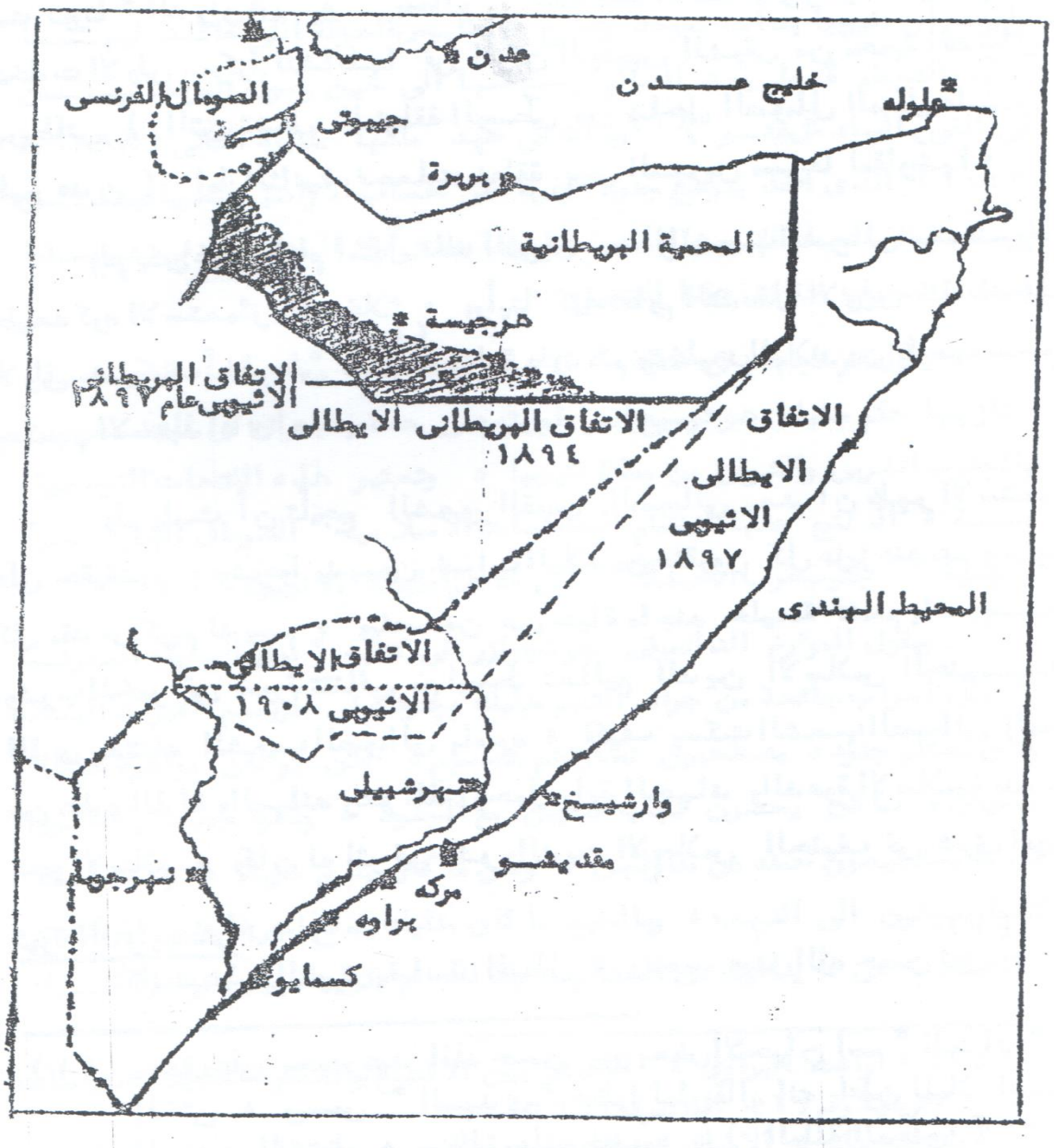

(1)

الخريطة رقم (١٢)

١() - الجمل،شوقي- عبد الرازق، عبدالله:دراسات في تاريخ شرق أفريقيا، ص٣٨١.

[1])1(

الخريطة رقم(١٣)

١() - أبو بكر، محمد عثمان: المثلث العفري في القرن الإفريقي عبر العصور التاريخية، المكتب المصري، القاهرة، ١٩٩٦، ص٨٥.

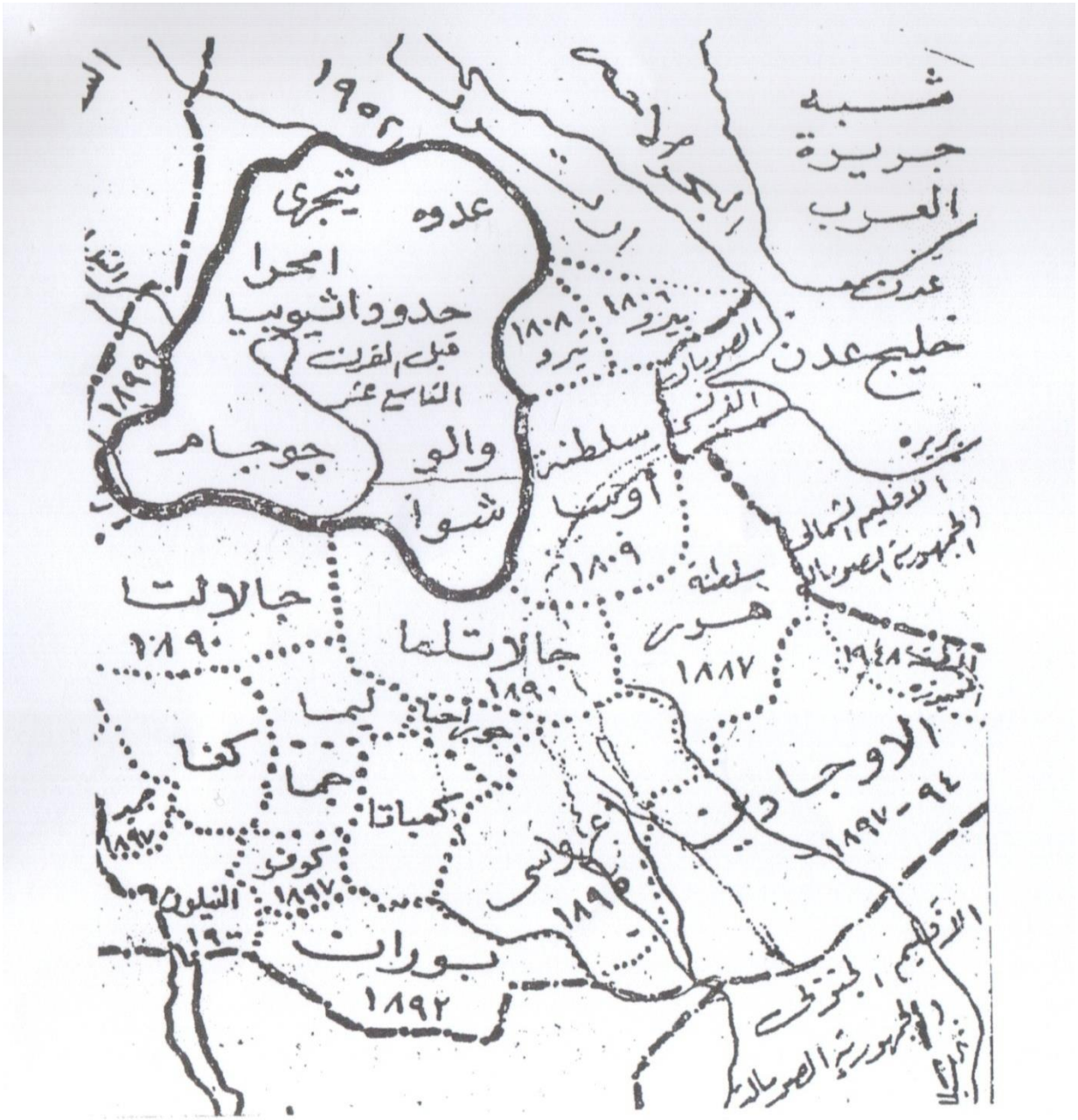

أثيوبيا قبل توسعها الاستعماري

الخريطة رقم(١٤)

(1)

١()- أبو سعدة، أحمد: ١٠٠ يوم مع ثوار أقليم أوغادين المنسي، د.ت، ص٤٦٧.

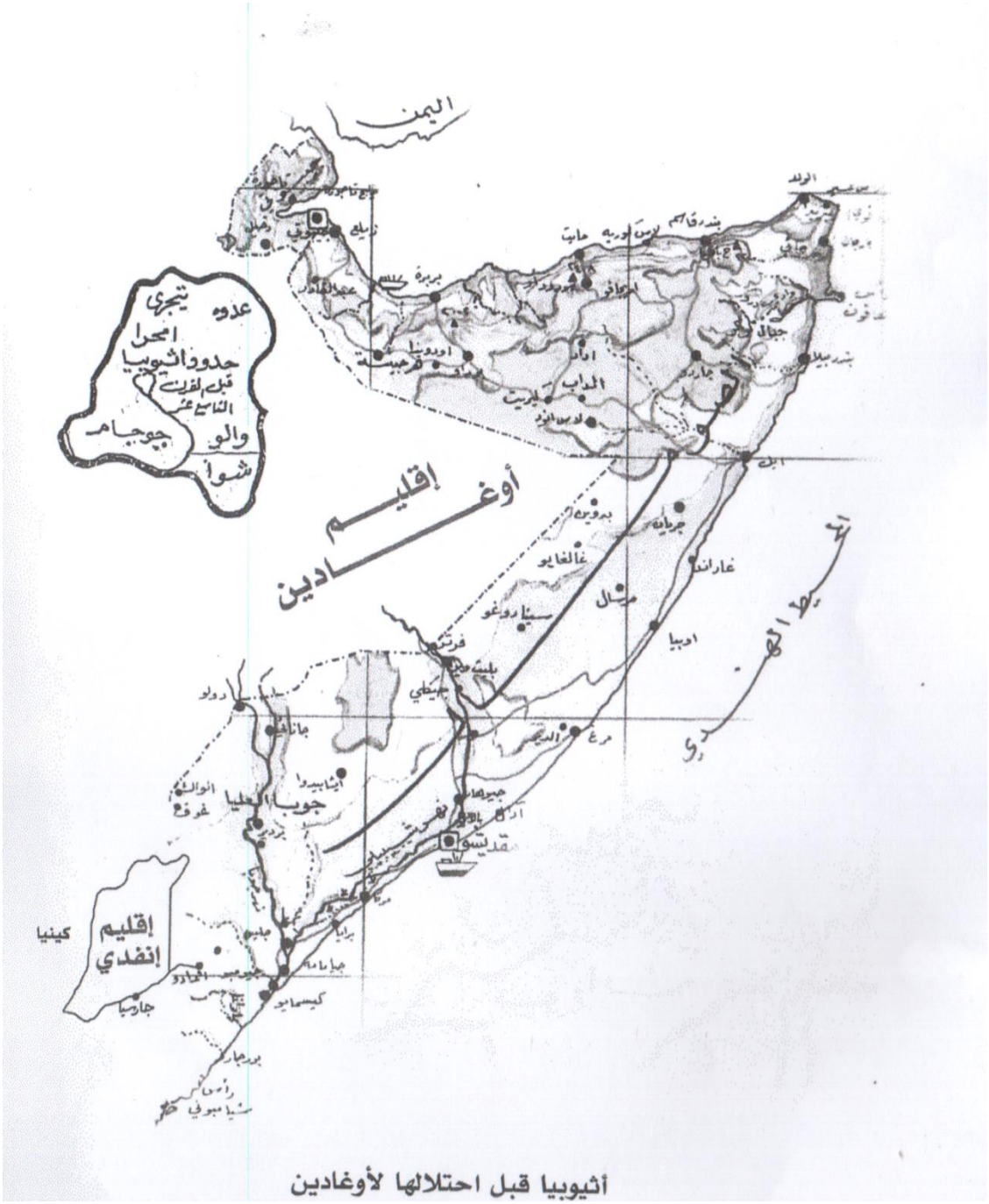

([1])

الخريطة رقم(١٥)

١()- أبو سعدة، أحمد: ١٠٠ يوم مع ثوار أقليم أوغادين المنسي، د.ت، ص٤٦٨.

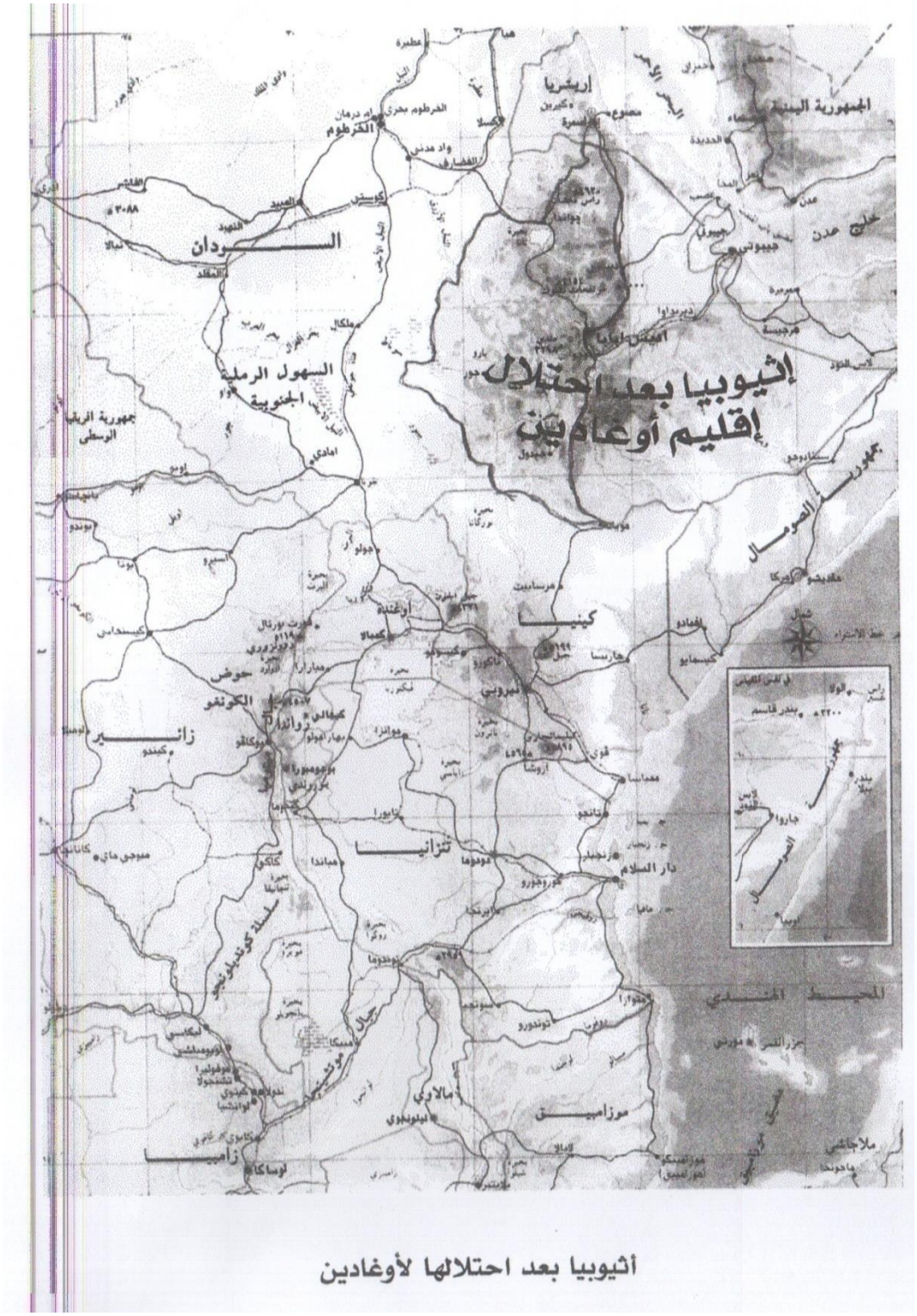

([1])

الخريطة رقم(١٦)

١()- أبو سعدة، أحمد: ١٠٠ يوم مع ثوار أقليم أوغادين المنسي، د.ت، ص٤٦٩.

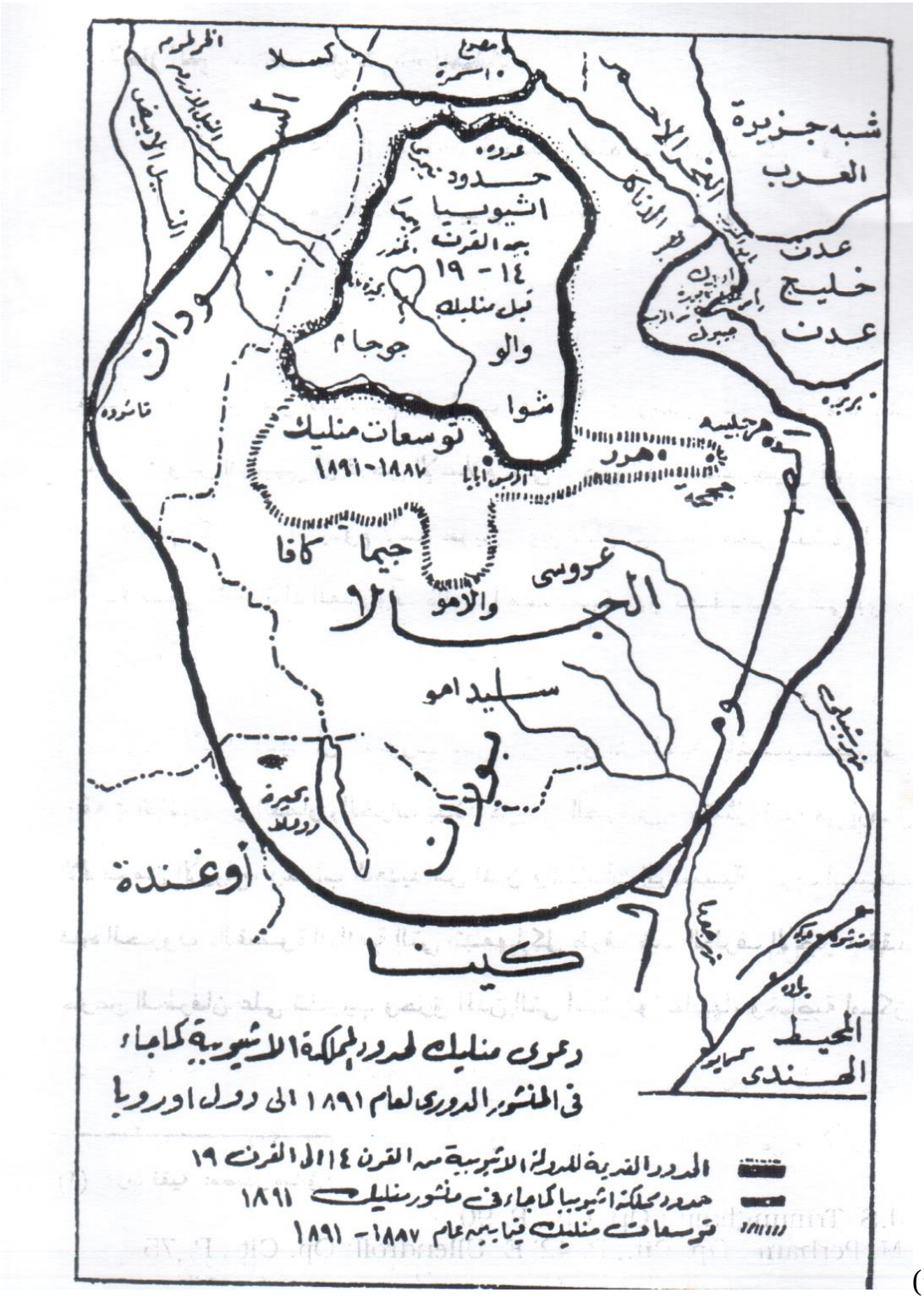

([1])

تصورات منليك في رسالته لملوك أوروبا عام ١٨٩١

الخريطة رقم(١٧)

١() – أبو بكر، محمد عثمان: المثلث العفري في القرن الإفريقي عبر العصور التاريخية، المكتب المصري، القاهرة،١٩٩٦، ص١١١.

٢- الصور الطبيعية

([1])

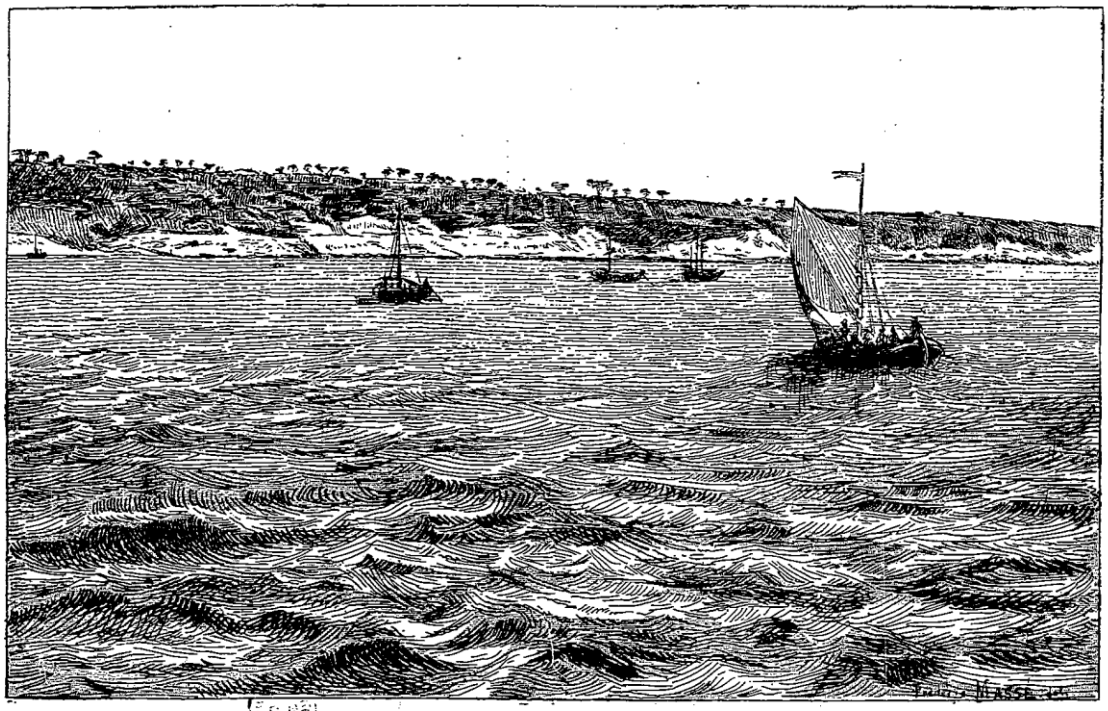

الصورة رقم(١) مرسى أوبوك

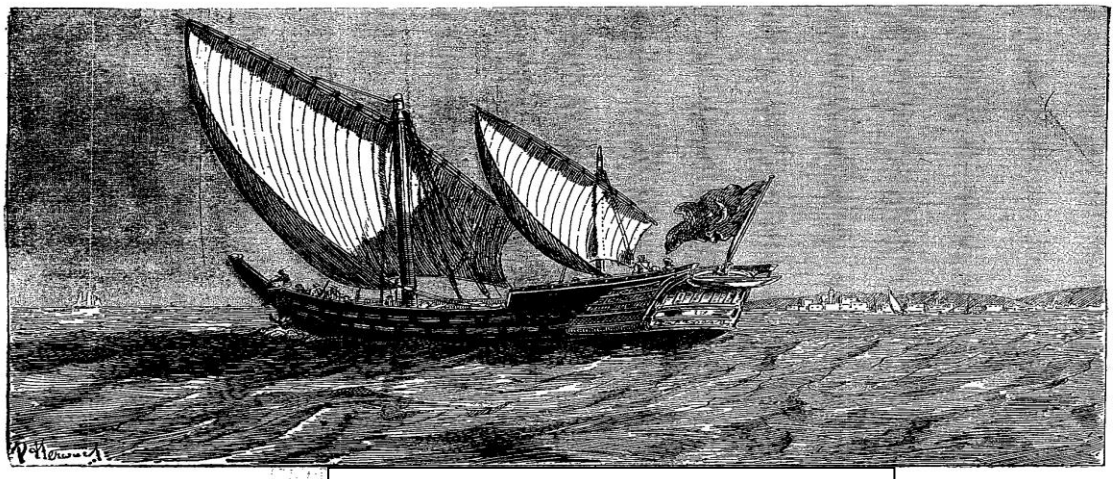

الصورة رقم(٢) السمبوك العربي

(1) Rivoyre,De. Denis, Les Frascais AObock,Paris,1887.

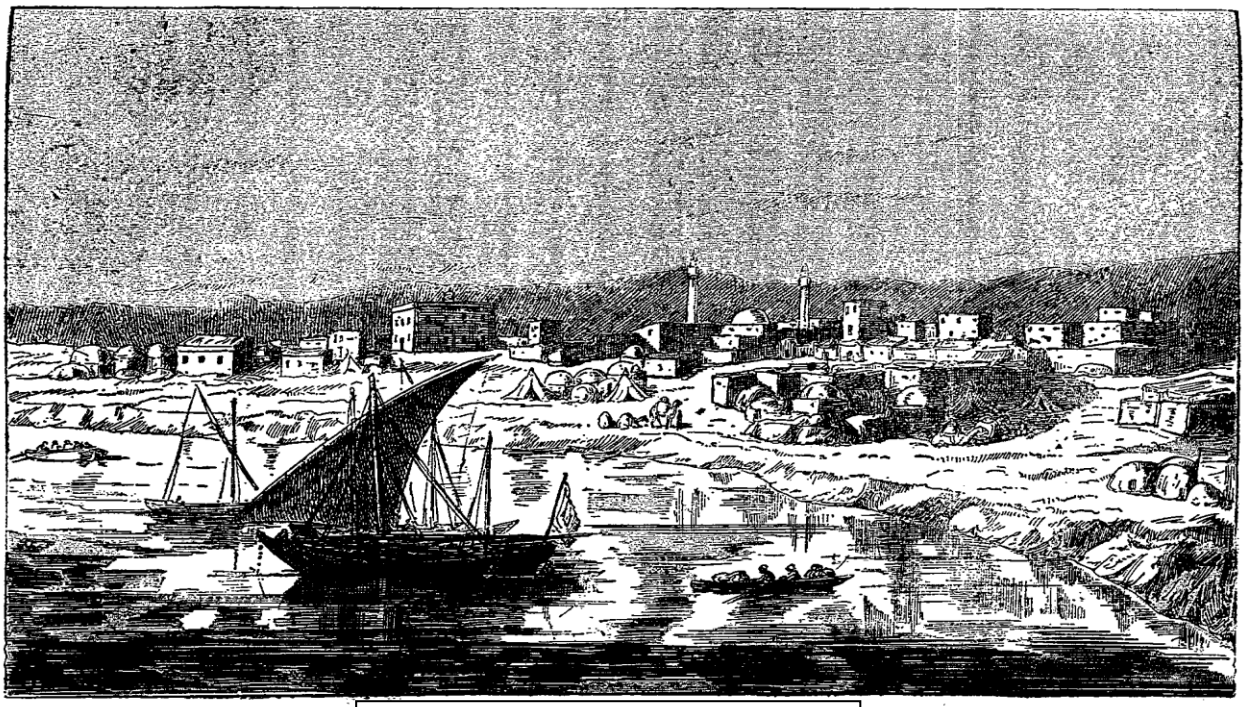

الصورة رقم(٣) منظر زيلع

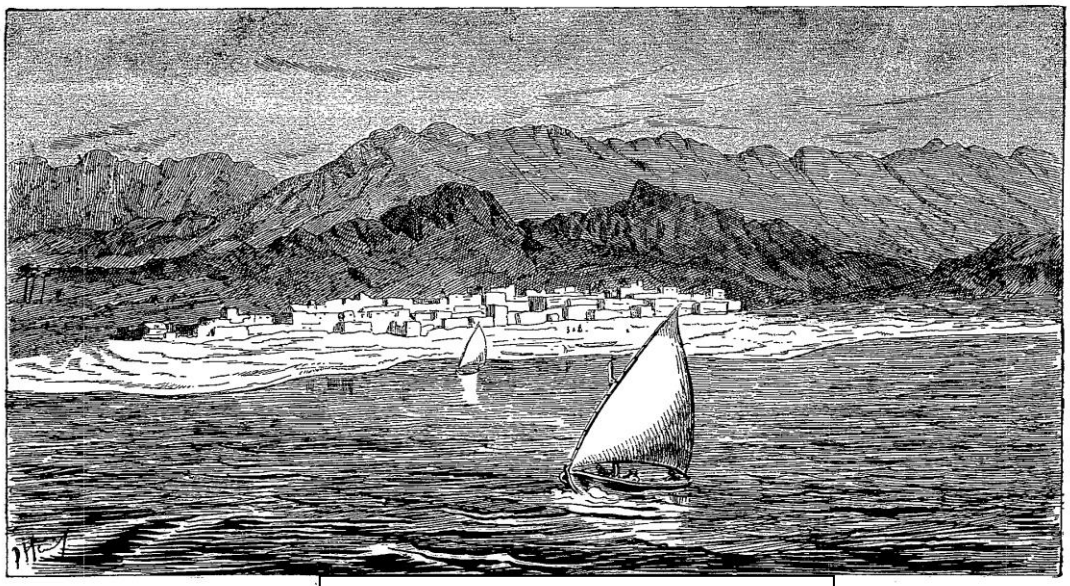

الصورة رقم(٤)منظر تاجورة

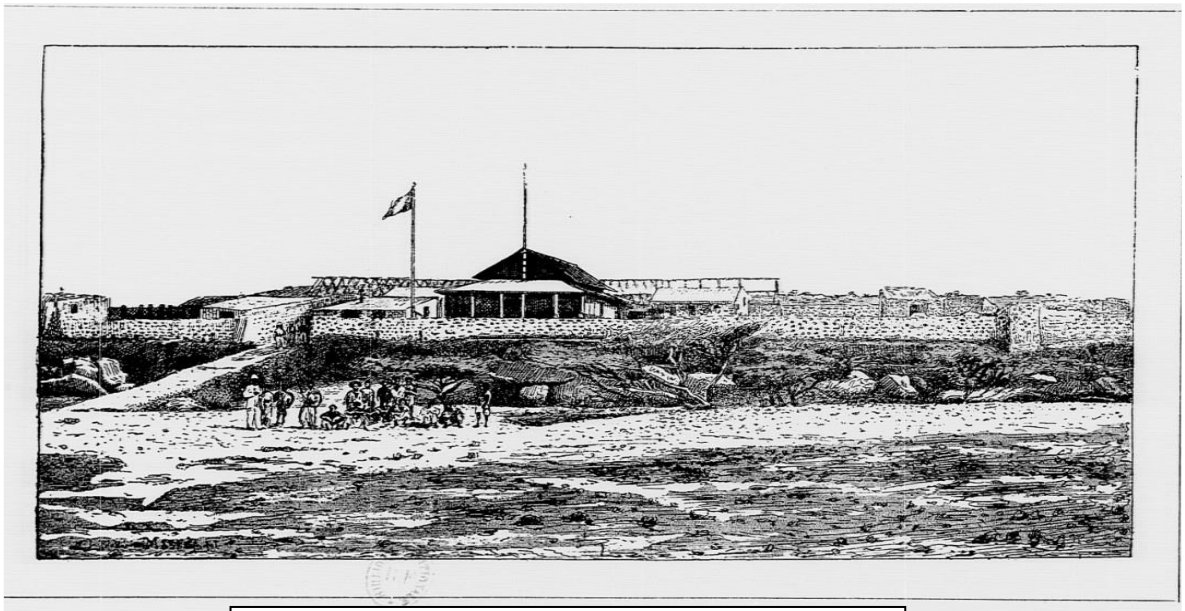

الصورة رقم(٥)المنشآت الفرنسية في أوبوك

الصورة رقم(٦) المنشآت الفرنسية في أوبوك